

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ... والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه  
وبعد ...

فليس أبغض إلى نفسى من استعمال الكلمات التي تلو كها ألسنة الماركسين  
وتبتذنها أقلامهم، وتروج في صحفهم وكتبهم ونشراهم.  
ومن ذلك كلمة «الحتمية» التي تكاد تكون عنواناً لمذهبهم، وعلماً على اتجاههم  
الذي قد يسمى «الحتمية التاريخية».

ولكنى استعملت هذه الكلمة «حتمية الحل الإسلامي» من باب «المشاكلة» كما  
يقول علماء «البديع» في البلاغة العربية. على نحو ما جاء في القرآن من مثل قوله  
تعالى: ﴿وَيَمَكُرُونَ وَيَمَكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: 30]... ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ  
خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: 142]. ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ 14 اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ  
بِهِمْ﴾ [البقرة: 14، 15]. فوصف الله سبحانه بالمكر والخداع والاستهزاء لم يكن إلا  
مشاكلة ومقابلة لوصف المنافقين بهذه الأوصاف.

وكذلك استعملت هنا لفظ «الحتمية» مشاكلة ومقابلة للذين ينادون في عالمنا  
العربي بما سموه «حتمية الحل الاشتراكي».

ولا أعني بحتمية شيء ما أنه سيقع لا محالة، فإن هذا تهجم سخيف على  
المجهول. لا على الإيمان فحسب، بل على العلم أيضاً، فعلم القرن العشرين يعرف  
«الاحتمالات» أكثر مما يعرف «الحتميات». حتى نتائج العلوم الطبيعية نفسها  
غدت في نظر العلم اليوم تقريبية لا يقينية. وهذا ما اعترف به أقطاب العلم

أنفسهم<sup>(1)</sup>.

إن قولنا بحتمية أمر ما. لا يعني الإخبار بما سيقع حتمًا، بل يجب أن يقع ... أو بما تدل الظواهر وطبيعة الأشياء والأحداث أنه ضروري الوقوع، وهذا هو الذي نملكه باعتبارنا بشر نحترم أنفسنا وعقولنا.

والذين يعتقدون مبدأ «الحتمية التاريخية» وينادون بحتمية «التطور» لا ينتظرون حتى يأتي التطور. بل يعملون ويكافحون. ويتخذون كل الوسائل والأساليب - مشروعة وغير مشروعة - للوصول إلى مآربهم. فلماذا لا يربحون أنفسهم من مشقة العمل حتى يوافيهم التطور المحتوم إن كانوا صادقين؟

فأنا - وإن استعملت لفظ «الحتمية» - لا أريد منه ما يريده الماركسيون من الحتمية التاريخية، فالحتمية بهذا التفسير خطأ يخالف الصواب من ناحية، ووهم يخالف الواقع من ناحية أخرى، وقد بينت الأحداث التي وقعت بعد ماركس. أن «ماركس» قد أخطأ الحساب. وأن حتمياته لم تتحقق كما ظن. بل وقع ما يخالفها. كما بين ذلك الدارسون للماركسية.

إنما أردت من الحتمية أن كل الظروف والملابسات والوقائع - في بلادنا العربية خاصة. وفي عالمنا الإسلامي عامة، لمن درسها علمية موضوعية - تحتم السير إلى الحل الإسلامي، بعد أن فشلت كل الحلول المستوردة وتخبطت كل الأنظمة المصطنعة. وباءت بالعجز والخيبة كل المذاهب والاتجاهات، ليبرالية واشتراكية، وأصبح تغييرها أمرًا لا مفر منه.

وهذا ما أحست به جماهيرنا العربية المؤمنة، ونادت به، بعد نكبة يونية حزيران

(1) انظر كتاب «الإيمان والحياة» للمؤلف (ص 331 - 333).

(1967): أن لا حل ولا علاج إلا بالعودة إلى الإسلام.

إن أهدافنا السياسية الكبرى - في العالم العربي كمثل - لم تتحقق، ولم تقترب منها بل زدنا عنها بعدًا.

فالأمل في الوحدة العربية قد ضعف نتيجة للخلاف العقائدي بين المحافظين من دعاة اليمين، والثوريين من دعاة اليسار، وهو خلاف لا يرجي زواله إلا بزوال هذه الأفكار الدخيلة نفسها، من يمين ويسار. ومعدرة للقارئ من استعمال هذه التسميات الدخيلة التي لم تنبت في تربتنا. بل إن اليساريين الثوريين من العرب الذين ينتمون إلى حزب عقائدي سياسي واحد. لم يستطيعوا أن يتحدوا فيما بينهم، بعد وثوبهم على الحكم في بلدين متجاورين. رغم وحدة الشعارات واللافتات، التي ثبت عجزها أمام اختلاف الولاءات والارتباطات. واختلاف المطامع والشهوات.

وقضية فلسطين لم تحل ولم تقترب من الحل، بل زادت تعقيدًا، نتيجة للحرب التي قادها الثوريون العرب في 5 يونية حزيران (1967)، وكانت عاقبتها ما نعلم: نكبة أدهى وأمر من النكبة الأولى (1948)، وبعد تسعة عشر عامًا منها. مضت في التأهب والاستعداد ليوم الثأر. ويوم التحرير، فلما جاء اليوم الموعود، لم نجد وراء الأكمة شيئًا، ولم نجد تحت القبة «شيخًا» كما يقولون، وصدق على العرب المثل القائل: «أطال الغيبة وأتانا بالخيبة»!

وهكذا فشلت الثورة اليسارية العربية في سنة 1967، كما فشلت من قبلها الليبرالية اليمينية العربية في سنة (1948).

وقضية الحرية السياسية في العالم العربي في أزمة آخذة بالخطا، سواء في تلك

البلاد التي تتخذ شكل النظام الديمقراطي الدستوري، والبلاد التي تتخذ النظام الاشتراكي الثوري، وإن كانت الثانية أشد ضغطاً على الحريات وأكثر فتكاً بها وأدأ لها، بناء على فلسفة الاشتراكية وتراثها العالمي في سلب الحرية السياسية باسم الحرية الاجتماعية، ويغير ذلك من المبررات والأسماء التي لا تعجز عن اصطناعها! وكذلك قضية الرخاء والازدهار الاقتصادي، لم تتم على النحو الذي كان مرجوًا منها، فلا تزال الطبقات الفقيرة في مجتمعاتنا، تشكو العوز والفاقة وضيق العيش وغلاء الأسعار، وعدم تكافؤ الفرص، وكل الذي حدث في بعض البلاد، أن زالت طبقة مترفة قديمة وورثتها طبقة جديدة مثلها أو أسوأ منها.

وهكذا لم تشيع الجماهير من جوع. ولم تأمن من خوف.

أما أمراضنا الأخرى من بلبلة الفكر، وسوء الأخلاق، وفساد الذمم، وضعف الوازع، واضطراب الأسرة، وتفكك المجتمع، وما شابه ذلك فحدث عنه ولا حرج.

كل هذه النتائج تحتم علينا أن نسير إلى الإسلام لنحل به عقد حياتنا، ونعالج به مشكلاتنا، ونحقق في ظله أهدافنا الكبرى، وكفى ما ضاع من عمر أمتنا في التجارب والتخبطات.

فإذا كنا «عربًا» فهذا الحل هو أليق الحلول بكرامتنا القومية، لأنه الحل النابع من عقائدنا وتراثنا وأرضنا.

وإذا كنا «مسلمين» فهذا الحل هو مقتضى إسلامنا، وموجب إيماننا، ولا يتحقق لنا إسلام ولا إيمان بغير العودة إليه. والإصرار عليه. فوراءه فلاح الآخرة والأولى. وإذا كنا بشرًا عقلاء. نأخذ وندع وفقًا لتفكير عقولنا، واهتداء بمصلحتنا،

فهذا الحل هو الذي ينادى به العقل المستقل، والفكر الراشد. وهو - من ناحية منطقية بحثة - الحل الذي لم يجرب بعد في ديارنا في هذا العصر، فلا بد أن تتاح له الفرصة كغيره، ليحكم ويسود، وبوجه ويقود. هذا إلى أن أمتنا قد جربته من قبل فأتى بأفضل النتائج وأطيب الثمرات.

وإذا كنا نؤمن بالديمقراطية السياسية والنزول على حكم الأغلبية، فإن جماهير شعوبنا لم تكفر يوماً بعدالة أحكام ربها، ولم تتخل يوماً عن قرآنها ومحمدها. لم تشك يوماً في عظمة إسلامها، وكل يوم يمر يزيد بها إيماناً بخلود هذا النظام الإلهي العادل، وإحساساً بضرورة العودة إليه<sup>(2)</sup>.

وإذا كنا نؤمن بمنطق الحوادث وسير التاريخ، فإن كل مستقري للصراع القائم في ديار العرب والإسلام، تمتع للعوامل التي تسير الحوادث وتصنع التاريخ، يؤكد أن الدور القادم ليس لليسار ولا لليمين، ولا للثوريين ولا للرجعيين، من دعاة التبعية للشرق أو الغرب، بل للإسلام الصحيح، الشامل المتكامل، المصفى من الشوائب والزوائد.

بل إن المستقري، للصراع الدائر في العالم، والأزمة الروحية والنفسية التي يمر بها، والتخبط الاجتماعي الذي يزرع تحته، والتحلل الخلقي الذي يشكو منه عقلاؤه - يهتدي إلى أن الاتجاه الذي لا بد أن يسود العالم هو الإسلام. فقد أفلس

(2) يكفي أن نذكر هنا مثلاً واحداً: إن الذي يقرأ الصحف المصرية بعد تصفية مراكز القوى أو بعضها في مايو (1971)، وإتاحة شيء من الحرية للناس، ويطالع ما دار في مناقشات لجان الدستور، وفي مؤتمرات المحافظات، وفي كلمات الوفود المؤيدة للتغيير، والمطالبة بالمزيد من الحريات العامة، ويستمع إلى آراء المواطنين فرادى وجماعات، يجد شبه إجماع على ضرورة اتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً للقوانين، واتخاذ القيم الإسلامية في الإيمان والأخلاق أساساً للتوجيه. وهذا مع غيبة الحركة الإسلامية رسمياً عن الميدان.

الغرب في قيادته، وعجز عن حمل الأمانة، والعالم اليوم في حاجة إلى رسالة جديدة تحمل حضارة جديدة، حضارة عالمية إنسانية، أخلاقية ربانية، لا شرقية ولا غربية، حضارة تجمع بين الإيمان والعلم، وتمزج بين المادة والروح، وتوفق بين حرية الفرد ومصصلحة المجتمع، وليس في الغرب من يحمل هذه الرسالة، ويؤدي للعالم هذه الأمانة، لا في المعسكر الرأسمالي، ولا في المعسكر الاشتراكي، وكلاهما فرعان لشجرة واحدة، هي الشجرة الملعونة في القرآن وفي كل كتب السماء: «شجرة الهادية» الخبيثة.

إنما صاحب هذه الحضارة المنشودة، وهذه السرة الموعودة هو الإسلام...  
الإسلام الذي أنشأ من قبل خير أمة أخرجت للناس، وصنع أمثال حضارة عرفها التاريخ.

بيد أن الشيء الذي نفتقده وتفقدته البشرية معنا هو وجود «أمة» تتمثل الإسلام وتمثله، وتتبناه منهجًا ونظامًا لحياتها، وتتقدم به إلى العالم رسالة هداية وإنقاذ.  
وقد آن للشعوب العربية والإسلامية أن تتحرر من التبعية للغرب والشرق، وأن ترفض كل حل مستورد، وكل منهج دخيل، وأن تتخذ من الإسلام الصحيح حلًا لمشكلاتها ودستورًا لحياتها... فقد جاءتهم النذر، وجاءهم من الأحداث والأنبياء ما فيه مزدجر.

وآن لقادة هذه الشعوب وحكامها، وأهل الحل والعقد فيها، أن يدركوا هذه الحقيقة الكبيرة، ويعتصموا بالشجاعة الأدبية، ويعلنوها صريحة مدوية: إننا لسنا عبيدًا لليمن ولا لليسار، ولسنا ذيولاً للرأسمالية ولا للاشتراكية، ولسنا أتباعًا للشرق ولا للغرب، إنما نحن مسلمون وكفى. ولا نرضى بغير الإسلام عقيدة

ونظامًا ورابطة. وبهذا يصلون حاضر الأمة بإضيقها، ويزيلون التناقض بين واقع الأمة وبين ضميرها وعقيدتها... وبهذا يستحقون رضوان ربهم وتحية شعوبهم وإعجاب العالم بهم، ويفوزون بخيرى الدنيا والآخرة جميعًا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: 33].

إن شعوبنا العربية الإسلامية لم تزل خامتها إسلامية، ولم يزل الإسلام أقوى شيء في وجودها، ولم تزل بقلوبها وعواطفها مع الإسلام، ولكنها في حاجة إلى القيادة المؤمنة التي تعرف كيف تخاطب هذه الأمة وتحركها وتستخرج أقصى ما فيها من طاقات وإمكانات مذخورة. ويوم توجد سيتغير ميزان القوى في العالم ويتحول اتجاه التاريخ. وهذا ما يقوله - ويحذر منه - الدارسون المتيقظون من الأجانب والمستشرقين.

وآخر ما قرأناه في ذلك ما كتبه المستشرق البريطاني «مونتجمري ولت» في جريدة «التايمز» اللندنية - في مارس سنة (1968) - من مقال قال في نهايته:

«إذا وجد القائد المناسب الذي يتكلم الكلام المناسب عن الإسلام، فإن من الممكن لهذا الدين أن يظهر كإحدى القوى السياسية العظيمة في العالم مرة أخرى».

وفي هذا البحث محاولة لبيان جناية الحلول المستوردة - الليبرالية والثورية - على أمتنا، وكيف عوقت نهضتها، وسارت بها في غير الاتجاه الصحيح... كما تبين ضرورة الاتجاه إلى الحل الإسلامي باعتباره الحل الوحيد لإنقاذ هذه الأمة والحفاظ على وجودها... ملقيًا الضوء على معالم هذا الحل، ومزاياه وثمراته، وشروطه، والسييل إلى تحقيقه. ثم دفع شبهات المرتابين والمشككين فيه. وأخيرًا بيان من هم أعداء الحل الإسلامي وما دوافعهم لعداوته، وموقفنا منهم.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْبَحْثِ، وَأَنْ يَفْتَحَ لَهُ الْعُقُولَ وَالْقُلُوبَ، وَأَنْ يَهَيِّئَ  
لَأَمْتِنَا مِنْ أَمْرِهَا رَشْدًا. وَأَنْ يَجْعَلَ يَوْمَهَا خَيْرًا مِنْ أَمْسِهَا، وَغَدَهَا خَيْرًا مِنْ يَوْمِهَا.  
آمِينَ ...

الدوحة: جمادى الأولى 1391هـ - تموز (يوليو) 1971م.

د. يوسف القرضاوي

\*\*\*



## كيف عزل الإسلام عن قيادة المجتمع؟

### • المشكلات المزمنة تجتاح العالم الإسلامي كله :

لا يذكر عاقل أن وطننا العربي الكبير من الخليج إلى المحيط، وأن وطننا الإسلامي الأكبر من المحيط الهادي - شرقاً - حيث جزر أندونيسيا المسلمة إلى المغرب والسنغال على شاطئ الأطلسي - غرباً - ومن روسيا الآسيوية - شمالاً - إلى أواسط إفريقيا - جنوباً - يعانين مشكلات متعددة متنوعة: مشكلات مادية وإنسانية، داخلية وخارجية، مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وأخلاقية.

وكلها تتطلب الحل، والحل الحاسم السريع، فإن مرور الأيام لا يزيد لها إلا تفاقمًا واستفحالًا، كالداء الخبيث الذي يتضاعف خطره كلما تأخر علاجه، وربما أدى إهماله إلى تمكن الداء، واليأس من الشفاء.

إن أجزاء كثيرة من هذا العالم الفسيح تشكو من سيطرة الأجنبي - غير المسلمين - على أرضها، وتحكمهم في أهلها، كفلسطين وكشمير وأريتريا والحبشة وقبرص وبخارى وسمرقند وغيرها من ديار الإسلام.

والأجزاء الأخرى من هذا العالم تشكو من هذا التمزق العجيب والتجزئة المفتعلة، والحواجز المصطنعة، التي جعلت من الأمة الواحدة - كما رضى الله لها - أممًا ودولًا - كما شاء الاستعمار - يجافى بعضها بعضًا، بل يضرب بعضها وجوه بعض. حتى لترى بعضهم يقف مناصرًا لأعداء المسلمين ضد المسلمين. استجابة لنعرات جاهلية، أو خضوعًا لسياسة استعمارية غربية أو شرقية.

والناس داخل هذا العالم الإسلامي يشكون ويتوجعون، الكبير يشكو، والصغير يشكو، والمثقف يشكو، والأمي يشكو، والطبقات كلها تشكو، والشعوب كلها تشكو.

أجل... تشكو شعوبنا تخلقاً في العلم، وتخبطاً في السياسة، واضطراباً في الاقتصاد، وتفككاً في الاجتماع، وتدهوراً في الأخلاق، وبلبلة في الأفكار، وزعزعة في العقائد، وضعفاً في التربية، وخواء في الروح، واختلافاً في الصفوف: اختلافاً على الغايات والأهداف، فضلاً عن الوسائل والطرائق.

وقد كشفت النكبة الأخيرة<sup>(3)</sup> - التي يخفف بعض الناس من مرارة وقعها فيسمونها «نكسة» - عن هذا الفساد العريض، والانحلال المتغلغل في كيان الأمة، والضعف الكامن في كل جوانبها. وعادة الجسم العليل أن تبرز كوامن علتة لأدنى وعكة تصيبه، فتخور قواه، وتنهار صحته، ولا يجد قدرة على الصمود والمقاومة لأضعف «الميكروبات». وإن كان في ظاهرة غنيًا باللحم والشحم.

### أين الحل؟

والسؤال الآن، الذي يجول في كل فكر، ويجري على كل لسان، ويتحدث به كل منندي: ما العلاج الناجع لهذه المزمنة؟ وما الحل الحاسم لهذه المشكلات جميعاً؟

إن اليأس من وجود حل حاسم ومن دواء ناجع، والاكتفاء بالحوقلة والاسترجاع، وإبداء الأسف - الشديد - على ما انتهت إليه حال العرب والمسلمين، دون البحث على الحل، والتفتيش عن العلاج - إنما هو هروب من

(3) نكبة 25 صفر 1387 - 5 يونيو (حزيران) 1967.

الواقع، وفرار من الزحف، ومناقضة لطبيعة الإيمان، التي لا يعرف البأس إليها سبيلاً ف ﴿يَبْنِيْ اَذْهَبُوْا فَتَحَسَّسُوْا مِنْ يُّوسُفَ وَاَخِيْهِ وَلَا تَأْيِسُوْا مِنْ رَّوْحِ اللّٰهِ اِنَّهٗ لَا يَأْيِسُ مِنْ رَّوْحِ اللّٰهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْكٰفِرُوْنَ﴾ [يوسف: 87] ...

لقد علمتنا تجاربنا وأمثالنا: أن «كل عقدة لها حلال» وعلمنا ديننا ونبينا أن الله ما خلق داء إلا خلق له دواء. علمه من علمه وجهله من جهله، وهذا يطبق على الأدوية المعنوية، كما يطبق على الأدوية الحسية. لهذا كان لزاماً على كل ذي رأي وفطنة، وكل ذي علم وخبرة، أن يتقدم بما عنده من حل، وما لديه من علاج، وحتى نرى أن الحلول أجدى وأنجع وأليق لنا وأولى.

#### الحل الطبيعي والحلول المصطنعة:

والحلول التي تقوم في عالمنا العربي الإسلامي، لعلاج أدواتنا الهادية والمعنوية. والتخلص من التناقض والعقد التي يعانها هذا الخيل في حياته الفكرية والروحية والاجتماعية. نستطيع أن نحصرها في حلول ثلاثة:

1 - الحل الإسلامي القرآني.

2 - الحل الديمقراطي الليبرالي.

3 - الحل الاشتراكي الثوري.

ولك أن ترد هذه الحلول الثلاثة إلى حلين اثنين:

الحل الطبيعي. والحل المصطنع.

والحل الطبيعي هو الحل الأصيل النابع من ضمير الأمة وعقيدتها وتراثها، وذلك هو الحل الإسلامي.

والحل المصطنع هو الحل الدخيل المستورد من أرض غير أرضنا، وقوم غير قومنا، وذلك هو الحل المأخوذ عن الغرب، بشفيه: الديمقراطية الرأسمالي، والاشتراكي الماركسي.

### كيف دخلت الحلول الأجنبية المصطنعة بلادنا؟

أما كيف دخلت الحلول المصطنعة بلادنا أو كيف صار لها دعائها وأنصارها؟ وكيف طاردت الحل الأصيل في مقر داره؟ وكيف تبنتها أحزاب وحكومات؟ فإن لذلك تاريخاً طويلاً نكتفي منه بما يأتي:

لقد عاش العالم الإسلامي - نحو ثلاثة عشر قرناً - ملتزماً بمبدأ واحد، ومنهج واحد، لا يحتكم إلا إليه، ولا يعول إلا عليه، ولا يستفتي في شئون حياته وما بعد حياته غيره، ولا يفكر في حل لمشكلاته إلا على أساسه وبالاستمداد منه. ذلك المبدأ وذلك النظام هو الإسلام، الذي ارتضت هذه الأمة، وارتضاء الله لها وأتم به عليها نعمته: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [البقرة: 3].

وكانت هذه الأمة توقن أن هذا المبدأ الذي اعتنقته والنظام الذي اتبعته، هو سر قوتها، وينبوع سعادتها، وصانع حضارتها، ورافع ذكرها في العالمين، وأن كل نصر - أحرزته وكل خير أدركته، إنما هو بسر الاستمسك بعراه، والاهتداء بهديه، وأن كل ضر أصابها، وكل ذل ركبها، إنما هو بسبب التفريط في هذا المبدأ والبعد عن تعاليمه، لا يختلف في هذه القضية اثنان. ولا ينتطح فيها عنزان، كما يقال.

لم يفكر حاكم من الحكام طوال هذه القرون الثلاثة عشر - أن يرفض الالتزام بمبدأ الإسلام، والاحتكام إلى شرعه، وإن بلغ في الاستبداد والطغيان ما بلغ، ولم

يخطر ببال شعب من الشعوب المسلمة أن يحكمه يوماً ما نظام غير نظام الإسلام، أو تسود فيه فكرة غير فكرة الإسلام.

كان الاعتزاز بهذا المنهج أو هذا النظام جزءاً من عقديّة كل فرد مسلم، كان يغالي به ويزهى، ويعتقد أنه وحده الحق: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾؟ [يونس: 32]. كان يؤمن أن في هذا النظام لكل داء دواء، ولكل معضلة علاجاً، ولكل عقدة حلاً، وأن علاجه لا يدانيه علاج آخر يضعه البشر لأنفسهم، أو يستمدونه من أديان منسوخة محرّفة، انقضى زمنها وانتهت مهمتها.

كان كل مسلم يعتقد أن «الحل الإسلامي» لمشكلات الحياة هو الحل الفذ، والحل الناجع، لأنه حل وضعه الله لعباده ورضيه لهم، وهو بهم برحيم، كما أنه بهم عليهم خبير: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14] ...

#### الزحف الغربي على العالم الإسلامي وتأثيره:

كان هذا الاعتقاد هو السائد في العالم الإسلامي، حتى كان هذا القرن الأخير والذي قبله، حيث واجه الشرق الإسلامي زحف كثيف من العالم العربي المسيحي. ولم يكن هذا الزحف عسكرياً فحسب، كزحف الحروب الصليبية من قبل، بل كان زحفاً عسكرياً سياسياً اجتماعياً ثقافياً.

ووجه العالم الإسلامي بهذا الزحف الحاقداً الطامع، وهذا الغزو المنظم، فقاوم كثيراً. ووقف موقفاً صلباً من الحضارة الغازية، في مختلف أقطاره، ولكنه لم يستطع أن يحرز النصر.

كان هناك انحطاط عام في كل ميدان من ميادين الحياة الإسلامية - نتيجة لبعده المسلمين عن الإسلام الصحيح فهماً وتطبيقاً - أجل ... كان هناك تخلف في

العلم، وجمود في التفكير، وركود في الفقه والتشريع، وقصور في التربية والتوجيه، وفساد في الإدارة والحكم، وكان العدو الزاحف المنتصر متفوقاً في هذه المجالات، فبهر أبصار الكثيرين، وخبأ ألبابهم، فبدأوا يسرون في دروبه، ويتبعون سنته، شبراً بشبر وذراعاً بذراع.

وبدأ العدو الزاحف الهاكر يخطط للاستيلاء على شعوب هذا العالم الإسلامي بعد أن استولى على أرضه، فقد علم أن الاستيلاء على الأرض ليس معناه الاستيلاء على أهلها. إن الاستيلاء على الأرض يتم بقوة السلاح، أما الاستيلاء على البشر فلا يجدي فيه الأسلحة ولا تغنى الجيوش والأساطيل - فلا بد - إذن - من عمّن منظم «لتغريب» العالم الإسلامي حتى يقبل الاستعمار الغربي، ويهضم حضارته، ويتعلم على أهله، ولهذا رسم خطته بدهاء ومكر، وشرع ينفذها بأناة وصبر، لم يصنع ما كان يصنع الفاتحون الأولون من تدمير المساجد أو تحريق المصاحف، أو إلقاء الكتب في البحار والأنهار.

لقد صمم الغرب الصليبي الزاحف أن يهدم ويدمر، ولكن بأسلوب غير أسلوب التتار والصليبيين القدماء، لقد اتجه إلى تدمير العقائد والأفكار، وهدم القيم والأخلاق، وتحطيم الآداب والتقاليد، بمعاول خفية لا تراها الأعين بسرعة. ولا تلمسها الأيدي بسهولة. وبأساليب ماهرة لا تثير الشعوب، ولا تغضب الجماهير، وبهذا نجح في قتل الشعوب ولكن بغير إطلاق الرصاص، وضرب السيوف، بل بطريقة السير البطيء، بوضع في الدسم والحلوى!

لم يكن من هم المستعمر الدخيل في أول الأمر أن يوجه عمله إلى الشعب ليزحزحه عن دينه، ويشككه في منهجه الإلهي، فيهيجه على حكمه، ويجرضه على مقاومته، بل ترك الشعوب في غفلاتها، ووجه أكبر همهم إلى تكوين قادة المستقبل،

قادة يصطنعهم لنفسه، ويصنعهم على عينه، ويربيهم في أحضانهم، ويغذيهم بثقافته وأفكاره، ويغرس فيهم الخضوع - عن طواعية - لنظمه وتقاليدته، والتقديس لمناهجه وفلسفته.

إن صناعة هذا الجيل الذي سيقود السفينة فيما بعد، ويقبض على زمام التوجيه والتثقيف والتربية والإدارة والسياسة والتشريع، كانت أهم ما عنى به الاستعمار الخبيث. وكان النجاح في صناعته أعظم نصر حققه في المعركة بينه وبين الشرق الإسلامي. منذ عهد هرقل ومعركة اليرموك وما بعدها حتى اليوم.

يقول الأستاذ: «برنارد لويس» رئيس قسم التاريخ بكلية الدراسات الشرقية في جامعة لندن:

«لقد مرت فترات من الخطر الشديد كان الإسلام مهددًا فيها في الوقت نفسه من الشرق والغرب، غير أن الإسلام تغلب عليها. واجتازها دون أن يتأثر. جاءه الأتراك غزاة فاتحين فتحولوا إلى مسلمين مؤمنين، وتمثلهم المجتمع الإسلامي الكبير فانصهروا في بوتقته، وكانوا هم أنفسهم من أقوى أعمدة الإسلام التي أقامت مجتمعًا متدهورًا كاد يفنى اجتماعيًا وسياسيًا، وبهذه القوة والحيوية تمكن الإسلام من الصمود، بل من دحر غزوات أعدائه الصليبيين الذين جاءوه من الغرب.

ثم واجه الإسلام بعد ذلك لطمتين أشد وأقسى وأحدث وأخطر، فلقد سحق الشرق الأوسط الإسلامي مرتين واحتله الغزاة الأجانب الذين سيطروا عليه بقوة السلاح، وعلى الرغم من أنهم لم يستطيعوا تحطيم حضارته الإسلامية القديمة الأصول، فإنهم «لغموا» ثقة الذين صانوا هذه الحضارة بأنفسهم، وهكذا حولوا

وجهتهم نحو اتجاهات جديدة.

أولى هاتين اللطمتين كانت الغزو المغولي في أواسط آسيا التي حطمت الخلافة القائمة، وأخضعت للمرة الأولى - منذ عهد النبوة - قلب العالم الإسلامي لحكم غير إسلامي.

أما اللطمة الثانية فهي تأثير الغرب الحديث<sup>(4)</sup>.

والذي يبدو، أن اللطمة الثانية كانت أقسى وأشد خطرًا من الأولى. فقد استطاع الإسلام بقوته الذاتية أن يؤثر في التتار المنتصرين ويجذبهم إلى ساحته، فتقع المعجزة الإسلامية، ويدخل التتار في دين الله أفواجًا، ويسجل التاريخ - مرة أخرى - اعتناق الغالين دين المغلوبين!

أما اللطمة الثانية فما زال العالم الإسلامي كله يقاسي ألامها، ويعاني آثارها إلى اليوم.

#### وسائل التأثير الغربي في الشرق الإسلامي:

فما هي الوسائل التي انتصر بها الغرب على شرقنا المسلم، فنسى نفسه، وجهد قدره، وفقد شخصيته، وبات - في ظاهر أمره - تلميذًا خاشعًا أمام حضارة الغرب!

#### الوسيلة الأولى - التعليم والتربية:

والجواب: أن الغرب المستعمر الزاحف قد اتخذ التعليم والتربية وسيلته الأولى في التأثير والتغيير الذي ينشده، وقد ركز نشاطه في هذا الجانب على كل الجبهات

(4) «الغرب والشرق الأوسط» (ص 32، 33) - تعريب الدكتور نبيل صبحي.



والمستويات، سالگًا إلى غايته طرقًا شتى:

### البعثات إلى الغرب:

أولًا: طريق الطلاب الذين يوفدون إلى ديار الغرب، ليحصلوا العلوم الأوروبية - الحديثة فيما يزعمون، والتي اقتبسوا جذوتها الأولى من المسلمين في الأندلس وغيرها - وقد حرص المستعمر المتحكم على أن يجعل أكثرية المبعوثين إلى دياره يدرسون الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، لأنها هي التي تصنع للإنسان أفكاره وقيمه وموازينه، وذوقه واتجاهه وسلوكه، هذا مع أن الشيء الذي كانت تحتاج إليه البلاد في ذلك الحين - قبل كل شيء - هو العلوم المحضة والعلوم التطبيقية، التي يترتب على التفوق فيها الرقي الصناعي، والنمو العمراني، والتقدم العسكري، والازدهار الاقتصادي، ولكن المستعمرين الماكرين أصبروا على أن يحتكروا هم هذا الجانب المهم، لتظل البلاد في حاجة دائمة إلى خبرائهم ومعوناتهم، ولتظل سوقًا مفتوحًا لبضائعهم ومصنوعاتهم، فتؤخذ منها «المواد الخام» بأبخس الأثمان، ثم ترد إليها سلمًا تباع بأعلى الأسعار.

ولا غرو إذا رأينا هؤلاء المبعوثين إلى الغرب، يذهبون إليه شريين مسلمين ويعودون - إلا من عصم الله - «متغربين» «علمانيين» «لا دينيين» لم يغيروا أسماءهم ولا دينهم الرسمي، ولكنهم غيروا أفكارهم وقيمهم، ونظرتهم إلى الدين وإلى الحياة وإلى الناس، وإلى الماضي وإلى الحاضر، وإلى النظم والشرائع وإلى الآداب والتقاليد، وبدا ذلك واضحًا في سلوكهم وأخلاقهم وعلاقاتهم، وفيما يكتبون وينتجون في ميدان الفكر والثقافة والتوجيه.

### المدارس التبشيرية والأجنبية:

ثانيًا: طريق المدارس والمؤسسات التبشيرية والأجنبية التي كان الاستعمار الغائب يربحها رعاية الأب الحاني لولده، ويقدم لها كل عون مادي وأدبي، على حين يضيق الخناق على المدارس والمؤسسات الوطنية، وخاصة تلك التي تحافظ على عقيدة الأمة وثقافتها وتراثها.

لقد زرع الاستعمار في كل بلد مئات المدارس التبشيرية التي تأخذ الطفل منذ نعومة أظفاره عجينة لينة طيبة، فتصوغه كما تريد وتنشئه كما تهوى. وتبعده عن الإسلام بقدر ما تقربه من النصرانية، وتحببه في حضارة الغرب بقدر ما تبغضه في حضارة الشرق.

وقد صرحت المبشرة «أنا ميلجان» عن هدف هذه المدارس ومهمتها في بلاد العرب والمسلمين فقالت:

«إن المدارس أقوى قوة تجعل الناشئين تحت تأثير التعليم المسيحي، وهذا التأثير يستمر حتى يشمل أولئك الذين سيصبحون يومًا ما قادة أوطانهم».

وتقول أيضًا عن كلية البنات الخاصة بالقاهرة:

«في كلية البنات في القاهرة بنات أبائهن «باشوات وبكوات» وليس ثمة مكان آخر يمكن أن يجتمع فيه مثل هذا العدد من البنات المسلمات تحت النفوذ المسيحي. وليس ثمة طريق إلى دحض الإسلام أقصر من هذه المدرسة»!!<sup>(5)</sup>.

(5) انظر كتاب «أباطيل وأسما» للأستاذ محمود شاكر، و «التبشير والاستعمار» للدكتورين مصطفى الخالدي وعمر قروح (ص 67) وما بعدها طبعة ثانية. وراجع أيضًا كتاب «الغارة على العالم الإسلامي» تعريب الأستاذين مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب.

وكانت كل المذاهب المسيحية تقوم بجهودها التبشيرية في جمع بلدان المسلمين.

يقول المستر «بثروز» رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت:

«لقد أدى البرهان إلى أن التعليم أثمن وسيلة استغلها المبشرون الأمريكيون في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان».

ولم تقف جهود التبشير عند المدارس الثانوية والابتدائية ورياض الأطفال، بل خطوا خطوة أخرى نحو إنشاء الكليات والجامعات والمعاهد العالية، لتوجيه قادة المستقبل كما يشتهون ويحيون. وقد عرف الشرق الإسلامي عدة مؤسسات من هذا النوع.

«وإن من أشهر المؤسسات التعليمية في الشرق العربي جامعة القديس يوسف في لبنان، وهي جامعة بابوية كاثوليكية، وتعرف الآن بالجامعة اليسوعية، والجامعة الأمريكية ببيروت التي كانت تسمى من قبل «الكلية السورية الإنجيلية» ثم كلية بيروت وقد أنشئت عام 1865 وهي جامعة بروتستنتية».

«والكلية الأمريكية بالقاهرة التي أصبحت فيما بعد «الجامعة الأمريكية» وقد كان القصد من إنشائها أن تكون قريبة من المركز الإسلامي الكبير وهو الجامع الأزهر».

«وكلية روبرت» في «استانبول» التي أصبحت تسمى بـ «الجامعة الأمريكية» هناك.

«والكلية الفرنسية» في «لاهور» وأسست لاهور باعتبار أن هذا البلد يكاد يكون البلد الإسلامي الخالص في تكوينه في شبه القارة الهندية.

ومن المنشور الذي أصدرته الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1909. ردًا على احتجاج الطلاب المسلمين - لإجبارهم على الدخول يوميًا إلى الكنيسة - يتضح من المادة الرابعة منه طابع هذه المؤسسة وأمثالها.

«ونص هذه المادة ما يلي:

«إن هذه الكلية مسيحية أسست بأموال شعب مسيحي. هم اشتروا الأرض وهم أقاموا الأبنية. وهم أنشأوا المستشفى وجهازه. ولا يمكن للمؤسسة أن تستمر إذا لم يسندها هؤلاء. وكل هذا قد فعله هؤلاء؛ ليوجدوا تعليمًا يكون الإنجيل من موارده. فتعرض منافع الحقيقة المسيحية على كل تلميذ... وكل طالب يدخل مؤسستنا يجب أن يعرف سابقًا ماذا يطلب منه»!!<sup>(6)</sup>.

#### المدارس الحديثة:

ثالثًا: طريق المدارس الحديثة، التي تقوم فيها الدراسة على أسس غربية خالصة، والتي أخذ الاستعمار يوجهها ويراقبها، ويضع لها أهدافها ومناهجها التي يرضى عنها، ويصنع لهذه الأهداف والمناهج الكتاب الذي يخدمها، والمعلم الذي يتمثلها وينقلها من السطور إلى الصدور، والإدارة التعليمية التي تشرف على تنفيذها.

وقد يكون هذا التوجيه والإشراف الاستعماري أمرًا مكشوفًا مباشرًا. كوضع القسيس «دنلوب» الإنجليزي، مستشارًا لوزارة المعارف في مصر، في عنفوان عهد الاحتلال البريطاني. وقد يكون الإشراف من وراء الستار. عن طريق القادة الذين صنعهم من قبل على طريقته. وطبعهم على ما يجب ويرضى.

(6) من كتاب «المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام» (ص 9، 10) للأستاذ الدكتور محمد البهي. وانظر: «التبشير والاستعمار» الفصل الرابع (ص 9) وما بعدها.

وقد حازت هذه المدارس المدنية رضا المبشرين وتأييدهم خفية وجهراً، ورغم ما لها من طابع علماني، وقرأنا الكثير منهم الثناء عليها والتشجيع لها.

يقول المبشر «جون تكلي»::

«يجب أن نشجع إنشاء المدارس، وأن نشجع على الأخص التعليم الغربي. إن كثير من المسلمين قد زرع اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الإنجليزية... إن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقي مقدس أمراً صعباً جداً»<sup>(7)</sup>.

ومعنى هذا أنها تشكك أيضاً في الإنجيل والتوراة، التي يؤمن بها المبشرون ويدعون إليها فيما زعموا، فما الذي يفيد المبشرين إذا تززع اعتقاد الناس بالله والآخرة، وتزلزل إيمانهم بالكتب المقدسة. لو لم يكونوا من عملاء الاستعمار ومطاياه؟!:

وهذا يدلنا بوضوح على أن غاية هؤلاء المبشرين ليست دينية خالصة كما يظن بعض الناس، وأنهم لا يرجون بعملهم هذا الله والدار الآخرة، فلو كان هذا هدفهم لاتجهوا أول ما يتجهون إلى الملحددين والهاديين الذين يكونون معظم السكان في أوروبا. أو اتجهوا إلى الشعوب الوثنية، بدل أن يتجهوا إلى أعظم أمة مؤمنة موحدة في الأرض. وهي أمة الإسلام.

ومما يؤكد هذا قول القس الشهير «زويمر» في وصاياها للمبشرين:

«ينبغي للمستبشرين ألا يقطنوا إذا رأوا نتيجة تبشيرهم للمسلمين ضعيفة، إذ من المحقق أن المسلمين قد نما في قلوبهم الشديد إلى علوم الأوروبيين وتحرير

(7) «التبشير والاستعمار» (ص28).

النساء».

وليست علوم الأوروبيين مما نزل على المسيح ولا تحرير النساء - بالمفهوم العربي - مما جاء في الإنجيل الذي يقول: «من نظر بعينه فقد زنى».

#### الهدف الاستعماري من وراء التعليم:

لم يكن هدف الاستعمار التبشيري. والتبشير الاستعماري من وراء هذه المؤسسات والأساليب إدخال المسلمين في الديانة النصرانية. فقد وجدوا ذلك مستحيلاً. ولكن كان أكبر همها زحزة المسلمين عن الإسلام والاعتداد به، والتكتل تحت لوائه، وذلك بالتشكيك الخفي في صلاحية الإسلام لقيادة الحياة المعاصرة، وتنظيم المجتمع المتحضر، وتوجيه الدولة الحديثة، وبتشويه صورة الإسلام - شريعته وحضارته وتاريخه - في أعين الناشئين، وعزلهم عن الثقافة الإسلامية الأصيلة. مع إبراز وجه الحضارة الغربية جذاباً فائتاً، ومبرراً من كل عجب، منعوتاً بكل جمال وكمال.

كان هم الاستعمار والتبشير ألا يفكر المسلمون في هذا الشرق بعقل المسلم الذي رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً، وبالقرآن منهاجاً، وبمحمد رسولاً... بل بالعقل الذي صنعوه هم لهم. وسجنوهم فيه، وراء قضبان محكمة، غير منظورة.

وهذه هي الخطورة الكامنة في نظام التعليم الذي فرضه الغرب على هذا الشرق. تلك الخطورة التي صرح بها بعض رجال الغرب أنفسهم فهذا اللورد «ميكالي» الذي كان رئيساً للجنة التعليمية في الهند سنة 1935، وهي التي قررت جعل اللغة الإنجليزية أداة التعليم لأهل الهند، بدل اللغات الشرقية الأخرى، يقول في تقرير له: «يجب أن تنشئ جماعة تكون ترجمائاً بيننا وبين الملايين من رعيتنا.

وستكون هذه الجماعة هندية في اللون والدم. وإنجليزية في الذوق والرأي واللغة والتفكير!»<sup>(8)</sup>.

ولقد أدرك المسلمون الراعون في كافة البلاد الإسلامية هذه الخطورة، ونددوا بها، وأنكروا هذا التعليم أشد الإنكار.

في شبه القارة الهندية نجد شاعرًا إسلاميًا مثل «أكبر حسين» الملقب بـ «لسان العصر» يحمل عليه حملة عنيفة، بأسلوبه اللاذع، فيقول في بعض شعره ما ترجمته: «يا لبلاد فرعون، الذي لم يصل تفكيره إلى تأسيس الكليات، وقد كان ذلك أسهل طريقة لقتل الأولاد!! ولو فعل ذلك لم يلحقه العار، وسوء الأحداث في التاريخ»<sup>(9)</sup>.

وجاء بعد ذلك الدكتور إقبال الذي خاض لجة هذا التعليم، وغاص في أعماق بحاره، ولكنه خرج سالمًا إلى حد بعيد، بل - كما قال الأستاذ الندوي - جاء معه بدرر كثيرة، وازداد إيمانًا بخلود الإسلام.

يقول إقبال: «إن التعليم (يعني على الطريقة الغربية) هو «الحامض» الذي يذيب شخصية الكائن الحي، ثم يكونها كما يشاء، إن هذا الحامض هو أشد قوة وتأثيرًا من أي مادة كيميائية، هو الذي يستطيع أن يحول جيلًا شامخًا إلى كومة من التراب»<sup>(10)</sup>.

(8) «الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية» للأستاذ أبي الحسن الندوي نقلًا عن «تاريخ التعليم» لمؤلفه ميجر ياسر (ص 8).

(9) المصدر السابق (ص 183).

(10) نفس المصدر (ص 184).

## موقف الأزهر في مصر:

وكذلك وقف رجال الأزهر في مصر من التعليم الغربي الحديث، الذي فرضه المستعمر على المدارس الوطنية - موقف الجفاء والمعارضة، لها رأوا فيه من بذور فكر غريب على الإسلام، وثقافة مجافية لروحه وتعاليمه، وتوجسهم شرًا ما كل ما يجيء على أيدي هؤلاء الكفرة المستعمرين.

وهذا ما جعل اللورد لويد - المندوب السامي لبريطانيا في عهد الاحتلال - يشكو من هذا المعهد الناشز - الذي استعصى على سياسته الاستعمارية الهاكرة - فلنسمعه يقول في كتابه الذي ألف سنة 1933:

«إن أهمية الأزهر - بوصفه مركزًا من مراكز الدعاية المعارضة لبريطانيا - كبيرة متعددة الإمكانيات. وقد أدرك الوطنيون ذلك. فحاولوا استغلاله لتأييد مآربهم. وترتب على ذلك نمو روح المعارضة الشديدة لسيطرة الإنجليز على التعليم». ويرسم الطريق للتخلص من مقاومة هذا العقل الإسلامي العتيد وتأثيره فيقول:

«إن التعليم الوطني (عندما قدم الإنجليز إلى مصر-) كان في قبضة الجامعة الأزهرية الشديدة التمسك بالدين. والتي كانت أساليبها الجافة القديمة تقف حاجزًا في طريق أي إصلاح تعليمي. وكان الطلبة الذين يتخرجون في هذه الجامعة يحملون معهم قدرًا عظيمًا من غرور التعصب الديني، ولا يصيبون إلا قدرًا ضئيلاً جدًا من مرونة التفكير والتقدير.

«فلو أمكن تطوير الأزهر عن حركة تنبعث من داخله هو لكانت هذه خطوة جلييلة الخطر. فليس من اليسير أن نتصور أي تقدم طالما ظل الأزهر متمسكًا



بأساليبه الجامدة.

«ولكن إذا بدأ مثل هذا الأمل غير متيسر تحقيقه، فحينئذ يصبح الأمل محصورًا في إصلاح التعليم اللاديني (المدني) الذي ينافس الأزهر. حتى يتاح له الانتشار والنجاح.

وعند ذلك بجذ الأزهر نفسه أمام أحد أمرين:

«فإما أن يتطور، وإما أن يموت ويختفي.

«على أن الخطة الأولى - التي تقوم على إصلاح الأزهر من داخله - لهذا نتيجة عظيمة الأهمية والفائدة، وأن لم تكن نتيجة مباشرة (أي في اللقاء مع المستعمر العربي) وهي أنها تؤدي بالتصريح إلى اختفاء التعصب الديني الذي آخر مصر - (يجب زعمه) زمناً طويلاً.

«أما الخطة الثانية (وهي الانصراف إلى التعليم المدني) فإن تأثيرها المباشر (أي في اللقاء مع المستعمر) أقوى في إيجاد ما نحن في أشد الحاجة إليه. من إقامة العلاقات الإنجليزية المصرية على أساس من التفاهم والتعاطف المتبادل»<sup>(11)</sup>.

ولما استعصى الأزهر على التطور المطلوب حينذاك، كان لا بد أن يموت أو يختفي كما قال لسان الاستعمار في مصر. وعزل الأزهر فعلاً عن الحياة. وعزل خريجوه عن التأثير في المجتمع. وبخسوا حقهم في الوظائف والأعمال<sup>(12)</sup>، وشجع

(11) النص المنقول هنا من ترجمة الأستاذ الدكتور محمد محمد حسين في كتابه «الاتجاهات الوطنية» (288/2، 289).

(12) قرر اللورد «كرومر» المندوب السامي للاحتلال البريطاني في مصر في كتابه عن عباس الثاني (ص 67): «أن المسلم غير المتخلق بالأخلاق الأوروبية لا يصلح لحكم مصر، كما أكد أن المستقبل الوزاري سيكون للمصريين المتربين تربية أوروبية! وهذا ما حرص الاستعمار على

الاستعمار وأعوانه - بطرق خفية - الشيوخ الحاصلين على دعاة الإصلاح المعتدلين.

واتسع نطاق التعليم المدني - كما يسمى - تحت إشراف المستعمر وتوجيهه - فتخرجت فيه أجيال لا تعرف من الإسلام إلا اسمه. ولا من القرآن إلا رسمه. ولا من تاريخ المسلمين إلا الفتن والحروب.

#### الوسيلة الثانية - الصحافة والإعلام:

ولم يقتصر نشاط الاستعمار الحربي على ميدان التعليم بمختلف طرقه وأساليبه بل تعداه إلى ميدان آخر. لا يقل خطراً عن التعليم - إن لم يزد عليه - فقوة تأثيره وسعته.

ذلك في ميدان «الصحافة» التي لا يقيد ما يقيد المدرسة من مناهج ورسميات، ولا تختص بعدد محدود من التلاميذ. إنها وسيلة شعبية ناجحة تستطيع أن تغير بموضوعاتها وأساليبها العقول والأفكار، والقيم والموازين، وأن توجه الرأي العام إلى ما تريد من مفاهيم جديدة، وأن تضعها في الإطار المشوق وتحتال على الناس بتثيبتها في فكر القارئ وقلبه، بالمقالة حيئاً، وبالخبر أحياناً، وبالصورة تارة، وبالقصة تارة أخرى، وباللقاءات والتحقيقات الصحفية، وبغير ذلك من الأساليب التي أتقنها المحترفون المهرة في التضليل والتدجيل.

لقد أدرك المستعمرون ما لهذه الوسيلة من خطر، فاستخدموها استخدماً ناجحاً في غزوهم الفكري المنظم لأمة الإسلام.

يقول مؤلفا «التبشير والاستعمار في البلاد العربية»<sup>(13)</sup> نقلًا عن المصادر التبشيرية الأجنبية:

«إن الصحافة لا توجه الرأي العام فقط، أو تهينه لقبول ما ينشر عليه بل هي تخلق الرأي العام.

«وقد استغل المبشرون الصحافة المصرية - على الأخص - للتعبير عن الآراء المسيحية أكثر مما استطاعوا في أي بلد إسلامي آخر. لقد ظهرت مقالات كثيرة في عدد من الصحف إما مأجورة في أكثر الأحيان أو بلا أجر في أحوال نادرة».

ويقول المستشرق الإنجليزي المشهور «جب» في كتابه «وجهة الإسلام» متحدثًا عن أهمية الصحافة في مجال الغزو الفكري<sup>(14)</sup>:

«والواقع أن المدارس والمعاهد العلمية لا تكفي، فليست هي في حقيقة الأمر إلا الخطوة الأولى في الطريق، لأنها لا تغني شيئًا في قيادة الاتجاهات السياسية والإدارية. وللوصول إلى هذا التطور الأبعد - الذي بدونه تظل الأشكال الخارجية مجرد مظاهر سطحية - يجب ألا ينحصر الأمر في الاعتماد على التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، بل يجب أن يكون الاهتمام الأكبر منصرفًا إلى خلق رأي عام، والسييل إلى ذلك هو الاعتماد على الصحافة».

ويقرر «جب»: «أن الصحافة هي أقوى الأدوات الأوروبية وأعظمها نفوذًا في العالم الإسلامي».

كما يقرر: «أن مديري الصحف اليومية ينتمون في معظمهم إلى التقدميين!»

(13) الطبعة الثانية (ص 213).

(14) انظر: «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» (ص 202).

ولذلك كان معظم هذه الصحف واقعًا تحت تأثير الآراء والأساليب الغربية.

ويقول: «إنهم لا يلعبون دورًا مهمًا في تشكيل الرأي العام بالقياس إلى الأحداث المحلية فحسب. ولكن صحفهم تحتوي كذلك على مقالات تشرح الحركات السياسية والاقتصادية في أوروبا. وعلى مقالات مترجمة من الصحف الأوروبية. ثم هم في الوقت نفسه يقفون الرأي العام على ما يجري في الغرب من أحداث، وما يستحدث من آراء، مبيينين صدى ذلك في بلاد الشرق».

ويستعرض الكتاب بعد ذلك صحافة العالم الإسلامي مشيرًا إلى ما بينها من فروق فيقول: «إن الصحافة التركية هي بطبيعة الحال وطنية لا دينية، أما الصحافة المصرية فهي على العكس من اتجاه الأولى الثوري - تتطور في بط، وتعرض طائفة من الآراء الجديدة، وهي على كل حال لا دينية في اتجاهها».

#### الوسيلة الثالثة - الغزو الاجتماعي:

وفوق هاتين الوسيلتين - وسيلة التربية والتعليم - ووسيلة الصحافة والإعلام - اتخذ الغرب الزاحف وسيلة أخرى، هي الغزو الاجتماعي المباشر - بإدخال العادات والتقاليد الغربية والأذواق الغربية في حياة الأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، واستغلال الوسيلتين السالفتين في تحبيب ذلك إلى الأنفس، وإضفاء نعوت الرقي والتمدن على كل من ينسلخون عن شخصيتهم الدينية والقومية، ويمشون في ركاب غاصبيهم تابعين مقلدين حدوك النعل بالنعل.

يقول الشهيد حسن البنا في تصوير هذا الغزو:

«وقد عمل الأوربيون جاهدين على أن تغمر موجة هذه الحياة الهادية بمظاهرها الفاسدة وجراثيمها القتالة جميع البلاد الإسلامية التي امتدت أيديهم إليها،

وأوقعها سوء الطالع تحت سلطانهم، مع حرصهم الشديد على أن يمتدوا دون هذه الأمم عناصر الصلاح والقوة من العلوم والمعارف والصناعات والنظم النافعة، وقد أحكموا خطة هذا الغزو الاجتماعي إحصاءً شديداً، واستعانوا بدهائهم السياسي، وسلطانهم العسكري، حتى تم لهم ما أرادوا، أغروا كبار المسلمين بالاستدانة منهم والتعامل معهم وسهلوا لهم ذلك وهونوه عليهم واستطاعوا بذلك أن يكتسبوا حق التدخل الاقتصادي وأن يغرِقوا البلاد برؤوس أموالهم ومصارفهم وشركاتهم، وأن يدبروا دولاب العمل الاقتصادي كما يريدون، وأن يستأثروا - دون الأهلين - بالرياح الطائلة والثروات العظيمة، وتمكنوا بعد ذلك من أن يغيروا قواعد الحكم والقضاء والتعليم، وأن يصبغوا النظم السياسية والتشريعية والثقافية بصيغتهم الخاصة في أقوى بلاد الإسلام، وجلبوا إلى هذه الديار نساءهم الكاسيات العاريات، وخمورهم ومسارحهم، ومراقصهم وملاهيهم، وقصصهم وجرائدهم، ورواياتهم وخيالهم، وعبثهم ومجونهم، وأباحوا فيها من الجرائم ما لم يبيحوه في ديارهم... وزينوا هذه الدنيا الصاخبة العابثة التي تعج بالإثم وتطفح بالفجور في أعين البسطاء الأغرار من المسلمين الأغنياء وذوى الرأي فيهم وأهل المكانة والسلطان.

ونجح هذا الغزو الاجتماعي المنظم العنيف أعظم النجاح، فهو غزو محبب إلى النفوس، لاصق بالقلوب، طويل العمر، قوي الأثر، وهو لهذا أخطر من الغزو السياسي والعسكري بأضعاف الأضعاف. وتغالت بعض الأمم الإسلامية في الإعجاب بهذه الحضارة الأوروبية والتبرم بصيغتها الإسلامية حتى أعلنت تركيا أنها دولة غير إسلامية<sup>(15)</sup>، وتبعت الأوروبيين - في عنف قاس - في كل ما

(15) الواقع أن الشعب التركي المسلم لم يرض عن هذا الاتجاه، بل قاومه شديدة. ولكنه غلب على

يصنعون، وحاول ذلك «أمان الله خان» ملك الأفغان فأطاحت تلك المحاولة بعرشه، وازدادت في مصر مظاهر هذا التقليد واستفحلت، حتى استطاع رجل من ذوى الرأي فيها أن يجهر بأنه لا سبيل إلى الترقى إلا بأن تأخذ بهذه الحضارة خيرها وشرها وحلوها ومرها وما يجب منها وما يكره. وما يحمد منها وما يعاب. وأخذت تنتقل في سرعة وقوة من مصر إلى ما جاورها من البلاد حتى وصلت إلى أقصى المغرب»<sup>(16)</sup>.

### نتائج وأثار:

كان الغرب الزاحف يقوم بكل هذا النشاط في ميادين التعليم والتربية والصحافة والتوجيه، والغزو الاجتماعي، ولم يكن هناك على الجانب الآخر نشاط مثله يقابله ويقاومه، فقد كان القائمون على الفكر الإسلامي في أول الأمر، يعيشون - إلا قليلاً منهم - في فراغ وذهول عما يحيط بهم من أحداث العالم وتطوراته. كان الجمود قد شل تفكيرهم، والجدل اللفظي قد التهم أوقاتهم وجهودهم، والتقليد الذي أوجبوه على أنفسهم قد حرمهم من البحث في حل لما يثور به المجتمع من مشكلات، وجواب لما يطرحه من أسئلة واستفتاءات. ولما بدأوا يفيقون كان الاستعمار قد سد في وجوههم الأبواب. وجردهم من كل طاقة للعمل والتأثير. ووضعهم في منجم مغلق لا يستطيعون أن يخرجوا منه إلى الناس والحياة.

---

أمره بالحديد والنار، وبمساندة القوى الخارجية. وإنما الذي تبني هذا الاتجاه فئة قليلة منحرفة استغلته الماسونية واليهودية العالمية والصليبية لتحطيم قلعة الإسلام المتمثلة في الخلافة العثمانية، التي كانت تمثل آخر مظهر للتكتل على أساس العقيدة الإسلامية.  
(16) من رسالة «بين أمس واليوم» للشهيد حسن البنا.

كانت النتيجة المنطقية هذا والنشاط هناك، أن فتنت فئة من قومنا بالعدو الغاصب، وولعوا بتقليده ولع المغلوب دائماً بتقليد الغالب، وأصبحوا يستوحون في تفكيرهم وسلوكهم، المثل الغربية، والقيم الغربية، بالمفاهيم الغربية.

يتحدث الدكتور عبد الوهاب عزام رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن افتتان الشرقيين «وكانت هذه الكلمة تعني المسلمين» بمظاهر الحضارة الغربية في مختلف نواحيها ثم يقول: «اجتمعت هذه الفتن كلها على الشرق (يعني العالم الإسلامي)» فزلزت إيمانه، وحيرت وجدانه، وأزاحت بصره، وغزت عقله وقلبه، بما أخذ عليه المسالك، فأصل الشرقيون أنفسهم. فإذا هم أجساد تنبض بقلوب الغرب، وتفكر بعقوله، وإذا هم مستسلمون لكل ما تطلع به أوروبا. منقادون لكل ما تأمرهم به متهافتون على كل ما اتصل بها. ثم إذا هم أولاد مقلدون، يحقرون أنفسهم وآباءهم وميراث حضارتهم وتاريخهم. إلا أن تعظم أوروبا أباً من آباءهم أو تعجب بمأثرة من مأثرهم فيعتدوا بها.

«والخلاصة أن الشرقيين يتفوقون عن الغربيين أفكارهم وعقائدهم، كما يأخذون منسوجات القطن والصوف، ومصنوعات الحديد والنحاس، وأصناف الأحذية»<sup>(17)</sup>.

وقد كان المستشرقون المعنيون بهذا الشرق المسلم، يراقبون هذا التأثير ومداه ومظاهره. بكل يقظة ودقة. فقد علموا أن عاقبته ليست بالأمر الهين في سير الأمور، ومجرى التاريخ.

(17) انظر «الاتجاهات الوطنية» (2/ 191 - 193) وهذا النص من مقال للكاتب في ملحق «السياسة الأدبي» سنة 1933.

لنسمع واحدًا من هؤلاء المراقبين الأيقاظ وهو البروفيسور «جب»<sup>(18)</sup> يحدثنا عن ذلك في كتاب «وجهة الإسلام» حيث يذكر عدة أمثلة ومظاهر خارجية لتأثير الغرب في العالم الإسلامي، يراها شيئًا ثانويًا غير ذي قيمة، ثم يعقب على ذلك فيقول - وفقًا لترجمة الأستاذ الدكتور محمد محمد حسين<sup>(19)</sup>:

«الواقع أننا إذا أردنا أن نعرف المقياس الحقيقي للنفوذ الغربي، ولمدى تغلغل الثقافة الغربية في الإسلام، كان علينا أن ننظر إلى ما وراء المظاهر السطحية، علينا أن نبحث عن الآراء الجديدة، والحركات المستحدثة التي ابتكرت يدافع من التأثير بالأساليب الغربية بعد أن تهضم وتصبح جزءًا حقيقيًا من كيان هذه الدول الإسلامية فتتخذ شكلًا يلائم ظروفها».

ويشير «جب» إلى أهمية التعليم والصحافة في هذا الصدد فيقول:

«والسبيل الحقيقي للحكم على مدى التغريب (أو الفرنجة) هو أن نتبين إلى أي حد يجرى التعليم على الأسلوب الغربي، وعلى المبادئ الغربية، وعلى التفكير الغربي ... الأساس الأول في كل ذلك هو أن يجرى التعليم على الأسلوب الغربي ... وعلى المبادئ الغربية، وعلى التفكير الغربي، هذا هو السبيل ولا سبيل غيره».

ولا شك أن «جب» قد قر عيّنًا بجريان التعليم في العالم الإسلامي على ما يجب ويرضى من الأسلوب الغربي والمبادئ الغربية والتفكير الغربي، وتأثير ذلك على

(18) كبير المستشرقين الإنجليز المعاصرين، وكان مستشارًا لوزارة الخارجية البريطانية وعضوًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومن كبار محرري دائرة المعارف الإسلامية، وله كتب وبحوث عدة في جوانب إسلامية، في كتابته عمق وخطورة، انظر رسالة «المبشرون والمستشرقون» للدكتور محمد البهي (ص 24).

(19) في كتابه «الاتجاهات الوطنية» (1/ 202) وما بعدها.



عقول القادة والموجهين.

ثم ينتقل المستشرق إلى الحديث عن الصحافة وتأثيرها، بما نقلناه عنه من قبل.

يقول الدكتور محمد محمد حسين:

يلاحظ «جب» أن النشاط الثقافي والتعليمي (عن طريق المدارس العصرية والصحافة) قد ترك في المسلمين - من غير وعي منهم - أثراً جعلهم يبدون في مظهرهم العام لا دينيين إلى حد بعيد، ثم يعقب على ذلك بقوله: «وذلك خاصة هو اللب المثمر في كل ما تركت محاولات الغرب لحمل العالم الإسلامي على حضارته من آثار».

ثم يفصل الكاتب في السطور التالية ما تنطوي عليه هذه الجملة القصيرة الخطيرة من دلالات. فيقول: «الواقع أن الإسلام كعقيدة لم يفقد إلا قليلاً من قوته وسلطانه، ولكن الإسلام - كقوة مهيمنة على الحياة الاجتماعية - قد فقد مكانه. فهناك مؤثرات أخرى تعمل إلى جانبه، وهي - في كثير من الأحيان - تتعارض مع تقاليده وتعاليمه تعارضاً صريحاً ولكنها تشق طريقها، بالرغم من ذلك، إلى المجتمع الإسلامي بقوة وعزم».

«فإلى عهد قريب لم يكن للمسلم من عامة الناس، وللصلاح اتجاه سياسي، ولم يكن له إلا الأدب الديني، ولم تكن له أعياد إلا ما جاء به الدين. ولم يكن ينظر إلى العالم الخارجي إلا بمنظار الدين، كان الدين هو كل شيء بالقياس إليه، أما الآن فقد أخذ يمد بصره إلى ما وراء عالمه المحدود وتعددت ألوان نشاطه الذي لم يعد مرتبطاً بالدين. فقد أصبحت له ميوله السياسية، وهو يقرأ - أو يقرأ له غيره مقالات في مواضع مختلفة الألوان لا صلة لها بالدين. بل إن وجهة نظر الدين لا

تناقش فيها على الإطلاق. وأصبح الرجل من عامة المسلمين يرى أن الشريعة الإسلامية لم تعد هي الفيصل فيما يعرض له من مشاكل، ولكنه مرتبط في المجتمع الذي يحيا فيه بقوانين مدنية قد لا يعرف أصولها ومصادرها. ولكنه يعرف - على كل حال - أنها ليست مأخوذة من القرآن - وبذلك لم تعد التعاليم الدينية القديمة صالحة لإمداده في حاجاته الروحية، فضلاً عن حاجاته الاجتماعية الأساسية، بينما أصبحت مصالحة المدنية وحاجاته الدنيوية هي أكثر ما يسترعى انتباهه، وبذلك فقد الإسلام سيطرته على حياة المسلمين الاجتماعية وأخذت دائرة نفوذه تطبق شيئاً فشيئاً، حتى انحصرت في طقوس محدودة، وقد تم معظم هذا التطور تدريجياً عن غير وعي وانتباه، وكان الذين أدركوا هذا التطور قلة ضئيلة من المثقفين، وكان الذي مضوا فيه عن وعي وتابعوا طريقهم فيه عن اقتناع قلة أقل، وقد مضى - هذا التطور الآن إلى مدى بعيد، ولم يعد من الممكن الرجوع فيه.

«وقد يبدو الآن من المستحيل - مع تزايد الحاجة إلى التعليم ومع تزايد الاقتباس من الغرب - أن يصد هذا التيار أو يعاد الإسلام إلى مكانته الأولى من السيطرة التامة التي لا تناقش على الحياة السياسية والاجتماعية».

ويتساءل «جب»: إلى أي مدى أصبح العالم الإسلامي غريباً!

ويجيب على ذلك مستعرضاً نفوذ الثقافة الغربية في العالم الإسلامي بلدًا بلدًا. فيقول: «إن تركيا قد انقلبت إلى بلد غربي كأعنف ما يكون الانقلاب. أما في شبه جزيرة العرب فإن النفوذ الغربي لم يستطع أن يضع قدمه بعد - وفي شمال إفريقيا، بدأت حركة التغريب وهي ماضية في طريقها وإن كان أثرها أبرز في تونس، أما في مصر فهي تتطور في هدوء بعيد عن العنف، ولكنها تتقدم تقدمًا واضحًا في هذا الطريق، أما في العراق وسوريا فهي تتبع خطوات مصر، بينما تتبع إيران خطوات

تركيا، وإن كانت أكثر منها اعتدالاً وتوسطاً. أما أفغانستان فقد تراجع في هذا السبيل بعد تجربة الملك أمان الله خان الذي فقد فيها عرشه».

ويمضي المؤلف على هذا النحو في تتبع ما أحدثت الحضارة الغربية بين المسلمين في روسيا السوفيتية وفي الهند وفي أندونيسيا وفي أفريقيا.

ويخلص من ذلك إلى أن نجاح التطور بتوقف إلى حد بعيد على القدرة والزعماء في العالم الإسلامي وعلى الشباب منهم خاصة.

ثم يقول: «ومن ثم تستطيع أن نقول - حسب سير الأمور - إن العالم الإسلامي سيصبح خلال فترة قصيرة لا دينياً في كل مظاهر حياته، ما لم يطرأ على الأمور عوامل ليست في الحسبان فتغير اتجاه التيار».

#### الدعوة إلى التغرب:

كان للغزو الفكري الغربي المنظم المخطط، الذي تساندت فيه كل القوى الاستعمارية واستخدمت فيه كل الوسائل والأساليب - آثاره ونتائجه الخطيرة في حياة المسلمين، تلك الآثار التي بدأت تبرز وتتسع يوماً بعد يوم.

صحيح أن الفكر الاستعماري لم يستطع أن ينفرد تماماً بالتوجيه، وأن يستقل استقلالاً مطلقاً بالتأثير، فقد كان الفكر الإسلامي المتغلغل في أعماق الأمة يتحداه ويقاومه على الرغم من ضعف إمكاناته، ومن تضيق الخناق عليه. إلا أن الغلبة والتأثير الأقوى والأوسع كان للفكر الدخيل، المسلح بالدهاء والمكر، وبالعلم والهمال، والمستند إلى سلطان القوة، وقوة السلطان، والذي كان يملك في قبضته أجهزة التعليم ووسائل الإعلام. وكان أخطر نتائجه ولا شك هو شيوع التبعية الفكرية للغرب، والعبودية الدليلية لكل ما يصدر عنه من مبادئ وقيم، ومناهج

وأنظمة، وأخلاق وتقاليد، وأفكار ومفاهيم.

وكان من مظاهر هذه العبودية بروز أناس يدعون إلى أتباع الغرب في كل شأن من شئون حياته الفردية والأسرية والاجتماعية، المادية والروحية والثقافية. وبرز من بين ظهراني المسلمين من يدعو - في صراحة حينًا - وبالتواء أحيانًا - إلى أطراح الإسلام، وشريعة الإسلام، وثقافة الإسلام، وحضارة الإسلام. رأينا ذلك في الهند، ورأيناه في تركيا، ورأيناه في مصر، وفي غيرها من بلاد العرب والإسلام.

رأينا في الهند مثل السيد أحمد خان مؤسس الكلية الإسلامية الإنجليزية - التي سميت فيما بعد جامعة «عليكره» - يدعو إلى السير وراء الحضارة الغربية وأخذها بحذافيرها، وقال: إن لا بد للمسلمين أن يقبلوا حضارة الغرب بتمامها، حتى يعدوا في الشعوب المتمدينة والمثقفة، ولا تزدريهم عين الأمم المتحضرة!

لم يدع أحمد خان إلى اقتباس الجانب العلمي الصناعي من حضارة الغرب، الذي هو سر قوة الغرب ومبعث نهضته وتقدمه، وهو الجانب الذي كانت تحتاج إليه الهند وغيرها من البلاد الإسلامية، بل كان أكثر ما عنى به ودعا إلى تعلمه وأخذه هو الجانب الآخر من الحضارة: جانب الآداب والعلوم الاجتماعية. حتى أنه في بعض الأحيان عارض تعليم الصناعات والعلوم معارضة شديدة، وكتب في هذا الموضوع مقالات عنيفة اللهجة مريرة النقد!!<sup>(20)</sup>.

ورأينا في تركيا مثل «ضياء كوك ألب» الأديب التركي الذي يعتبر أحد

(20) انظر في تقويم حركة أحمد خان: «الفكر الإسلامي الحديث» للدكتور محمد البهي (ص 19 - 25). و «الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية» (ص 82 - 92).

المؤسسين الفكريين لتركيا الحديثة يقول: «علينا أن نختار إحدى الطريقتين: إما أن نتقبل الحضارة الغربية، أو نظل مستبعدين لقوى الغرب، لا بد أن تختار أحد الأمرين».

وإننا لنعجب من هذا المنطق الذي يقول للأمة: انسلخي من دينك وتاريخك وشخصيتك حتى لا تستعبدى للأجنبي، وأي استبعاد أشد وأدهى من انسلاخها من ذاتيتها، وإتباعها لهذا الأجنبي نفسه، وذوبانها فيه!

ولو كان مفكرًا أصيلاً، ما رضى لنفسه ولا لأمته بالتبعية والانصهار في خصومها الطامعين فيها. ولو كان مسلمًا حقًا لرفض كل منهج غير منهج الله الذي هدى إليه أمته، ولم يقبل أن يبيع دينه وملته ليتبع ملة اليهود أو النصارى، فيرضوا عنه، ويثنوا عليه.

وما أروع القرآن وهو يجلي هذا الموقف إذ يقول:

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 135].

﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 120].

ومن العجب أن دعاة التبعية والتقليد للغرب كانوا يسمون أو يسمون أنفسهم «المجددين» وتسمى حركتهم حركة التجدد أو «التجديد» وكانت المعركة الفكرية بين دعاة الجديد ودعاة القديم على أشدها في تركيا وفي العالم العربي.

وكان لحركة التجديد في مصر مظاهر كثيرة.

وكانت أكثر مظاهر الحركة تطرفاً ما كانت ترويه الصحف عما يجري في تركيا باسم تجديد الإسلام، في عهد الاتحاديين ثم في عهد الكماليين أو «الإسلام الجمهوري». كما سمته بعض الصحف.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكرته مجلة «المنار»<sup>(21)</sup> عن بعض ما جاء في كتاب «قوم جديد» التركي من اعتبارهم الصلاة والصيام والحج والزكاة والعمل بفقهاء الأئمة الأربعة. هو دين قدماء المسلمين، الذين يعبر عنهم الكتاب بكلمة «قوم عتيق». في مقابل ذلك يصف الكتاب أركان دين «قوم جديد» وهي: العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة، والجهاد (تحت قيادة رجال جمعية الاتحاد والترقي)!

وما زال الخرق يتسع ودعاة التبعية للغرب يرتفع صوتهم ويمتد نفوذهم، ويكتبون عن أفكارهم بكل صراحة، بل بكل وقاحة.

كان من أبرز الذين دعوا - في العالم العربي - إلى تقليد الغرب وأتباع مناهجه في الخير والشر الدكتور طه حسين في كتاب «مستقبل الثقافة في مصر».

فهو يرى في هذا الكتاب أن سبيل النهضة «واضحة بينة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء. وهي أن تسير سيرة الأوروبيين وتسلق طريقهم لنكون لهم أنداداً، ونكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يجب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يُعاب»<sup>(22)</sup>. «وأن نشعر الأوروبي بأننا نرى الأشياء كما يراها، ونقوم الأشياء كما يقومها، ونحكم على الأشياء، كما يحكم عليها»<sup>(23)</sup>.

(21) عدد شوال سنة 1334هـ.

(22) «مستقبل الثقافة في مصر» فقرة 9 (ص 41).

(23) المصدر السابق (ص 44).

وهذه الدعوة في الحقيقة ليست إلا ضرباً من «التأليه» للأوروبيين بحيث نحل ما أحلوا، ونحرم ما حرموا، ونحسن ما حسنوا، ونقبح ما قبحوا!

وهو يزعم في كتابه أن المسلمين فطنوا منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو «أن السياسة شيء، والدين شيء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية، قبل أن يقوموا على شيء آخر. وهذا التصور هو الذي تقوم عليه الحياة الحديثة في أوروبا، فقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية لا على الوحدة المسيحية، ولا على تقارب اللغات والأجناس»<sup>(24)</sup>.

ويقول: «فأما الآن وقد عرفنا تاريخنا وأحسنا أنفسنا، واستشعرنا العزة والكرامة واستيقنا أنه ليس بيننا وبين الأوروبيين فرق في الجوهر، ولا في الطبع ولا في المزاج، فإني لا أخاف على المصريين أن يفنوا في الأوروبيين»!!<sup>(25)</sup>.

وهكذا بلغت الدعوة إلى حد الفناء في الأوروبيين.

#### النصارى أجهر بالدعوة إلى التغرب الكامل:

وقد دعا إلى سلوك هذا السبيل نصارى ومسلمون، ولكن النصارى كانوا أسبق وأصرح وأجراً. ولعل أبرز مثال لهؤلاء هو الكاتب المصري المسيحي المعروف «سلامة موسى» الذي كتب في هذا الموضوع عدة مقالات نشرت في خلال سنتي (1925، 1926) ثم نشرها في كتاب «اليوم والغد» بعد أن أضاف إليها مقالين آخرين سنة (1927)، يقول المؤلف في مقدمة كتابه بكل وضوح: «أنا كافر

(24) المصدر نفسه (ص 17، 18).

(25) «مستقبل الثقافة في مصر» المصدر السابق (ص 63).

بالشرق، مؤمن بالغرب، يجب علينا أن نخرج من آسيا وأن نلتحق بأوروبا» ومعلوم أن مصر ليست من آسيا، ولكنه يريد الخروج من ثقافة الإسلام وحضارته وتعاليمه التي جاءت من آسيا.

يريد الكاتب «حرية المرأة كما يفهمها الأوروبي». كما يريد من الأدب «أن يكون أدبًا أوروبيًا 99٪». ويريد من التعليم، أن يكون أوروبيًا لا سلطان للدين عليه ولا دخول له فيه، ويقول: «نحن في حاجة إلى ثقافة أبعد ما تكون عن الأديان ولا بأس أن تعتمد على الترجمة إلى حد بعيد».

وهو يريد أن يعطل شريعة الإسلام في تعدد الزوجات وفي الطلاق «بحيث يعاقب بالسجن كل من يتزوج أكثر من امرأة، ويمنع الطلاق إلا بحكم محكمة!!» وهو ينكر أشد الإنكار كل دعوة تنادي بالتعاون أو التقارب بين المسلمين. وتوثيق الروابط بينهم كما أمر الله. ويقول في ذلك بكل جرأة «إن الرابطة الدينية وقاحة، فإننا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا!!»

والخلاصة أن يدعونا إلى أن «نرتبط بأوروبا وأن يكون رباطنا بها قويًا. نتزوج من أبنائها وبناتها. ونأخذ عنها كل ما يجد فيها من اختراعات أو اكتشافات وننظر للحياة نظرتها، وأن نتطور معها في تطورها الصناعي، ثم في تطورها الاشتراكي والاجتماعي، وتجعل أدبنا يجري وفق أديها بعيدًا عن منهج العرب. ونجعل فلسفتنا وفق فلسفتها ونؤلف عائلتنا على غرار عائلاتها».

ومن العجب أن يقول المؤلف في صراحة يحسد عليها: «إن الأجانب يحتقرونها بحق ونحن نكرههم بلا حق».

وهو يدعو في غير موارد إلى التعاون والاتفاق مع المستعمرين والمحتلين



الإنجليز وهدفه من ذلك تصفية الرجعية في مصر، ويعني بالرجعية - ولعله أول من استخدم هذه الكلمة - القوة الإسلامية - كالأزهر الذي يمثل بقايا الثقافة الإسلامية، والمحاكم الشرعية التي تمثل بقايا القوانين الإسلامية، والأوقاف والمساجد التي تمثل بقايا التقاليد والعبادة الإسلامية، والجماعات العاملة التي تمثل التطلع إلى دولة إسلامية ووحدة إسلامية وحضارة إسلامية.

يقول المؤلف الجريء: «إننا إذا أخلصنا النية مع الإنجليز قد تتفق معهم إذا ضمننا لهم مصالحهم، وهم في الوقت نفسه إذا أخلصوا النية، فإننا نقضي على مراكز الرجعية في مصر وننتهي منها، فلنول وجهنا شطر أوروبا»<sup>(26)</sup>.

ومثل «سلامة موسى» زميل له من نصارى لبنان، لا يقل عن جراءة أو وقاحة، ذلكم «جميل معلوف» الذي يقول في كتابه «تركيا الجديدة» ما نصه: «إن خلاص الشرق يتوقف على تفرنج الشرقيين بكل معنى الكلمة» (ص 34).

«لا عهدة شرعية تربطنا بإسلامنا... يجب أن نكون أبناء اليوم لا بقايا الأمس. كل جبل يجب أن يعمل لذاته وكل سلالة يجب أن تشرع لنفسها» (ص 41).

«واستناد الشرقيين على الدين في أحوالهم العالمية عمل عقيم يبعدهم عن محجة التقدم. لا بل إنني أجد بلاء الشرق كله من الأديان، ومصيبة الشرقيين من الأنبياء» (ص 96).

«وعلى كل حال فإذا اضطرت أن أختار لأبناء وطني واحداً من أمرين: الكفر أم التعصب، فأختار لهم الأول، به يتوحد مبدؤهم، فيكسبون الدنيا على الأقل»

(26) للاستيضاح والتفصيل راجع «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» (2/ 207 - 213).  
وعنه نقلنا الفقرات المذكورة.

(ص 98).

«ولا بد أن يعقب هذا الانقلاب (أي الانقلاب الذي أطاح بالخلافة الإسلامية) السياسي الصغير ثورة أدبية عظيمة ضد المبادئ القديمة كلها. فيثور الابن على أبيه. والمرأة على زوجها. والخادم على سيده. والرعية على كاهنها وشيخها، ورجال الدين على كتبهم» (ص 112).

«إن فصل الدنيا عن الدين أمر واجب لتقدم الشرق، وبدونه لا يستطيع الشرقي أن يدخل في دائرة المدنية ويتمتع بنفس الحرية الحقيقية»<sup>(27)</sup> (ص 141).

#### مناقشة دعوة التغريب:

هذه هي دعوة عبید الغرب من مسلمين ونصارى. دعوى التبعية المطلقة للحضارة الغربية. والذوبان الكامل فيها، وأخذ كل شيء منها. واستمداد كل قيمة، وكل مفهوم، وكل نظام، وكل تقليد منها: الخير والشر، والحلو والمر، والعلم والأدب، والمادة والفكر، والتصور والسلوك.

لم يفرق هؤلاء بين ما يصح اقتباسه وما لا يصح، وما يجوز استيراده وما لا يجوز، ولو أنهم نادوا باقتباس الجانب «العلمي» المحض، الذي ينشأ عنه رقي الصناعة وزيادة الإنتاج، ونمو العمران. وازدهار الحياة الهادية، ما رأينا بذلك بأساً ولا حرجاً، فإن العلم المحض - بطبيعته - عالمي لا دين له ولا جنسية. ومن انتفع بقانون أرشميدس لم يكن به يونانياً، ومن أخذ بنسبية أينشتاين لم يصر أمريكياً أو رأسالياً، ومن اقتبس قانون الجاذبية لإسحاق نيوتن لن يصبح به إنجليزياً أو استعمارياً، كما أنه من اقتبس نظريات ومكتشفات جابر بن حيان في الكيمياء أو

(27) انظر «تركيا الجديدة» لجميل معلوف.

الخوارزمي في الجبر أو البستاني في علم المثلثات لم يصير بذلك عربيًا ولا مسلمًا!  
 إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتربع على قمة الرأسالية. والاتحاد  
 السوفيتي - البلاد الأم للاشتراكية العلمية - كل منهما قد استفاد من خبرة  
 خصومهم ومحاربيهم الألمان في بحوث الذرة والفضاء بعد الحرب العالمية الثانية.  
 وأصبح العلم الذي خدم النازية الألمانية من قبل، يخدم الرأسالية الأمريكية  
 والشيوعية الروسية. وهاهي كلتاها تحاول أن تخطف الأسرار العلمية أو تختلسها  
 من الأخرى إذا استطاعت، ولا ترى في ذلك خطرًا ولا ضيرًا. أما الذي تقف  
 كلتاها في وجهه، فهو الاتجاهات الثقافية والأدبية التي تحمل فلسفة كل من  
 البلدين، وتعبر عن وجهته في الحياة. ونظرته إلى الفرد والمجتمع والكون والتاريخ.  
 لا حرج ولا بأس إذن من اقتباس العلم الطبيعي والرياضي ونحوه. وإنما الحرج  
 والباس في اقتباس الثقافة والتقاليد، والأفكار والمفاهيم، والقيم والموازن، التي  
 تتميز بها كل أمة عن غيرها، بل الواقع أننا حين نقتبس الجانب العلمي من الغرب  
 لا نفعل شيئًا إلا أننا نسترد بضاعتنا. فنحن أصحاب هذا العلم وأولى الناس به.  
 فقد أخذ الغرب أصول هذا العلم ومنهجه منا كما اعترف بذلك بريفولت  
 ودوهرنج ولوبون وسارتون وغيرهم من الدارسين الغربيين المنصفين.



## فشل الليبرالية الديمقراطية في بلادنا

### الاتجاه الليبرالي الديمقراطي يسود ديارنا:

كان الاستعمار الغربي يسيطر على البلاد الإسلامية، وكان بالطبع هو الذي يختار حكامها أو يوجههم، ويدبر دقة الأمور على ما يريد، مباشرة أو من وراء ستار.

ولهذا سار الحكم في هذه البلاد في الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي الغربي، الذي يؤيده الاستعمار المتسلط، كما تؤيده جمهرة المثقفين الذين تعلموا على يديه، والذين رأوا هذا النظام الجديد يحمل معاني التقدم والحرية والتطور والتجدد، ويقاوم الجهل والجمود، والتخلف والاستبداد، الذي اتسمت به عصور الانحطاط السابقة.

ولم يتح لهم من العلم النافع ما يعرفون به حقيقة دينهم «الإسلام» الذي يؤمنون به اعتقادًا، ويجهلون شريعة ونظامًا، وفلسفة وحضارة، كما لم يكن لديهم من دوافع الرغبة في معرفته ما يجعلهم يطلبون العلم به عند أهله العارفين به، وقليل ما هم. فإن الولع بتقليد الغرب المتفوق الغالب، سد عليهم كل منافذ المعرفة أو الرغبة فيها، شأن المغلوب مع الغائب، والضعيف مع القوى، كما قال حكيم المؤرخين ابن خلدون.

وكانت هذه الفئات التي تخرجت على أيدي الثقافة الغربية هي أعمدة الحكم الليبرالي وإسناده، وأنصار نظامه ودعاته.

ومعظم هؤلاء من أبناء الطبقات الارستقراطية، والأسر الغنية التي كان باستطاعتها أن تنفق على أبنائها ليتعلموا في الداخل، أو يبعثوا إلى الخارج.

لقد فرض الاستعمار النظام الليبرالي الديمقراطي العلماني - من فوق - بحكم سلطانه، ولم يكن للشعب في ذلك اختيار ولا مدخل.

ولقد تم هذا التحول بهدوء، ولم يكن هناك ضرورة لإعلان، كإعلان سلامة موسى، ولا إلى دعوة كدعوة طه حسين، فقد كانت الأمور تجري في طريق «التغريب» بلا ضجيج.

كل ما في الأمر أنه كان هناك «قديم» معزول يخشى أن يقوى بأسه، ويشتد جانبه، ويخرج إلى الحياة داعيًا مجاهدًا من جديد. فارتفعت هذه الأصوات تريد القضاء على كل قديم، وتسد الطريق على كل داعية للعودة إلى نظام الإسلام وفكرة الإسلام.

#### آثار هذا الاتجاه في الحياة الإسلامية:

وكان من آثار هذا الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الغربي الذي ساد بلادنا، أن قامت حياة المجتمع على عدة أشياء تعد هي العناصر والمقومات التي تميز هذا الاتجاه وتشخصه.

ولكن قبل ذلك يلزمنا أن نسأل: ما معنى الليبرالية الديمقراطية؟

إن هذه كلمات أوروبية الأصل، ولهذا لا نبحت عن معناها في لغة العرب، وإنما تبحت عنها عند الأوروبيين أنفسهم: ماذا يعنون بها؟

بيد أن أمثال هذه الكلمات التي تدل على مفاهيم عقائدية ليس لها مدلول واحد محدد عند الأوروبيين. لهذا تفسر في بلد بها لا تفسر به في بلد آخر. وتفهم عند فيلسوف بها لا تفهم به عند غيره، وتطبق في مرحلة بها لا تطبق به في أخرى.

ومن هنا كان اختلاف التعريفات لهذه المفاهيم، وكانت الصعوبة في وضع تعريف منطقي جامع مانع يحدد مدلولها بدقة.

حتى اشتقاق كلمة «ليبرالي» نفسها اختلفوا فيه: هل هي مأخوذة من كلمة «ليبرتي» التي معناها الحرية - كما هو مشهور - أم هي مأخوذة من أصل أسباني؟

وعلى أية حال يبدو أن الليبرالية التي شاعت في بلادنا العربية أول الأمر هي الليبرالية الإنجليزية. وهي التي أمكن أن يحددها بعضهم بـ «ليبرالية الوكز» وهي التي أوضحها «جون لوك»، وطورها الاقتصاديون الكلاسيكيون، وهي ليبرالية تركز على مفهوم التحرر من تدخل الدولة في تصرفات الأفراد، سواء أكان هذا في السلوك الشخصي للفرد أم في حقوقه الطبيعية أم في نشاطه الاقتصادي (أخذًا بمبدأ دعه يعمل)<sup>(28)</sup> والظاهر من تاريخ الليبرالية أنها كانت رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطى بأوروبا، مما أدى إلى انتفاضة الشعوب وثورة الجماهير، وبخاصة الطبقة الوسطى والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة، كما وضح ذلك في الثورة الفرنسية. وإن كان قد تبين بعد أن هناك قوى خفية هي التي حركت هذه الثورة وغيرها من الثورات<sup>(29)</sup>.

أما «الديمقراطية» فهي لفظة يونانية قديمة تعني «حكومة الشعب» أي حق المجموع في تقرير المسائل العامة، وما يجب اتخاذها، غير أن المشاركة المباشرة من التقرير حسب النمط الإغريقي القديم (دولة المدينة) أمر متعذر إلا في الوحدات الصغيرة والبسيطة. ولهذا تطور مفهوم «الديمقراطية» على مر العصور

(28) «المصطلحات السياسية» لموريس كرانتون (ص 46).

(29) انظر: «الدنيا لعبة إسرائيل».

حتى استقر في الفقه الغربي الحديث لكي يعني «النظام السياسي الذي من شأنه تعيين أعضاء الهيئة الحاكمة بواسطة الشعب، بوصفه مصدر كل سلطة»<sup>(30)</sup>.

ونظرًا لأن بعض الدارسين يفصلون بين مفهوم الليبرالية ومفهوم الديمقراطية، فقد أشرت أن أضيف وصف «الديمقراطية» إلى وصف «الليبرالية» لبيان الاتجاه الذي أتحدث عنه هنا، والذي ساد البلاد العربية قبل عهد الثورات العسكرية<sup>(31)</sup>. فهو اتجاه ليبرالي ديمقراطي رأسمالي (فنحن مع الذين يستعملون هذه التعبيرات بمعنى واحد تقريبًا. ويذهبون إلى أنه لا يمكن الفصل بينها الآن)<sup>(32)</sup> وهو في نفس الوقت اتجاه علماني وطني أو قومي. وهو في بدايته ونهايته اتجاه دخيل. يتخذ الغرب قبله له وإمامًا في جل شؤون الحياة، وعلى هذا الأساس نتحدث من عناصره ومقوماته كما طبقت في ديارنا.

أهم هذه العناصر والمقومات هي:

- 1 - العلمانية، بمعنى فصل الدين عن الدولة.
- 2 - النزعة الوطنية والقومية.
- 3 - الاقتصاد الرأسمالي والإقطاعي.
- 4 - الحرية الشخصية - بالمفهوم الغربي - وخاصة حرية المرأة في التبرج والاختلاط.

(30) انظر: المرجع الأسبق (ص 36 - 38) و «فلسفتنا السياسية الثورية» للدكتور محمد طه بدوي (ص 122).

(31) ولا زال يسود بعضها أيضًا إلى اليوم.

(32) انظر: «القومية والمذاهب السياسية» للدكتور عبد الكريم أحمد (ص 137).

5 - التمكين للقوانين الأجنبية الوضعية.

6 - ظهور الحياة النيابية البرلمانية وإعلان أن الأمة مصدر السلطات.

وكان لهذه العناصر أثرها البارز في حياتنا العربية والإسلامية: المادية والروحية، الفكرية والسلوكية، الفردية والاجتماعية. كما سيتضح ذلك فيما يلي من صحائف هذا الفصل.

\*\*\*



## 1 - العلمانية

العلمانية هي أول عناصر الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الذي ساد حياة المسلمين بتأثير الاستعمار. وكان ذلك أخطر النتائج، وأعمق الآثار التي حفرها الاستعمار، وخلفها من بعده: عزل الإسلام عن الدولة، وعن توجيه الحياة العامة. وعن قيادة المجتمع.

وبعبارة أخرى: العمل على سيادة المفهوم الغربي لما يسمى دينًا، وما يسمى دولة، وتأكيد الفصل بينهما فكريًا وعمليًا في كل بلد دخله الاستعمار، واصطناع الهوى السحيقة بينهما، حتى لا يعود في يوم قريب إلى الدين سلطانه، فسيطر على الدولة ويوجهها.

يقول «هانوتو» المستشرق الفرنسي، ومستشار وزارة الاستعمار الفرنسية في مقاله الذي ترجمته جريدة «المؤيد» المصرية، ونشرته سنة (1317هـ)<sup>(33)</sup>.

«إن الإسلام دين وسياسة»: وإن شعور المسلمين منهم من حيث الجامعة السياسية أو الرابطة الوطنية، فالوطن عندهم هو الإسلام، وهم يقولون: إن السلطة مستمدة من الألوهية، فلا يجوز أن يتولاها إلا المسلمون».

ثم أشار «هانوتو» إلى نجاح فرنسا في فصل السلطة لدينية عن السلطة السياسية في تونس. وقال: «إنها قد استطاعت أن تحقق هذا الانقلاب العظيم بلباقة وحقق. دون أن تثير ضجيجًا أو تدمرًا. فتوطدت دعائم السلطة المدنية من غير أن يلحق بالدين مساس (!) وتسربت الأفكار الأوروبية بين السكان بدون أن يتألم منها إيمان

(33) انظر المقال كله في «تاريخ الأستاذ الإمام» للسيد رشيد رضا (2/ 401 - 414).

المحمدي (يعني المسلم) وبذلك انفصل الحبل بين هذا البلد والبلاد الإسلامية الأخرى، الشديدة الاتصال بعضها ببعض».

ودعا «هانوتو» في آخر مقاله إلى أن تتخذ تونس مثالا يقاس عليها، ونموذجاً ينسج على منواله.

وكان أول من استجاب لدعوة «هانوتو» وأمثاله من الحاقدين على الإسلام هو «كمال أتاتورك» مؤسس تركيا الحديثة! فهو الذي تبنى الليبرالية الغربية بكل عناصرها: بخيرها وشرها، وحلوها ومرها، وإيمانها وكفرها - إن كان عندها إيمان - كما نادي بذلك الدكتور طه حسين من بعد. يقول المؤرخ البريطاني «أرنولد توينبي»:

«ولم يكتف الأتراك بتغيير دستورهم (الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة) بل قامت الجمهورية التركية الوليدة بخلع المدافع عن الدين الإسلامي (ال خليفة) وألغت منصبه (أي الخلافة) وجردت رجال الدين المسلمين. وحلت منظماتهم، وأزالت الحجاب عن رأس المرأة، واستنكرت كل ما يرمز إليه الحجاب، وأجبرت الرجال على ارتداء القبعات، التي تمنع لابسها عن أداء شعائر الصلاة الإسلامية التقليدية، وخاصة السجود. وكنست<sup>(34)</sup> الشرعية الإسلامية بأكملها، وتبنت القانون المدني السويسري بعد أن ترجمته إلى التركية، وطبقت قانون الجرائم الإيطالي، وذلك بفرض هذين القانونين بعد التصويت عليهما في المجلس الوطني، وغيرت الأحرف العربية بأحرف لاتينية. وهذا أمر لا يتم إلا بطرح القسم الأكبر من التراث الأدبي العثماني القديم وأهم وأشجع تغيير قام به أولئك الثوريون في

(34) كما هي الترجمة الحرفية لتعبير المؤلف!

تركيا هو ما قدموه للشعب من قيم ومثل اجتماعية جديدة»!!<sup>(35)</sup>.

وقاوم الشعب التركي هذا الاتجاه، ودافع عن شريعته، ولكن سلطان القوة المؤيدة من الخارج كان أغلب.

على أن «العلمانية» الدخيلة لم تستطع في أكثر البلدان العربية والإسلامية أن تكتسب لنفسها - من الناحية النظرية - الصفة الشرعية والدستورية، كما اكتسبتها في تركيا بحد السيف، ولم يستطع الحكام والزعماء «المتغربون» - ومن ورائهم القوى الاستعمارية والهاسونية وغيرها - أن يظفروا بهذا الحق - حق الشرعية - على الصعيد الرسمي، لأن حس الجماهير المسلمة الذي أمن إجمالاً بأن الإسلام دين الحياة، وأن شريعته صالحة لكل زمان ومكان - كان يرفض إبعاد الإسلام عن الدولة، ويرى في ذلك مروفاً وخيانة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين.

ولهذا لم تملك القوى الهاكرة إلا أن تنحني لرغبة الأغلبية الإسلامية، وترضيها نظرياً بالنص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، كما في الدستور المصري وغيره من الدساتير.

وأما من الوجهة العملية فقد سار الحكم في طريق العلمانية، تشريعاً وتوجيهاً وتثقيفاً، وعمل القادة والزعماء - الذين «علمنهم» الغزو الثقافي من قبل - على علمنة الأفكار والمشاعر والأوضاع، بحيث حصر الدين في المساجد، وبعض زوايا الحياة التافهة، وفرض على الشرق المسلم مفهوم الغرب المسيحي للدين: أي أنه مجرد علاقة بين المرء وربّه، وشاعت في الناس كلمات غامضة مضللة مثل: «الدين

(35) من بحث «الإسلام والغرب والمستقبل» وهو يضم محاضرتين لتوينبي، مريها الدكتور نبيل صبحي، نشر دار العروبة (ص70).

لله والوطن للجميع»<sup>(36)</sup>.

وقام النظام التعليمي العام في المدارس والجامعات على هذا الأساس، كما قام التثقيف العام عن طريق الكتب والصحافة والإذاعة وغيرها على هذا النهج. وبذلك ثبت المفهوم الاستعماري الدخيل الخبيث: أن الدين لا شأن له بالسياسة. وأن الدولة لا علاقة لها بالدين.

وأصبح أكثر الجماعات الإسلامية ينص في نظامه الأساسي على أن الجماعة لا تتدخل في السياسة. وحين اشتغلت إحدى الجماعات الإسلامية بالسياسة، ودعت إلى الحكم الإسلامي، والدولة المسلمة، كان أول ما اتهمت به: أنها خلطت الدين بالسياسة!!

كأن الرسول ﷺ لم يقل: «من لقي الله، ولبس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية»<sup>(37)</sup>. ولم يقل: «من أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»<sup>(38)</sup>. وكان هو نفسه ﷺ صاحب دين ومؤسس دولة. وكذلك كان خلفاؤه من بعده.

لقد أصيب المجتمع الإسلامي بهذا «الفصام النكد» الوافد من الغرب المسيحي. فانقسم النظام التعليمي في بلد كمصر - وفي معظم البلاد الإسلامية

(36) أما غموضها فلأننا لو عكسنا وقلنا: الدين للجميع والوطن لله، أو قلنا: الدين لله والوطن لله. أو قلنا: الدين للجميع والوطن للجميع. ما كان في أي من هذه العبارات جناح. أما تضليلها فلأن مفهومها يشعر أن التمسك بحكم الإسلام ينافي المواطنة للجميع وهو أفك مبین.

(37) رواه مسلم.

(38) رواه الحاكم وصححه وخالفه الذهبي.

أيضًا - إلى نوعين من التعليم: تعليم ديني يمثله الأزهر الشريف وما يتبعه من المعاهد. وتعليم مدني أو علماني لا يلتزم بالثقافة الإسلامية. بل لا يهتم بها، وتمثله الجامعات ومدارس الدولة بصفة عامة.

ولا ريب أن تصبح بين خريجي النوعين فجوة فكرية ونفسية، نتيجة اختلاف لون الثقافة ووجهتها وروحها لدى كل منهما.

وفي مجال التشريع والقضاء وجد هنا انقسام آخر بين القوانين الشرعية والقضاء الشرعي، الذي حصر - في زاوية «الأحوال الشخصية» من الزواج والرضاع والطلاق والميراث وما إليها، وبين القوانين الوضعية التي استوعبت معظم شؤون الحياة والتشريع لها، فهي تشمل كل ما عدا الأحوال الشخصية من القوانين المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية، وكل ما ينظم العلاقات الاجتماعية والسياسة والاقتصادية.

وبهذا وجدت محاكم شرعية، ومحاكم مدنية أو أهلية، وقاض شرعي، وقاض مدني، وهو أمر لم يعرفه المسلمون قط قبل ذلك.

ومن نتيجة هذا الانقسام تسمية بعض الناس «رجال الدين» في مقابل تسمية آخرون بـ «رجال الدولة» أو «السياسة» أو «العلم»، مع أن الفكر الإسلامي لا يعرف فكرة «رجال الدين» كما عرفها الغرب المسيحي. إنما يعرف «علماء الدين» المتخصصين في دراسته وفقهه. أما بعد ذلك فكل مسلم رجل لدينه.

ومن أخطر ما حدث في ديار الإسلام أن الفكر العلماني الغربي لم يقتصر - على أجيال المثقفين ثقافة مدنية، بل غزا بعض الرؤوس التي تنتسب إلى الثقافة الإسلامية، والتي تخرجت في معاهد دينية كالأزهر العتيق. حتى رأينا شيخًا أزهريًا

معمماً يحطب في حبل المستشرقين والمبشرين. ويؤلف كتاباً عن «الإسلام وأصول الحكم»<sup>(39)</sup> يجرد فيه الإسلام من سلطة الدولة، ويعلن - في جراءة - أن الإسلام لا يشترط للحكومة صورة من أي نوع، فلتكن «مطلقة أو مقيدة، فردية أو جمهورية، استبدادية أو شوروية، ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية»!!<sup>(40)</sup>

ولقد قرت أعين الغربيين بهذا الكتاب. فلا عجب أن تترجم إلى الإنجليزية وأصبح يعد من المراجع الأساسية لعلم الاجتماع الإسلامي في دراسات الجامعات الأمريكية - على الخصوص - للإسلام وتعاليمه<sup>(41)</sup> نظراً لصدوره من مسلم هو عالم أزهري!!

ولا زال عبيد الفكر الغربي - يمينين ويساريين - ينهون بهذا الكتاب الذي خرج على التراث الفكري للأمة الإسلامية في كل عصورها، معارضاً قرآنها وسنتها ... ولا يزالون يحاولون إحياءه كلما مات!

وبعد أكثر من ربع قرن - أي في سنة (1949) - قام بنفس الدور - شيخ أزهري آخر، يهاجم الحكم الإسلامي، وينادي بالحكم القومي، وذلك في كتابه الذي سماه «من هنا نبدأ»<sup>(42)</sup>. والذي تلقفته الأجهزة السرية للماسونية والصلبية

(39) مؤلفه الشيخ علي عبد الرازق، الذي كوفى، فيما بعد فعين وزيراً للأوقاف. وقد ثار علماء الأزهري على كتابه وقررت مشيخة الأزهر سحب شهادة العالمية منه، كما رد عليه كثيرون منهم المرحوم العلامة الشيخ محمد الخضر حسين في كتاب «مستقل». وانظر نقد الدكتور محمد البهي لهذا الكتاب في «الفكر الإسلامي الحديث» فصل «دين لا ولاية» وتعليق الدكتور محمد محمد حسين عليه في «الاتجاهات الوطنية».

(40) «الإسلام وأصول الحكم» (ص 53) من الطبعة الثالثة.

(41) انظر: «الفكر الإسلامي الحديث» حاشية (ص 240) الطبعة الثانية.

(42) للشيخ خالد محمد خالد، وقد رد عليه الشيخ محمد الغزالي بكتاب «من هنا نعلم» ورد عليه

والشيوعية، فروجت له، ووسعت دائرة نشره في كل مكان، وبكل سبيل، كما روجت الصليبية للكتاب السابق.

ودون هذا وذاك من «المشايع» من يلبسون فوق رؤوسهم «عمائم». ولكنهم يحملون داخل هذه الرؤوس «فكرًا علمانيًا» ينظر إلى الحياة والتاريخ والأحداث بغير منظار الإسلام الملتزم بالكتاب والسنة، أتباعا لهوى خفي، أو إرضاء لسيد يرجى ويخشى. أو طمعًا في مغنم دنيوي، أو - على أحسن الفروض - جهلاً بحقيقة الدين العظيم الذي يتزيا بالزي التقليدي لعلمائه! وهذا الصنف أداة جيدة يستخدمها الحكام - الليبراليون والاشتراكيون على سواء - لتضليل الشعوب المسلمة الطيبة، وضرب الاتجاهات الإسلامية الواعية الصحيحة.




---

المرحوم محمد فريد وجدي في مجلة الأزهر «ليس من هنا نبدأ» والمرحوم سيد قطب في فصل من كتاب «معركة الإسلام والرأسمالية». ولخالد كتاب «الديمقراطية... أبدأ» جرد فيه الإسلام من التشريع، كما جرده من الأخلاق في كتابيه «لكي لا تخرثوا في البحر» و«هذا... أو الطوفان» مؤكداً أن «الأخلاق المدنية» أهدى! فماذا بقى للإسلام!!؟

## 2 - النزعة الوطنية والقومية

وكان من نتائج الفكر العلماني، والثقافة العلمانية التي خلفها الاستعمار الغربي في دنيا المسلمين: ظهور النزعة الوطنية والقومية، لا بمعنى أن يحب الإنسان وطنه ويهتم بأمره، أو يحب قومه، ويعني بأمرهم، فهذا لا حرج فيه، بل هو محمود ديانة، ولكن بمعنى أن يصبح ولاء المسلم لرقعة معينة من الأرض أو لجنس وعنصر- خاص من الناس. ومقتضى هذا أن يقدم الرابطة الطينية والعنصرية وبعبارة أخرى: الوطنية والقومية، على الرابطة الدينية الإسلامية، وهذا اتجاه جديد في حياة الجماعة الإسلامية.

لقد كان وطن المسلم من قبل يعني «دار الإسلام» على اتساعها، فكل أرض تجري فيها أحكام الإسلام. وتقام شعائره، ويعلو سلطانه، هي وطن المسلم، يغار عليه، ويدافع عنه، كما يدافع عن مسقط رأسه. وكان العالم ينقسم عند المسلم على هذا الأساس العقائدي: فهو إما دار إسلام، وإما دار كفر.

وكان قوم المسلم هم المسلمين أو الأمة الإسلامية، الذين جمعتهم به أخوة الإيمان، وعقيدة الإسلام: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10] ... وكان أعداء المسلم هم أعداء الإسلام، ولو كانوا ألصق الناس به، وأقربهم إليه: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: 22] ...

فالمسلم حين يقف في صلاته مناجياً ربه بهذا الدعاء: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ



الْمُسْتَقِيمَ ﴿الفاتحة: 6﴾ ... بصيغة الجمع هذه. يستحضر- في حسه وذهنه أمة الإسلام جمعاء.

وحين يقرأ قول الله تعالى في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ... يفهم أن هذا الخطاب موجه للمسلمين جميعًا أينما كانوا.

وحين يقف الخطيب على المنبر يوم الجمعة، يدعو للمسلمين كافة دون تفرقة بين إقليم وإقليم، ولا بين عنصر وعنصر، ولا بين لسان ولسان، بل يقول دائمًا: اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات.

فإذا خص بلده يومًا بالدعاء له بالنصر والرخاء والسعادة والعزة تجده يقول: لبلدنا هذا خاصة ولسائر بلاد المسلمين عامة.

فالتفكير الإسلامي، والحس الإسلامي، لا يعرفان الإقليمية ولا العنصرية بحال من الأحوال.

وفي الفقه الإسلامي نجد هذه الصورة المعبرة عن وحدة الأمة المسلمة، ووحدة الوطن الإسلامي. وذلك فيما ينقله العلامة ابن عابدين عن أئمة الفقه الحنفي حيث يقررون: أن الجهاد فرض عين إن هجم العدو على بلد مسلم، وذلك على من يقرب من العدو أولاً، فإن عجزوا أو تكاسلوا، فعلى من يليهم، حتى يفترض - على هذا التدرج - على كل المسلمين شرقًا وغربًا<sup>(43)</sup>، وهذا متفق عليه بين الأئمة جميعًا.

والعجيب أن يقرر فقهاء الإسلام وجوب الدفاع عن البلد المسلم المعتدى

(43) «حاشية ابن عابدين» (306/3) - طبع استانبول.

عليه، وإن تكاسل أهله أنفسهم في الدفاع عنه، لأن هذا البلد ليس ملك أهله وحدهم، ولكنه - باعتباره جزءاً من دار الإسلام - ملك المسلمين جميعاً، وسقوطه في يد الكفار خسارة وهزيمة للمسلمين قاطبة.

وصورة أخرى يذكرها ابن عابدين: مسلمة سُيِّت بالمشرق، وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر<sup>(44)</sup>.

وقال الإمام مالك: يجب على المسلمين فداء أسراهم. وإن استغرق ذلك أموالهم!<sup>(45)</sup>.

وهكذا قرر القرآن وقررت السنة أن المسلمين أمة واحدة «يسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم» و«من لم يصبح ناصحاً - أي مخلصاً باراً - لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فليس منهم».

ولكن النزعة الوطنية والقومية جعلت المسلم يفكر في وطنه قبل عقيدته، ويقدم الكافر إذا كان من عنصره أو وطنه على المسلم من عنصر - آخر أو في بلد آخر، ويسمى هذا أجنبيًا، ويعامله معاملة الأجنبي.

وبرزت نزعات جاهلية تتنادى بالقومية العنصرية، والوطنية الإقليمية، لا بالإخوة الإسلامية، بل أصبحت الأوطان والقوميات وكأنها أوثان جديدة يعبدها الناس مع الله!

حتى رأينا شاعرًا كشوقي - رغم نزعته الإسلامية الواضحة في شعره - يقول من قصيدة له يخاطب بها المصريين:

(44) المصدر السابق.

(45) تفسير القرطبي: آية ﴿لَيْسَ الْبِرَّ...﴾.

وجه الكنانة ليس يغضب ربكم أن تجعلوه كوجهه معبودًا  
وقوله يخاطب الوطن بعد عودته من منفاه:

أدير إليك قبل البيت وجهي إذا فهت الشهادة والمتابا  
ورأينا الأتراك ينادون بقومية طورانية، والعرب - في بلاد الشام - ينادون  
قومية عربية، وانتهى الأمر باقتتال العنصرين الإسلاميين - العربي والتركي - بحد  
السلاح، مع قول الرسول ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب  
بعض»<sup>(46)</sup>، «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»<sup>(47)</sup>، «إذا التقى المسلمان  
بسيفهما، فالقاتل والمقتول في النار»<sup>(48)</sup>.

والعجب أن يتخذ أحد العنصرين بعض الكفار أولياء وحلفاء له ضد إخوانه  
المسلمين، مع قول الله المحكم: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51].

كان الاستعمار الصليبي - ممثلًا في مؤسساته التبشيرية والاستشراقية ونحوها -  
وكانت اليهودية العالمية - ممثلة في منظماتها السرية كالماسونية وغيرها - من وراء  
بذر بذور هذه الفتنة: فتنة الوطنية والقومية<sup>(49)</sup>، لتحطيم الوحدة الإسلامية التي  
تمثلها الخلافة العثمانية، على ما بها من علل وعيوب، ولتمزيق العالم الإسلامي إلى  
أجزاء يسهل ابتلاعها، وفرض الوصاية عليها، كما يصعب قيام دولة إسلامية  
كبرى تضم المسلمين تحت راية الإسلام، وتعيد عهد الفاتحين المنتصرين من  
الراشدين والأمويين والعباسيين والعثمانيين.

(46) رواه مسلم.

(47) رواه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(48) رواه الشيخان والترمذي والنسائي.

(49) سنعود للحديث عن القومية في فصل «الاشتراكية الثورية».

وقد استعان الاستعمار واليهودية في إنجاح هذا الاتجاه وإشاعته وتمكينه بيهود الدونمة وأشباههم في تركيا، كما استعان بنصارى الشام في بلاد العرب. ثم انتقلت العدوى بعد ذلك من هؤلاء وأولئك إلى أبناء المسلمين أنفسهم.

وسقطت القلعة الإسلامية - الخلافة - وكانت كارثة زلزلت مشاعر المسلمين، واضطرب لها قاصيهم ودانيهم<sup>(50)</sup> وثار المسلمون هنا وهناك، وعقدوا المؤتمرات، ولكنه باءت جميعًا بالفشل، وتمزقت أرض الإسلام إلى اليوم، وقرت عين الاستعمار والصهيونية، بهدم تلك الدولة الكبرى، وقيام الدويلات المتفرقة هنا وهناك. يقول «برنارد لويس»:

«والتغريب الذي كان أكثره من عمل «المتغربين» من أبناء الشرق، جاء بتغييرات يشك كثيرًا في قيمتها. وأول هذه التغييرات هو الانحلال السياسي الذي أدى إلى تفتيت المنطقة وتجزئتها. فقبل ذلك التاريخ كان في الشرق الأوسط نظام سياسي مستقر، فالشاه يحكم إيران، والسلطان هو عاهل المملكة العثمانية التي تشمل كل ما بقى من الشرق الأوسط، وقد لا يكون كل السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم محبوبين من رعاياهم، ولكنهم كانوا في موضع احترام، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك خلاف على مشروعية الحكم، فالسلطان هو الحاكم بلا منازع، لأنه عاهل لآخر خلافة إسلامية تضم جميع مسلمي العالم تقريبًا... ثم عزل السلطان... وهدمت الخلافة، وقام مقامه عدد من الملوك والرؤساء والديكتاتوريين الذين دبروا المدة معينة أمرهم، وربحوا تصفيق وتأييد شعوبهم... ولكنهم لم يكونوا أبدًا

(50) عبر أمير الشعراء أحمد شوقي عن مشاعر الأمة الإسلامية إزاء هذه الكارثة في قصيدته الرائعة التي يجب أن تقرر في جميع المدارس العربية في كتب النصوص والأدب: «عادات أغاني العرس رجع نواح!»

موضع الرضا التام، والقبول الطبيعي، والولاء الأكيد، الذي كان ممنوحًا لحكومة السلطان الشرعية، وهذا الولاء والقبول والرضا جعل السلطان غير محتاج للضغط والعنف والإرهاب أو للديماجوجية السياسية في الحكم.

«وبضياح الشرعية والولاء خسر أهل الشرق الأوسط «هويتهم الواحدة» القديمة. فبعد أن كان كل مواطن عضوًا من أعضاء إمبراطورية إسلامية كبيرة لها ألف سنة أو تزيد من التراث والتاريخ، وجد الناس أنفسهم مواطنين لسلسلة من الدول التابعة، والوحدات السياسية الجديدة المفتلعة، والتي تحاول الآن إيجاد جذور لها في ضمير الشعب وولائه، وصاحب نفس وانهايار النظام السياسي القديم - على أية حال - انحلال اجتماعي وثقافي مواز له. وربما كان النظام القديم في حالة تفسخ، ولكنه على أية حال كان قائمًا بوظيفته، حيث كانت الولاءات والمسئوليات واضحة الحدود والمعالم، تجمع جميع فئات الشعب في إطار واحد. ثم دمرت الأساليب القديمة، وسخر من القيم القديمة ثم أهملت، وقام محلها مجموعة من المؤسسات والقوانين والمقاييس الوضعية المستوردة من الغرب، والتي بقيت لمدة طويلة غريبة عن أحاسيس وآمال المسلمين في الشرق الأوسط بالإضافة إلى كونها تافهة بالنسبة لحاجاتهم»<sup>(51)</sup>.

كانت النزعة الوطنية أسبق من الفكرة القومية في الوطن العربي، وخصوصًا في مصر. وكانت النزعة الوطنية المصرية في بعض مراحلها مقرونة بنزعة إسلامية واضحة، فالزعيم مصطفى كامل الذي يتغنى بوطنية مصرية عاطفية أخاذة، يسعى في الوقت نفسه إلى الارتباط بدولة الخلافة العثمانية.

(51) «الغرب والشرق الأوسط» (ص 61).

ثم جاء دور انعزلت فيه مصر عن العرب وعن المسلمين، حتى إن رئيس وزراء مصرياً سئل مرة عن أمر يتعلق بقضية فلسطين فأجاب بكلمته المشهورة: أنا رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين!!

وكذلك فرط الحكم المصري في تسليم أريتريا للحبشة الحاكمة المتعصبة، دون وعي ولا شعور بمقدار ما ارتكبه تلك الحكومة من جناية في حق العروبة والإسلام.

كان التيار الإسلامي هو - وحده - الذي ينير العقول، ويغذي المشاعر، ويوجهها إلى الوحدة الإسلامية - والوحدة العربية جزء منها - وكان هو الذي يتبنى قضايا العرب والمسلمين، وينتهز لذلك الفرص والمناسبات. كالثورة الفلسطينية سنة (1936). وذكرى وعد بلفور في 2 نوفمبر من كل عام.



### 3 - أثر الليبرالية في المجال الاقتصادي

يجب علينا - لكي نوضح صورة الأوضاع الاقتصادية في عهد الحكم الوطني الليبرالي وآثارها في الحياة الاجتماعية - أن نشير إلى هذه الأوضاع كيف كانت في عهد تسلط الاستعمار، فإن هذا العهد هو الذي بذر البذور، ووضع الأسس لما ورثه من العهود.

«لقد رأينا - كما يقول الدكتور محمد البهي - أن الغرب، يوم استضعف الأمة الإسلامية، في أفريقيا وآسيا، ومنذ القرن التاسع عشر، وبدء عصر - الصناعة الحديثة، دخل ديارها بجنوده، واحتكر ثرواتها لمصالح مصانعه برؤوس أمواله، وسخر أبنائها في خدمة الاقتصاد الأوروبي، بنفوذه السياسي».

ثم أرسى قواعد نظامه، الإداري والسياسي، وثبت نظامه الاقتصادي الرأسمالي، وطارد القيم الأصلية للمجتمع، واستبدل بها النظام العلماني في التعليم، ونظريات الفقه الأوروبي في التشريع، وقيم التبعية للغرب في التوجيه، ولقد وصل الوضع في كل مجتمع إسلامي إفريقي أو آسيوي استعمره الغرب الأوروبي لمصالح صناعته، ورؤوس أمواله ... إلى:

● تمكين الأجانب - وهم أهل حرب - من اغتصاب الثروة القومية، بمساعدة القوة العسكرية، وعلى الأخص مصادر الثروة المعدنية، والأراضي الزراعية الجيدة، والمرافق الحيوية العامة.

● تسخير المسلمين في تنمية رؤوس الأموال الأجنبية، بدون مقابل. أو مقابل أجور زهيدة.

● استنزاف الدخل القومي، باحتكار التجارة الخارجية في المحاصيل الرئيسية، والسلع المصنعة. للاستهلاك الضروري.

● رهن الأراضي والأملاك العقارية بالفائدة المركبة.

● إقامة البنوك لتيسير الحوالات المالية، وإعادة نقل رؤوس الأموال إلى الخارج من فائض العائد الوفير، لخدمة البناء الأوروبي، على حساب إفقار الشعوب الإسلامية من ثرواتها الخاصة، وطاقات أبنائها البشرية، وطالما أن عمليات التصدير والاستيراد تساعد على إنجازها البنوك، في غيبة بنك مركزي للدولة، فهي ثغرة واسعة لتهريب الأموال، أو إعادة ما ورد منها، وأربا الباقي من ثمرتها وعائدها.

ولقد كان القطاع الاقتصادي في المجتمع الإسلامي المستعمر، هو القطاع السري المغلق الذي لا يدخله الوطنيون، إلا لأداء خدمات محدودة، وفي غالب الأحيان تكون خدمات إضافية: فاللغة فيه أجنبية. والفنيون فيه أجنب عملاء لهم ممن يدينون بدينهم، والأسلوب الاقتصادي أجنبي، وهو الأسلوب الرأسمالي، والهال أجنبي والعائد منه للأجنبي.

والوطن في هذا القطاع كان الثروة. والمجهود البشري في العمل والعائد منه كان الفقر. والمذلة على المواطنين<sup>(52)</sup>.

هذه حالة الاقتصاد أيام ضغط الاستعمار، وسلطة الاحتلال.

ولما قام الحكم الوطني «الليبرالي» لم يتغير الوضع كثيراً عما كان عليه من قبل.

(52) انظر: «الإسلام في الواقع الأيديولوجي المعاصر» للأستاذ الدكتور محمد البهي.



ففي ظل النظام الليبرالي الديمقراطي الذي ساد البلاد الإسلامية بعد استقلالها. قام نظام اقتصادي، يستوحي أفكاره، ويستقي أنظمتها، من نفس النظام السائد في العالم الغربي الرأسمالي، والذي وضع الاستعمار أسس بنائه كما ذكرنا من قبل. وكان من أبرز معالم هذا النظام، أو قل: من أبرز معاييه - من وجهة النظر الإسلامية - ما يأتي:

1 - إقرار النظام الربوي الرأسمالي، وإبقاء البنوك المتنوعة في شتى البلاد الإسلامية على هذا الأساس، بل التوسع في إنشائها، مع أن الربا في الإسلام من كبائر المحرمات، ومن السبع الموبقات، وأكله ومؤكله، وكتبه وشاهده. ملعونون على لسان محمد ﷺ. ومن أكل الربا. فقد أذن بحرب من الله ورسوله. ومن استحله فقد خلع ريقه الإسلام من عنقه.

والغريب أن كثيرًا من المسلمين، استسلموا لهذا الواقع، وسلموا أعناقهم للبنوك المرابية التي تحركها أصابع اليهودية العالمية الرأسمالية، والمتحكمة في ذهب العالم ونقده. والمستفيدة الأولى من وراء الربا، غنى ونفوذًا وسيطرة على مقدرات الأمم الاقتصادية والسياسية.

وليت هؤلاء المسلمون، اكتفوا بالاستسلام للواقع على كره، بل راح بعضهم يبحث عن مسوغات وفتاوى شرعية، يبرز بها مسلكه، ويضفي على هذا الاقتصاد الربوي صبغة إسلامية.

2 - وفي مقابل إحلال الربا الذي انتشر في كل مجال - حتى إن من لم تحرقه ناره، أصابه دخانه - عطلت فريضة «الزكاة» تعطيلًا كليًا. ومن لم يجعل لها في نظام الدولة أي موضع أو اعتبار. مع أن الإسلام جعلها أحد مبانيه العظام، وثلاثة

دعائمه الخمس، وجعلها مع التوحيد والصلاة عنوان الدخول في دين الإسلام، واستحقاق أخوة المسلمين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوَانُنْكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: 11] فهي حق معلوم، وضريبة مقدسة فرضها الله في أموال أغنياء الأمة، لترد على فقرائها. فهي من الأمة وإليها، وهي من مال الله لعباد الله، ليس فيها معنى التبرع أو التطوع أو الإحسان الاختياري، بل تحصيلها وتوزيعها موكول إلى الدولة المسلمة، تأخذها من أربابها، وتردها على مستحقيها، بواسطة «العاملين عليها» ... المنصوص عليهم في القرآن الكريم. فمن أنكر وجوبها ولزومها كفر وارتد عن الإسلام، وطلبت منه التوبة أو يقتل. ومن أقر بها وامتنع من أدائها، أخذت منه قسراً وكرها. وإن كان ذا شوكة ومنعة قوتل بقوة السلاح حتى يؤديها، ورحم الله أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ الذي قال: «والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله، لقاتلتهم عليه».

واختفى مع فريضة الزكاة التكافل الإسلامي كله، فلم يعد للفقراء والمساكين والغارمين وأمثالهم - من أصحاب الحاجات الأصلية أو الطارئة - مورد يفي بحاجتهم، أو يخفف من بؤسهم، فظلت هذه الفئات الضعيفة في المجتمع كسيرة الظهر، مهيضة الجناح، لا تجد أملاً، إلا في الشكوى إلى الله، ولا عوناً إلا في صدقات المحسنين، التي لا تسمن ولا تغني من جوع!

3 - إتاحة الفرص المذهلة للأسر الكبيرة وأصحاب النفوذ والجاه، ممن احتكروا الحكم والسلطان، فاحتكروا من ورائه المغنم والمكاسب، فالاستيراد والتصدير في أيديهم، والمناقصات الكبيرة ترسو عليهم، والمشروعات المربحة من حظهم وحدهم، وغيرها، وغيرها ...

وهذه الفرص الحرام، جعلت الأغنياء يزدادون غنى وشحمًا، على حين يزداد الفقراء والضعفاء فقرًا وضعفًا وهزالًا، وجعلت توزيع الثروة يزداد سوءًا يومًا بعد يوم. فلم يبق مجال يذكر لنمو التاجر الصغير، أو المحترف الفقير، أو العامل الضعيف. ما لم يكن له كبير يسنده، أو حزب يعضده، أو يسلك إلى الثروة طرقًا لا ترضاهم الأخلاق، أو تتاح له فرص مفاجئة لم تكن في الحسبان.

وهكذا اتسعت الشقة، وعظمت الفوارق بين أبناء المجتمع الواحد، فريق يغرق في الذهب والنعيم إلى الأذقان، وفريق يهلك في مفازة الجوع والظمأ والحرمان، فريق يعيش بين الغانية والكأس، وآخر يموت بين المحراث والفأس... فريق يشكو زحمة البطننة، وآخر يشكو عضه الجوع!

وازداد الطين بلة، في البلاد التي تدفق فيها الذهب الأسود، فقد جعل الثروة تتسبب بسرعة مفاجئة، وبكثرة هائلة، على طائفة قليلة من الناس، أصبحت تلعب بالملايين لعبًا، تبعثها ذات اليمين وذات الشمال، على حين لم تنل أكثرية الشعب حظها العادل من هذه الثروة التي أفاءها الله على عباده جميعًا.

والعجيب أن معظم الذين يزدادون غنى في البلاد الإسلامية. من العاطلين، الذين لا يعملون ولا يكدحون، فهم يأخذون من الحياة ولا يعطون، ويستفيدون من المجتمع ولا يفيدون، أما الأشقياء المحرمون، فهم الكادحون المتعبون، الذين يواصلون سهر الليل بعناء النهار، ولا يجدون إلا الفتات، ممزوجة بالدم والعرق والدموع!!

وأعجب من هذا محاولة قوم الكذب على الله، وعلى دينه، وعلى الحياة والواقع جميعًا، فهم يريدون تبرير هذا الظلم الاجتماعي، والعيوج الاقتصادي، والانحراف

الأخلاقي، بنسبته إلى القدر يومًا، بمثل قولهم «فضل الله يؤتیه من يشاء» أو قولهم: «سبحان من قسم الحظوظ»! كأننا الناس لا اختيار لهم في هذا الظلم، ولا بد لهم في هذا العوج والانحراف، وكأننا الإنسان مسير لا مخير!! نفس الفكرة الجبرية التي ردها المشركون قديمًا. وحكاها القرآن الكريم منكرًا ومسفهاً، حين قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: 47] ...

وأحيانًا ينسبونه إلى الشرع نفسه، فيقرأون قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: 32] ... ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: 71] ... وما شابهها من الآيات. كأن التفضيل معناه إعطاء كل شيء لفريق، وحرمان الآخرين من كل شيء!! مع أن التفضيل يعني اشتراك الفريقين في الرزق وزيادة أحدهما على الآخر فيه.

ونسى هؤلاء الكاذبون على الله، كيف شرع سبحانه قسمة الفيء في كتابه، بحيث يوزع على المصالح العامة في الأمة، وعلى الفئات المحتاجة منها خاصة، معللاً ذلك التوزيع بهذه الجملة القرآنية المعجزة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7] ...

وأحيانًا يكذبون على الحياة، فيقول أحدهم ما قال أخوه قارون من قبل: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: 78] ... وكذب، فكم من أناس أفضل منه علمًا، وأكثر منه عملاً، لم ينالوا إلا الشقاء والحرمان: ﴿قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: 5] ...

4 - يتمم الصورة السابقة بروز الملكيات الزراعية الكبيرة، حتى بلغ ملك الواحد

من كبراء القوم ألوف الأفدنة، بل عشرات الآلاف أحيانًا، وأصبح «الباشا» الواحد في بلد كمصر يملك عدة قرى بأسرها، حتى مساكن الفلاحين فيها، وبات الإقطاعي من هؤلاء يوسع ملكيته يومًا بعد يوم، إما بشراء أراض جديدة من صغار المزارعين، أو بامتلاك أراض مستصلحة يجيئها بعرق الفلاحين ويمكها هو، مقابل أجور بخسة ظالمة يدفعها لهؤلاء المساكين، الذين يكسون الأرض بالخضرة وهم يذبلون، ويحيونها وهم يموتون! هؤلاء الذين يزرعون القمح ويأكلون الطين، وينتجون الثمار ولا يصيبون إلا النوى، ويبنون على كواهلهم القصور وهم يسكنون في منازل كالقبور!

لقد ظلمهم السادة المترفون الذين حسبوا أن هؤلاء إنما خلقوا للشقاء والخدمة وأما هم فخلقوا للسيادة والنعمة! لقد كانت صورة ظالمة ومظلمة، وإن لم تصل في ظلمها وظلامها إلى درجة الإقطاع الذي عرفته أوروبا في عصورها الوسطى، وكان المزارعون في الأرض عبيدًا لها لكها. فهذا اللون لم يعرفه المجتمع الإسلامي في أي بلد ولا في أي عصر، رغم هذا الانحراف الواضح عن خط الإسلام المستقيم ومع هذا لم يلبث الشعور الإسلامي العام أن أنكره وثار عليه.

5 - يضاف إلى هذا أن الحكم الليبرالي لم يستطع أن يطور اقتصاد المجتمع بحيث يتحول إلى مجتمع صناعي قوي، مكثف بذاته، قادر على حماية نفسه، مستخدم لأقصى إمكانات «التكنولوجيا» الحديثة.

صحيح أن الصناعة دخلت في بعض الأقطار ونجحت إلى حد كبير، وكان لها أثرها الطيب العظيم بجهد الشركات الوطنية، كالذي قامت به شركة مصر للغزل والنسيج وأشباهاها، ولكنها لم تستطع توسيع نطاقها إلى الحد المطلوب. وبقيت الزراعة محور النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنه بقى عالية على الغرب في

الصناعات الثقيلة وفي استيراد الأجهزة والآلات الدقيقة كلها حتى إبرة الخياطة، كما أنه لم يستطع أن يزيد من مساحة الرقعة الزراعية بما يوازي التزايد المستمر في عدد السكان، ولا أن يحسن الإنتاج الزراعي باستخدام الوسائل الحديثة ولا أن ينمي الإنتاج الحيواني، ولا أن يواجه مشكلة البطالة المتزايدة بعلاج حاسم. وهكذا ظل «التخلف» سمة مجتمعاتنا، وبهذا تضاعف السوء، حيث اجتمع إلى سوء التوزيع ضعف الإنتاج.



## 4 - أثر الليبرالية في الحياة الاجتماعية

وعلى الصعيد الاجتماعي كان للفساد الاقتصادي السابق أثره في خلق تمايز طبقي لا ريب فيه. مع أن الإسلام - دين المجتمع - يفرض الإخاء والمساواة وينكر الطبقة ويسد عليها الطريق، ولكن الواقع العملي - بتناكره للإسلام - جعل من الأغنياء «طبقة» تتوارث الغنى والثروة، كما جعل من الفقراء طبقة تتوارث البؤس والشقوة، أولئك كتب لهم أن يعيشوا في حياة الترف ناعمين، وهؤلاء كتب عليهم أن يعيشوا في أكواخ الحرمان لاهثين، وكان هذا الترف في جانب الأقلية العاطلة، والحرمان في جانب الأكثرية العاملة، نذيرًا بانهار المجتمع وإشرافه على هاوية الهلاك والدمار، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 16] ...

ولا عجب أن شاع شرب الخمر، ولعب الميسر، وأصبح في المجتمع الإسلامي حانات وأندية يمارس فيها هذا الرجس من عمل الشيطان!!

ولا غرابة كذلك إذا شاعت الفاحشة، وانتشر وباء الزنا سرًا وعلانية، وصار في بلاد الإسلام مراقص وكباريهات قائمة لتسهيل العبث والفجور. وعملت المؤسسات المشبوهة المخربة عملها في التهوين من فضيلة العفاف، وفي التحريض على التحلل من عرا الأخلاق، وفي تيسير كل السبل للشهوات والغرائز الحيوانية، واستخدمت كل الوسائل من الصورة والخبر، والأغنية والقصة و«الفيلم» والتمثيلية، والزي المغربي، والسهرات المختلطة... إلخ.

وأصبحت القيم الإسلامية الأصيلة، والعقائد الإسلامية العريقة، تواجه

صحته آخذة بالخناق، فقد صارت «مودة» قديمة، وأصبح المتمسكون بها «رجعيين» متخلفين، وتكاتفت الصحافة والخيالة (السينما) والمسرح والإذاعة والكتاب، بل المدرسة والجامعة، وكل المؤسسات التوجيهية والإعلامية، والتثقيفية والترفيهية، على السير في هذا الاتجاه: إغراء الرجال بالمجون الفجور، وإغراء المرأة بأن تتمرد على فطرتها الأنثوية، وتتشبه بالجنس الآخر وتنافسها، وأن تلبس ما يجذب إليها أنظار الرجال، لا ما يغطي مفاتن الجسد ويستتر العورات عن أعين الأجانب. والعجب أن يتم كل هذا الفساد العريض تحت عنوان براق مضلل هو «الحرية الشخصية» بمفهومها الغربي الذي لم تعرفه هذه الأمة، التي فرض الله عليها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل بعضها أولياء بعض، وحذرنا نبيها من تراك المنكر يفشو دون أن يأخذوا على يد صاحبه، أو يعمهم الله بعقاب من عنده.

وحقت اللعنة على الأمة بانحلال شبابها وبناتها، فتميع الشباب واسترجل النساء! و«لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»!

والحقيقة أن موضوع المرأة كان من أظهر الموضوعات التي انهزم فيها المجتمع الإسلامي أمام الغزو الغربي، فلقد فقدت المرأة المسلمة بسرعة مذهلة شخصيتها الأصيلة، وتقاليدها العريقة، وأصبحت ذليلاً للمرأة الغربية في كل شيء، أو قل: إنها صارت دمية يحركها العابثون بالقيم من مصممي الأزياء، وتجار المساحيق، وأصحاب الصحف الداعرة وغيرهم من المخربين.

يقول: «جان بول رو» في كتابه «الإسلام في الغرب» في فصل «تغريب الإسلام»:



«إن التأثير الغربي الذي يظهر في كل المجالات ويقلب رأساً على عقب المجتمع الإسلامي لا يبدو في جلاء أفضل مما يبدو في تحرر المرأة».

قال: «وكانت تركيا» الكمالية أول من فكر في تغيير نظام المرأة. وكان هذا يعني معارضة التوراة في سفر التكوين: «وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك»<sup>(53)</sup> ومعارضة القرآن: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: 34]. اهـ.

وتحرير المرأة الذي يزعمونه، يعني ما قلناه: أن تتمرد على فطرتها بوصفها أنثى خلقها الله لتكون زوجة وأماً، وأن تدع مملكتها المسئولة عنها لتخرج إلى الشوارع وبالأسواق والملاهي والمصانع وغيرها. لتزاحم الرجال بالمناكب. وتتسلح بكل ألوان الزينة والإغراء. لتجذب الرجال وتباهي النساء الأخريات. التحرير هنا يعني إزالة الحواجز بين المرأة والرجل ليستمتع كلاهما بالآخر في عبث، بلا قيود من شريعة أو أخلاق.

كما يعني تحرير المرأة في ديار الإسلام أن تدخل إلى العلاقات الأسرية - التي نظمها الإسلام بأحكام الشرع - الأفكار والتقاليد النصرانية التي تحرم الطلاق وتعدد الزوجات ... هاتان هما الركيزتان يقوم عليهما تحرير المرأة المزعوم:

1 - إدخال الأفكار والتقاليد النصرانية في حياة الأسرة المسلمة.

2 - إخراج المرأة المسلمة من بيتها ووظيفتها لتفتن الشباب وتنشر - الميوعة والفساد والانحلال أو لتكون ألعوبة بأيدي الخبثاء من الرجال.

(53) الإصحاح الثالث (16، 17).

\*\*\*

## 5 - سيادة القوانين الوضعية

وكان من مخلفات الاستعمار وآثاره، التي أقرتها وباركتها الليبرالية الديمقراطية وجود «قوانين وضعية» تحكم بها «محاكم مدنية» وهي قوانين تنتظم شؤون الحياة والعلاقات: المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية.

أما الشريعة الإسلامية التي حكمت ديار الإسلام ثلاثة عشر- قرناً، فقد زحزحت عن مكانها، وحصرت في ركن ضيق تنظمه وتقضى فيه، وهو ما يتعلق بشئون الأسرة أو ما يسمى «الأحوال الشخصية» التي تنظر فيها «المحاكم الشرعية».

ووصفت القوانين الحديثة المستوردة من فرنسا وغيرها بأنها عصرية، وإنسانية ومتطورة، على حين غمزت الشريعة وأحكامها بأنها جامدة، أو رجعية، أو غير قابلة للتطبيق في العصر الحاضر، بل ربما اهتمت - تلميحاً أو تصريحاً - بأن في أحكامها قسوة ووحشية!!

وترتب على إقرار القوانين الوضعية الأجنبية الأصل، مخالفة الإسلام دين الأمة - بل دين الدولة كما نصت معظم الدساتير - مخالفة ظاهرة، بإحلال المحرمات، أو إقرار المنكرات، أو إهمال الواجبات، أو إسقاط العقوبات، مع أمر القرآن الصريح بالحكم بما أنزل الله، ورميه بالكفر والظلم والفسق كل من لم يحكم بما أنزل الله.

أجل... رأينا القوانين الوضعية تعطل العقوبات والحدود الشرعية المنصوص عليها في الكتاب والسنة جميعاً، لأنها لا تليق بالعصر!! وتقر الربا، وهو من الموبقات السبع في الإسلام، ولا تقترفه أمة إلا أذنت بحرب من الله ورسوله.

ورأيها تقرر شرب الخمر وصنعها واستيرادها والاتجار فيها، ولا ترى في ذلك جريمة تستحق العقوبة، والخمر هي - في الإسلام - أم الخبائث ومفتاح الشرور.

ورأيها تقرر الزنا ما دام وقوعه بتراضى الطرفين - الزانى والمزنى بها - ولا ترى في الزنا جريمة إلا في حالة الاغتصاب والإكراه، أو في حالة الخيانة الزوجية إذا رفع الزوج دعوى بذلك على زوجته.

وإذا كان الزنا نفسه ليس جريمة يعاقب عليها القانون الوضعي، فأولى ألا يعاقب على مقدمات الزنا من العري والتهتك والخلاعة، والتحريض على الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

هذا مع أن المفروض أن تكون القوانين معبرة عن عقائد الأمة وأخلاقها وتقاليدها، حامية لقيمها وآدابها وتراثها، ولكن العيب الأول في هذه القوانين أنها مستوردة من أمة غير أمتنا، لها عقيدة غير عقيدتنا، وقيم غير قيمنا، وأخلاق غير أخلاقنا، وتقاليد غير تقاليدنا.

إن مجتمعنا يعتبر الزنا جريمة وفضيحة، ولا يسمح أب لابنته، ولا أخ لأخته، ولا زوج لزوجته، ولا قريب لقريبته أن تسقط في هذا الإثم أو ما هو دونه - كقبلة من شاب أجنبي - فتلوث سمعتها وسمعة أسرتها وتلطخها بالعار.

فأين هذه النظرة لفاحشة الزنا ومقدماته من نظرة الغربيين إلى هذا الأمر. وكيف نحكم قوانينهم في أمرنا ومجتمعهم غير مجتمعنا!

يقول الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي وقد عاش في فرنسا سنين عدداً:

«القوم هناك يعدون هذه الأمور من الهنات والهيئات، ولا يلقون لها بالاً ولا تثير نفورهم ولا اشمئزازهم، ولا تهمهم كثيراً مسائل العرض وما يتصل به، ويبدو

هذا في كثير من مظاهر حياتهم.

فإذا دخلت - مثلاً - قهوة من قهوات باريس، أو أية مدينة أو قرية فرنسية أخرى، فإنه يندر أن تجد رجلاً وامرأة جالسين على مائدة واحدة جلسة وقورًا محتشمة، بل تجد كليهما يطوق الآخر بذراعه، ويعبث بكثير من أجزاء جسمه. وتجدهما يستغرقان من حين لآخر في قبلات حارة عميقة بل إنك لتجد في هذه القهوات عددًا غير يسير من النساء جالسات على أفخاذ الرجال.

ويتألف معظم هؤلاء من أصدقاء من صديقاتهم وأخلاء مع خليلاتهم، ويندر أن تجد بعضهم زوجًا مع زوجته، أو خاطبًا مع خطيبته.

وتجد مثل هذه المناظر بين الجالسين في عربات المترو والأتوبيس والقطار وسائر وسائل المواصلات، وتمر ببعض الطرقات في باريس أو في لندن أو تقف في محطة من محطات المترو أو الأتوبيس فتجد الصديق يحتضن صديقته، والرجل يحتضن امرأة لم تنعقد معرفته بها إلا منذ دقائق، ويقبل كل منهما صاحبتة على مرأى من جميع الناس ولا يلتفت أحد إليه، ولا يلقي إليه بالاً، فمعظمهم مشغول بمثل ما هو مشغول به، ولكل منهم شأن يغنيه، وتجد ما هو أشبع منظرًا من هذا كله وما يقرب من الفاحشة السافرة إذا دخلت «كباريه» - أي ملهى من ملاهي الليل أو صندوقًا من صناديقه كما يسمونه هناك (Boite de nuit).

وتدخل مرقصًا من المراقص الراقية فتجد المرأة نصف عارية يحتضنها رجل أجنبي عنها، وتحتك جميع أجزاء جسمه بجميع أجزاء جسمها ويضمها إلى صدره ويراقصها، وقد تطفأ الأنوار عمدًا من حين لآخر ليتمكن الراقصان مما لا تسمح به الأضواء.

وقد تجد زوجها قابلاً في ناحية من المرقص، وكله إعجاب بما تؤديه زوجته،  
ويؤديه زميلها من حركات رشيقة!!

ولا يفوته أن؟؟ بعد فراغها تهنئة حارة، بحسن توفيقها في رقصتها!!  
هذا في المراقص الراقية.

أما المراقص الشعبية أو ما يسمونه (Bab mosette) التي تؤمها طوائف  
العاملات والخدمات والعمال والمسيطرين على النساء، المتاجررين بأعراضهن، أما  
لهذه المراقص الشعبية فحدث عنها ولا حرج، فإنه لا يكاد يكون شيء فيها محظوراً!  
وقد يعلم الزوج هناك أن لزوجته خدناً أو أخذاناً، وقد تعلم الزوجة أن  
لزوجها خليل أو خليلات، ويغمض كل منهما العين على ذلك، ويتقارضان  
التسامح ليشبع كل منهما نزواته، وقد تدعو الزوجة خليلها على الغداء أو العشاء  
في منزلها. فيقابلها زوجها بالترحاب مع علمه بأنه خدن لزوجته.

وربما لا تسمح له أوقاته وأعماله بالبقاء معه بعد الغداء أو العشاء فينصرف  
معتزلاً مودعاً تاركاً ضيفه الكريم في رعاية زوجته!!

بل قد يعاشر الرجل منهم امرأة متزوجة معاشرة الأزواج، ويقدم معها إقامة  
دائمة في منزلها مع بقائها في عصمة زوجها، ومع علم زوجها بذلك، ويحدث هذا  
على الأخص في الطبقات الراقية، وقد يدعى الزوج نفسه إلى الحفلات والمآدب  
التي يقيمها العاشقان، ويبعث عندهما، فيذهب هو إلى مخدعه، وتذهب الزوجة مع  
عشيقتها إلى مخدعها الخاص بجوار الحجرة التي يبيت فيها الزوج!!  
بل قد يقيم العشيق مع عشيقته وزوجها في منزل واحد، ويعيش الثلاثة في هذا  
الوضع على أتم وفاق، وهذا الوضع منتشر انتشاراً كبيراً في فرنسا على الأخص،

ويسمونه هناك، التعايش الثلاثي، وهذا النظام ليس حديثاً عندهم، بل أنه متأصل لديهم منذ عصور قديمة.

فقد كان كاتب فرنسا الكبير «أناطول فرانس» يقيم بصفة دائمة مع عشيقته مدام «أرمان دو كافيه» مع زوجها مسيو «أرمان دو كافيه» في منزل واحد.

وقد سئل مرة عن مدى علاقته بخليته وبزوجها فقال: «إننا نحن الثلاثة نعيش على أتم وفاق»!!

هذه هي تقاليد القوم هناك، في فرنسا، في الغرب، فلا غرو أن جاءت قوانينهم معبرة عن أوضاعهم وأعرافهم، فكيف تصلح هذه القوانين لنا وبيننا وبينهم هذا البون الشاسع في النظر إلى الأخلاق والآداب!



## 6 - الحياة النيابية

إن أفضل جوانب الليبرالية الديمقراطية - في نظري - هو جانبها السياسي، الذى يتمثل في إقامة حياة نيابية. يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكون منهم «السلطة التشريعية» في البرلمان، وفي المجلس الواحد أو المجلسين. وهذا الانتخاب إنما يتم عن طريق الانتخاب الحر العام لمن ينال أغلب الأصوات من المرشحين، المنتمين إلى الأحزاب السياسية أو المستقلين عنها. وهذه «السلطة المنتخبة» هي التي تملك التشريع للأمة، كما تملك مراقبة السلطة التنفيذية (الحكومة) ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها، فلا تستحق البقاء. وبهذه السلطة المنتخبة يكون أمر الشعب في يد نفس. وتصبح «الأمة مصدر السلطات».

إن هذه الصورة - من الناحية النظرية - طيبة ومقبولة، من الوجهة الإسلامية - في جملتها - لو أمكن تنفيذها على الوجه الذي ينبغي، وأمكن كذلك تفادي ما يصاحبها من مساوئ وشروء.

وإنما قلت «في جملتها» لأن للفكرة الإسلامية بعض التحفظات على أجزاء معينة من هذه الصورة.

فالسلطة المنتخبة لا تملك التشريع فيما لم يأذن به الله، لا تملك أن تحل حراماً أو تحرم حلالاً أو تعطل فريضة، فالمشرع الأول هو الله جل شأنه، وإنما يشرع البشر - لأنفسهم فيما أذن لهم فيه، أي فيما لا نص فيه من مصالح دنياهم، أو فيما يحتمل وجوهاً عدة، وأفهاماً شتى يرجحون أحدها مهتدين بقواعد الشرع. وفي هذا وذاك



مجال رحب جدًا للمقننين من البشر. ولهذا يجب أن يقال: إن الأمة مصدر السلطات في حدود شريعة الإسلام. كما يجب أن تكون في المجالس التشريعية هيئة من «الفقهاء» القادرين على الاستنباط والاجتهاد، تعرض عليها القوانين، لترى مدى شرعيتها أو مخالفتها، بيد أن النظام الديمقراطي لم يشترط شيئًا من ذلك، رغم النص في الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام.

ثم إن المرشحين لتمثيل الأمة يجب أن يتوافر فيهم الدين والخلق بجوار الصفات الأخرى، كالخبرة بالشئون العامة، ونحوها. فلا يجوز أن يرشح لتمثيل الأمة فاجر سكير أو تارك للصلاة أو مستخف بالدين.

إن هناك صفتين يشترطهما الإسلام لكل من يلي عملاً. الأولى: الكفاية للقيام بهذا العمل والخبرة به. والثانية: الأمانة التي بها يصاب هذا العمل، ويتقي الله فيه. وهذا ما عبر عنه القرآن على لسان يوسف بقوله: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 55]. وفي قصة موسى على لسان ابنة الشيخ الكبير: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ أُسْتَجِرَتْ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: 26]... فالقوة والعلم تمثل الجانب الذهني والعملية المشروط للعمل. والحفظ والأمانة تمثل الجانب الخلقى والنفسي-المطلوب لنجاحه أيضًا.

ولكن قوانين الانتخاب المستوردة من الغرب الديمقراطي، لم تشترط شيئًا من ذلك في المرشح إلا دفع «تأمين» مالي. يعجز عنه الفقراء من أبناء الشعب، فضلًا عن نفقات الدعاية الانتخابية التي لم يوضع لها أي حدود.

ولهذا كان المرشحون - غالبًا - هم الأثرياء وكبار الملاك الذين يستطيعون أن «يصرفوا» على الانتخابات، وأن «يشترروا» الأصوات ممن يملك أن يبيع صوته،

ولو بثمن بخس، وكثير من أبناء القرى - وهم جمهور الشعب - لا يملك صوته حتى يتصرف في بيعه. بل العبد وما ملكت يداه لسيده، مالك المسكن والأرض و«العزبة».

ولهذا أصبحت «النيابة» عن الأمة - كالوزارة - «حرفة» محتكرة للأسر الكبيرة - وذوى الجاه والنفوذ - الذين لا يخلو منهم مجلس من المجالس مهما تكن صبغته، لأن هؤلاء الكبراء وزعوا أبناءهم على أحزاب الأغلبية والأقلية، بحيث يضمون «وجودهم» في كل دورة، سواء أكان الانتخاب - مزورًا - وهذا هو الغالب، أم كان الانتخاب حرًا نزيهًا. وقلما يكون.

ومن ثم كان معظم الشعب في شغل بمتاعبه ومآسيه ولقمة عيشه عن هذه «الملهاة» الكبرى، التي يقوم بالدور الأكبر في تمثيلها رجال «الأحزاب السياسية» الذين لم يكن لهم أكبر من تخاطف عصا القيادة، وتجادب كرسي الوزراء، وممالة القصر المالك، وتضليل الشعب الكادح.

كان الشعب يعتقد أن المرشح الذي تريده الحكومة سينجح، أيد هو أو عارض، فإذا كانت الحكومة ساعدية سينجح السعديون وخلفاؤهم، وإذا كانت وفدية سينجح الوفديون، كما كان يعلم أن الإنجليز - من وراء الستار - إذا أرادوا حربًا لم يعجزوا عن إنجاحه، وإذا كرهوه لم يعجزوا عن إسقاطه.

ولهذا كان الذين يشتركون في الانتخابات في بلد كمصر نسبة ضئيلة جدًا من مجموع الناخبين، لم تزد مرة حسب الإحصاءات عن 12 في المائة.

وكان الدستور يعطي الحكومة حق إعلان «الأحكام العرفية» في بعض الأحوال الاستثنائية، ولكن هذه الأحوال - للأسف - أصبحت هي الأساس والقاعدة،

وظلت مصر سنين طويلة سجيننة الحكم العرفي أو العسكري، ولم تتحرر من نيره، إلا فترات قليلة جدًا كأنها ومضة برق ثم تختفي، ولم تقف البرلمانات المنتخبة - للأسف أيضًا - في صف الحرية، ولم تقل يومًا للحكومة: أرفعوا أيديكم عن الشعب، أغمدوا هذا السيف المصلت على رقبتة: سيف الأحكام العسكرية!

وفتحت السجون والمعتقلات أبوابها للبراء الشرفاء من أبناء الوطن واختلطت السياط بدماء الكثيرين منهم، وأكلت من لحومهم، كما حدث في سنتي (1948 - 1949)<sup>(54)</sup>، وهذه المجالس صامتة، لم تنبس ببنت شفة، إن لم تكن مؤيدة!!

وكيف لهذه المجالس ذلك وأغلب أعضائها من حزب الحكومة، الذي يواليها في الخير والشر، ويؤيدها بالحق والباطل، وكثير منهم يعلم أنه لم ينجح إلا بقوة الحكومة وتأييدها، فكيف يعارض الفرع أصله، والخادم مولاه!

كما لم تستطع هذه البرلمانات أن تنتصر الفئات الشعب من الفلاحين والعمال والمحترفين وغيرهم من الجاهدين في سبيل الرزق الحلال، وذلك لأن جل أعضائها كانوا من المترفين الذين ولدوا وفي أفواههم ملاعق الذهب، فكيف يحسون بآلام المتعبين! بل كيف يكون لهؤلاء المساكين مطالب وهم ما خلقوا إلا ليعلموا في أرضهم زراعًا، أو في قصورهم خدامًا!!

والقصر الملكي ماذا كان دوره؟ لقد كان غارقًا - مع الحاشية والبطالة - في الترف والعبث - ولكنه - من ناحية أخرى - كان يشجع «التناحر الحزبي» القائم ويغذيه، ليستطيع عند الحاجة ضرب الأحزاب والزعامات السياسية بعضها

(54) انظر مذكرات الأستاذ محمد علي الطاهر عن «معتقل هايكستب» تجد فيه بعض الملامح عن هذه الفترة الكئيبة.

ببعض، ويظل هو متربعا على عرشه، متمكنا من سلطاته.

لقد فشلت الحياة النيابية، وذهبت حسنة الديمقراطية السياسية هباء.

وكان لهذا الفشل أسباب عديدة أهمها:

- 1 - قصور النظام الليبرالي الديمقراطي كله، وما فيه من عيوب ذاتية، كما سنبين ذلك فيما بعد.
- 2 - فساد الأنظمة الانتخابية التي لم تضع أي شروط للمرشح غير الشرط السالي، وخلو صحيفته من سوابق الجرائم المخلة بالشرف، ونحو ذلك من الأمور السلبية... وعدم تقييد الدعاية الانتخابية بأي قيد، وعدم وضع ضمانات كافة لنزاهة الانتخابات وحريتها. إلى غير ذلك.
- 3 - انتشار الأمية والجهل لدى أكثر فئات الشعب، وعدم نضوج الوعي السياسي بين المواطنين.
- 4 - عدم إيمان الكثيرين بجدوى الانتخابات وعدم الثقة بنتائجها، لاعتقادهم أن ما تريده الحكومة سينفذ.
- 5 - غموض الدستور وقصوره بل تناقضه في بعض الأحيان، مما أدى إلى البلبلة والفوضى. ففي مصر - مثلا - يقرر في المادة 149: أن دين الدولة هو الإسلام، على حين لا يضع أي ضمانات لرعاية هذه المادة ووضعها موضع التنفيذ، كما لم يحدد - تحديدا كافيًا - سلطة الوزراء وصلتهم بالشعب، ممثلة في نوابها، وموقفهم من رئيس الدولة - الملك حينئذ - وكل ما جاء مما يتصل بهذه النقطة الحساسة لا يكاد يتجاوز ثلاثة أسطر كلها غموض وعموم.

6 - فساد الأوضاع الاقتصادية التي جعلت أصحاب الثروة هم الذين يملكون الأصوات، وجعلت الكثيرين يبيعون أصواتهم بثمن بخس.

7 - فساد الأحزاب السياسية التي كانت شبه محتكرة للنيابة والحكم في تلك المرحلة، والتي بلغ الاختلاف والخصام منها مبلغًا مزق الأمة شر ممزق.



### موقف الحركة الإسلامية من هذه الأوضاع

لم تقف «الحركة الإسلامية» من هذه الأوضاع العوج موقف المتفرج أو المحايد، ولم ترض لنفسها أن تعيش خرساء اللسان شلاء اليد، وسوس الفساد ينخر في كيان الأمة.

لقد حملت لواء الجهاد، ووقفت في الساحة تطالب بضرورة التغيير، لم تبخل بالنصح والبيان والإنذار بالخطر، ولم تكتف بإرسال صيحاتها عالية مدوية، تنبه الغافلين، وتوقظ النائمين، وتعلم الجاهلين، عن طريق كتابها ومحاضريها وخطبائها، ومحدثيها، بل شخصت الداء، ووصف الدواء، وقدمت الحلول، ورسمت الخطوط المؤلفة للتغيير والإصلاح، على هدى من شرع الإسلام، وروح الإسلام.

أجل... وقفت الحركة الإسلامية صابرة مرابطة، تقاوم الانحراف والفساد، ووراء الحكومات المتعاقبة القادرة على البطش، ولأحزاب المحتكرة للحكم... ومن ورائها الإقطاع المتسلط، ورأس المال المتحكم، ومن وراء ذلك كله القصر-الحاكم، والإنجليز المحتلون.

#### الحركة تطالب بتغيير الأوضاع وترسم منهج التغيير:

واكتفى هنا بتسجيل فقرات من المقالات التي كتبها مؤسس الحركة الإسلامية الإمام الشهيد حسن البنا<sup>(55)</sup>، في افتتاحيات صحيفة الحركة اليومية سنة 1948،

(55) بالإضافة إلى ما كتبه رجال الحركة في الصحف والكتب مثل الشيخ محمد الغزالي والشهيد عبد القادر عودة وسيد قطب، وغيرهم، وإلى التيار الضخم الذي أوجدته الحركة بخطبها ومحاضراتها وأحاديثها وسائر أساليبها، التي ظهر أثرها في كافة فئات الشعب.

ونشرت بعد ذلك مرارًا وتكرارًا في رسالة خاصة بعنوان: «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي».

ولم تكن هذه في الحقيقة مجرد مقالات، بل خطابات مفتوحة، أو بيانات موجهة إلى كل من يعنيه أمر البلاد، وبخاصة الذين قدر لهم أن يحملوا مسئولية قيادتها.

ولهذا كانت تبدأ المقالات بهذه الكلمات:

«إلى رئيس الحكومة باعتباره المسئول الأول ...

وإلى أعضاء الهيئات النيابية - على اختلافها - باعتبارهم الدعاة الرسميين لنظام الإسلام.

وإلى رؤساء الهيئات الشعبية والسياسية والوطنية والاجتماعية، باعتبارهم قادة الفكر وموجهي الجماهير.

وإلى كل محب لخير العالم وسيادة بني الإنسان.

أوجه هذه الكلمات، أداء للأمانة، وقياسًا بحق الدعوة ...

ألا هل بلغت اللهم فاشهد» حسن البناء.

وإذا كان الحديث عن مصر خاصة، فإنها مثال لما يجري في البلاد العربية الأخرى، ثم إن مصر تعد كبرى الدول العربية، وقبله الثقافة للبلاد الإسلامية نظرًا لوجود أزهارها العريق، وهي البلد «الأم» لكبرى الحركات الإسلامية الحديثة، فلا عجب أن تفرد تجربتها ببعض العناية.

### في القضية الوطنية:

وتحت عنوان «قضيتنا الوطنية وكيف تحل في ضوء التوجيه الإسلامي»

يتحدث الشهيد البنا عن الأحداث الوطنية التي تحدت في ذلك الوقت في «تحقيق وحدة وادي النيل - شماله وجنوبه - وجلاء القوات الأجنبية عنه جميعًا».

وبعد أن يبين الموقف الإسلامي النظري من هذه القضية، يقدم الحل العملي فيقول:

«لقد فاوضنا فلم نصل إلى شيء، لتعنت الإنجليز وتصلبهم ومناوراتهم ...

واحتكمنا فلم نصل إلى شيء كذلك، أما تغليب المصالح الدولية والمطامع الاستعمارية، ولقد قال كاتب فاضل، إننا وصلنا إلى كسب أدبي عظيم بالدعاية الواسعة لقضيتنا بطرحها أمام أنظار العالم كله، وإخراجها من حيز التفاهم الثنائي الضيق، إلى حيز التحاكم الدولي الواسع، وذلك صحيح - ولكن هذا الكسب الأدبي لن يغني عن الحقيقة الواقعة شيئاً، وهي أننا ما زلنا مع الإنجليز حيث كنا لم نتقدم خطوة، بل إن هذا الركود كان مدعاة إلى التساؤل والبلبلة.

لم يبق إذن إلا «النبذ على سواء» بأن نعلنهم بالخصومة الصريحة السافرة، وتقرر في صراحة إلغاء ما بيننا وبينهم من معاهدات واتفاقات، ونعلن اعتبار أمة الوادي معهم في حالة حرب - ولو سلبية - وننظم حياتنا على هذا الاعتبار، اقتصادياً، بالاكْتفاء والاقتصار على ما عندنا وعند إخواننا العرب والمسلمين والدول الصديقة إن كانت واجتماعياً: بتشجيع روح العزة والكرامة وحب الحرية. وعملياً: بتدريب الشعب كله تدريباً عسكرياً حتى يأتي أمر الله. وتهياً نفوس الشعب لذلك بدعاية واسعة تامة كاملة، كما تفعل الأمم إذا واجهت حالة الحرب الحقيقية، وتتغير كل الأوضاع الاجتماعية على هذا الأساس».



### الوحدة العربية والإسلامية :

وتحت عنوان: «وحدثنا في ضوء التوجيه الإسلامي» كتب الشهيد حسن البنا رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ يقول:

«معلوم أن الإسلام رسالة عالمية جاءت لخير الأمم والشعوب جميعًا، لا فرق بين عربي ولا عجمي أو شرقي أو غربي، ولهذا دعا إلى القضاء على الفوارق الجنسية والعنصرية، وأعلن الأخوة الإنسانية، ورفع لواء العالمية بين الناس لأول مرة في تاريخ البشر».

«ومعلوم أن الإسلام كذلك قد قرر من باب الأولى أقوى معاني الأخوة بين المؤمنين به، والمنتسبين إليه، والمعتقدين برسالته، حتى جعل الأخوة معنى من معاني الإيمان، بل هي أكمل معانيه».

«ويوم واجه المسلمون العالم كله صفاً واحداً، وقلباً واحداً في ظل هذه الأخوة الصادقة الحقة، لم تلبث أمامهم ممالك الروابط الإدارية أو السياسة المجردة ساعة من نهار، وانهمزم أمامهم - بغير نظام - الروم والفرس على السواء، وكونوا إمبراطورية ضخمة تمتد من المحيط إلى المحيط، ذات علم وحضارة، وقوة وإشراق».

«ويوم غفلوا عن سر قوتهم ولم يأخذوا بهدى كتابهم: ﴿وَلَا تَنْزَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصِيرُوا إِنَّا اللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 46] ودب إليهم داء الأمم من قبلهم، من تغليب المصالح المادية الزائلة على الأخوة الإيانية الباقية... تمزقت هذه الإمبراطورية أيدي سببا، ولعبت بها المطامع الداخلية والخارجية، وانتهى أمرها أخيراً جدًّا بعد الحرب العالمية الأولى إلى الانهيار، والوقوع في أسر

خصومها من غير المسلمين الذين احتلوا أرضها، وملكوا أمرها، وتقاسموها فيما بينهم، وظنوا أنه قد انتهى أمر الإسلام وختمت الحرب الصليبية أفضل ختام». «وكانت الدسيسة الكبرى التي اقتحمت على المسلمين عقولهم وقلوبهم أولاً، ثم أرضهم وبلادهم ثانيًا، هي تأثرهم بالعنصرية والشعبوية، واعتداد كل أمة منهم بجنسها، وتناسي ما جاء به الإسلام من القضاء على العصبية الجاهلية والتفاخر بالأجناس والألوان والأنساب.

«وقد انتهت الحرب العالمية الثانية، التي قضت على العنصريات الحديثة في أوروبا، عنصرية النازية والفاشية، فرأينا بعدها الدول الأوروبية الكبرى تسعى سعيًا حثيثًا إلى التجمع والتكتل، باسم العنصريات تارة، والمصالح تارة أخرى. «نحن أمام كل هذه الأوضاع العالمية الجديدة، وأمام تشابه قضاياها وتشاكلها، فهي كلها قضية واحدة، معناها استكمال الحرية والاستقلال، وتكسير قيود الاستغلال والاستعمار، لا بد أن نلجأ من جديد إلى ما فرضه الإسلام على أبنائه منذ أول يوم حين جعل الوحدة معنى من معاني الإيمان... يجب أن تتكتل وتتوحد. وقد بدأنا بالجامعة العربية، وهي وإن كانت لم تستقر - بعد - الاستقرار الكامل، إلا أنها نواة طيبة مباركة على كل حال، فعلينا أن ندعمها ونقويها، ونخلصها من كل ما يحيط بها من عوامل الضعف والتحلل، وعلينا بعد ذلك أن نوسع الدائرة حتى تتحقق رابطة شعوب الإسلام - عربية وغير عربية - فتكون نواة «لهيئة الأمم الإسلامية»... بإذن الله».

وبهذه الطريقة التي ستضيف إلى وسائلنا الخاصة لكل أمة، من النبذ والجهاد، معنى آخر من معاني القوة، هو الوحدة والتجمع، نستطيع أن نتخلص، وأن

نحفظ التوازن العالمي بين الأمم الطامعة، والدول المتنافسة على المغنم والحطام.

### نظام الحكم:

وتحت عنوان «نظام الحكم أو الحكومة في الإسلام» كتب الشهيد يقول:

«يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فهو لا يقر الفوضى، ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام، ولقد قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه: «وإذا كنتم ثلاثة فأمرُوا عليكم رجلاً».

فمن ظن أن الدين - أو بعبارة أدق: الإسلام - لا يعرض للسياسية أو أن السياسة ليست من مباحثه، فقد ظلم نفسه وظلم علمه بهذا الإسلام، ولا أقول ظلم الإسلام، فإن الإسلام شريعة الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه... وجميل قول الإمام الغزالي رحمته الله: «اعلم أن الشريعة أصل، والمملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع».

فلا تقوم «الدولة» الإسلامية إلا على أساس «الدعوة» حتى تكون «دولة رسالة» لا تشكيل إدارة، ولا حكومة مادة جامدة صماء لا روح فيها - كما لا تقوم «الدعوة» إلا في حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها.

وأول خطتنا أننا نسينا هذا الأصل، ففصلنا الدين عن السياسة عملياً وإن كنا لم نستطع أن نتنكر له نظرياً. فنصصنا في دستورنا على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، ولكن هذا النص لم يمنع رجال السياسة وزعماء الهيئات السياسية أن يفسدوا «الذوق الإسلامي» في الرؤوس، والنظرة الإسلامية في النفوس، والجمال الإسلامي في الأوضاع، باعتقادهم وإعلانهم وأعمالهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدين ومقتضيات السياسة، وهذا أول الرهن وأصل الفساد».

ثم بين الدعائم التي يقوم عليها الهيكل الأساسي لنظام الحكم في الإسلام، وهي: مسئولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادتها، وبعد أن يشرح هذه الثلاث مبيّنًا أن لا عبرة بالأسماء متى تحققت هذه القواعد، يبين موقف الإسلام من النظام النيابي ومن الدستور المصري موضّحًا غموض هذا الدستور في تحديد مسئولية الحكومة... ثم يتعرض للأحزاب التي فقدت كل مقومات البقاء والاستمرار، ولم يبق لها هم إلا التنافس على الحكم لإرضاء الأنصار، واضطهاد الخصوم، فيقول:

#### الأحزاب المصرية:

«لقد انعقد إجماع طلاب الإصلاح على أن الأحزاب المصرية هي سيئة هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناه الآن وأنها ليست أحزابًا حقيقية بالمعنى الذي تعرف به الأحزاب (في بلاد الديمقراطيات!) فهي ليست أكثر من سلسلة انشاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة، اقتضت الظروف في يوم ما أن يتحدثوا باسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية. كما انعقد الإجماع على أن هذه الأحزاب لا برامج لها ولا مناهج، ولا خلاف بينها في شيء أبدًا إلا في الشخصيات، وآية ذلك واضحة فيما تعلن من بيانات خارج الحكم، وفيما تطلع به من خطب العرش داخل الحكم، وبما أن الأحزاب هي التي تقدم الشيوخ والنواب، وهي التي تسير دقة الحكم في الحياة النيابية، فإن من البدهي ألا يستقيم أمر الحكم وهذه حال من يسرون دفته.

وهذا الكلام الذي انعقد إجماع الأمة عليه، أعلنه شيوخ ونواب وفقهاء ودستوريون في صراحة ووضوح، ومن قرأ ما كتبه علوبة باشا في كتابه «مبادئ وطنية» أو الأستاذ حسن الجداوي في كتابه «عيوب الحكم في مصر» أو غيرهما من

الكتاب رأي صدق ما نقول - وحسبنا أن ننقل هنا فقرة من كتاب الفقيه الدستوري الأستاذ سيد صبري «مبادئ القانون الدستوري» عن الأحزاب المصرية قال: «والواقع أنه لم يعد لأغلب الأحزاب السياسية في مصر - برنامج يدافع عنه أنصاره، بل أصبح كل حزب عبارة عن وزير سابق له أنصار ومريدون، ولهذه النتيجة أهميتها فإن الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج، فقد أصبحت واحدة للجميع، بل سيقوم على الثقة بالأشخاص أو المفاضلة بينهم، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية، وبديهي أن بقاء الأحزاب على هذا المنوال يقسم البلاد شيعًا وأحزابًا، ويثير الشقاق والمنازعات بين الأفراد والأسرات بلا سبب مفهوم ولا أساس معقول».

وإذا أضيف إلى هذا أن مصر ما زالت بلدًا محتلاً إلى الآن، وأن الذي يستفيد من هذه الفرقة هم المحتلون الغاصبون فقط، وأنه إذا استسيغ الخلاف - وهو غير مستساغ بحال - في أمة من الأمم، فإن أمة وادي النيل هي أحوج ما تكون إلى أكمل معاني الوحدة تتجمع قواها في نضال الاستقلال، وفي عمل الإصلاح الداخلي - كان الأمر أخطر من أن يهمل أو يستهان به».

#### عيوب نظام الانتخاب في مصر:

وبعد الحديث عن خلل الأحزاب، يتحدث عن خلل الانتخاب فيقول:

«ونحن في مصر قد أخذنا بنظام الانتخاب المباشر تارة في قانون سنة (1923)، وبنظام الانتخاب على «درجتين في قانون سنة (1930)، وكلاهما في الواقع لم يحقق الغرض المقصود منه، وظهرت له حين التطبيق عيوب يجب أن نعمل على إصلاحها بتعديل شامل، وليس الخطأ عيبًا في ذاته - ولكن الرضا به والاستمرار

عليه والدفاع عنه هو الخطأ كل الخطأ - ولقد شعر الجميع بقصور قانون الانتخاب الحالي عن الوفاء بالغرض الذي وضع من أجله، وهو الوصول إلى اختيار الصالحين للنيابة عن الأمة، ووجهت إليه انتقادات مرة كشفت عن كثير من العيوب التي أهمها ما ذكره الدكتور سيد صبري في كتابه «مبادئ القانون الدستوري» أنه أوجد هيئة ناخبة لا يمكنها تحقيق الغرض من الانتخابات على الوجه المطلوب، وأنه لم يحقق فكرة تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وأنه لم يوصل إلى إيجاد هيئة تعمل للصالح العام مجردة من كل قيد، وقد أورد بعد ذلك إحصائية دقيقة خلص منها بالأرقام إلى أن قرارات البرلمان المصري في أدواره المختلفة لا تعبر عن رأي الأمة ولا عن رأي أكثريتها، ولا عن رأي أقلية محترمة من أبنائها وإنما تعبر عن رأي نسبة ضئيلة من مجموع من له حق الانتخابات، لم تصل يوماً ما إلى 12% في المائة وبيان ذلك:

أن مجلس النواب سنة (1926) لا تمثل قراراته - مع أنها صحيحة ونافذة بحكم القانون - إلا 10.75% من هيئة الناخبين، ومجلس سنة (1929) نسبة التمثيل فيه 9.25% ومجلس سنة (1936) النسبة فيه 9.25%، ومجلس سنة (1938) النسبة فيه 11.75%، ومجلس سنة (1942) النسبة فيه 9.75%، والمجلس الحالي ليس أفضل مما تقدمه.

فكيف يقال بعد هذا أن ذلك تعبير عن رأي الأمة، وتمثيل صحيح لها!!

#### تعديل وإصلاح:

«لا بد من تعديل وإصلاح لقانون الانتخاب، ومن وجوه هذا الإصلاح

الضرورية:

- 1 - وضع صفات خاصة للمرشحين أنفسهم، فإذا كانوا ممثلين لهيئات فلا بد أن يكون لهذه الهيئات برامج واضحة وأغراض مفصلة يتقدم على أساسها هذا المرشح - وإذا لم يكونوا ممثلين لهيئات فلا بد أن يكون لهم من الصفات والمناهج الإصلاحية ما يؤهلهم للتقدم للنيابة عن الأمة، وهذا المعنى مرتبط إلى حد كبير بإصلاح الأحزاب في مصر، وما يجب أن يكون عليه أمر الهيئات السياسية فيها.
  - 2 - وضع حدود للدعاية الانتخابية، وفرض عقوبات على من يخالف هذه الحدود - بحيث لا تتناول الأسر ولا البيوت ولا المعاني الشخصية البحتة التي لا دخل لها في أهلية المرشح، وإنما تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية.
  - 3 - إصلاح جداول الانتخاب، وتعميم نظام تحقيق الشخصية، فقد أصبح أمر جداول الانتخاب أمراً عجيبيًا بعد أن لعبت بها الأهواء الحزبية والأغراض الحكومية طوال هذه الفترات المتعاقبة، وفرض التصويت إجباريًا.
  - 4 - وضع عقوبة قاسية للتزوير من أي نوع كان، وللرشوة الانتخابية كذلك.
  - 5 - وإذا عدل إلى الانتخاب بالقائمة - لا الانتخاب الفردي - كان ذلك أولى وأفضل، حتى يتحرر النواب من ضغط ناخبهم وتحل المصالح العامة محل المصالح الشخصية في تقدير النواب والاتصال بهم.
- وعلى كل حال فأبواب الإصلاح والتعديل كثيرة، هذه نماذج منها، وإذا صدق العزم وضح السبيل، والخطأ كل الخطأ في البقاء على هذا الحال والرضاه، والانصراف عن محاولة الإصلاح».

**ضعف الحكومات:**

«لا يجادل أحد في إن الحكومات المتعاقبة قد ضعفت عن أداء واجبها، وفقدت معظم هيبتها في النفوس كحكومة بسبب هذا التجريح بالحق والباطل الذي تمليه الروح الحزبية البحتة، وبسبب هذا العجز الناتج عن عدم تحديد المسؤولية والاضطلاع بها كاملة غير منقوصة، ولولا أن النفوس في مصر- مطبوعة بطابع الطاعة والاستسلام، والأعمال تسير بطريق روتيني لا تجديد فيه ولا ابتكار... لتعطل كل شيء ولعجز الدولاب الإداري المضطرب عن أن ينهض بحاجات الشعب أو أن يؤدي للناس عملاً».

**هيبة القانون:**

«ولا شك أن سلطان القانون قد تزعرع وفقد معظم احترامه كذلك، بسبب هذه الاستثناءات والمحسوبيات والحيل المتكررة والاعتداء أحياناً بنسخ القانون لغرض شخصي... ولو أن هذا النسخ بقانون في ظاهر الأمر. ولكن الدوافع تكون معروفة دائماً ولا تخفى على أحد، فيعمل ذلك عمله في النفوس وينال من هيبة القانون واحترام النظام».

**حزبية عمياء:**

«ولا شك أن نار الخصومة والحقد قد اضطرت في نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء، بفعل هذه الحزبية الخاطئة، التي لم نفهمها نحن في مصر- في يوم من الأيام على أنها خلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، بل فهمناها عداوة وبغضاء يتعدى النظر في المصالح العامة إلى المقاطعة في كل الشؤون عامة وخاصة، وإلى أن نرى الحق في جانب خصومنا الحزبيين باطلاً والباطل في جانب أنصارنا



الحزبيين حقًا، وتصدر عن هذا الشعور في كل تصرفاتنا وصلاتنا، ويستفحل الداء ويستشرى حتى في أخرج المواقف، فلا نستطيع أن نوحّد صفوفنا في أي موقف قومي - مهما يكن - يتوقف عليه إصلاح أمرنا ومستقبل بلادنا ... وهذا الشعور البغيض، والفهم الخاطيء، للحزبية الذي تحول إلى عداوة متأصلة، قد كان من نتائجه: أن انصرفت معظم الجهود الفكرية والعملية إلى أمرين استغرقا كل اهتمام رجالنا، وهما: الإيقاع بالخصوم الحزبيين، واتقاء مكائدهم، فالحاكم يصرف جل هاتين الناحيتين، والمعارضة لا تقل عن الحاكم اهتمامًا بهما، وفي سبيل ذلك تضيع الحقوق، وتتعطل المصالح، ويرثى الأصدقاء، ويشمت الأعداء، ويستفيد الخصم الجاثم على صدر البلاد».

«هذه الحال قد أنتجت التحطم في المعنويات والفساد والاضطراب في الهاديات، وقد بلغ الأمر منتهاه ولم يعد في قوس الصبر منزع ولا بد من تغيير حازم حاسم سريع، فأما أن يفق أولو الأمر هذه الحقيقة ويقدروها، فيبادروا في سرعة إلى إجراء التغيير الصالح برأيهم وعلى أيديهم، وفي ذلك السلامة والاستقرار، وما زال في الوقت متسع للإصلاح، وأما أن يظلوا في هذا الانصراف فتسبقهم الحوادث، ويفلت من يدهم الزمام، ولا يدري عاقبة ذلك إلا الله».

#### المشكلات الاقتصادية:

وتحت عنوان «النظام الاقتصادي» يقول الإمام الشهيد:

«هناك حقائق لا يستطيع أحد أن ينكرها، أو يتجاهلها، منها:

(أ) غنى طبيعي:

إن هذا البلد ليس فقيرًا بطبيعته، بل لعله أغنى بلاد الله بَارَكَ وَوَعَالَ بِخَبْرَاتِهِ

الطبيعية، وثرواته المختلفة، من زراعية ومائية وحيوانية ومعنوية، ونيله العجب، وواديه الخصب، وما شئت من فضل الله تعالى على مصر وأهل مصر منذ القدم: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: 61] ...

#### (ب) استغلال أجنبي:

ومنها أن الأجانب الذين احتلوا هذا الوطن - بغفلة من أهله، وتساهل من حكامه، وظلم من غاضبيه - أسعد حالاً من أهله وبنيه - وأنهم قد وضعوا أيديهم على أفضل منابع الثروات فيه، شركات أو أفراداً، فالصناعة والتجارة، والمنافع العامة والمرافق الرئيسية، كلها بيد هؤلاء الأجانب حقيقة، أو الأجانب الذين اتخذوا من الجنسية المصرية شعاراً وما زالوا يحثون بعد إلى أوطانهم ويؤثرونها بأكبر أرباحهم.

#### (ج) ثراء فاحش وفقير مدقع:

ومنها أن التفاوت عظيم، والبون شاسع، والفرق كبير بين الطبقات المختلفة في هذا الشعب - ثراء فاحش وفقير مدقع - والطبقة المتوسطة تكاد تكون معدومة، والذي نسميه نحن الطبقة المتوسطة ليسوا إلا من الفقراء المعوزين وإن كنا نسميهم متوسطين، على قاعدة: بعض الشر أهون من بعض، ورحم الله فقهاءنا الذين حبروا البحوث الطويلة في الفرق بين الفقراء والمساكين وإن كان كلاهما من المحتاجين البائسين.

#### (د) تخبط اقتصادي:

ومنها - وهو الأهم - أننا في وسط هذا المعترك الحاد الصاحب العنيف، بين المبادئ الاقتصادية - من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية - لم نحدد لوناً نصبغ به

حياتنا الاقتصادية في وقت تحتم فيه التحديد، وتعقدت فيه الأمور بحيث لم تعد تنفع فيها أنصاف الحلول، ولم يعد يجدي إلا الوضوح الكامل، وتحديد الأهداف تحديداً دقيقاً، والسير إليها في قوة وعزيمة، وهذه الأوضاع - وإن امتزجت بها المعاني السياسية - إلا أنها في أغلب صورها ودوافعها ونتائجها تعاليم وأوضاع اقتصادية، ولهذا كان لا بد لنا من أن نختار لوناً من هذه الألوان أو من غيرها إن استطعنا، لنعيش في حدود وضع معلوم، له خصائصه ومميزاته، يحدد أهدافنا الرئيسية، ويرسم لنا طريق العمل للوصول إلى هذه الأهداف.

### إلى الإسلام:

وأعتقد أنه لا خبر لنا في واحد من هذه النظم جميعاً، فلكل منها عيوبه الفاحشة، كما له حسناته البادية... وهي نظم نبتت في غير أرضنا، لأوضاع غير أوضاعنا، ومجتمعات فيها غير ما في مجتمعنا... فضلاً عن أن بين أيدينا النظام الكامل الذي يؤدي إلى الإصلاح الشامل، في توجيهات الإسلام الحنيف، وفيما وضع للاقتصاد القومي من قواعد كلية أساسية لو علمناها وطبقناها تطبيقاً سليماً لانحلت مشكلاتنا. ولظفرنا بكل ما في هذه النظم من حسنات، وتجنبنا كل ما فيها من سيئات، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة، وتستريح كل الطبقات، ووجدنا أقرب الطرق إلى الحياة الطيبة».

### قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام:

ثم يتحدث الأستاذ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ نِظَامِ الْإِسْلَامِ الْاِقْتِصَادِيِّ، فَيُلَخِّصُهَا فِي عَشْرِ هِيَ:

1 - اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، وحسن تدبيره

وتثميـره.

- 2 - إيجاد العمل والكسب لكل قادر.
- 3 - الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة من كل ما في الوجود من قوى ومواد.
- 4 - تحريم موارد الكسب الخبيث.
- 5 - تقريب الشقة بين مختلف الطبقات، تقريبًا يقضي على الثراء الفاحش والفقـر المدقع.
- 6 - الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين حياته، والعمل على راحته وإسعاده.
- 7 - الحث على الإنفاق في وجوه الخير، وافتراض التكافل بين المواطنين، ووجوب التعاون على البر والتقوى.
- 8 - تقرير حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة.
- 9 - تنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم، والتدقيق في شؤون النقد.
- 10 - تقرير مسؤولية الدولة في حماية هذا النظام.

والذي ينظر في تعاليم الإسلام، يجد فيه هذه القواعد مبينة في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وكتب الفقه الإسلامي بأوسع بيان».

#### حلول ومقترحات عملية لإصلاح الوضع الاقتصادي:

وبعد أن شرح الأستاذ هذه القواعد العشر شرحًا مركزًا مختصرًا، عاد إلى الجانب العملي، فقدم فيه طائفة من الحلول والمقترحات الهامة، المستوحاة من هدى الإسلام:

**استقلال النقد:**

يقول: «ذكرنا بعض الأصول التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، والروح التي تملئها علينا تلك الأصول التي تنتج مع التطبيق الصحيح وضعًا اقتصاديًا سليمًا ليس أفضل منه فهي توجب استقلال نقدنا، واعتماده على رصيد ثابت من مواردنا ومن ذهبنا لا على أذونات الخزانة البريطانية ودار الضرب البريطانية والبنك الأهلي البريطاني - وإن كان مقره مصر - وتأمل الآية الكريمة: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: 5] ...»

«ومن أفضح التعرير بهذا الشعب، أن يسلم جهوده ومنتجاته نظير أوراق لا قيمة لها إلا بالضمان الإنجليزي، وإن مصر إذا حزمت أمرها، وأحكمت تصرفاتها، ستصل ولا شك إلى هذا الاستقلال ... ولقد انفصلنا عن الكتلة الإسترلينية، وفكرنا في تأميم البنك الأهلي، وطالبنا بالديون الكثيرة لنا على الإنجليز، وكل هذه ونحوها مشروعات تؤمن النقد المصري ... فماذا فعل الله بها، وماذا أعددنا من العدة لإنقاذها؟»

**تمصير الشركات:**

«كما توجب هذه الأصول الاهتمام الكامل بتمصير الشركات وإحلال رؤوس الأموال الوطنية محل رؤوس الأموال الأجنبية كلما أمكن ذلك وتخليص المرافق العامة - وهي أهم شيء للأمة - من يد غير أبنائها - فلا يصح بحال أن تكون الأرض والبناء، والنقل والماء، والنور والمواصلات الداخلية، والنقل الخارجي، حتى الملح والصودا، في يد شركات أجنبية تبلغ رؤوس أموالها وأرباحها الملايين من الجنيهات، لا يصيب الجمهور الوطني ولا العامل الوطني منها إلا البؤس والشقاء والحرمان».

### استغلال منابع الثروة:

«واستغلال منابع الثروة الطبيعية استغلالاً سريعاً منتجاً، أمر يوجبهُ الإسلام الذي لفت أنظارنا كتابه إلى أثار رحمة الله في الوجود، وما أودع في الكون من خيرات في الأرض وفي السماء وأفاض في أحكام الركاز، وحث على طلب الخير أينما كان، في الماء عندنا ثروات، وفي الصحراوات ثروات، وفي كل مكان ثروات لا ينقصها إلا فكر يتجه، وعزيمة تدفع، ويد تعمل، وخذ بعد ذلك من الخير ما تشاء».

### المشروعات الكبيرة المهملة (خزان أسوان):

«والعناية بالمشروعات الوطنية الكبرى المهملة التي طال عليها الأمد، وتعد بها التراخي والكسل، أو أحبطتها الخصومة الحزبية أو طمرتها المنافع الشخصية، أو قضت عليها الألاعيب السياسية والرشوة الحرام، كل هذه يجب أن تتوجه إليها الهمم من جديد! «إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه».

«كم كنا نربح لو أن مشروع خزان أسوان تحقق فعلاً منذ سنة (1937)، وكم كنا نحتاج ونعري لو لم يلهم الله «طلعت حرب» - عليه الرضوان - أن يتقدم بمشروعات «المحلة»! هناك مشروعات كبيرة درست وبحثت، ثم وضعت على الرف وطال عليها الأمد قبل الحرب، ولا موجب لهذا الإهمال، والضرورة قاسية والحاجة ملحة، والأمر لا يحتمل التأخير.

انقضوا الغبار عن ملفات هذه المشروعات واستذكروها من جديد ونفذوا:

﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 105].

## التحول الفوري إلى الصناعة:

«والتحول إلى الصناعة فوراً من روح الإسلام الذي يقول نبيه ﷺ: «إن الله يحب المؤمن المحترف». «من أمسى كالأ من عمل يده أمسى مغفوراً له» - والذي أثنى كتابه على داود وسليمان بهذا التقدم الصناعي، وذكر لنا من دقائق الرقي فيه ما أعجز البشر، واستغل قوى الجن والشياطين ... فحرام على الأمة التي تقرأ في كتابها من الثناء على داود ﷺ: ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ 10 أَنْ أَعْمَلَ سَبْعَ تِسْعَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سبأ: 10، 11] وتقرأ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80] ثم لا يكون فيها مصنع للسلاح ثم تقرأ في كتابها: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمَنْ أَلَيْنَ مَنْ يَعْمَلْ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهٖ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ 12 يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِيْبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجُبَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ أَعْمَلُوا عَالِ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: 12، 13] ... ثم لا يكون فيها مسبك عظيم، ولا مصنع كامل للأدوات المعدنية - ثم تقرأ: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: 25] ثم تمهل ما عندها من هذا المعدن هذا الإهمال، وهو من أجود الأنواع ويكفي العالم مائتي عام كما قدر الخبراء ... حرام هذا كله!!

## نظام الملكيات في مصر:

«توجب علينا روح الإسلام الحنيف، وقواعده الأساسية في الاقتصاد القومي أن نعيد النظر في نظام الملكيات في مصر، فتختصر الملكيات الكبيرة<sup>(56)</sup> ونعوض

(56) انظر في تحديد الملكية: «الإسلام المفترى عليه» للغزالي (ص 199 - 238) الطبعة الخامسة.

أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع، وتشجع الملكيات الصغيرة، حتى يشعر الفقراء المعدمون بأن قد أصبح لهم في هذا الوطن ما يعينهم أمره، ويهمهم شأنه ... وأن توزع أملاك الحكومة حالاً على هؤلاء الصغار كذلك حتى يكبروا» ...

### تنظيم الضرائب وأولها الزكاة:

«وتوجب علينا روح الإسلام في تشريعه الاقتصادي، أن نبادر بتنظيم الضرائب الاجتماعية، وأولها «ضريبة الزكاة» وليس في الدنيا تشريع فرض الضريبة على رأس المال لا على الربح وحده كالإسلام، وذلك لحكم جلييلة منها: محاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول، وما جعلت الأموال إلا وسيلة لهذا التداول الذي يستفيد من ورائه كل الذين يقع في أيديهم هذا المال المتداول ...

«وإنما جعل الإسلام مصارف الزكاة اجتماعية بحتة لتكون سبباً في جبر النقص والقصور الذي لا تستطيع المشاعر الإنسانية والعواطف الطيبة أن تجبره، فيطهر بذلك المجتمع ويزكر، وتصفر النفوس وتسمو: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: 103] ...

«فلا بد من العناية بفرض ضرائب اجتماعية على النظام التصاعدي - بحسب الربح - يعفى منها الفقراء طبعاً - وتجبى من الأغنياء الموسرين، وتتفق في رفع مستوى المعيشة بكل الوسائل المستطاعة<sup>(57)</sup> ... ومن لطائف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه كان يفرض الضرائب الثقيلة على العنب لأنه فاكهة الأغنياء، والضريبة التي لا تذكر على التمر لأنه طعام الفقراء، فكان أول من لاحظ هذا المعنى الاجتماعي - في

(57) انظر في جواز فرض الضرائب وشروطه: كتابنا «فقه الزكاة» (2/ 1072 - 1105).



الحكام والأمراء خويلد عنه».

### محاربة الربا:

«وتوجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالاً ونحرمه، ونقضي على كل تعامل على أساسه: «ألا وإن الربا موضوع، وأول ربا أبداً به ربا عمي العباس بن عبد المطلب» وصدق رسول الله.

ولقد كان المصلحون يتجنبون أن يقولوا في الماضي هذا الكلام حتى لا يقال لهم إن ذلك مستحيل وعليه دولاب الاقتصاد العالمي كله، أما اليوم... فقد أصبحت هذه الحجة واهية ساقطة لا قيمة لها بعد أن حرمت روسيا الربا وجعلته أفضح المنكرات في دارها<sup>(58)</sup>، وحرام أن تسبقنا روسيا الشيوعية إلى هذه المنقبة الإسلامية: فالربا حرام... حرام... حرام، وأولى الناس بتحريمه أمم الإسلام ودول الإسلام».

### تشجيع الصناعات المنزلية:

«وتوجب علينا روح الإسلام تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية. وهذا هو باب الإسعاف السريع لهذه العائلات المنكوبة، وباب التحول إلى الروح الصناعي والوضع الصناعي... وأولى ما تفعله هذه الأيدي العاطلة، الغزل والنسيج بالأنوال الصغيرة، وصناعة الصابون، وصناعة العطور والمربيات، وأنواع كثيرة وصنوف كبيرة تستطيع النساء والبنات والأولاد أن يشغلوا الوقت فيها، فتعود بالريح الوفير، وتمنعهم بؤس الحاجة وذل السؤال... وقد رأينا هذا بأعيننا منذ زمن في قوة

(58) هذا التحريم من الوجهة النظرية فقط، أما التطبيق فروسيا لا تقرض أية دولة إلا بالربا، كما أبحاث بعض أنواع الربا للمواطنين في الداخل أيضًا.

غربية، وبني عدي بمنفلوط، وغيرها من بلدان القطر المصري، ورأينا في هذه البلاد الثروة والغنى ويسر الحال، ولقد كانت وزارة الشؤون قد فكرت في هذا المشروع الحيوي، واستحضرت أصنافاً من المغازل، ولا تدري ماذا فعل الله بها... ويوم الحكومة بسنة كما يقولون، ولكن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار».

#### تقليل الكماليات والاكتفاء بالضروريات:

«وإرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات والاكتفاء بالضروريات، وأن يكون الكبار في ذلك قدوة للصغار، فتبطل هذه الحفلات الهاجنة، ويحرم هذا الترف والإسراف الفاسد، ويظهر الجد بخشونته وعبوسه ووقاره وهيبته على الدور والقصور، والوجوه والمنتديات... أمر يحتمه الإسلام الحنيف، وكل ذلك يحتاج إلى إعداد.

هذه كلها واجبات لا بد أن ننهض بأعبائها حالاً... فإلى العمل».

وبعد...

فها نحن قد رأينا مما تقدم كيف أننا لم نسر على نظام اقتصادي معروف لا نظرياً ولا عملياً، وأن هذا الغموض والارتجال قد أدى بنا إلى ضائقة أخذت بمخائق الناس جميعاً.

وليس الشأن أن نرتجل الحلول، ونواجه الظروف، بالمخدرات والمسكنات التي يكون لها من رد الفعل ما ينذر بأخطر العواقب... ولكن المهم في أن ننظر إلى الأمور نظرة شاملة محيطية وأن نردها إلى أصل ثابت تستند إليه، وترتكز عليه، وليس ذلك الأمر إلا «النظام الإسلامي» الشامل الدقيق، وفيه خير السداد.

لقد أتاح الله لنا من أسباب اليسر الاقتصادي، والنجاح الهادي ما لم يتحه لغيرنا

من الأمم والشعوب، فهذه الرابطة الوثيقة من اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ بيننا وبين أمم العروبة والإسلام، وهي بحمد الله أغنى بلاد الله في أرضه، أخصبها تربة، وأعد لها جواً، وأكثرها خيرات، وأثراها بالمواد الأولية وبالخامات من كل شيء.

هذه الرابطة، تمهد لنا - لو أحسن الانتفاع بها - سبيل الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، وتنقذنا من هذا التحكم الغربي في التصدير والاستيراد وما إليهما.

ولا يكلفنا الأمر أكثر من أن نعزم ونقدم، ونقوى الصلة ونحكم الرابطة، ونوالي البعثات والدراسات، ونحاول بكل سبيل إنشاء أسطول تجاري، ونشيع روح الوحدة والتعاون بيننا وبين أبناء الإسلام.

#### التوقيع والتغيير الجزئي لا يجدي:

على أن هذه الحلول والمقترحات كلها لا تغني ما لم تكن مشدودة إلى أصل مكين، وأساس متين، ترجع إليه كل التغييرات: أساس عقيدي «إيديولوجي» وبعبارة أخرى لا بد من «لون» جديد للحياة، ومن «رسالة» جديدة للأمة. تؤمن بها وتعيش لها، وتجاهد من أجلها.

ومن هنا صدر الأستاذ مقالاته هذه بمقالة هامة تحت عنوان «أي لون تختار»؟ وضح بها هذه الحقيقة الكبيرة قال فيها:

«تسود مجتمعنا اليوم «حيرة» وإذا دامت الحيرة فليس وراحا إلا الثورة، والثورة الهوجاء التي لا غاية لها، ولا ضابط ولا نظام ولا حدود، ولا تعقب إلا الهلاك والدمار والخسارة البالغة، وبخاصة في هذا العصر الذي لا يرحم، والذي تتجارى

بأهله الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، وفي وطن كمصر تتطلع إليه الأنظار، وتتقاذفه المطامع في الداخل والخارج.

«هذا الكلام متفق عليه بين كل من يعينهم أمر هذا الوطن، وإنك لتسمعه من الزعماء، والمفكرين، كما تسمعه من العامة في مجالسهم والمجتمعين في أنديتهم، وذوى الأعمال في أماكن عملهم، ومن سائق العربة إذا ركبت معه، ومن بائع الخضر إذا تحدث إليه ... وإذا أنكرنا ذلك، أو تغافلنا عن أثره، أو استصغرنا نتائجه، كنا كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمل وتظن أنها بذلك تخدع الصياد.

«وفي مثل هذه الحال لا يجدي في الإنقاذ الترقيع الإداري ولا الروتين الحكومي، ولا تسعف الحائرين الدراسات البطيئة في اللجان المتواكلة، وما يزداد المتبرمون بمثل هذا العلاج الجزئي الهادي إلا تبرماً وألماً، ومهما تحاول الحكومة بالإنصاف أو التنسيق، أو الوعود والخطب، أن تسكت الأفواه الصارخة أو البطون الجائعة، أو الأجساد العارية، فلن تستطيع ذلك، ولن تصل إليه، والبرهان ماثل والدليل قائم، لأن الحيرة والقلق والاضطراب قد مست النفوس والقلوب والأذهان، قبل أن نمس المظاهر والأوضاع، وحينئذ لن تقنع النفوس ولن تطمئن إلا إلى «رسالة جديدة» ولون من ألوان الحياة جديد، ترى فيه رمزاً لأمانيتها، وسبيلاً إلى تحقيق مطالبها، ومتى آمنت النفوس «بالرسالة الجديدة» كفكرة ونظام، اطمأنت إليها وسكنت، وحاولت أن تطبقها عملياً على أوضاع الحياة، وكل تاريخ النهضات والإصلاحات الشاملة يعطينا الدليل على صحة هذا الكلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11] ...

ومن هذه الثغرة، وتطبيقاً لهذا القانون الاجتماعي الذي لا يتخلف، تأمل المبادئ الجديدة والدعوات الجديدة أن تنفذ إلى مصر، وتكافح في سبيل استيلائها على

النفوس المصرية والقلوب المصرية أشد الكفاح، وتسلك إلى ذلك كل سبيل مستطاعه وغير مستطاعة، ومن هنا سمعنا كثيرًا من هذه الأصوات يتردد في الصحف السيارة وفي المجالس والمنتديات، فالشيوعية جادة في فرض تعاليمها على أبناء هذا المجتمع، والديمقراطية الاستعمارية الهزيلة تحاول من جانبها أن تقاوم هذا التيار، ويتوسطهم قوم داعون للاشتراكية.

ويقف بين هؤلاء جميعًا وبين أمتنا الإسلام العتيد المستقر في هذه القلوب أربعة عشر قرنًا، المستولى عليها، المؤثر فيها بجماله وجلاله وسموه وروعته - يأبى على الجميع أن ينزل عن مرتبته أو يتخلى عن هذه القلوب التي آمنت به وجاهدت أكرم الجهاد في سبيل إعلانه وبقائه ورقعته، وردت عنه بهذا الجهاد غارات الصليبيين، وهجمات التتار، ومكايد الصهيونية: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 21] ...

ولكن إلى متى هذا الكفاح والتطاحن بين هذه الآراء والأوضاع التي تذرعت بها الألباب والأذهان إلى حد إن كان اليوم صغيرًا فهو لن يظل كذلك؟!

وإلى متى ينظر أهل الرأي في مصر إلى هذا الصراع في غفلة وبله وانصراف كأن الأمر لا يعينهم، وكأنه يتناول بلدًا غير بلدهم وأشخاصًا غير أشخاصهم؟! لا مناص لنا من أن نختار، وإذا لم تختار اليوم ونحن راضون، فنستقبل غدًا - بل الغد القريب جدًّا - ونحن مرغمون، وإني أرى الوميض خلال الرماد، ويوشك أن يكون له ضرام.

«لا بد من أن نختار لون الحياة الجديدة التي نحياها - ولم تعد أوضاع الحياة الاجتماعية بكل نواحيها في مصر صالحة أمام التطور الجديد في الأخلاق والأفكار

وحاجات الناس - والعاقل من تدبر الأمر قبل وقوعه وأعد له عدته.

«ونحن في الحقيقة لسنا مخيرين ولسنا أحرارًا في الاختيار، إننا جميعًا أممًا بهذا الإسلام الحنيف دينًا ودولة، واعتبرنا مصر دولة إسلامية، بل هي زعيمة دول الإسلام، وقال دستورنا صراحة في مادته التاسعة والأربعين بعد المائة: «دين الدولة الرسمي الإسلام، ولغتها اللغة العربية».

«وهذا الشعب - شعب وادي النيل كله في الشمال وفي الجنوب - يدين بهذا الدين الحنيف، والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة في كل تعاليمه وأحكامه، هذا الذي يقول كتابه: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: 8] والكلام في هذا المعنى مفروغ منه، وهذا التاريخ الطويل العريض للصلة الطيبة الكريمة بين أبناء هذا الوطن جميعًا - مسلمين وغير مسلمين - يكفيننا مؤنة الإفاضة والإسراف، فإن من الجميل حقًا أن نسجل لهؤلاء المواطنين الكرام أنهم يقدرون هذه المعاني في كل المناسبات، ويعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم، وإن لم تكن أحكامه وتعاليمه من عقيدتهم.

«وإذن فلا مناص للحكومة المصرية، والهيئات المصرية، والأحزاب المصرية، من أن تفي بعهدتها الشرعي لله ولرسوله - يوم نطقت بالشهادتين، فالتزمت الإسلام - وبعهدتها المدني الوطني لهذا الشعب يوم أصدرت الدستور، ونصت فيه على أن الدين الرسمي هو الإسلام، وبغير ذلك تكون قد غدرت بعهدتها، وخانت أمانة الله والناس عندها، وعليها أن تصارح الشعب ليحدد موقفه منها وموقفها منه، ولا محل اليوم للمداورة والخداع.

«وهذا الوفاء سيحمي الوطن مما يهدده من أخطار اجتماعية داهمة، ويعيد الطمأنينة والسكينة إلى النفوس والقلوب، لكنه يستلزم حالاً تغيير الاتجاهات والأوضاع كلها والمجاهرة بأن وادي النيل هو حامل رسالة الإسلام ومنفذها ومبلغها في غير موارد ولا وهن، ولا يغني عن العمل الكلام.

«فهل تصيخ الأذان المغلقة إلى هذا النذير، فتعود إلى حجر الإسلام قولاً وعملاً وتطبيقاً؟! ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65] ...

#### الامتحان الأخير لليبرالية العربية:

كانت الليبرالية العربية أغبى من أن تصل أذانها وقلوبها تلك الصيحات والتنبيهات المخلصة الواعية التي رفعتها الحركة الإسلامية إلى كل مسئول، وكل ذي رأي أو قدرة. فقد كان القوم في سكرتهم يعمهون، وفي ربهم يترددون، وفي دوامتهم» التقليدية يغوصون ثم يطفون!

ثم كان الامتحان الأخير لليبرالية العربية في حرب فلسطين سنة (1948)، حين دخلت الجيوش العربية في 15 مايو بعد انسحاب بريطانيا.

وكان نتيجة الامتحان ما أصبح معروفاً لكل عربي وكل مسلم: الهزيمة والفشل، وضياع «فلسطين»، وقيام «إسرائيل»، وتشريد مليون عربي من أبناء فلسطين.

أجل ... تحقق حلم صهيون، وأصبح لليهود دولة، وقامت «إسرائيل» وفي قبضتها مساحة من الأرض أكثر من كل ما عرض على عرب فلسطين من قبل فرفضوه.

لقد تبين أن الجنود المحاربين كانوا يقاتلون بأسلحة فاسدة.

وقال أحد القواد في الميدان: إني لا أخاف من «شرتوك» تل أبيب - وزير خارجيتها حينذاك - بقدر ما أخاف من «شرايك» القاهرة!

وكان مصير الشباب المؤمنين من المتطوعين الذين ضربوا أروع الأمثال، وسطروا بدمائهم المجد لأمتهم. الزج بهم وراء القضبان في المنافي والمعتقلات.

وكان مصير «الجماعة» التي تبنت قضية فلسطين في مصر يوم كان الناس عنها غافلين كان الغفلة، ورفعت شعار «الجهاد في سبيل الله» لتحرير الأرض المقدسة. وقامت صفوة أبنائها للمعركة مع اليهودية الخبيثة - كان مصيرها «الحل» والتنكيل والتعذيب، والمصادرة، ليتم توقيع هدنة «رودس» وتتمكن إسرائيل من التقاط أنفاسها، وبناء قوتها، وتثبيت دعائمها، وبهذه الفرصة الذهبية التي أتاحتها لها الحكم المصري.

واغتيل رئيس الوزارة الذي وقع الهدنة، ونكل بالجماعة المجاهدة، وسبق جماعة من صفوة أبنائها إلى ظلمات السجن بتهمة «الاتفاق على قلب نظام الحكم القوية». ثم اغتيل من بعد مؤسس هذه الجماعة ومرشدتها، على أيدي رجال الحكومة، وبسيارة حكومية، وفي أكبر شارع من شوارع القاهرة، ليكون هدية للملك فاروق بمناسبة عيد ميلاده (11 فبراير) ... أي نفس صباح اليوم الذي قتل في مساءه الشهيد «حسن البنا».

وازدادت سطوة الإرهاب، واشتدت وطأة الطغيان، وامتألت السجون والمعتقلات، ولم يكن من الممكن أن يدوم هذا طويلاً، فسقطت وزارة الأقلية والإرهابية. وبدأ الاستعداد لانتخابات جديدة، وانتخب برلمان جديد، وشكلت



حكومة جديدة، وهبت رياح الحرية على الوطن المصري باردة منعشة، ونفس الناس عن مشاعرهم المكبوتة، وأفكارهم الحبيسة. ضد الظلم والظلام، ضد الاستعمار وأعدائه، ضد الإقطاع والاحتكار، ضد الفساد والطغيان. ضد الترف والانحلال. ضد القصر وحاشيته. ضد المتاجرين بالحكم، والمتلاعبين بالوطن، والمستغلين للشعب. ضد الذين صنعوا هزيمة سنة (1948). ضد الذين تاجروا بالأسلحة الفاسدة. ضد كل الأوضاع الجائرة المنحرفة.

وكان للتيار الإسلامي - بألسنته وأقلامه، وأفراده وشعبه ومراكزه الممتدة في جسم الشعب كالشعيرات الدموية - القدح المعلى في إثارة هذه الأفكار والمشاعر. وفي قيادة الحركة الشعبية ضد قوى الظلم والظلام.

وساعد على ذلك جو الحرية الذي نعمت به البلاد في تلك الفترة الذهبية القصيرة التي لم تر مصر مثلها إلى اليوم.

ثم كانت حركة المقاومة للإنجليز في قناة السويس التي تزعمها الحركة الإسلامية، وكان شبابها في الجامعات والأزهر في طليعة أبطال الجهاد، ولم يبخل القدر عليهم فاتخذ منهم شهداء، وضمهم إلى سجل الخالدين، وبقيت أسماء: عمر شاهين، وأحمد المنيسي، وعادل غانم، وغيرهم تذكراً للذين تنسيهم الأيام، وحجة على الذين يجحدون العيان.

ثم كان حريق القاهرة في 26 يناير سنة (1952)، وإعلان الأحكام العرفية، ودخول مصر في عهد من القلقلة والتوجس والاضطراب كان لا بد أن يحدث بعده شيء. تنبأ به «حسن البنا» فيما نقلناه عنه حين قال: «إني لأرى الوميض خلال الرماد، ويوشك أن يكون له ضرام!»

كان التيار الإسلامي هو أقوى التيارات التي تقود الشعب وتؤثر فيه. وكان المتوقع أن يكون هو وارث «الليبرالية» الفاشلة المنهارة، وكان هذا التيار يمتد يومًا بعد يوم فيكتسب ولاء الألوفا إثر الألوفا، بل الملايين بعد الملايين، بوضوح وبساطته، وشموله، وتوازنه، وسموه، وقوة تأثيره، ووجود رصيده في فطرة الشعب وأعماقه.

ولكن القوى العالمية المتربصة بالإسلام - بأجهزتها الحساسة الراصدة لكل حركة إسلامية - كانت متنبهة غير غافلة عن بلد كمصر، له مركزه الجغرافي والتاريخي والديني والثقافي في العالم العربي الإسلامي، وله ثقله وتأثيره الذي لا يجحد. كانت هذه القوى الجبارة تخشى - كل الخشية - أن تنجح الحركة الإسلامية في مصر، فتضم إلى قوتها الشعبية قوة الدولة وسلطان الحكم. وبذلك تتاح الفرصة لظهور «صلاح الدين» آخر في مصر، فتتبخر أحلام اليهود في القدس وفلسطين ودولة إسرائيل الكبرى، من الفرات إلى النيل، كما تحطمت من قل آمال الصليبيين. فكان لا بد من البحث عن وارث - غير إسلامي - لليبرالية المولوية ...

وانتهت هذه الفترة القلقة المضطربة بقيام الجيش المصري بالانقلاب العسكري الذي تم في صبيحة 23 يوليو (تموز) 1952<sup>(59)</sup>.

وغدت الجريمة التي اتهم بها رجال الحركة الإسلامية من قبل، ودخلو من أجلها السجون، وذاقوا ألوان العذاب - جريمة قلب نظام الحكم بالقوة - هي نفسها المأثرة التي يفخر بها رجال الجيش «الأبطال»!

والناس من يلق خيرا قائلون له ما يشتهي، ولأم المخطئ الهبل

(59) يراجع كوبلاندي في «لعبة الأمم» تعريب مروان خير - نشر دار الفتح - بيروت.

ولا شك أن هذا «الانقلاب» قد صفق له الشعب، وأيدته كل القوى، وفي مقدمتها الحركة الإسلامية التي لم تسبر غور هؤلاء الضباط الأحرار، ولم تعرف ماذا يضمرون نحو الإسلام، وقد غروا الكثيرين بمظهرهم، وتظاهروا بأنهم «حملة المصاحف». وأنصار الله، وعسكر الإيمان.

كان تأييد الشعب لهذا الانقلاب على أساس أنه سيزيل السلطة الفاسدة، ويتيح الفرصة لتعديل الدستور، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتسلم المدنيون بعدها السلطة، ثم يعود الجيش إلى ثكناته مشكورًا، مجللًا بالثناء، أما أن يتولى العسكر السلطة إلى الأبد، فلم يكن هذا في حساب أحد ممن أيدوا الانقلاب.

لم يكن هذا «الانقلاب» في بدايته يسمى «ثورة» وإنما يسمونه «حركة الجيش المباركة». بل كان قائد الانقلاب في ذلك الحين - اللواء محمد نجيب - يحذر من إطلاق كلمة «ثورة» ويقول: «لا تقولوا: ثورة، بل نهضة وتطور إلى الإمام». ولكن بمرور الأيام بدأت تظهر كلمة «ثورة» إلى حيز الإعلام، وعلى أطراف الألسنة والأقلام. وعرف الناس «مجلس الثورة» و«محكمة الثورة» ثم «فلسفة الثورة».

والذي يبدو من استقراء الأحداث أن قادة هذا الانقلاب - أو هذه الثورة - لم يكونوا يحملون فكرة أو «أيديولوجية» جديدة. إنما كانت عندهم بعض أفكار - من هنا وهناك - عن إصلاح الفساد، وعن العدالة الاجتماعية، وتقوية الجيش، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، مما لا يخرج - كثيرًا - عن الخط الليبرالي الديمقراطي السابق، حسبما أعلن فيما بعد عن المبادئ أو الأهداف الستة.

ثم ظهر الاتجاه الاجتماعي للثورة فيما سمي «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية». إلى أن جاءت قوانين يوليو سنة 1961، فاتجهت بالثورة، أو اتجهت بها

الثورة، وجهة «الاشتراكية الثورية»، التي لم تكن تحلم يوماً بمثل هذا الانتصار في عالمنا العربي، لولا أن فرضت بأسنة الرماح!

لقد بدأت الانقلابات العسكرية في العالم العربي منذ سنة (1949)، حين قام «حسن الزعيم» بحركته في سوريا، وقد ثبت مؤخراً أنه كان بوحى أجنبي إمبريالي<sup>(60)</sup> - ثم كانت انقلابات الحناوي فالشيشكلي.

ولكن الاتجاه الثوري لم يتضح إلا بعد ظهور ثورة 23 يوليو سنة (1952) - التي كانت بداية لموسم ثورات أخرى في عالمنا العربي، انتهى بقيامها عهد الليبرالية المهترئ، وانتقل بها الحكم من «الساسة المحترفين» إلى «الضباط المغامرين» وانتقلت البلاد من دوامة «الحزبية» لتدخل في دوامة «الثورية».

وبقى قليل من البلدان العربية الليبرالية يعاني مرض الموت، أو الشيخوخة ولكنه يحاول تأخير النهاية بالحقن المقوية، وهيئات هيئات، فلكل داء دواء إلا الهرم!

### فشل الليبرالية في تركيا:

وكما أثبتت التجربة الليبرالية الغربية الديمقراطية فشلها في البلاد العربية، أثبتت فشلها كذلك في البلاد الإسلامية الأخرى.

وأوضح مثل لهذا الفشل هو تجربة تركيا الحديثة. تركيا «أتاتورك» التي أخذت التجربة الليبرالية الغربية بحذافيرها، وغاصت فيها إلى أذقانها، وحاولت أن تخلق من الشعب الشرقي المسلم شعباً غربياً في كل شيء.

(60) «لعبة الأمم» - المصدر السابق.

لقد اصطدمت هذه المحاولة الجريئة المحمومة بطبيعة الشعب: بعقيدته وشريعته، بمقدساته، بمفاهيمه، بمشاعره، بأنظمته، بترائه، بتقاليده، بكل ما يعتز به ويحرص عليه. ولكن قائد هذه التجربة ومن وراءه لم يباليوا بتحطيم أي شيء في سبيل غرضهم.

فماذا حققت هذه التجربة من منافع للشعب التركي الباسل؟ وماذا قدمت من ثمرات؟ وماذا خلفت من آثار؟

لقد كان الذي تنشده «تركيا» هو «التقدم» هو «التكنولوجيا» هو «العلم» الذي تعمّر به أرضها، وتطور به اقتصادها، وتسليح به جيوشها، ويخرجها من الضعف إلى القوة، ومن الاعتماد على الزراعة إلى تطور صناعي يليق بها.

ولكن المؤسف أن هذا كله لم يتحقق برغم الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب التركي المسلم، وبرغم مرور نحو نصف قرن على التجربة الكمالية.

ولقد زرت تركيا الشقيقة أكثر من مرة، فلم أجد آثار نهضة علمية ولا صناعية كما كنت أتوقع، بل وجدت آثار الفقر والتخلف بادية للعيان، ولم أر معالم بارزة يمكن أن يقال: هذه مآثر «التغريب» الليبرالي الكمالي، إلا صور وتماثيل «الزعيم البطل» في كل محل وكل مكتب وكل ميدان!! كل ما رأيناه من معالم ومآثر! إنها هو من آثار سلاطين آل عثمان!

ولا غرو أن وجدت مظاهر التدمير والسخط والبلبلة والشكوى من سوء الأحوال، واختلال الأوضاع في كل مكان، وعلى كل لسان.

ولم يكذب يشعر الشعب بشيء من البهجة والحرية الدينية في عهد المرحوم «عدنان مندريس». حتى انفجرت الروح الإسلامية في الشعب التركي، وبدأ أن

السنوات السود التي مرت به لم تغير حقيقته، وظهر نشاط إسلامي في مجالات عديدة، ارتعدت له القوى المعادية للإسلام، فكان انقلاب الجيش بقيادة «جمال جورسيل» ومحاكمة «عدنان مندريس» وقتله ودفنه سرًا. بحيث لا يعرف الشعب مكان قبره. واليوم تتوزع تركيا اتجاهات ثلاثة: الاتجاه الكمالي، ويدعمه الاستعمار من الخارج، وأولياؤه من ضباط الجيش في الداخل... والاتجاه اليساري، وتدعمه الدول الشيوعية... والاتجاه الإسلامي، ولا يدعمه إلا الله وإيمان الشعب.

ولا يدري إلا الله عاقبة هذا الصراع والانقسام.



### لماذا فشلت الليبرالية الديمقراطية عندنا؟

لقد أثبتت التجربة الليبرالية الديمقراطية فشلها في بلادنا، وساءت في ظلها الأحوال، وفسدت الأوضاع، واختل ميزان المجتمع، وتزعزعت القيم والأخلاق، وأصبحت الحياة كلها بالبلى والتعفن.

لم تستطع هذه التجربة أن تحقق التقدم المنشود للبلاد، وأن تسير بالنهضة في طريقها الصحيح.

لم تنهض بالاقتصاد القومي إلى المستوى المطلوب لا في تنوع الإنتاج، ولا في تنوع الإنتاج، ولا في زيادته، ولا في تحسنه، ولم ترتفع بالأمة إلى مستوى الأمم الصناعية القوية.

لم ترق بالجيش إلى مستوى الجيوش العصرية من حيث التسليح والتدريب والتنظيم، والقدرة على الدفاع والهجوم، وبقيت جيوشها عالية على الدول الأجنبية في تسليحها وتدريبها.

لم تصن الحريات العامة للشعب، مع أن الحرية هي سمتها الأولى ومفخرتها على التجاري الأخرى.

لم تقرب بين فئات المجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة التوازن الاقتصادي، والتكافل المعيشي، بل وسعت الشقة بما أتاحتها من فرص الثراء الفاحش لقوم، بجوار الحرمان للأكثرين.

لم ترق بأخلاق الأمة، ولم تحافظ على قيمها الأصيلة، وتقاليد العريقة، فضاعت الأمة بين الجمود والانحلال.

لم تفلح في تحقيق الآمال الوطنية لشعب كمصر في وحدة وادي النيل وجلاء القوات الأجنبية عن أرضه.

لم تحقق أي نجاح في قضية فلسطين لا على الصعيد السياسي، ولا على الصعيد العسكري، وتوج فشلها بانسحاب جيوشها تجر ذبول الخيبة والعار، وقيام «دولة العصابات» سنة (1948).

لم تنجح في إقامة تضامن عربي حقيقي. فضلاً عن وحدة عربية، بله الوحدة الإسلامية.

ومن حق كل عربي وكل مسلم أن يعرف الأسباب والعوامل التي أدت إلى فشل التجربة الليبرالية الديمقراطية في شرقنا العربي المسلم. فما هي الأسباب!

#### الخطأ الأكبر في الاتجاه نفسه:

وقبل أن نبين أسباب فشل الليبرالية الغربية في بلادنا، ينبغي أن نبين هنا حقيقة أساسية هي: أن فشل الليبرالية ليس نتيجة أخطاء جزئية، ولا نتيجة فساد الحكام، والزعماء، أو فساد الأحزاب المحترفة للسياسة، وإن كان ذلك أمراً واقعاً.

إن أكبر عيوب الليبرالية الديمقراطية العلمانية هو: خلوها من العنصر-الروحي، بل إغفالها له إغفالاً مقصوداً، بإعراضها عن الله، ورفضها الاهتمام بهداه.

وقد أثبتت التجارب أن «الدين» هو أهم شيء - في وجود الإنسان - وأن تأثيره الفكري والسلوكي لا يحدد. وأن النظريات «الأيدولوجية» أو السياسات العملية، التي تمهل الدين، تعيش على هامش الحياة، ولا تنفذ إلى صلبها، ولا تمس قلب الإنسان ونفسه التي بين جنبيه، التي هي أصل كل تغيير وإصلاح.



وهذا ما أدركه كثير من المفكرين والمصلحين في عصرنا وفي كل العصور:

يؤكد «برديف» أنه «لا يمكن أن يقوم المجتمع الكامل، وأن تستوي الثقافة الكاملة، بدون حياة روحية حقيقية، أي بدون انبعاث ديني»<sup>(61)</sup>.

وتزداد الحاجة إلى الدين بين أمم الشرق خاصة، من العرب، والترك والبربر وغيرهم، لغلبة تأثير الدين عليهم وقوة دفعة لهم، كما يقول ابن خلدون.

لهذا كان الخطأ الأكبر هو في الاتجاه نفسه: اتجاه طائفة من العرب والمسلمين شطر الغرب. ليستوردوا منه لأوطانهم وأقوامهم نظام حياة. وفلسفة حياة (أبيولوجية) مع أنهم يملكون أكمل نظام للحياة، وأمثلة فلسفة لتفسير الوجود.

لقد كان هذا الاتجاه دليلاً على أن الذين تبنوه وقادوه ودعوا إليه قد اتخذوا هذا الاتجاه نتيجة «انفعال» وتأثر عاطفي بتفوق الغرب، وإعجاب بحضارته المنتصرة، ولم يكن نتيجة «وعي» وفهم عميق لما هو واقع، ولما يجب أن يكون.

لقد أخطأ هؤلاء تحديد الهدف، كما أخطأوا تحديد الطريق إليه.

وكان هذا الخطأ الأساسي نتيجة خطأ آخر: أنهم لم ينفذوا إلى حقيقة «المشكلة» التي تعانيها الأمة، وتتطلب لها الحل والعلاج.

#### مشكلة الفساد ومشكلة التخلف:

لقد كانت مشكلة البلاد الإسلامية منذ عهد محمد علي - بل منذ عهد خلفاء العثمانيين الذين دعوا إلى الإصلاح قبله بزمن طويل - تتمثل في أمرين برزت آثارهما في كافة جوانب الحياة الإسلامية، وهما «الفساد» و«التخلف». ولكل منهما

(61) «الإسلام وتحديات العصر» الطبعة الثانية (ص 141).

دلالة على أن جذوة الحضارة الإسلامية قد خبت، وأنها أصبحت تعاني أكثر من أزمة عاتية.

أما «الفساد» فهو يمثل «أزمة الضمير الإسلامي» وكيف تدهورت الأخلاق، وانحط السلوك عند المسلمين، وشاع حب الدنيا، وحب الذات، وانتشرت الروح الجبرية والاتكالية والسلبية، وقول كل أمرئ: نفسي نفسي. وذلك كله أثر لضعف الإيمان، ونقص التربية، وقصور التوجيه، وسوء الفهم للدين. وقد ظهرت نتائج هذا الفساد في الإدارة والحكم وسائر العلاقات الاجتماعية.

وأما «التخلف» فإنه يمثل «أزمة العقل الإسلامي» وتوقفه عن الابتكار والحركة، واكتفائه بالرواية عن الدراية، وبالسماح عن الإبداع، وبالتقليد عن الاجتهاد والتجديد، وأصبح المثل الذي يجسم موقف العقلية الإسلامية يومئذ هو: «ما ترك الأول للآخر شيئاً!! لم يكن هذا في علم الفقه وعلوم الدين فقط، بل شمل ذلك العلوم الدنيوية أو الكونية كالكيمياء، والطب والفلك والرياضيات وغيرها مما نبغ فيه المسلمون في عصور نهضتهم.

ولا ريب أن المسلمين كافة قد أحسوا إحساساً جلياً بالأزمة الأولى: أزمة الأخلاق والسلوك، وكانت الشكوى من «الفساد» منذ عهد بعيد، تشمل خاصتهم وعامتهم.

وذلك لأن المثل الأخلاقي لدى جمهور المسلمين واضح بين. رسمته لهم آيات القرآن، وأحاديث الرسول. وهدى الراشدين من الخلفاء، وعمل الصالحين من سلف هذه الأمة. فأى انحراف عن هذا المثل يكتشفه المسلم ولا يخفى عليه. ولا يقف الأمر عند حد الاكتشاف والإدراك. بل يتجاوزه إلى التأثير والانفعال.

والشعور القوي بوجوب الإصلاح والتغيير. بالرجوع إلى التدين الصحيح. وتأديب كل منحرف. وقمع كل مفسد شرير.

أما «أزمة المعرفة» التي تتجسد في «التخلف» فلم يشعر بها المسلمون ولم يدركوها إلا في وقت متأخر - نسبيًا - عندما اصطدموا بقوة الغرب الحديث وشاهدوا تفوقه العسكري والصناعي في حملة نابليون وفي غيرها، كما أتيح لمن زار أوروبا منهم أن يطلع على تقدمها العمراني الباهر.

وذلك لأن التخلف لا يحس به من يعيش فيه، ما لم غيره يتفوق عليه، حينئذ يشرع في الموازنة والمقارنة، وإدراك الفرق بينه وبين غيره، وخاصة إذا كان هذا الغير خصمًا يجاربه.

ومن هنا كانت رؤية أزمة التخلف مقصورة على الخاصة دون العامة في بداية الأمر، وقد بدأت محاولة علاجها من زمن غير قصير.

وحسبنا أن نذكر أن مصر قد بدأت هذه المحاولة منذ عهد محمد علي (في أوائل القرن التاسع عشر) أي في الوقت الذي بدأت فيه اليابان نهضتها ووثبتها.

#### نهضة محمد علي في مصر وقصورها:

إلا أن محمد علي كان من «العسكريين المغامرين» الذين يعملون «للمجد» أكثر مما يعملون «للاصلاح»، وكان هذا المجد - في نظره - يحتاج إلى «جيش قوي» أكثر من حاجته إلى «شعب قوي» ومجتمع صالح. ولا يكاد ينظر إلى الشعب إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى إمداد الجيش وتزويده، ولا ينظر إلى «الجيش» إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى «الملك» الذي يبغى.

ومن الإنصاف للرجل أن نعترف بما أنجز من إصلاحات هامة كالقناطر الخيرية

وغيرها. ولكن رؤيته لم تكن واضحة للمشكلة بوجهيها.

(أ) فأما جانب «إصلاح الفساد» والرقي بالأخلاق، فلم يلق إليه بالألأ، لأن العنصر الروحي كان غريباً عن تكوينه، ولأنه هو نفسه كأن أحد الفتاك الذين لا يعبأون - في سبيل مصالحهم وأغراضهم الذاتية - بالمثل العليا، والقيم الروحية، بالإضافة إلى خصومته لعلماء البلاد وقادة الرأي والتوجيه فيها، كل هذا جعل نهضته «مادية بحتة». لا يكاد يجد الباحث فيها موضعاً للعنصر - الروحي والأخلاقي الذي هو أساس تغيير المجتمعات، كما يبين القرآن الكريم.

وهذه مشكلة قديمة عاناها المجتمع الإسلامي. منذ انفصل «العلم» عن «الحكم» واستغنى «الحكام» عن «العلماء». مع أن الأصل في نظام الإسلام أن يكون الحاكم نفسه - الإمام - عالماً، بل مجتهداً. ولا يقبل العالم غير المجتهد إلا لضرورة! فكيف إذا كان الحاكم جاهلاً بالإسلام جهلاً مطبقاً... كيف يكون معلماً للشعب من يحتاج هو إلى معلم؟ وفاقد الشيء لا يعطيه!

(ب) وفي جانب «التخلف» كانت رؤيته قاصرة أيضاً. إذ لم ينظر إلى أعماق المشكلة وأسبابها البعيدة. حتى يعالجها من جذورها. وإنما اكتفى بإرسال بعثات إلى أوروبا من ضباط الجيش وغيرهم، ليعودوا أكثر كفاية وأعظم خبرة.

وكان الواجب يقتضي وضع خطة بعيدة المدى، عميقة الجذور، لـ «تحديث العقل المصري» - طليعة للعقل العربي والإسلامي - باقتباس «الروح العلمي» و «الأسلوب التقني» اللذين كانا يسودان الغرب في ذلك الحين.

فهذا كان أهم وأبعد خطراً، وأبقى أثراً، من إنشاءات جزئية، يقوم على بنائها

وتنفيذها مهندسون أجنب، وأن يكن نفعها لا شك فيه.

وجاء حفيده «إسماعيل» فجعل هدفه «أن يجعل مصر قطعة من أوروبا»! ثم سلك إلى هدفه طريق «الديون» ذات الفوائد الربوية، التي كبلت مصر، وأعطت الأجنب الدائنين حق التدخل في شئونها الداخلية، ضمناً لحقوقهم! هل كان هدف إسماعيل جعل مصر جزءاً من أوروبا في النماء والازدهار والعمران، فنقل من هناك روح العلم والجد والتنظيم؟

إن كان هذا هدفه، فهو لم يسلك السبل القاصدة الموصلة إليه.

وإن كان هدفه نقل نمط الحياة الأوروبية إلى مصر، فقد أخطأ الهدف أصلاً.

إن المفروض في مصر أن تكون «قناة» معنوية تنقل إلى الغرب من الشرق خير ما فيه من هداية وإيمان ومثل ونظام للحياة. وتنقل - إلى الشرق - من الغرب خير ما فيه من أسرار العلم والصناعة وأسباب الرقي والإبداع الهادي.

هذا في الجانب الهادي. أما الجانب المعنوي، المتعلق بإصلاح الأنفس والعقول والضمائر. والكشف عن جوهر الأمة. فلم يجد فيه جديد و «من يشابه أباه فما ظلم». وقد أصبح الاهتمام بالجانب الهادي في الحياة هو المسيطر. وبها أصبح المنظم أو النهوض الهادي هو الهدف الأول، وربما الوحيد.

#### مرحلة التحرر من الاستعمار:

وجاءت مرحلة أخرى. احتلت فيها مصر - ومعظم أقطار العالم العربي والإسلامي. فظهرت إلى جانب المشكلتين السالفتين - الفساد والتخلف - مشكلة أخرى جديدة هي: مشكلة «الاستعمار». وظهر هدف جديد - بجانب هدفي الإصلاح والتقدم - هو «التحرير». بل أصبح هو الهدف الأول. إذ لا أمل في

إصلاح ولا تقدم حقيقي إلا إذا رحل أجنبي الغاضب الكافر عن الديار. وبعد جهاد طويل وكفاح مرير. جلا الاستعمار المتسلط عن الأرض العربية والإسلامية. ولكن بعد أن ترك فيها آثارًا غائرة: في الأفكار والنفوس، والأنظمة والتقاليد. وفي شتى جوانب حياتنا الاجتماعية. كما خلف لكل بلد أو منطقة مشكلة تشغلها وتمتص جهودها. ففي بلاد العرب «إسرائيل» وفي باكستان «كشمير». وفي تركيا «أتاتورك» وعصيته. وفي أفريقيا الإسلامية مشكلات كثيرة: جنوب السودان - أريتريا، مسلمو الحبشة وغيرها وغيرها.

#### ما تحتاج إليه النهضة من الغرب:

على أية حال، فقد عادت مشكلة «التخلف» إلى البروز، وأصبح «التقدم» أو «النهضة» في مقدمة ما يعمل له الحكام والرؤساء، ويدعو إليه الساسة والزعماء، بعد التحرر من نير الاستعمار العسكري والسياسي.

ولكنهم خلطوا بين ما تحتاج إليه النهضة - أو التقدم - من الغرب وما لا تحتاج إليه، من ناحية.

كما أغفلوا الجانب الآخر، الذي نبهنا عليه من قبل، والذي بدونه تتعثر كل نهضة، ويتخبط كل نظام، ويفشل كل إصلاح، وهو الجانب النفسي- والفكري والأخلاقي للأمة، الجانب الذي يعيد إلى الأمة حياة الروح، وروح الحياة.

إن النهضة لم تكن تحتاج إلى أكثر من «علم» الغرب، من «تقنية» الغرب، ومن تنظيم الغرب الإداري والمدني.

#### شرقنا المسلم غني عن استيراد الأيديولوجيات:

أما فلسفة الغرب ونظامه للحياة، ونظرته إلى الدين والدولة، وإلى الله والإنسان،

وإلى الكون والحياة، وإلى القيم والأخلاق، وأما أنظمتها وتقاليده ومؤسساته التي يقيمها بناء على هذه الفلسفة وتلك النظرة «الأيدولوجية» فليست مما يحتاج إليه شرقنا المسلم، ولا مما ينفعه، بل هي - قطعاً - مما يضره ويؤذيه.

ذلك أن هذا الشرق المسلم ليس «إناء فارغاً» يقبل كل ما يصب فيه من طاهر أو نجس، وإنما هو «إناء مملوء» ليس فيه حيز أو متسع لشيء جديد.

إن هذا الشرق المسلم له فلسفة حياته الخاصة، له «أيدولوجيته» الربانية الشاملة، له نظام حياته الخاص الذي يصحب الإنسان - بأحكامه وآدابه - من ساعة الميلاد، إلى لحظة الوفاة، بل مما قبل الميلاد إلى ما بعد الوفاة.

لهذا كان الخطأ الأساسي في هذه محاولة استيراد «أيدولوجية» دخيلة، أو نظام حياة أجنبي، يحل محل نظامه الأصيل، سواء أكان هذا النظام أو تلك «الأيدولوجية» هي الليبرالية اليمينية التي نتحدث عنها الآن أم الاشتراكية اليسارية التي سنتحدث عنها في الفصل القادم.

### الليبرالية وليدة ظروف الغرب وحده:

لقد فشلت الليبرالية الديمقراطية في أوطاننا - وحق لها أن تفشل - لأنها بذر وضع في غير تربته، وفي غير مناخه الملائم له.

إن الليبرالية هي بنت الغرب المسيحي الكنسي، ووليدة ظروفه وتاريخه ومشكلاته الخاصة به وبأهله.

لقد كانت ردة فعل لطغيان الكنيسة الغربية في العصور الوسطى الأوروبية، وتسلطها على الرقاب، وتجميدها للعلم، وإرهابها للفكر، واضطهادها للعلماء والمفكرين - كل ذلك باسم الدين، وباسم الله، وباسم المسيح والإنجيل، والكتاب

المقدس.

كان الفرد شيئاً تافهًا لا قيمة له ولا حرية له، في ذلك المجتمع الطبقي الإقطاعي الغشوم، لا أمام الكاهن، ولا أمام الملك، ولا أمام الإقطاعي.

وكانت الكنيسة في روما تستغل دعوى العالمية في المسيحية لتفرض سلطانها على كل المسيحيين في أوروبا، بغض النظر عن اختلاف الأوطان والعناصر.

فلما أفل نجم الكنيسة، ويزغ عصر «التنوير» وبدأ الفكر الأوروبي يتخذ اتجاهها آخر، لم تعد السيادة فيه «للنص» المقدس، بل «للعقل» الحر. ولم يعد صاحب الكلمة هو الكاهن أو القسيس، بل العالم أو المفكر. ومن هنا ظهرت «العقلانية».

وفر المجتمع الغربي من الدين، كما يفر السجين إلى الفضاء الطليق، وكان فراره من «سجن الدين» إلى «باحة العلم». فالعلم عنده مقابل للدين، و«العلمانية» - وهي لفظة منسوبة إلى العلم على غير قياس - تعني في الغرب «اللا دينية» بناء على هذا الأساس. والحقيقة أنه لم يفر من «الله» وإنما فر من «الكاهن». ولم يهرب من «الدين» وإنما هرب من «الكنيسة».

كانت ردة الفعل للانتصار على الكنيسة «رفض الدين». و«الإيمان بالعلم» بديلاً عنه، واعتبار السيادة للعقل البشري لا للوحي الإلهي.

وكانت ردة الفعل الثانية تمجيد «الفرد» وتقديس حريته بإعطائه حق الانتخاب والترشيح والمعارضة، كما هي فلسفة الديمقراطية السياسية، وحق النشاط والتبادل والتعاقد والتملك والتنمية لها يملك، والإنفاق مما يملك - بغير حدود أو قيود تذكر - في المجال الاقتصادي، كما هي فلسفة الاقتصاد الحر، وحق السلوك الشخصي بما تشاء له رغباته، وتزوين له غرائزه وشهواته، ما لم يعتد على غيره، كما هي



فلسفة الحرية الشخصية.

فالفرد أو الذات هو الأصل، والمجتمع فرع له، وخادم وحارس، والفردية يجب أن تظهر في كل مجال: في السياسة، وفي الاقتصاد، وفي الاجتماع، وفي التربية، وفي السلوك.

وكانت ردة الفعل الثالثة في التنادي بالوطنيات والقوميات، فليس «دين الكنيسة هو الرابطة. وإنما الرابطة هي الأرض والتراب (الوطن) عند جماعة، والعنصر والسلالة (القومية) عند آخرين، المهم أن الرابطة ليست هي الدين الذي ينتسب إلى الكنيسة، وتعزز به الكنيسة!

لهذا نقول ونكرر القول: إن الليبرالية لم تكن يوماً ما صالحه لعلاج مشكلاتنا، وشقاء أمراضنا، والرقعي بأممتنا، لأنها نشأت في مجتمع غير مجتمعنا، لتعالج أوضاعاً غير أوضاعنا.

#### لهذا فشلت الليبرالية عندنا:

إن السبب الأول - الذي نعتبره سبب الأسباب - لفشل الليبرالية عندنا، هو أننا - نحن المسلمين - لا نؤمن بها، ولا بشرعيتها، ولا نمنحها عن رضا ولاءنا واحترامنا، بل نؤمن أعمق الإيمان، أن الليبرالية الديمقراطية نظام قاصر، ككل الأنظمة التي يضعها البشر لأنفسهم بعيداً عن هدى الله ونوره، فتأتي - حتمًا - مليئة بالثغرات ونقاط الضعف والقصور، التي تنكشف للناس يوماً بعد يوم، وما ذلك إلا لأن البشر أنفسهم قاصرون قصوراً ذاتياً. فهم محدودون بطبيعة تكوينهم وثقافتهم وتأثير عصرهم وبيئتهم ومحيطهم، زيادة عن تأثير ميولهم، ونزعاتهم وأهوائهم التي لا يجسر إنسان على ادعاء العصمة منها. ولهذا لم تبرأ الليبرالية

الديمقراطية من عيوب ذاتية مصالحة لها، لا زال المفكرون والمصلحون يحاولون علاجها<sup>(62)</sup>، ولهذا كان ينقصها النظرة العميقة الشاملة المتوازنة إلى الدين وإلى العلم، وإلى الفرد والمجتمع، وإلى الحياة والكون، فقد جاءت نظرتها إلى هذه الأمور جانحة إلى الغلو والإفراط، أو التقصير والتفريط.

ولا عجب أن وجدنا أهلها أنفسهم يكتشفون عجزها وقصورها، ويتصرفون عنها أو يعدلون بها، أو يثورون عليها، ذاهبين إلى أيديولوجية أخرى مضادة لها، فينتقلون من النقيض إلى النقيض.

وهذا سبب عام لفشل الليبرالية وتخطبها وعجزها عن إسعاد المجتمعات التي سارت فيها أزمانًا غير قصيرة.

ويتفرع عن هذا سبب آخر خاص بنا نحن العرب والمسلمين. وهو ما قلناه من أن الليبرالية - بحسناتها وسيئاتها - مذهب مستورد من أرض غير أرضنا، وقوم غير قومنا، لهم عقيدة غير عقيدتنا، وقيم غير قيمنا، وتقاليده غير تقاليدنا.

لننظر مثلاً إلى «العلمانية» بوصفها عنصرًا من عناصر الحياة الليبرالية.

إن «العلمانية» قد تقبل في مجتمع مسيحي، ولكنها لا تجد قبولًا عامًا في مجتمع إسلامي أبدًا.

إن المسيحية لا تشتمل على شريعة أو نظام للحياة يوجب على المؤمن بها التزامًا خاصًا بهذا النظام أو تلك الشريعة.

(62) انظر في ذلك: «أزمة الأنظمة الديمقراطية» للدكتور عبد الحميد متولي، وأيضًا «محنة الديمقراطية».

بل إن الإنجيل نفسه قبل تقسيم الحياة إلى شطرين: أحدهما لله أو للدين،  
والآخر لقيصر أو للدولة. فقال: «أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

وبهذا يستطيع المسيحي أن يعيش في ظل حكم علماني وهو مطمئن الضمير غير  
مخدوش العقيدة.

كما أن الغربيين من المسيحيين - خاصة - لهم عذرهم في الهروب من «الحكم  
الديني» إلى الحكم العلماني. فالحكم الديني - كما عرفوه وجربوه - يعني حكم  
الكنهوت، وما يتبعها من قرارات الحرمان، وصكوك الغفران!

فإذا نظرنا إلى المجتمع المسلم وجدنا قبول «العلمانية» لديه يعني شيئاً آخر، فإن  
الإسلام عقيدة وشريعة، ونظام كامل للحياة. وبهذا يعني قبوله «العلمانية» إطراح  
شريعة الله، ورفض أحكام الله، واتهام هذه الشريعة بأنها لا تصلح لهذا الزمن،  
واتخاذ البشر شرائع لأنفسهم من وضع عقولهم. كأننا يفضلون عقولهم على علم  
الله، وتجاربهم القاصرة على هداية الله: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: 140] ...

لهذا كانت الدعوة إلى العلمانية بين المسلمين معناها الاتحاد والمروق من الإسلام.  
وكان قبول العلمانية أساساً للحكم بدلاً من الشريعة الإسلامية، ردة صريحة عن  
دين الأمة الذي رضيه الله لها، ورضيته لنفسها، والذي فرض عليها أن تحكم بما  
أنزل الله.

وكان السكوت من الشعب على هذا المنكر الكبير مخالفة بينة، ومعصية ظاهرة،  
أبرز نتائجها الشعور بالإثم، والإنكار القلبي على الوضع القائم، وفقد الإحساس  
بالرضا عنه والاطمئنان إليه والاحترام له، لأنه وضع يفتقد الشرعية في نظر المسلم.  
ثم إن العلمانية تنسجم مع التفكير الغربي الذي ينظر إلى الله أنه خلق العالم ثم

تركه. فعلاقته به كعلاقة صانع الساعة بالساعة. صنعها أول مرة ثم تركها تدور بغير حاجة إليه. وهذا الفكر موروث من فلسفة اليونان وخاصة فلسفة أرسطو الذي لا يدبر الإله عنده شيئاً من أمر العالم. بل لا يعلم عنه شيئاً، فهو إله مسكين كما وصفه «ول ديورانت». فلا عجب أن يدع مثل هذا الإله الناس وشأنهم. إذا كيف يشع لهم وهو مجهل أمورهم؟ بخلاف نظرتنا - نحن المسلمين - إلى الله، فهو خالق الخلق، ومالك الملك، ومدبر الأمر، الذي أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، ووسعت رحمته كل شيء، ورزق كل حي. لهذا أنزل الشرائع، وأحل الحلال، وحرم الحرام، وفرض على عباده أن يلتزموا بما شرع، ويحكموا بما أنزل، وإلا كفروا وظلموا وفسقوا.

ومثل آخر نذكره لمخالفة الليبرالية الغربية لطبيعتنا: لعقائدنا وقيمنا وتقاليدينا.

ذلك هو فهمها للحرية الشخصية، فهي تعني حرية الإنسان في أن يفعل «ما يشتهي» دون قيد، لا حرية في أن يفعل «ما ينبغي» دون عائق، فهي حرية الغريزة «الحيوانية»، وليست حرية الإرادة «الإنسانية».

أما الحرية عندنا فهي حرية في نطاق الأخلاق والقيم التي يقوم عليها صرح المجتمع.

فإذا وجد في الناس من غلبه باعث الشهوة أو الهوى على باعث الخلق، أو الدين، فهو محاسب أما الله تعالى، ولكن يد العدالة لا تناله إذا تستر بمجونه خلف جدران بيته، فليس لأحد أن يتجسس عليه، أو يقتحم عليه حرمة مسكنه. أو يسأله عما أغلق عليه بابه.

وفي هذا ورد: أن عمر أثناء تجواله وتعسسه بالليل، أحس بجماعة يجتمعون على

مجون، فتسور عليهم منزلهم، وفاجأهم في لهُوهم ومجولهم. ففزعوا، ولكن كان لديهم - على ما هم فيه - قدر من الشجاعة، وقدر من العلم بالإسلام، جعلهم يحاكمون عمر أمير المؤمنين إليه، حتى جعلوه في موقف المدافع، لا في موقع المهاجم.

قالوا: يا أمير المؤمنين، لئن كنا قد ارتكبنا خطأ لقد ارتكبت ثلاثة.

قال: وما هي؟!

قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: 12]... وقد تجسست، وقال: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: 189]... وقد تسورت، وقال: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: 27]... ولم تفعل!!

فعجب عمر من فقههم، واعتذر إليهم، كما اعتذروا إليه، وعاهدوه على أن يتوبوا.

فهذه هي «الحرية الشخصية» حقاً: ألا يتجسس أحد عليك ولو كان أمير المؤمنين نفسه، وأن تكون لمسكنك حرمة، ولو مارست فيه المعصية، وحسابك على الله.

أما أن تطل المعصية برأسها، ويخرج المنكر إلى ظاهر المجتمع، يفارقه من يشاء، فهذا باب واسع لفساد عريض، وانحلال كبير، لا يقره دين من قواعده: سد الذرائع إلى كل شر.

فهذا فرق ما بين الليبرالية والإسلام في النظرة إلى حرية السلوك الشخصي.

إن الليبرالية ينقصها التوازن العادل بين حرية الفرد وقيم المجتمع، فهي تسرف

في تدليل الفرد وإرخاء العنان لشهواته باسم «الحرية الشخصية» ولو كان ذلك على حساب الأخلاق والمثل العليا، فهي لا تقيم للأخلاق والقيم وزناً إلا في المجال الاجتماعي. أما ما تسميه «الحياة الشخصية» فكل إنسان أمير نفسه. يفعل ما يشاء: يراقص ويخاصر، ويلعب ويقامر، ويزني ويسكر، ولا جناح عليه قانوناً، ولا لوم عليه عرفاً، لأنه «يمارس حقه» إن كان رجلاً، أو «تمارس حقها» إن كانت امرأة. والمهم ألا يؤدي أحداً بذلك، أو يعتدي على حقه هو الآخر. أي أن القاعدة في السلوك: دعني وما أريد أدعك وما تريد.

وهذه النظرة للحرية الشخصية خاطئة من أساسها، فالإنسان حر في حدود القيم والفضائل التي تعلق بالإنسان عن حضيض الحيوان. وعلى النظام الاجتماعي أن يهيئ للفرد سبيل السمو الإنساني، لا أن يعنيه على التدني والهبوط الحيواني، بدعوى الحرية الشخصية، فالجانب الشخصي والجانب الاجتماعي في الحياة البشرية متداخلان متلازمان، يؤثر أحدهما في الآخر، والإنسان في عمله الاجتماعي هو الإنسان: في البيت، أو في الشارع، أو في الملهى. ولن يفسد في ناحية ويبقى صالحاً في النواحي الأخرى.

وهذا ما بدأ الغرب - أو ما يسمونه - أو ما يسمونه «العالم الحر» - يدركه الآن، ويشكو منه<sup>(63)</sup>. كما اتضح من دراسات المفكرين والنقاد من رجاله مثل «الكسيس كاريل» في كتابه «الإنسان ذلك المجهول».

وإن عنوان هذا الكتاب «الإنسان ذلك المجهول» ليشير بوضوح إلى أساس المشكلة عند الليبرالية، أو عند الحضارة الغربية: إنهم يشرعون ويخططون لكائن

(63) انظر: «الإسلام ومشكلات الحضارة» - للشهيد سيد قطب.

يجهلون حقيقته، ويجهلون خصائصه، فضلاً عن سر وجوده، وغاية حياته. فلما لم يعرفوه كما هو، أخطأوا في كل شيء: في تعليمه وتربيته وتثقيفه والتشريع له. وذلك أن الأمر أكبر من أن يحيط به علمهم المحدود. فلا يعلم الصنعة إلا صانعها ولا الإنسان إلا خالقه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾؟! [الملك: 14].

وكما أخطأت الليبرالية فهم الإنسان الفرد أخطأت فهمه باعتباره جنسين: ذكراً وأنثى. لقد حاولت الليبرالية - وإن شئت قلت: الحضارة الغربية بصفة عامة - أن تذيب الفوارق بين الرجل والمرأة. ولم تراع ما بينهما من الفوارق الفطرية والوظيفية. فأخرجت المرأة إلى الشوارع والمعامل والمكاتب. تعمل كما يعمل الرجل، وتعاني ما يعاني. كما علمتها ما يتعلم الرجل.

ونقلت ذلك الليبرالية المقلدة في بلادنا، مغفلة كل ما جاء به دينها واستقرت عليه حياتها.

واليوم تستدرك الحضارة الغربية على نفسها. بعد أن استشرى الفساد. وعم الاضطراب. وخيم الشقاء والتعاسة على المجتمع. حين تنكر لفطرة الله.

يقول ألكسيس كاريل: «إن ما بين الرجل والمرأة من فروق ليست ناشئة عن اختلاف الأعضاء الجنسية، وعن وجود الرحم والحمل، أو عن اختلاف طريقة التربية، وإنما تنشأ عن سبب جد عميق، وهو تأثر العضوية بكاملها المواد الكيماوية ومفرزات الغدد التناسلية. وإن جهل هذه الوقائع الأساسية هو الذي جعل رواد الحركة النسائية يأخذون بالرأي القائل بأن كلا الجنسين. الذكور والإناث - يمكن أن يتلقوا ثقافة واحدة. وأن يمارسوا أعمالاً متماثلة. والحقيقة أن المرأة مختلفة اختلافاً عميقاً عن الرجل، فكل حجيرة في جسمها تحمل طابع جنسها، وكذلك

الحال بالنسبة إلى أجهزتها العضوية، ولاسيما الجهاز العصبي، وأن القوانين العضوية (الفيزيولوجية) كقوانين العالم الفلكي لا سبيل إلى خرفها. ومن المستحيل أن نستبدل بها الرغبات الإنسانية، ونحن مضطرون لقبولها كما هي: فالنساء يجب أن ينمين استعداداتهن في اتجاه طبيعتهن الخاصة دون أن يحاولن تقليد الذكور، فدورهن في تقدم المدنية أعلى من دور الرجال، فلا ينبغي لهن أن يتخلين عنه».

ويقول أيضًا: «يغفل الناس عادة شأن وظيفة الولادة بالنسبة إلى المرأة، مع أن هذه الوظيفة ضرورة لكمال نموها. ولذلك كان من الحمق والسخف صرف المرأة عن الأمومة، فلا ينبغي أن يتلقى الفتيات والفتيان ثقافة واحدة، وأن يكون لهم أسلوب واحد في الحياة ولا مثل أعلى واحد، وعلى المرين أن يعتبروا الفروق الجنسية والعقلية بين الذكر والأنثى، وما بين دوريهما الطبيعيين، فبين الجنسين فروق لا يمكن أن تزول... ومن الواجب اختبارها في بناء العالم المتمدن»<sup>(64)</sup>.

وفكرة الوطنية والقومية، كان لنشوتها في الغرب ظروفها ومبرراتها التي أشرنا إلى بعضها. أما نحن فمجتمعنا مجتمعي عالمي مفتوح. مجتمع عقائدي (أيديولوجي) لا إقليمي (وطني) ولا عنصري (قومي). بل يعتبر المؤمنون إخوة. والمسلمين أمة واحدة أينما كانوا. الوحدة بينهم فريضة، والفرقة معصية، بل كفر أو صنو الكفر.

حتى الجانب المضيئي نسبيًا في الليبرالية الغربية، وهو الحياة النيابية أو البرلمانية أو الدستورية، لم نستطع أن نطوره بما يلائم ظروفنا وأوضاعنا. ولم نضع له الضمانات

(64) انظر «الفكر الإسلامي الحديث» للأستاذ محمد المبارك - المرأة بين حضارتين (ص 172 - 185).



التي تحقق مجتمع «الشورى» الحقيقية التي جعلها الله من صفات المؤمنين في كتابه، وجعلها عنوان سورة من القرآن: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]... وأمر بها رسوله وكل من يقوم بأمر الأمة من بعده: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]...

وهذا كله يرينا أن الليبرالية - كأيدولوجية ونظام حياة - «وصفة» غريبة لأمراض غريبة، لا تصلح علاجاً لأمراضنا في الشرق. والنتيجة، أن الليبرالية الديمقراطية الغربية أثبتت في أوطاننا عجزها وفشلها وإفلاسها وتناقضها.

لأنها لم تكن نابعة من ضمير الأمة وعقيدها وتراثها الحضاري والروحي، كانت شيئاً دخيلاً فرض عليها من فوق، فلم يعبر عن ذاتيتها، ولم يحقق آمالها، واثم يسعد شعوبها.

#### شهادة الأستاذ «برنارد لويس»:

ولقد أنصف المؤرخ المعروف الأستاذ «برنارد لويس» حين نبه على هذه الحقيقة فقال: «لقد جرت محاولة جدية في الشرق الأوسط لتطبيق وممارسة الديمقراطية الليبرالية. فكتبت الدساتير، وعمم الانتخاب، وقامت برلمانات لها سيادة كاملة، وشرعت لها القوانين التي تحميها، وأنشئت الأحزاب وعملت صحافة حرة. إلا أن كل التجارب فشلت باستثناء البعض القليل منها، والتي لم تكن - وليست الآن - كلاسيكية. ففي بعض البلدان نرى المؤسسات الديمقراطية في حالة تفكك وانهيار، وفي الحالة الأخرى أهملت كلياً. وأوقف العمل بها، وبدأ البحث عن طريقة بديلة لها توصل إلى السعادة.

«واليوم باستطاعتنا أن نرى كثيرًا من الأسباب بوضوح كاف إذا استعنا بأحداث التاريخ الماضي.

«إن أخذ أي نظام سياسي جاهز ليس فقط من بلد مختلف، بل من حضارة مختلفة، وفرضه بواسطة الغربيين أو الحكام المتغربين في الشرق من فوق مجتمع الشرق الأوسط ومن خارجه، عمل خاطئ، ولا يمكن لهذه العملية أبدًا أن تناسب حاجات ومتطلبات وآمال الشرق الأوسط الإسلامي، فلقد فرضت الديمقراطية بأوامر وفرمانات الحاكم المطلق، وشكل البرلمان في العاصمة، وكانت تديره وتسانده أقلية هزيلة، لم يؤبه لانغماسها المحبب في اللعبة الجديدة للأحزاب والبرامج والدبلوماسية. وكان مجموع الشعب يراقبها بخيبة أمل، فكانت النتيجة قيام نظام سياسي، لا صلة له بماضي أو بحاضر البلد، ولا صلة له بحاجات مستقبله»<sup>(65)</sup>.

#### مسيرة على غير هدى:

وأخيرًا: يتأكد أن الاتجاه إلى استيراد الليبرالية في البلاد الإسلامية كان خطأ من أساسه. كما بيناه.

أولًا: لأنه استيراد «بضاعة» أجنبية، مع توافر ما يغني عنها في أرض الوطن، وهذا غير جائز.

وثانيًا: لأنه استيراد ما لا يلائم، بل ما يضر ويؤذى ويفسد أكثر مما يصلح.

وثالثًا: لأنه استيراد ما لا يحتاج إليه أبدًا، مع ترك ما كانت الحاجة إليه ملحة وقاهرة.

(65) «الغرب والشرق الأوسط» (ص 85 - 86).

ولو كان «زعماء النهضة» في العالم الإسلامي والعربي وفقوا إلى إدراك هذه الحقائق، لوفروا على أمتنا سنين طويلة، وجهودًا كبيرة. ضيعتها في المسيرة على غير هدى، أو في المسيرة في غير الاتجاه الصحيح.

ولا ريب أن فشل هؤلاء الزعماء كان متفاوتًا. ويتضخم الفشل بمقدار الحماس للاستيراد الأيديولوجي. والتطرف في التحلل من التراث وقيمه الأصلية. ويقل كما قل هذا التطرف. وذاك الحماس.

ولهذا كان أشد النهضات فشلًا. وأظهرها عجزًا في بلاد المسلمين هي «نهضة» تركيا الحديثة، بقيادة كمال أتاتورك، لأنها غرقت في الليبرالية من قرنها إلى أخصص قدميها، وأبت إلا «التغريب الكامل» لشعب تركيا المسلم.

وهو ما نادى به - من بعد - سلامة موسى وطه حسين والمعلوف وغيرهم. في البلاد العربي. من اقتباس الحضارة الغربية بخيرها وشرها، ومحامدها ومعاييبها، كما ذكرنا في الفصل السابق.

#### رأي «توينبي» في اقتباس الحضارات:

ولقد رأينا بعض مفكري الغرب المعاصرين يؤيد نفس الاتجاه أو نفس الفكرة التي نادى بها طه حسين وسلامة موسى وأضرابهما من وجوب أخذ حضارة كلها باعتبارها وحدة لا تتجزأ.

فقد ذهب المؤرخ الإنجليزي المعاصر الشهير «أرنولد توينبي» إلى مثل هذا الرأي، ففي حديث عن سلاطين العثمانيين الذين أرادوا إدخال بعض الإصلاحات والأنظمة الغربية في الجيش وما يتعلق به - مثل سليم الثالث ومحمود الثاني - عابهم بأنهم لم يكونوا يحملون إخلاصًا للحضارة الغربية التي عملوا على إدخالها

لبلادهم بمحض اختيارهم. وكانت نيتهم الأخذ بالحد الأدنى من جرعة الثقافة الغربية اللازم لإبقاء الرجل «المريض» على قيد الحياة.

يرى «توينبي» أن تلك الروح - روح النفور من الحضارة الغربية ككل - هي السبب في الإجهاض المتكرر للإصلاحات الغربية الطابع التي حاولت تركيا تطبيقها. ولكن التاريخ حكم عليها بالفشل بسبب «الجرعة الصغيرة في الوقت المتأخر». فقد أراد هؤلاء السلاطين إلباس الجيش التركي الزي العسكري الغربي، وتسليم الأسلحة الغربية للضباط لتدريبهم حسب الأساليب الغربية، وأرادوا أن يبقوا - في نفس الوقت - الحياة التركية على الأسس الإسلامية التقليدية. وهذا في نظر «توينبي» لا يؤدي إلا إلى فشل محقق.

لهذا يرى أن سياسة الجرعة الصغيرة من الحضارة الغربية فشلت - وكان لا بد لها أن تفشل - لسبب واحد، هو أنها سارت في اتجاه يعاكس الحقيقة التي أدركها بطرس الأكبر بعبقريته. وعمى منها المصلحون الأتراك الأوائل. وهذه الحقيقة هي: أن كل حضارة، وكل نمط حياة هو وحدة متكاملة، غير قابلة للتجزئة، وكل أجزاءها مترابطة الواحدة بالأخرى.

ويضرب «توينبي» مثلاً لذلك فيقول:

«إن سر تفوق الغرب على بقية العالم في فنون الحرب منذ القرن السابع عشر - ليس في الأسلحة الغربية، ولا في التدريب العسكري، وليس حتى في «القنية المدنية» التي تزود العسكرية بالمعدات، ولا يمكن أن يفهم الأمر ما لم تضع في حسابنا فكر وروح المجتمع الغربي اليوم. والحقيقة هي: أن الفن الغربي وجه من وجوه نمط الحياة الغربية، وتبعاً لهذه الحقيقة، فإن كل مجتمع يحاول أن يكتسب

الفن الغربي دون أن يحاول أن يعيش الحياة الغربية نفسها معرض للفشل في محاولته»<sup>(66)</sup>.

### توينبي يزجي المديح إلى أتاتورك:

ولهذا يزجي «توينبي» المديح والإطراء إلى «كمال أتاتورك» الذي لم يهدف إلى أقل من «التغريب الكامل» لتركيا، وتحويلها كلياً إلى نمط الحياة الغربية... من تحرير المرأة!! وإزالة الدين الإسلامي!! وفرض الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية للغة التركية!!

وهكذا يرى «توينبي»: أن النجاح في الأخذ عن الغرب إنما يكون بأخذ الحضارة كلها أخذاً مخلصاً، بملء العقل والقلب والروح، وأن الفشل حليف حتمي للذين يحتفظون بإخلاصهم لأسس الحياة الإسلامية. مع أخذهم ما يحتاجون إليه من أجزاء الحضارة الغربية.

ولا شك أن المؤرخ الكبير غلبته العصبية الغربية أو - على الأقل - خانه التوفيق في هذا الرأي، فليس من الضروري في منطق التاريخ والحق لمن يريد أن يقتبس جزءاً من حضارة أن تفرض عليه هذه الحضارة كلها من ألفها إلى بائها.

لقد اقتبست الحضارة الإسلامية في عصورها الذهبية من حضارات القدماء من الفرس والروم واليونان والهنود وغيرهم، ولكنها لم تفقد شخصيتها، ولم تعش نمط الحياة اليونانية أو الفارسية.

واقتبس الغربيون في نهضتهم كثيراً من أجزاء الحضارة الإسلامية في الشرق

(66) انظر: «الإسلام والغرب والمستقبل»، وهو كتاب يضم محاضرتين لتوينبي، ترجمها الدكتور نبيل صبحي (ص 22 - 24).

والغرب - وبخاصة المنهج العلمي - ومع هذا لم يأخذوا نمط الحياة الإسلامية كله.

إن نقل حضارة كاملة إذا احتيج إلى شيء منها ليس بالأمر اللازم أبدًا. والقول به تحكم لا يسنده دليل. فالاقتباس أو التطعيم الجزئي من حضارة لأخرى ممكن وواقع.

لو أن توينبي قال: إن اقتباس الجزء السطحي من الحضارة الغربية - كالملابس والأسلحة ونحوها - لا يكفي، ما لم يؤخذ معها الروح العلمية والعملية والتنظيمية في الغرب، لكان هذا قولاً حسناً، ولو افقناه عليه تمامًا<sup>(67)</sup>، ولكن الغريب أن يشترط للوصول إلى الكفاية العسكرية والقوة الحربية للغرب أن يتغرب المجتمع الإسلامي، ويعيش نمط الحياة الغربية، فيحرق المرأة - أو يحرق الحشمة والطلاق وتعدد الزوجات ويورث الأنثى كالذكر - ويزيل الدين الإسلامي، ويمنع الأذان باللغة العربية - كما فعل أتاتورك، ليصل إلى مستوى أوروبا والغرب!!

بل لعل من التفسير الصحيح لفشل المصلحين الأتراك الأوائل هو ظن كثير من أبناء شعوبهم أنهم لا يكتفون باقتباس الجانب الهادي أو التقني، بل يريدون اقتباس جوانب الحياة الأخرى، وهذا ما يرفضه الشعب المسلم ولا يرتضيه أبدًا.

#### تقويم حركة أتاتورك فكريًا وسياسيًا ودينيًا:

لقد أجبر أتاتورك الشعب المسلم على أن يعيش نمط الحياة الغربية وفرض

(67) يرى المفكر الجزائري الأستاذ مالك بن نبي - بحق - أن تكديس منتجات الحضارة ومصنوعاتها لا ينشئ حضارة أبدًا.

«التغريب الكامل» بالإرهاب والقوة. فهل وصل إلى المستوى الحربي للجيشوش الغربية؟ أو المستوى «التكنولوجي» للدول الغربية! وهل نجحت الدولة التركية العثمانية في خلق مجتمع قوي متماسك! كلا. لقد خسرت تركيا الحياة الإسلامية. ولم تنزل عالمة على الغرب في «تقنيته» وتسليحه، فلا هي احتفظت بتراثها الروحي وأصالته، ولا أحرزت تقدماً مادياً يذكر في عالم الذرة والصعود إلى القمر!

إن حركة أتاتورك حركة فاشلة خاسرة، وهي في الوقت ذاته حركة ضالة منحرفة. سواء قسناها بمقياس الدين والإسلام. أم بمقياس الوطنية والقومية أم بمقياس الديمقراطية والحرية أم بمقياس الفكرة والحضارة.

إنها - بمقياس الدين - حركة ردة صريحة، تنكرت لعقيدة الأمة وشريعتها، التي آمنت بها، وتغلغلت في حياتها، وذاذت عنها قروناً. لقد استخفت بحرمات الإسلام. وأنكرت أحكامه القطعية الضرورية. فليس لها وصف إلا الردة: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 217] ...

وهي - بمقياس الوطنية والقومية - حركة انسلاخ من كل مقومات الأمة ومشخصاتها: الدينية، والثقافية، والتاريخية، والاجتماعية، وخلعها من ذلك كله لتذوب في أمم أخرى - مخالفة لها في العقيدة والثقافة والاتجاه - كما يذوب الملح في الماء، إلا أن الملح يمكن - ببعض الوسائل - استخراج من الماء. أما ذوبان الأمم فيصعب علاجه.

وهذا إن افترضنا حسن القصد في القائمين على هذا التذويب، فكيف والدلائل كلها تشير إلى خيانة محكمة دبرتها القوى المعادية للإسلام، يهودية وصليبية.

للإجهاز على «الرجل المريض» الذي لم يزل يساورهم الخوف أن يشفى يوماً من مرضه، وتدب في أوصاله العافية، فيبرز إلى الحياة من جديد<sup>(68)</sup>.

وهي - بمقياس الديمقراطية والحرية - حركة ديكتاتورية مستبدة تحكم الشعب رغم أنه، وتقوده بغير إرادته، وقد قاوم الشعب التركي بكل ما يستطيع، وقدم الضحايا والشهداء، دفاعاً عن عقيدته وتراثه، ولكنه استسلم أخيراً أمام قوة الحديد والنار، إلى حين.

(68) إن صلة الكماليين - ومن قبلهم حزب الاتحاد والترقي - باليهودية والماسونية تدل عليها قرائن وأمارات كثيرة. كما يبين ذلك شيخ الإسلام في تركيا حينذاك «مصطفى صبري» رَحِمَهُ اللهُ من ذلك: أن جمعية الاتحاد والترقي كانت تعقد اجتماعاتها في بيوت اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية، والجمعيات الماسونية الإيطالية، وقد كان وزير مالية الاتحاديين يهودياً. كما كانت وزيرة المعارف في عهد الكماليين من أصل يهودي، وهي «خالدة أديب».

ويسوق الشيخ أدلة على ذلك فيقول:

والذين درسوا خفايا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين أدركوا بما لاح لهم من شواهد كثيرة أن كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الإنجليز. ومن أدلة رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب الذين اعترضوا على تسليم إنجلترا بشرط تركيا في مؤتمر لوزان، واعتبره هزيمة سياسية منكرة تجاه الأتراك. فما كان من مستشار الخارجية إلا أن رد عليهم بقوله: «عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتي الترك القديمة والجديدة»!!

ويقول الشيخ صبري: «إن الإنجليز قد تشددوا في معاملة السلطان وحيد الدين حتى أعجزه ثم تساهلوا بعد ذلك مع مصطفى كمال، ليجعلوا منه بطلاً، فتعظم فتنته في أبصار المسلمين»!! والرجل ممن لا يجد الإنجليز مثله ولو جدوا في طلبه، من حيث إنه يهدم من ماديات الإسلام وأدبياته - ولا سيما أدبياته - في يوم ما لا يهدم الإنجليز أنفسهم في عام، فما ثبت كفايته وقدرته من هذه الجهات... استخلفوا لأنفسهم وانسحبوا من بلادنا».

انظر كتاب «النكير على منكري النعمة» (هوامش الصفحات 174، 176، 178، 179). وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة في حديثنا عن «القومية العربية» في الفصل القادم.



وهي - بمقياس الفكر والحضارة - حركة ذيلية تابعة، هدامة غير بناءة، ألفت الكثير، ولكنها لم تقدم شيئاً إيجابياً ذا بال.

يقول العلامة المجدد السيد رشيد رضا في نقد حركة أتاتورك، وقد جاء ذلك عرضاً في فتوى له عن الزي وما يتعلق به<sup>(69)</sup>:

«نشرت إحدى جرائد مصر مقالاً لكاتب ألماني كبير يخطئ، فيه مصطفى كمال باشا) في إكراهه لقومه الترك على تغيير زيهم الوطني ... واستبدال البرنيطة به، وإنما خطأه تخطئة صديق ناصح لا عدو كاشح، وقال: إن هذا ينافي غرضه وهو تكوين القومية التركية ...

«ونحن نظن أن مصطفى كمال باشا - وإن لم يكن من علماء الاجتماع والاخلاق وطبائع الشعوب - لا يجهد أن المحافظة على الشخصيات القومية مما يقوى تكوين الأمة، وأن تقليد شعب لآخر يراه أرقى منه يضعف قيمة المقلد في نظر نفسه، ويحقرها في قلوب أهلها، ويرفع منزلة الشعب الذي قلدهه بقدر ذلك، ونعتقد أنه بتعمد هدم جميع مقومات الشعب التركي ومشخصاته - ما عدا اللغة - لأنها إسلامية، أو مستندة إلى الإسلام، وهو يريد أن يسله من الإسلام كما تسلي الشعرة من العجين إن أمكن، وإلا انتزعهم منه كما ينتزع الحسك ذو الأضلاع من الصوف، أو انتزعه منهم كما تنتزع الروح من الجسد.

«وقد بحث الذين بثوا هذه الدعوة في الترك من الملاحدة الروسيين وغيرهم عن مقومات ومشخصات تركية أو تورانية يستبدلون بها الإسلام، حتى عبادة الذئب

(69) نشرت هذه الفتوى في مجلة «المنار» (ج26) سنة 1925. انظر الفتوى (665) من فتاوى الإمام محمد رشيد رضا (5/ 1833 - 1835).

الأبيض الذي عبده سلفهم من همج الوثنيين، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً. فاختاروا التشبه بالإفرنج، ولا سيما أفسدهم ديناً وأدباً كاللاتين بحجة الحضارة والترقي العصري. وسموه التمغرب، ونحن نسميه التفرنج، حتى إن بعضهم يتسحسن استبضاع نسائهم من الإفرنج بالحلال وبالحرّام، لإدخال دمهم «الشريف المدني» في دم الشعب التركي «الفاسد» لإصلاحه.

«فظهر بمجموع ذلك أن هؤلاء الزعماء الدخلاء يريدون إفساد هذا الشعب التركي بكل نوع من أنواع الفساد الجسمي والعقلي والنفسي، وتكوين شعب آخر في بلاده مذذب بين أمشاج الشعوب، روحه غير روحه، ودمه غير دمه، وأخلاقه غير أخلاقه، وعقائده غير عقائده. فيكون كلغته التي يسمونها التركية، وهي لغة هذبة الإسلام كما هذب أهلها، بما دخل في مادتها من الأسماء والأفعال العربية وكذا الفارسية. وهم يريدون الآن أن يفعلوا بها ما يفعلون بأهلها، وإن لم يبق من لغة قدماء الترك بعد أن تتفرنج وتمغرب معهم، وتكتب بالحروف اللاتينية كما هو مقرر عندهم، إلا قليل، وما يدرينا بعد ذلك لعلهم يغيرون اسمها أيضاً!

«ومن الثابت في سنن الاجتماع أن تغيير القوانين والنظم والأزياء لا يغير طبائع الأمم - كما يقول الدكتور جوستاف لوبون - فإن اللاتين الجمهوريين كاللاتين الملكيين في تشابه حكومتهم وطباعهم، حتى إن الذين مرّقوا من الذين فهم لا تزال التربية الكاثوليكية الموروثة هي الحاكمة على قلوبهم وأرواحهم بعصبيتها، وإنما فقدوا من الدين فضائله فقط، وكذلك السكسونيون تشابهت حكومتهم الملكية في بريطانيا، وحكومتهم الجمهورية في الولايات المتحدة كما تشابه أهلها - فالترك يفقدون بهذا التفرنج اللاتيني ما بقي فيهم من فضائل الإسلام ورابطته المليية، وما كان لهم من الزعامة في مئات الملايين من البشر، ثم لا يقدرّون على التفصي - من

الوراثة القومية التي طبعتها الأجيال والقرون في أنفسهم.

«فالغرض الأول لهم الآن التفصي من الإسلام بحجة الترقى العصرى. وما فى الإسلام شىء مانع من الترقى الذى يطلبونه، وأساسه القوة العسكرية والثروة والنظام، بل الإسلام يهذى إلى ذلك، ولولاه لو ينل العرب عقب اهتدائهم به من القوة والحضارة ما فاقوا به جمىع الأمم، وظلوا كذلك إلى أن سلبهم الأعاجم سلطانهم بالقوة الهمجية، ونال الترك وغيرهم به حضارة وملكا لم يكن لسلفهم مثلها، ولا ما يدانيها، ولو أنهم فهموا الإسلام فهمًا استقلالياً بإتقان لغته، والاجتهاد فى شريعته، لملكوا به الغرب مع الشرق، ولسبقوا جمىع شعوب الإفرنج إلى العلوم والفنون والصناعات. وسائر أسباب القوة والسلطان، كما فعل العرب من قبلهم، وهذا ما يطلبونه الآن بترك ما بقى لهم من تقاليد الإسلام، ويتوسلون إليه بتقليد الإفرنج فى زيهم وفجورهم، قبل إتقان شىء ما من علومهم وفنونهم، والوصول إلى مثل قوتهم وثروتهم».

ويقول الدكتور محمد البهى فى تقويم الحركة الكمالية فى تركيا فكرياً: «إن أى مفكر بقدر قيمة الفكر، لا يصف هذه الحركة التركية إلا بأنها تقليد فى غير وعى للغربىين، وأنا أقصد «فى غير وعى» لأن الباعث عليها الرغبة فى أن تكون تركيا جزءاً من أوروبا لا من آسيا، وأن يكون للأتراك طابع الغربىين - لا طابع الشرقىين - فىما هو ممدوح أو مذموم - كما طلب لمصر يوماً ما صاحب كتاب «مستقبل الثقافة فى مصر» فهى حركة اندفاعية لا حركة متئدة، تتخير، وتقدر فى تخيرها الاحتفاظ بشخصية الأمة أو الجماعة.

«اليابان جددت حقاً، لأن حركتها التجديدية قامت على التخير دون الاندفاع. اليابان ظلت شرقية، ومع ذلك تفوقت على الغرب فى مجال الصناعة وقبل ذلك فى

المجتمع وتماسكه، كمجتمع له شخصية بارزة.

«أما تركيا فليس لحركتها طابع معروف حتى اليوم، فلا هي بالشرقية ولا هي بالغربية، يجعلها الغرب «غربية» في اللحظة التي يريد أن يجرضها على الإمعان في البعد عن الإسلام، والجماعات الإسلامية، وفي مقدمة ضد الجماعات الشعوب العربية، لأنه نزل بلغتها القرآن... ويجعلها «شرقية» يوم يتحدث عن حضارتها المعاصرة. بأنها حضارة مستعارة من الغرب ليس لها فيه إلا التقليد الأعمى!

«من السهل على الفرد - وكذا على الجماعة - أن يهدم ويلغي... ولكن ليس من السهل أن ينبي وأشد عسراً أن يكون أصيلاً في البناء.

«إن تركيا الحديثة مظهر تجديدها إلغاء الدين، وفقدان شخصيتها تبعية مطلقة في السياسة والتوجيه والاقتصاد للغرب الصليبي»<sup>(70)</sup>.

هذه هي القيمة الحقيقية لحركة كمال أتاتورك الذي كمال له «توينبي» المديح والثناء. لأنه لم يرض لبلده أقل من «التغريب الكامل» ولا أبقى لها مكانتها في الشرق.

### توينبي يناقض نفسه :

والشيء العجيب أن «توينبي» يخالف ما ذهب إليه هنا في بعض بحوثه الأخرى. فهو ينقد غير الغربيين الذين يقبلون الحضارة الغربية بكل عناصرها، ويرى ذلك من سوء حظ البشرية. وذلك حين يتحدث عن البلاد التي تحررت من الاستعمار فيقول:

(70) «الفكر الإسلامي الحديث» الطبعة الثانية (ص 480 - 481).

«ولكن الغرب ما زالت له «السيادة» في الميدانين الاقتصادي والثقافي، فالسيطرة المستمرة للغرب هي بقية من بقايا سيطرته السياسية السابقة. أما على الصعيد السياسي، فإن البلاد التي كانت خاضعة لسيطرة الغرب بطريقة مباشرة قد استردت الآن كلها تقريبًا استقلالها من الغرب. ولكن هذه البلاد التي استقلت سياسيًا ما زالت غير متحررة تمامًا من الوجهة الثقافية، فهي لا تزال متأثرة بالأفكار والمثل العليا الغربية دون تمييز ودون أي انتقاد لها»<sup>(71)</sup>.

«على أن كل هذه البلاد التي نجحت في أن تحرر نفسها من سيطرة الغرب السياسية. قد استغلت حريتها على نحو غير متوقع على الإطلاق. فقد ناضلت هذه البلاد بعنف شديد ضد السيطرة السياسية للغرب. ويمكن القول بأن كفاحها هذا قد كلل بالنجاح في كل الحالات حتى الآن. ولقد كان من المتوقع بعد أن تمكنت من أن تتحرر سياسيًا من الغرب، أن تستخدم هذه الحرية الجديدة التي اكتسبتها في النضال ضد المدنية الغربية بوجه عام، أي أنه كان من المتوقع أن تستخدم هذه البلاد حريتها المكتسبة حديثًا لكي ترجع إلى أسلوبها التقليدي في الحياة، وهو الأسلوب الذي كان سائدًا في حياتها قبل أن يسيطر عليها الغرب ولكن الذي حدث في جميع الحالات تقريبًا - كما نعلم - هو أن البلاد التي تحررت حديثًا قد استخدمت حريتها للغرض العكسي تمامًا. أي أنها قد استخدمتها لتقتبس - بمحض اختيارها - عناصر من المدنية الغربية، أعني من أسلوب الحياة الحديثة. وقد فعلت ذلك بحماسة. وبلغت حماستها هذه حدًا لم يكن الحكام الغربيون السابقون يجرؤون على أن يفرضوا به المدنية الغربية عليهم ذلك لأن نظام الحكم الأجنبي يتعين عليه دائمًا أن يكون أكثر حذرًا من نظام الحكم القومي. وهناك

(71) محاضرات «أرنولد توينبي» (ص 35).

أمور لا يجوز النظام الأجنبي على فعلها مطلقاً. ومع ذلك يجرؤ عليها النظام القومي»<sup>(72)</sup>.

«ولكنني أعتقد أنه سيكون من سوء حظ الجنس البشري كله - وضمنه الغرب ذاته - أن يتجه الجزء غير الغربي من العالم إلى قبول المدنية الغربية بكل عناصرها دون تمييز، ودون تفرقة بين ما هو نافع وما هو ضار فيها. وأقول: إن هذا يكون من سوء الحظ، لأن المدنية الغربية - شأنها شأن أي مدنية أخرى - فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة»<sup>(73)</sup>...

«ذلك لأن المستوى الهادي للمعيشة، ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية أخرى هي رفع المستوى الروحي»<sup>(74)</sup>. «وعلى ذلك فمن وراء رأس السال الهادي، يوجد رأس المال الإنساني، وهو أهم رأس مال يملكه البشر»<sup>(75)</sup>.

ترى أي القولين يمثل الاتجاه الحقيقي لفكر توينبي؟ أهو قوله هذا الذي نقلناه عنه أخيراً أم هو قوله الذي ذكرناه من قبل؟

أغلب الظن أن قوله هذا الأخير هو الذي يمثل تفكيره الصحيح - كما يمثل الرأي الصواب أيضاً - وهو وجوب التمييز بين ما يقتبس من الحضارات وما لا يقتبس، والتفريق بين النافع والضار في كل حضارة، وأن قبول العالم غير الغربي للمدنية الغربية بكل عناصرها من سوء حظ الجنس البشري كله، لأن المدنية الغربية - ككل مدنية - فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة.

(72) المصدر السابق (ص 36).

(73) محاضرات أرنولد توينبي (ص 37).

(74) المصدر السابق (ص 40).

(75) نفس المصدر (ص 42).

ولكن المؤرخ الكبير حينما كان يتحدث عن الإسلام خاصة غلبته «العقدة الصليبية» الموروثة التي تسيطر على كل غربي حينما يواجه مشكلة أو قضية تتعلق بالإسلام أو المسلمين. والتي أصبحت - للأسف - جزءاً لا يتجزأ من التفكير الغربي.

وهذا أمر اعترف به الغربيون المنصفون أنفسهم: من اهتدى منهم إلى الإسلام مثل المفكر النمساوي «محمد أسد» - (ليوبولد فايس) - ومن لم يهتد منهم، وبقي على دينه. مثل البروفيسور «مونتجمري وات» الذي تحدث عن المفكر المعروف: «توماس كارلايل». وإنصافه - إلى حد كبير - للنبي محمد ﷺ في كتابه «الأبطال» ... قال وات: «في كتابه ما هو الإسلام؟» الصادر في سنة (1968):

«كان على «كارلايل» أن يواجه بشجاعة المشكلة الكبرى التي تواجه الأوروبي أو أي دارس غربي، لمحمد والإسلام. والمشكلة؛ إننا ورثة تميز راسخ الجذور، يعود إلى الدعاية الحربية للقرون الوسطى هذه الحقيقة يعترف بها الآن على نطاق واسع. فالدراسات الحديثة تشير إليها ضمن عوامل تكوين النظرة الغربية للإسلام».

وقبل ذلك أشار الفيلسوف المؤرخ الفرنسي - «جوستاف لوبون» - في كتابه «حضارة العرب» إلى هذه الظاهرة في التفكير الغربي الحديث الذي يزعم لنفسه التحرر والموضوعية والعلمية، ثم يقف بإزاء الإسلام وقضاياها موقفاً آخر تمليه عليه عصبية خفية.

والخلاصة ... إن الليبراليين أساءوا إلى أنفسهم وإلى أمتهم باتجاههم الخاطئ إلى استيراد أيديولوجية دخيلة لا حاجة إليها. وعلى رأس هؤلاء «أتاتورك» الذي سن

لغيره سنة سيئة. فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

\*\*\*



## فشل الحل الاشتراكي الثوري

### البحث عن اتجاه بديل لليبرالية الفاشلة:

أشرنا فيما سبق إلى أن الليبرالية الديمقراطية العربية قد فشلت في تحقيق آمال الأمة، وتلبية حاجاتها، والكشف عن جوهرها، وإقامة دعائم العدل والإخاء والحرية في أرضها. وتمكينها من أن تعيش في عصرها، مستمسكة بدينها، مرتبطة بماضيها، مخططة لمستقبلها، وتمكينها كذلك من النصر على عدوها الرابض في قلب دارها.

وأدى هذا الفشل الذريع إلى البحث عن بديل لليبرالية اليمينية الديمقراطية التقليدية بما حوته من فساد سياسي، وتظالم اجتماعي، وتسلب إقطاعي، واستغلال رأسمالي، وتناحر حزبي - بديل يتفادي هذه المساوئ، يعالج هذه المشكلات.

وكان من الممكن، أن يكون هذا البديل هو نظام الإسلام، الذي كان يمثله تيار قوي، وحركة شعبية ضخمة في بلاد الأمة العربية كلها، وخاصة في مصر.

ولكن الانقلابات العسكرية - التي قدر لها أن تحكم العالم العربي، وتتسلم الزمام من يد الليبرالية المدبرة، والتي تحولت، بقدرة قادر، من انقلابات إلى ثورات! - لم يرد لها، أو لم ترد لنفسها أن تسير في طريق الإسلام.

ولم يكن هذا غريباً ولا مفاجئاً، فإن طائفة الحكام العسكريين - والحزبيين العقائديين - حديثاً، كطائفة الزعماء السياسيين قديماً ... كلاهما غربي الفكر والثقافة، ولا يعرف من الإسلام إلا القشور، وليس معقولاً أن يتجهوا إلى الإسلام وهم يجهلون، فالناس أعداء ما جهلوا «هذا إذا افترضنا أنهم أحرار فيما يختارون،

وليس وراءهم قوي خارجية توجههم من وراء ستار، لعلها هي التي سهلت لهم النجاح».

كما أن الأحزاب العقائدية التي وثبت على الحكم في بعض البلاد العربية، كان على رأسها أناس غير مسلمين أصلاً، مثل «عفلق» و «حبش» و «الحوتمة» فمن غير المعقول أن تفكر هذه الأحزاب - مجرد تفكير - في الحل الإسلامي.

#### العنصران الأساسيان للاتجاه العربي الجديد:

لهذا كان البديل عن الاتجاه الليبرالي المستورد الفاشل، اتجاهاً مستوردًا آخر هو «الاشتراكية» و «الاشتراكية الثورية» خاصة «ممزوجة» بفكرة «قومية عربية». وبهذا كان الاتجاه «مركبًا» من عنصرين أساسيين أحدهما: القومية العربية، والآخر: الاشتراكية الثورية ...

كما وقع هذا الاتجاه شعارات جذابة مثل «الحرية» و «التقدم».

وتميز هذا الاتجاه - وإن شئت قلت: تميزت هذه المرحلة - بدخول الجيوش في ميدان السياسة، وتسلم العسكريين زمام الحكم والقيادة السياسية في بلاد الاشتراكية الثورية.

#### القومية العربية والنزعات الإقليمية:

من معالم الاتجاه الثوري العربي: الدعوة إلى «القومية العربية» التي طغت على «النزعات الوطنية الإقليمية» والتركيز على «الوحدة العربية» بوصفها هدفًا رئيسًا للأمة العربية.

وبظهور هذه الدعوة العربية انكشفت الدعوات والثورات الإقليمية أو الوطنية

كالإقليمية السورية التي دعا إليها «أنطون سعادة» وحزبه «القومي السوري». وكالإقليمية المصرية التي كان يدعو إليها «حزب الأمة» وصحيفته «الجريدة» ورئيس تحريرها «أحمد لطفي السيد» الذي لقبه بعضهم بـ «أستاذ الجيل»! كان لطفي السيد أول من نادي بأيديولوجية مصرية متكاملة، إذ دعا إلى صياغة «مجموعة من المبادئ»<sup>(76)</sup> تعيش بها الأمة المصرية، لأن ذلك واجب على كل أمة قبل أن تبدأ العمل». وكان هدف «الجريدة» الرئيسي تكوين «الشخصية المصرية» وخلق «طابع مميز» لها<sup>(77)</sup>.

كان هذا الاتجاه الإقليمي يعارض ما يدعو إليه الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد وأمثالهما من الاتجاه إلى «الجامعة الإسلامية» والارتباط بدولة الخلافة، والعمل على إنهاضها وإصلاحها من الداخل، لتكون قوة إسلامية كبرى في وجه الغرب الطامع الحاقق المتربص<sup>(78)</sup>.

كما كان هذا الاتجاه الإقليمي يعارض الوحدة العربية، حتى روى عن سعد زغلول - وينسب أيضًا إلى لطفي السيد - أنه سئل عن الوحدة بين الأقطار

(76) هي مبادئ الحرية الليبرالية التي بشر بها جون لوك، والديمقراطية التقليدية كما تبلورت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد النفعيين، وبخاصة جون استيورات مل.

(77) انظر «القومية والمذاهب السياسية» (ص 285، 286).

(78) كانت «الجريدة» تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة، على حين تهاجم الجامعة الإسلامية. انظر في تقويم «حزب الأمة» - وهو حزب كبار الملاك والمتقنين ثقافة غربية الاتجاهات الوطنية (88/1) وما بعدها. نشر دار الإرشاد ببيروت.

العربية، فقال: إنها «وحدة بين أصفار»!<sup>(79)</sup>.

وظل هذا الاتجاه في مصر يجد له بعض الدعاة والأنصار من «الأقباط» الذين يدعون إلى «الفرعونية» مثل سلامة موسى وأضرابه، ومن المسلمين «المتغربين» الذين تأثروا بما تعلموه أو قرأوه في الفكر الغربي.

وكان من أنصار هذا الاتجاه الدكتور طه حسين، الذي حاول في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» أن يجعل لمصر «شخصية» ترتبط باليونان والطلبان أكثر مما ترتبط بالعروبة والإسلام، وصرح في كتابه أن وحدة الدين واللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية.

وأكثر من ذلك أنه في بعض تصريحاته رفض الوحدة العربية والقومية العربية علانية. إذ قال لمحرر مجلة «المكشوف» البيروتية: «إذا كنت ترمي إلى أن مصر- مستعدة للمساهمة في الوحدة العربية، أو القومية العربية فأنت على خطأ، فالمصري مصري قبل كل شيء... إن تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن أي بلد آخر. ومصر اليوم هي مصر الأمس، والمصري فرعوني قبل أن يكون عربيًا!!!»

وقد نشر هذا الحديث سلامة موسى في صحيفته «المجلة الجديدة» سنة (1938)، لأن يسير في ذات الخط الذي يدعو إليه هو ومن وراءه<sup>(80)</sup>.

تلك كانت دعوة الإقليمية الفرعونية في مصر، ومثلها دعوة الفينيقية في الشام،

(79) المرجع الأسبق «القومية» حاشية (ص374).

(80) انظر كتاب «سلامة موسى: المفكر والإنسان» لمحمود الشرقاوي (ص152)، وأيضًا «نقد الفكر القومي» لإلياس مرقص (ص544) وما بعدها. وسنعود إلى حديث الدكتور طه حسين هذا عند كلامنا عن «عبيد الفكر الغربي» في جزء «أعداء الحل الإسلامي» من هذا الكتاب إن شاء الله.

والأشورية في العراق، والبربرية في المغرب.

وقد اتخذ دعاة هذه النعرات من الماضي السحيق، السابق على انتشار العروبة في هذه المنطقة - والذي عمل الأوروبيون، بهمة ونشاط، على كشفه وإظهاره - نقطة ارتكاز، وصاغوه في صورة «الأجداد» الماضية، كما اجتهد الغربيون أيضاً في إحياء الثقافات القديمة وتحليلتها.

«وبالرغم فترة الانقطاع التاريخي الطويلة - التي تبلغ في حالة مصر مثلاً أكثر من ألفى عام - بين هذه الحضارات القديمة والشعوب التي تقطن البلاد العربية منذ الفتح العربي (الإسلامي)، ادعي كل فريق أنه من نسل «الفينيقيين العظام» أو «الفرعنة بناء الأهرام» ودعموا دعواهم بما أسموه «عبقرية المكان» التي تحفظ على سكانه خصائص معينة مهما طال الزمن وتعاقبت الأجيال»<sup>(81)</sup>.

#### دعوة القومية العربية:

كان بجوار هذه الدعوات الإقليمية الضيقة - في البلاد العربية - دعوتان أخريان: دعوة «الجامعة الإسلامية» أو «الوحدة الإسلامية» وهي الدعوة الأصلية العريقة، النابتة في تراب المنطقة. والمعبرة عن عقيدة أهلها. وهي الدعوة التي نادى بها جمال الدين الأفغاني وتبنتها كل الحركات الإسلامية، إلى اليوم، باعتبارها فريضة وضرورة، وهي دعوة تعتبر الوحدة العربية خطوة ضخمة في سبيل الوحدة الإسلامية الكبرى، ولكنها لا تقف عندها، وليس موضع حديثنا الآن.

والدعوة الأخرى: هي دعوة «القومية العربية» التي أصبحت شعار الثورات العربية، والأحزاب العقائدية العربية - فيما عدا الشيوعية طبعاً - وباتت سوقها

(81) «القومية والمذاهب السياسية» (ص373).

نافقة بفضل الدعاية والإعلام، ومساندة قوى كثيرة في الداخل والخارج، للعمل على سيادتها بمفهومها الثوري الجديدة.

### كيف دخلت القومية إلى المجتمع الإسلامي؟

وقبل أن نوضح «القومية العربية» ومحتواها، يجب علينا أن نعرف كيف تسللت هذه الفكرة الدخيلة إلى مجتمع قام خلال ثلاثة عشر- قرناً، على أساس العقيدة الإسلامية وحدها؟

يذكر المؤرخون أن القرن التاسع عشر- لم يعرف «قضية عربية» في المحافل السياسية الدولية، وقليلاً ما كانت لفظة «عرب» ذاتها تطلق في الكتب والوثائق على سكان الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت تطلق على بدو الصحراء، وعلى سكان الأرياف في الشرق الأدنى، وكان الناس يستعملون لفظتي «مسلم» و «مسيحي» المتميز بين الفئتين الكبيرتين من السكان في هذه المنطقة. أما غالبية رعايا السلطان من المسلمين - سواء أكانوا عرباً أم أتراكاً - فقد عرفوا بـ «إخوان في الدين» باعتبارهم «مسلمين» قبل أن يكونوا «أتراكاً» أو «عرباً»<sup>(82)</sup>.

(82) «نشوء القومية العربية» للدكتور زين نور الدين زين (ص 43) نشر دار النهار ببيروت. ومن أظهر الوثائق التي تدل على أن الدين وحده كان أساس الانتفاء، لا الوطنية ولا القومية: التقرير الذي بعث به السيد دي ليسبس قنصل فرنسا العام في سوريا في 1856/8/19 وضممته مقتطفات من رسالة بعث بها إليه نائب القنصل العام في طرابلس، السيد «بلانس» وفيها يقول: «من أبرز الحقائق التي يلحظها من يريد درس هذه البلدان، المكانة التي يحتلها الدين في نفوس الناس، والسلطة التي له في حياة الناس، فالدين يظهر في كل أمر وفي كل مكان، في المجتمع الشرقي، يظهر أثر الدين في الأخلاق العامة، وفي اللغة، وفي الأدب، وفي جميع المؤسسات الاجتماعية، والرجل الشرقي لا ينتمي إلى وطن ولد فيه - الشرقي ليس له وطن - بل إلى الدين الذي ولد فيه. وكما أن الرجل في الغرب ينتمي إلى وطن فإنه في الشرق ليس ينتمي إلى دين. وأمة الرجل الشرقي هي مجموعة الناس الذين يعتقدون الدين ذاته الذي يعتنقه

ولكن عوامل شتى داخلية وخارجية - ومعظمها خارجية - جعلت فكرة «القومية» تنتقل من أوروبا إلى الأتراك أولاً، ومنهم تسربت العدوى إلى العرب.

يقول الأستاذ «برنارد لويس»: لقد كان اللاجئون البولنديون والمجريون على الغالب، أول الناقلين لـ «القومية» عندما ذهبوا تركيا بعد فشل ثورتهم سنة (1848)، فلقد بقى قسم كبير واعتنقوا الإسلام (!!)) واحتلوا مناصب عامة في الدولة العثمانية وكان أحدهم الكونت «قسطنطين بورزيسكي» وقد سمي نفسه بعد ذلك مصطفى جلال الدين باشا (!!))... ولقد عمل بورزيسكي على نقل القومية البولونية ووضعها في قالب تركي، وساعده على هذا العمل ما عرضه من أعمال المستشرقين الأوروبيين الباحثين في الشؤون التركية... وكان لها تأثير هام في تقدير التاريخ التركي القديم، والاعتقاد بالهوية المميزة. والمركز اللائق في التاريخ.

«ولقد كان الأتراك أكثر من العرب والعجم نسياناً لتاريخهم الماضي، فلقد كانوا لا يفكرون في أية هوية أخرى غير الإسلام... ولكن المستشرقين - عن قصد أو غير قصد - ساعدوا الأتراك على استعادة هويتهم القومية الضائعة، وعلى الدعوة إلى حركة قومية تركية جديدة»<sup>(83)</sup>.

وظلت «القومية» خافتة ضعيفة، ولكن الاحتكاك بالغرب ويارسالياته في الشرق في مجالات كثيرة جعل الفكرة تنتشر - بسرعة بين المسيحيين، وانتقلت بواسطتهم إلى المسلمين الألبان والعرب كما دلت الأحداث أن قوى أجنبية شتى كانت وراء هذه الفكرة والعمل على إنجازها.

هو. وكل فرد خارج عن حظيرة الدين، هو بالنسبة إليه رجل أجنبي غريب». «نشوء القومية

العربية» هوامش الكتاب (ص 185).

(83) «الغرب والشرق الأوسط» (ص 127، 128).

يقول «جورج أنطونيوس» في كتابه «يقظة العرب»: «بدأت قصة الحركة القومية للعرب في بلاد الشام سنة (1847) بإنشاء جمعية أدبية قليلة الأعضاء في بيروت في ظل رعاية أمريكية»!!<sup>(84)</sup>.

وتعتبر قصيدة الشيخ إبراهيم اليازجي المسيحي اللبناني - التي كانت في وقتها بمثابة منشور سري - أول أثر أدبي يدعو إلى عروبة مستقلة عن المملكة الإسلامية العثمانية الأم، ومطلعها:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب فقد طما السيل حتى غاضت  
ثم بدأت الحركة تأخذ صورة جهود منظمة وئيدة الخطأ.  
يقول «جورج أنطونيوس»:

«يرجع أول جهد منظم في حركة العرب القومية إلى سنة (1875)، حين ألف خمسة شباب من الذين درسوا في «الكلية البروتستنتينية»<sup>(85)</sup>، ببيروت «جمعية سرية». وكانوا جميعًا نصارى، ولكنهم أدركوا قيمة انضمام المسلمين والدروز إليهم. فاستطاعوا أن يضموا إلى الجمعية نحو اثنين وعشرين شخصًا ينتمون إلى مختلف الطوائف الدينية، ويمثلون الصفوة المختارة، المستنيرة في البلاد. وكانت «الماسونية» قد دخلت قبل ذلك بلاد الشام، على صورتها التي عرفتها أوروبا. فاستطاع مؤسس الجمعية عن طريق أحد زملائهم، أن يستميلوا إليهم الحفل الماسوني - الذي كان قد أنشئ من عهد قريب - ويشركونه في أعمالهم»<sup>(86)</sup>.

(84) «يقظة العرب» - تعريب الدكتورين ناصر الأسد، وإحسان عباس (ص 71).

(85) التي سميت فيما بعد «الجامعة الأمريكية».

(86) «يقظة العرب» (ص 149).



وهكذا يبدو أن الوقت الذي بدأ فيه بورزسكي وأمثاله يصلون مع الأتراك لتسريب فكرة القومية إليهم. شرع آخرون يصلون مع العرب في الاتجاه نفسه! ولكن تأثير الفكرة ظل محدودًا ومحصورًا في «مجموعة صغيرة من الناس لا تمثل الشعب العربي، وكان أكثر هذه المجموعة من المسيحيين، أما غالبية العرب فبقوا مخلصين للدولة العثمانية. حتى تاريخ انتحارها. فلقد كان العرب مواطنين مسلمين في وطن إسلامي. والفئة الصغيرة من المتعلمين (يعني من تأثروا بالأفكار الغربية) الذين بشروا بالبحث العربي (بالمعنى العام) لم يلاقوا صدى مناسبًا»<sup>(87)</sup>.

ويقول الدكتور زين نور الدين زين في كتابه «نشوء القومية العربية»:

«لم يزد شعور العرب عداً نحو الأتراك، ولم يتفجر أخيراً عن ثورة حقيقية مكشوفة، إلا في عهد السلطان عبد الحميد، حتى في ذلك العهد ذاته لم تشترك غالبية العرب المسلمين في محاولة لفصل العالم العربي عن الإمبراطورية العثمانية. فكان الذين يريدون الانعتاق من الحكم التركي فئة قليلة العدد، تضم بعض أهل الفكر، وبعض المغامرين الطامحين، وفي أكثر الأحيان أفراداً ينتمون إلى أقليات غير إسلامية، ومع أن هذه الأقلية يجب أن يعترف لها بالفضل (كذا) فمن الواجب التوكيد على أن فكرتها الخاصة بالاستقلال، لم تكن تمثل إطلاقاً رأي الغالبية الساحقة من العرب المسلمين الذين كانوا ينظرون إلى الإمبراطورية العثمانية على أنها إمبراطورية إسلامية»<sup>(88)</sup>.

ويرى الدكتور زين أن عبارة «يقظة العرب» التي شاعت كثيراً، وأسىء فهمها

(87) «والغرب والشرق الأوسط» (ص 132).

(88) نشرة القومية العربية (ص 54).

كثيراً، ثم تكن تعني في بادئ الأمر سوى نوع من التيقظ والوعي لما يكتنف الحكم التركي من سوء وفساد واستبداد. كانت تعني في بادئ الأمر المطالبة بالإصلاح: إصلاح الحكم والقضاء على الفساد فيه، وكانت تعني أيضاً: مطالبة العرب بمساواتهم مع الأتراك في الحقوق والواجبات، والمطالبة بقسط أوفر من الحرية السياسية والمدنية، ولكن لم يكن يخطر ببال الغالبية الساحقة من المسلمين. أن البديل في حال عجزهم عن نيل مطلبهم بالإصلاح والمساواة هو: قيام دولة عربية مستقلة. إما عن طريق الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. أو عن طريق زوالها من الوجود. ذلك لأن مثل هذا البديل لم يكن أمراً مرغوباً فيه، ولا أمراً يمكن تحقيقه.

«وبينما كان النصارى في لبنان يطالبون بالإصلاح السياسي وبالاستقلال السياسي. كان مفكرو المسلمين في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية يطالبون بتطهير الإمبراطورية من الأدران التي لحقت بها. ولتقويتها عن طريق إصلاح الإدارة فيها، وبالرجوع إلى الإسلام الصحيح، والمؤسسات الإسلامية الصحيحة. ولذلك كان هؤلاء المسلمون من رواد الحركة التي كانت تهدف إلى قيام الوحدة الإسلامية. وكان من أشهرهم الشيخ محمد عبده (1849 - 1905). وعبد الرحمن الكواكبي (1849 - 1902) - ومحمد رشيد رضا (1865 - 1935) مؤسس مجلة المنار<sup>(89)</sup>.

ثم ظهرت بعد ذلك عدة عوامل حاسمة، كان لها أثرها الحاسم في ظهور «القومية العربية» على مسرح السياسة الدولية، وانفصال العرب عن الدولة

(89) نشوء القومية العربية (ص 69-70).

العثمانية.

1 - كان أول هذه العوامل مسلك جمعية «الاتحاد والترقي» التي اتبعت سياسة «التريك» ولو بالقوة الغاشمة، بناء على ما اتخذته من القومية التركية المتعصبة، وراحت لتحدي الكرامة العربية في أعز ما لديها من «دين ولغة». فهيات هذه السياسة التربة الصالحة لبذور الحركة العربية الانفصالية كي تنمو وتترعرع بدءاً من (1909) وهذا ما يعرف بـ «الاتحاد الطوراني».

وقد أيد هذا السلوك شكوك قادة العرب المسلمين في إخلاص «جمعية الاتحاد والترقي» تلك الشكوك المؤسسة على سببين جوهرين:

أولاً: لأن قادة هذه الجمعية وزعماءها، كانوا جميعاً - وبدون استثناء - من البنائين الأحرار (الماسونيين) والتعصب الديني يتعارض مع مبادئ الماسونيين. وثانياً: لأن يهود «سالونيك» كانوا جزءاً لا يتجزأ من جمعية الاتحاد والترقي.

فقد كتب «ستون وتسون» يقول: إن الحقيقة البارزة في تكوين جمعية الاتحاد والترقي. أنها غير تركية، وغير إسلامية، فمنذ تأسيسها لم يظهر بين زعمائها وقاداتها واحد من أصل تركي صاف. فأنور باشا مثلاً هو ابن رجل بولندي مرتد. وكان «جاويد» من الطائفة اليهودية المعروفة بـ «دونمة». و«كراسو» من اليهود الإسبان القاطنين في مدينة سالونيك، وكان طلعت باشا من أصل غجري اعتنق الإسلام ديناً - أما أحمد رضا - أحد زعمائهم في تلك الفترة - فكان نصفه شركسياً، والنصف الآخر مجرياً، إلى جانب كونه من أتباع مدرسة «كونت» الفلسفية<sup>(90)</sup>.

(90) نشوء القومية العربية (ص 86، 87).

ويضيف «ستون وتسون» قائلًا:

«إن أصحاب العقول المحركة وراء الحركة كانوا يهودًا أو مسلمين من أصل يهودي. وأما العون المالي فكان يجيئهم عن طريق «الدونمة»<sup>(91)</sup>. ويهود «سالونيك» الأثرياء!

«كما أنه كانت تأتيهم معونات مالية من الرأسمالية الدولية - أو الشبيهة بالدولية - من فيينا وبودابست وبرلين، وربما من باريس ولندن»<sup>(92)</sup>.

وهذه الوقائع تدلنا أن هناك مؤامرة دولية: صليبية صهيونية ماسونية، كانت تعمل بتخطيط وإحكام لتدمير الدولة الإسلامية الكبرى، وتفتيتها والإجهاز على «الرجل المريض» ليققسم «الورثة المتريصون» تركته.

ومما يلفت النظر دور «الماسونية» في كل من القومية التركية والقومية العربية، فبينما كان أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» من الماسونيين جميعًا، كان أعضاء الجمعيات السرية العربية في بيروت - وهم من المسيحيين - قد انضموا إلى عضوية المحافل الماسونية، «وكان من خطتهم إدخال بعض الوجهاء المسلمين إلى

(91) قول هربرت أبري: كان يهود «سالونيك» ويعرفون بـ «الدونمة» - أي المرتدون - شركاء الثورة التركية الحقيقيين، وهؤلاء هم من العرق اليهودي. ولكن معتقدتهم قد لا يكون يهوديًا أصيلاً. والاعتقاد الشائع بين الناس هو: أنهم مسلمون بالاسم، أما بالفعل فإنهم من أتباع توراة موسى.. وفي تلك الفترة التي نحن بصدددها لم يعرف أحد من الناس شيئًا عنهم، سوى قلة من العلماء المختصين بدراسة الشرق الأدنى، ولم يكن أحد من الناس يجرؤ أن يتنبأ أن هذه الفئة اليهودية المغمورة المعروفة بـ «الدونمة» ستلعب دورًا رئيسيًا في ثورة كان لها نتائج خطيرة في سير التاريخ (انظر: نشرة القومية العربية - الهوامش ص 207، 208).

(92) المصدر السابق (ص 207).

هذه المحافل، ليستميلوهم إلى الانتفاء للجمعية السرية»<sup>(93)</sup>.

2 - والعامل الثاني هو حكم جمال باشا الطاغية المتجبر (قائد الجيش الرابع في سوريا أثناء الحرب) وسياسته «القومية» المتطرفة التي قضت بتعليق زعماء العرب البارزين على أعواد المشانق في بيروت ودمشق سنتي (1915، 1916)، مما ترك أثرًا بليغًا في نفوس العرب. وزادت في شقة الخلاف بين العرب والأتراك، ودفعت بالعرب إلى التصلب في كفاحهم من أجل الاستقلال وقضى على كل تردد بينهم، ودفع بهم إلى اتخاذ قرار بالانفصال التام عن تركيا.

فقد ازداد شعور العرب القومي بعد 6 أيار (مايو) - يوم شنع عدد كبير من قادة العرب - حماسة وتحفزًا، وأصبح الاستقلال السياسي، والسيادة القومية العربية. أمرًا حيويًا بالنسبة إلى العرب.

3 - وأما العالم الثالث فهو تشجيع الحلفاء للعرب للقيام بثورة ضد الأتراك، وإغراق الزعماء الطامحين منهم بالأمانى والوعود. فقد كتب «لويد جورج» في «مذكراته» عن الحرب - العالمية الأولى - يقول: «إن عملائنا (بين العرب) وفي جملتهم عدد ممن كان قد تمرس بالأساليب الدبلوماسية الشرقية، راحوا يشجعون القيام بثورة، وكانوا يمدونهم بالسلاح والذخيرة»<sup>(94)</sup>.

ذلك هو الجو أو الوسط الذي نشأت فيه فكرة «القومية العربية» وتلك هي ظروفها وعواملها.

(93) نشوء القومية العربية (ص 61).

(94) المصدر السابق (ص 122).

لقد نشأت - أول ما نشأت - بعيدًا عن المسلمين الخالص، وإنما كان الذين احتضنوها وغذوها ودعوا إليها هم غير المسلمين، الذين وفدت إليهم الفكرة من خارج أرض المنطقة... من الغرب.

هكذا كان شأن القومية العربية، كما كان شأن القومية الطورانية. فقد كانتا متشابهتين في الأهداف والمراحل والخطوات إلى حد يشعر بوحدة المصدر الموجه لهما. ولسير الأحداث التي تدفعها دفعةً إلى الظهور والبروز.

ومهما يكن من أسباب ظهور القومية العربية ومبرراتها. فقد كان يمكن أن تكون مجرد «وجدان مشترك» بين شعوب وحد بينها الدين واللغة والتاريخ والأرض، إلى جانب الأفكار والعواطف والنظم والتقاليد إلى حد بعيد.

وكان يمكن - بل ينبغي - أن يؤدي هذا الوجدان المشترك إلى «فكر مشترك» و«عمل مشترك». من أجل تحرير الأمة ونهوضها وتقديمها ووحدها وقيامها برسالتها المنوطة بها، فلا قيمة لقومية بلا هدف، ولا قيمة لأمة بلا رسالة.

وبهذا كله لا تحمل القومية أي محتوى علماني، أو طابع لا ديني.

بل المفروض في «العروبة» خاصة أن تكون ذات ارتباط وثيق بدين الإسلام، لأنه هو الذي أنشأ لها أمة، وجعل لها رسالة، وخلد ذكرها في العالمين.

فالعروبة وعاء الإسلام وسياجه، والعربية لغته ولسانه، والعرب عصبته وحماته، وأرضهم معقله وحرمه، من العرب بعث محمد عليه الصلاة والسلام، وبلسانهم نزل القرآن، وبجهادهم انتشر الإسلام، وفي أرضهم كانت قبلته ومثوى رسوله... هم بالإسلام كانوا كل شيء، وبغيره لم يكونوا شيئًا ولن يصيروا شيئًا.

كان امتزاج معنى العروبة بمعنى الإسلام هو المفهوم السائد في مصر - وفي

المغرب العربي الكبير، فالمسلم إذا دعا فقال: اللهم انصر العرب - يعني في نفسه المسلمين، فهو لا يكاد يعرف العربي إلا مسلماً.

وقد عبر ذلك الشاعر المصري محمود غنيم فقال:

إن العروبة لفظ إن نطقت به فالشرق والضاد والإسلام معناه!  
ولكن الذي يؤسف له أن الجو الذي نشأت فيه فكرة القومية العربية من البداية.  
لم يفارقها. وهو الجو الذي يريد أن يتخذ منها تكأة لضرب الفكرة الإسلامية.  
والوحدة الإسلامية.

إن القوى التي كان همها تجزئة الإمبراطورية العثمانية الإسلامية لم يكفها أن  
ينفصل العرب عن الأتراك، بلا أرادت تمزيق الوطن العربي إلى أوطان شتى، حتى  
أصبح في الشام وحده دول أربع، ولم يكتفوا بذلك، فغرسوا فيه الخنجر المسموم  
«إسرائيل».

غير أن هذه القوى الأجنبية المتربصة لم يكن يخفى عليها أن الفكر الإسلامي،  
والشعور الإسلامي، يرفضان التجزئة والتفوق، والتقسيم المصطنع لهذه الأوطان،  
ولا يرضيهما إلا السعي الحثيث لوحدة تلم الشمل، وتجمع أبناء العائلة الإسلامية  
في كيان واحد كبير، يشكل من الأشكال، والوحدة الإسلامية تعني - على أية حال  
- الارتباط بالإسلام، والدعوة إليه، والالتفاف حول رايته.

لهذا جهز هؤلاء المراقبون الإيقاظ «اتجاهاً بديلاً» عن الاتجاه الطبيعي الذي ينشأ  
بصورة منطقية وفطرية في أرض الإسلام. فكان الاتجاه البديل هو «القومية العربية  
العلمانية» التي يتزعم الدعوة إليها حزبان عقائديان، على رأس كل منهما زعيم غير  
مسلم: حزب «البعث العربي» وحركة «القوميين العرب». غير أن، هذين الحزبين

لم يكونوا ليحدثا أثراً ودويًا قويًا في المنطقة العربية، لو لم تدخل مصر - بمركزها الجغرافي والتاريخي والثقافي والبشري - إلى الساحة القومية، ولو لم تتخذ القومية العربية شعارًا لها منذ سنة (1955).

وهذا هو اليوم الذي كان ينتظره دعاة القومية العربية - على اختلاف اتجاهاتهم منذ زمن غير قصير.

فمنذ سنة (1936) يقول فيلسوف القومية العربية، ساطع الحصري: «لقد زودت الطبيعة (!) مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية... إن مصر هي «الزعيمة الطبيعية» للقومية العربية»<sup>(95)</sup>.

وفي سنة (1965) يقول أنيس صايغ: «إن مصر قاعدة الوطن العربي سياسيًا وحضاريًا ونفسيًا وتكنيًا وفنيًا»<sup>(96)</sup>.

ومن ثم ارتفعت موجة القومية العربية حين اتخذت منها حكومة الثورة في مصر شعارًا لها. ووقفت أجهزتها الجبارة على الدعوة إليها. وذلك يحقق لها فائدتين: الأولى: أحلامها في الزعامة والنفوذ.

والثانية: إيجاد «بديل» يشغل الناس في المنطقة عن «الفكرة الإسلامية» التي لم يزل دعائها وراء القضبان، وإن كان أثر دعوتهم في كل مكان.

وهنا تلاقى كل دعاة القومية العربية على تفرغها من كل معنى إسلامي،

(95) آراء وأحاديث في القومية والوطنية (ص 143).

(96) مفهوم الزعامة السياسية (ص 17). وانظر: القومية والمذاهب السياسية، حاشية (ص 391).



وإفراغها في قالب علماني صرف. كما اتفقوا على أن يجعلوا منها «عقيدة» تلتهم بها المشاعر. وتهتف بها الحناجر، وتنبض بحبها القلوب، وترفع لها الأعلام، وتنظم فيها الأناشيد، وينشأ على تقديسها الصغير، ويهرم في خدمتها الكبير، وتصبح بذلك «معبودًا» تعنوله الوجوه، وتسبح له الألسنة... واتفقوا أيضًا على أن يكملوا العقيدة القومية بإعطائها مضمونًا اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وفكريًا، أي «محتوى شاملاً» أو «أيديولوجية» متكاملة تفسر الحياة كلها وتوجهها. وهذا المضمون أو المحتوى لا يستوحي من دين هذه الأمة العربية - الإسلام - بل يستورد حتمًا من خارج أرضها، من الغرب أو الشرق.

وهذا ما صرح به كثير من دعاة القومية العربية وأنصارها والمؤمنين بها.

يقول الأستاذان «الحكم دروزة» و«حامد الجبوري» في كتابهما «مع القومية العربية»!

«كل ما في واقعنا اليوم، يؤكد بأن أعطافنا التاريخي وانقلابنا الجذري، وثورتنا الحقيقية، لا يمكن أن تتم إلا بعقيدة... عقيدة تضع القيمة للفرد، وتوفر له الحياة الحرة الكريمة التي تتحقق فيها إنسانيته، وتنطلق إمكانياته ومواهبه... عقيدة تصنع «المحتوى الشامل» للمجتمع العربي، فتحقق فيه «العدالة الاقتصادية عن طريق نظام اشتراكي عادل، والعدالة السياسية عن طريق نظام ديمقراطي سليم، والعدالة الاجتماعية الخاصة عن طريق نظم تربوية بناءة... تضع مفهومًا جديدًا خلافًا للمرأة والأسرة والمدرسة والهيئات ومختلف مرافق الحياة الاجتماعية»<sup>(97)</sup>.

ويقول الأستاذ علي ناصر الدين في صراحة:

(97) مع القومية العربية (ص 15).

«العروبة نفسها دين عندنا نحن المؤمنين العريقين من مسلمين ومسيحيين! لأنها وجدت قبل الإسلام وقبل المسيحية في هذه الحياة الدنيا، مع دعوتها إلى أسمى ما في الأديان السماوية من أخلاق ومعاملات، وفضائل وحسنات»<sup>(98)</sup>.

والكاتب القصصي المشهور الأستاذ محمود تيمور تجرّفه هذه الموجة، فنراه يقول في جلاء:

«لئن كان لكل عصر نبوته المقدسة فإن القومية العربية لهى نبوة هذا العصر - في مجتمعنا العربي..»

«وإن كتاب العرب في أعناقهم أمانة، هي: أن يكونوا حواريين لتلك النبوة الصادقة، يزكونها بأقلامهم، وينفخون فيها من أرواحهم»... إلخ.

وهكذا نرى القومية العربية عند هؤلاء الدعاة «عقيدة» و«ديناً» و«نبوة» فماذا أبقوا للإسلام في حياة الناس؟!!

ومع هذا نسمع كثيراً من القوميين العرب يعلنون اعتزازهم بالإسلام، ولكن ينبغي ألا نتخذنا ظواهر العبارات. فهو اعتزاز أشبه ما يكون باعتزاز المصريين بالأهرام وأبي الهول ومعبد الكرنك وتوت عنخ آمون! فالإسلام عندهم ليس أكثر من «انتفاضة» عبرت عن حقيقة الأمة العربية ومثلها العليا وعبريتها<sup>(99)</sup>، ومعنى هذا أنه لم يكن وحيًا إلهيًا. بل إبداعًا بشريًا!!

وإذا كان القوميون بحثوا لهم عن «عقيدة» غير الإسلام، فأولى أن يبحثوا عن

(98) انظر مقدمة كتاب «العرب والإسلام» للسيد أبي الحسن الندوي.

(99) مع القومية العربية (ص 119 - 120)، وانظر: الطريق إلى حكم إسلامي للأستاذ محمد علي الضناوي (ص 169 - 170).

«نظام» أو نظم للحياة، غير نظم الإسلام.

لنقرأ مع مؤلفي كتاب «مع القومية العربية» هذه الفقرة:

«لقد كان الدين الإسلامي رسالة الأمة العربية في الماضي، نحو الإنسانية جمعاء ... ولذلك فإننا نعتز به كدين وثقافة وتشريع، ونفهمه على أنه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى (فكرة الوحي معدومة طبعًا) وارتقاء بالحياة الأفضل، إن الدين الإسلامي - وأي دين آخر - إذا توصلنا إلى جوهره وتلمسنا روحه العامة، ونظرنا إليه من هذا المفهوم على أنه قيم ومثل وفضائل وتهذيب للحياة، وبلورة للإحساس، لا أنظمة اقتصادية، واجتماعية وثقافية محددة - إن أي دين بالاستناد إلى هذا المفهوم، هو انطلاق للعقل، ودفع نحو التطور والتجدد»<sup>(100)</sup>.

هذه هي نظرة القوميين إلى الإسلام، أنه كان رسالة العرب في الماضي فقط، ومن هذه الزاوية يعتزون به. ولهذا لم يكن هناك فرق بينه وبين البوذية والهندوكية وكلها - في نظرهم - نزعة نحو المثل الأعلى ... إلخ.

وتبعًا لهذا التفكير، نرى القوميين يزيفون التاريخ ليوافق هواهم، فهم يحيلون «الثقافة الإسلامية» ثقافة «عربية». والحضارة الإسلامية حضارة عربية. والفتوحات الإسلامية فتوحات عربية. وأبطال المسلمين أبطال العرب. حتى أبو حنيفة وابن سينا وصلاح الدين وأمثالهم كلهم من «أعلام العرب» وهذا تحريف للواقع التاريخي لا يجوز بحال.

ولون آخر من التحريف نراه في تسميتهم حكم العثمانيين «استعمارًا» للبلاد العربية. وتسمية الأتراك «أجانب». وهي مفاهيم دخيلة مزورة على تاريخ المنطقة.

(100) المصدر السابق.

فلم يكن العرب ينظرون قط إلى الحكم العثماني وإلى الأتراك هذه النظرة. ولم يسيء العثمانيون قط إلى العرب إلا في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، حين فسدت الحكومة. وقاسى الأتراك أنفسهم منها ما قاسوا<sup>(101)</sup>.

يتمم هذه الصورة أن دعاة القومية العربية يقفون في وجه كل دعوة إلى «وحدة إسلامية» أو «اتحاد إسلامي» أو حتى مجرد «تضامن إسلامي» أو «تقارب إسلامي». وذلك لأن الترابط على أساس العقيدة الدينية عندهم من خصائص القرون الوسطى التي عني عليها الزمن، ولم تعد هذه الأفكار الرجعية تليق بهذا العصر. ويضيفون إلى ذلك دعوى أن أية وحدة لا تستمد أساسها من الروابط القومية، هي وحدة عرضية، ما أسرع ما تتفكك حين تسنح الظروف<sup>(102)</sup>.

وزاد هذا الموقف تصلبًا وتشنجًا عندما امتزجت القومية العربية بالاشتراكية الماركسية. فزادت الطين بلة.

وهذا سر ما نجده من الرفض المطلق لدى عامة القوميين من اعتبار قضية فلسطين «قضية إسلامية» وإصرارهم العنيد على إبقائها «قضية عربية». مع ما في الاعتبار الأول من كسب غير محدد للقضية في داخل العالم الإسلامي وخارجه، كما بين ذلك القائد الأردني عبد الله التل<sup>(103)</sup> وغيره من ذوى الرأي والإخلاص.

### العنصر الثاني للاتجاه الثوري العربي «الاشتراكية»:

كانت «القومية العربية» هي العنصر الأول، للاتجاه الجديد في المنطقة العربية،

(101) انظر: نشوء القومية العربية (ص 132).

(102) المرجع الأسبق: مع القومية العربية.

(103) أقرأ رأيه في كتابنا «درس النكبة الثانية» - الطبعة الثانية (ص 103، 104).

وكان العنصر الثاني هو «الاشتراكية». بل الواقع أنه طغى في السنوات الأخيرة على عنصر «القومية» حتى كاد يصصره، وينفرد هو بالزمام.

### ماذا تعني الاشتراكية العربية؟

وقبل أن نحدد ما معنى الاشتراكية العربية، يلزمنا أن نوضح مفهوم «الاشتراكية» بصفة عامة.

وهنا نجد مجالاً واسعاً للاختلاف في التعريفات والتفسيرات.

وليس هذا شأن الاشتراكية فحسب، بل هو شأن كل المصطلحات والمفاهيم من هذا النوع كالليبرالية والديمقراطية والقومية وما شابهها. ولهذا ذهب «ج. أ. هوبسون» في كتابه عن «الإمبريالية» إلى أن الغموض واستحالة التعريف الدقيق يمتد إلى كل المفاهيم العقائدية الحديثة التي تنتهي بـ (ism) <sup>(104)</sup>.

و«الاشتراكية» في طليعة هذه المفاهيم الغامضة، لأنها أنواع كثيرة. ولكنها جميعاً تمثل «النزعة الجماعية» في مقابل «النزعة الفردية» في مقابل «النزعة الفردية» في الليبرالية. وتدعو إلى رفع «الظلم الاجتماعي» عن كاهل الفئات الفقيرة والضعيفة. وهذا هو موضع الإغراء فيها - وموضع لقاءها مع الإسلام أيضاً - كما أنها تؤيد تدخل الدولة لتقييد حرية التملك والتصرف في المال بما يمنع الاحتكار والاستغلال، وهذا يؤيده الإسلام أيضاً في حدود.

وفيما عدا هذه الملامح الرئيسية تختلف المذاهب أو المدارس الاشتراكية اختلافاً كثيراً: في الأهداف حيناً، وفي الوسائل أحياناً. فبعضها قريب إلى الاعتدال، وبعضها قريب إلى التطرف، وبعضها شديد التطرف.

(104) انظر: القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد - حاشية (ص 32).

وإنما قلت «قريب إلى الاعتدال» قصدًا، لأن الاشتراكية بمختلف نزعاتها - ككل المذاهب البشرية - ينقصها التوازن والاعتدال.

وأية ذلك: أن المذاهب الاشتراكية - بصفة عامة - تناهض الملكية الفردية، مهما تكن أسبابها وطرائقها.

ذكرنا في كتابنا «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام»<sup>(105)</sup> قول مؤلفي كتاب «هذه الاشتراكية»<sup>(106)</sup> وهما «جورج بورجان» و«بيار رامبير» الفرنسيان:

«يقول البعض: إن الاشتراكية تعني حرية الفرد واحترامه، فيجيب آخرون:

بل هي تمليك وسائل الإنتاج للشعب، والسعي لتثيت ديكتاتورية الطبقة العاملة.

«أما نحن فلن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات الحامية، فهي ليست حديثة العهد، وهذا ما لاحظته «مكسيم لوروا» فقال في كتابه «رواد الاشتراكية الفرنسية»: «لا شك في أن هناك اشتراكات متعددة، فاشتراكية «بابوف» تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية «برودون»، واشتراكية و«سان سيمون» و«برودون» تتميزان عن اشتراكية «بلانكي». وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار «لويس بلان» و«كاييه» و«فوربيه» و«بيكور»... وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة تحفل بالأسى والمرارة. ولكن عاملاً مشتركاً يوجد بين هذه الاشتراكات جميعها، وهدفاً واحداً ينظمها ويقرب بينها، وهو إلغاء الملكية الخاصة: مصدر كل ظلم. وكل جور، وكل حيف في المجتمع».

(105) الطبعة الأولى (صفحة 14).

(106) (صفحة 13) من الترجمة العربية لمحمد عيتاني.

ونستطيع أن تكتفي هنا - من تلك الاشتراكيات المتعددة - بذكر أشهرها وأبرزها، هي ثلاث:

1 - الاشتراكية الديمقراطية أو الدستورية، وهي التي تعتمد على الأساليب الديمقراطية أو الدستورية المعتادة في تحقيق أهدافها، أي عن طريق البرلمانات والمجالس النيابية ونحوها.

وهذه كالاشرائية «الفابية» التي ينتهجها حزب العمال في بريطانيا، كما تنتهجها السويد وغيرها من البلاد الأوروبية.

2 - الاشتراكية الثورية، وهي التي تعتمد على «الأساليب الثورية» في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يجنح إليها عادة زعماء الانقلابات العسكرية، فباسمها يصدرون قراراتهم بلا حاجة إلى سلطة منتخبة، أو ممثلين شرعيين عن الأمة.

3 - الاشتراكية العلمية، وهذا هو الاسم «العلمي» لمذهب «كارل ماركس» الذي يقوم على أساس من فلسفة «المادية الجدلية» وتفسير التاريخ كله تفسيراً اقتصادياً محضاً، فالاقتصاد - وبعبارة أوضح - أساليب الإنتاج هي العامل الحاسم والمؤثر في سير التاريخ. وليس للعوامل الروحية والثقافية وغيرها تأثير يذكر.

وتتميز الفلسفة الماركسية بعدة نقاط أو معالم بارزة كانت دائماً موضع الجدل بينها وبين خصومها، مثل الصرع الطبقي، وديكتاتورية البروليتاريا، والقيمة وفائض القيمة، والحتمية التاريخية، وغيرها مما لا يتسع المجال لمناقشته هنا.

وهذا التقسيم يبين لنا أين نضع الاشتراكية العربية. وستزيد هذا بياناً بعد أن

نعرف كيف ظهرت الاشتراكية في بلادنا العربية، ومتى صار لها رواج وانتشار.

### بداية ظهور الاشتراكية في البلاد العربية:

يقول صاحب كتاب «الغرب والشرق الأوسط»:

«بدأت الاشتراكية في الشرق الأوسط بواسطة فئات صغيرة كشكل غامض من أشكال تقليد «الموضة الأوروبية». وقليل من الكتاب أيدوها بجد واهتمام، مثلما أيدها السوري المسيحي «شيلي شميل» الذي عاش ما بين (1860 - 1917)، والكاتب المصري المسيحي «سلامة موسى» الذي عاش ما بين (1887 - 1959). واتبع الاثنان النموذج الغربي للاشتراكية حيث اتبع «شميل» مدرسة «جورة» الفرنسية واتبع «موسى» الفابيين الإنجليز (أصحاب الاشتراكية الفابية). كذلك استوحى الحزب الاشتراكي العثماني القصير الأجل، أفكاره من الاشتراكيين الفرنسيين. فلقد أسس هذا الحزب سنة (1910) وافتتح فرعاً في باريس، وأصدر جريدة سماها «بشريت» أي الإنسانية. ولم يكن له أي تأثير أو نفوذ. ومع قيام الثورة الروسية جاءت دفعة من النشاط الاشتراكي اليساري في عدة دول، إلا أنها اضمحلت عاجلاً، بتأثير المشاحنات التي قامت بين طوائفها، مخلفة حفنة قليلة من الثوريين المحترفين.

«وفي «فلسطين المنتدية» قامت حركة اشتراكية ديمقراطية قوية على النمط الأوروبي بين الأوساط العمالية اليهودية. ولم يكن للاشتراكيين في مناطق الشرق الأوسط الأخرى أي شأن يذكر ما بين عامي (1920 - 1940) إذا قارناهم بالحركات الاشتراكية والراديكالية والقومية في الهند وفي جنوب شرقي آسيا.

«وبدأت حركة جديدة بعد نجاح حزب العمال في بريطانيا في سنة (1945) في



الانتخابات النيابية، وكانت بريطانيا في ذلك الوقت في رأس الدول الكبرى، وكانت الاشتراكية في رأس القائمة في بريطانيا. لذا فقد اعتقد الناس أن الاشتراكية شيء جديد، بالإضافة إلى أنها العلاج للمشاكل الاقتصادية المتعاظمة في الشرق الأوسط، وهكذا ظهرت مجموعة من الأحزاب الاشتراكية في مختلف بلاد المنظمة كان أهمها «الحزب العربي الاشتراكي» الذي أسسه «أكرم الحوراني» في سوريا عام (1950)، ثم توحد مع حزب «ميشيل عفلق»: «البعث العربي» سنة (1953)، وسمي «حزب البعث العربي الاشتراكي» والمعروف باسم «البعث».

«ولقد مزج هذا الحزب فكرة اشتراكية اقتصادية بفكرة قومية غامضة، وربح عددًا كبيرًا من الأنصار في الشرق العربي، وكان هذا الحزب - بالإضافة إلى الحزب الشيوعي - الحزب الوحيد الذي يحمل أيديولوجية منظمة (!! ) وأسس شبكة واسعة من الفروع، أما أتباعه فكانوا من المتعلمين ومن الطبقة العاملة»<sup>(107)</sup>.

ولم تلبث الاشتراكية أن قفزت بسرعة مذهلة إلى سدة السلطان، وتربعت على عرش الحكم، فكيف تم ذلك؟

### كيف تربعت الاشتراكية على كرسي الحكم؟

يقول «برنارد لويس» أيضًا:

«كانت الاشتراكية «فوق الريح» في سنوات (1950) وما بعدها... تمامًا كما كانت سابقتها الليبرالية قبل قرن من الزمان، وكسابقتها ربحت الاشتراكية عددًا من المتعلمين، ولكنهم لم يكونوا هم الذين جاءوا بها إلى كرسي الحكم والسيطرة. فالثورة الاشتراكية مثل الدستورية الليبرالية فرضت من فوق، لم تأت تلبية لمطلب

(107) الغرب والشرق الأوسط، للأستاذ برنارد لويس، (ص 95 - 97).

شعبي أو رغبة جماهيرية، ولا جاءت نتيجة لانتصار الحركة الاشتراكية. أو نجاح الطبقة العاملة، بل كانت نتيجة قرار نظام حكم عسكري، قضى قبل ذلك مدة تسع سنوات في الحكم، واتخذت في أولها خطوات عملية غير عقائدية الأسس. لقد أمتت بعض المؤسسات الفرنسية، وبعض الشركات التي كان يمتلكها اليهود بعد حملة سيناء والسويس سنة (1956). ونتيجة لهروب الأموال الأجنبية ورؤوس أموال الأقليات، ضاق نطاق عمليات التأميم المعتدلة - إذا جاز التعبير - وعندما يئست الحكومة من القطاع الخاص قررت أن تلعب هي دورًا حيويًا أكبر في الحياة الاقتصادية، وكانت تصريحات المسئولين آنذاك في الجمهورية العربية المتحدة تستعمل تعبير «العدالة الاجتماعية» بدل تعبير «الاشتراكية». وهي تعني نوعًا من الرأسمالية المحدودة للدولة مع برامج للخدمات، ومع قدوم سنة (1960) صارت الاشتراكية أصرح وأظهر في الأقوال والأعمال، خصوصًا بعد تأميم مجموعات شركة مصر للتعهدات والمقاولات. ولم يكن تأميم الصحف في نفس العام خطوة اقتصادية خالصة.

«ثم جاء الدور الثاني بسلسلة من قرارات التأميم من تموز (يوليو) عام (1961) حيث تمتلك الدولة بها كل النشاطات الاقتصادية الكبيرة مع التعويض لأصحابها، وحدد الحد الأعلى لتملك الأراضي بمائة فدان. وأعلنت ضريبة تصاعدية عالية على أصحاب الدخل المرتفعة، ومنع أي متمول من تملك أكثر مما قيمته 10000 جنيه مصري من أسهم شركات معينة، وفي نفس الوقت صدرت سلسلة من الأحاديث والمقالات تفسر طبيعة وهدف هذه الإجراءات، وتوضح مفهوم الاشتراكية العربية التي أعلنتها الدولة.

## مقال عقائدي شبه رسمي:

«ولقد كتب محمد حسنين هيكل في مقال عقائدي شبه رسمي: «إن البلاد بحاجة إلى خطة واضحة تضم كل طاقات الشعب. وتؤمن الزيادة اللازمة في الإنتاج. في نفس الوقت تؤمن فيه الحاجات الاستهلاكية الضرورية للجماهير الشعب الكادح التي طال حرمانها.

«وبهذه الطريقة يتم النمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية دون أي استغلال رأسمالي غربي أو محلي، ودون تضحية الجيل الحاضر في سبيل الأجيال القادمة كما فعل «ستالين» و«ماوتسي تونج»<sup>(108)</sup>.

ثم جاء دور «الميثاق» الذي سماه بعضهم «قرآن الثورة»!! جاء الميثاق يعلن في بابه السادس «حتمية الحل الاشتراكي» ويقول ما نصه: «إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي - وصولاً ثورياً إلى التقدم - لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية، فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير»<sup>(109)</sup>.

كما أكد الميثاق: أن الصراع الطبقي لا يمكن تجاهله وإنكاره.

ويقول: «إن الاشتراكية العلمية» هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم. وإن أي منهج آخر لا يستطيع - بالقطع - أن يحقق التقدم المنشود».

ويرى الميثاق: «ضرورة سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج» وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محددة، كما يدافع بشدة عن «التأميم» وأثره في ضرب المبادرة

(108) الغرب والشرق الأوسط، للأستاذ برنارد لويس (ص 97 - 99).

(109) الميثاق - الباب السادس.

الفردية ... إلخ إلخ.

وفي هذه العبارات نرى ترديدًا واضحًا للأفكار الماركسية القائلة بحتمية التطور إلى الاشتراكية العلمية، بحكم منطق المادية التاريخية وغيرها. كما نرى في ثنايا أبواب الميثاق كثيرًا من أفكار الماركسية، مع خليط من أفكار أخرى.

وبهذا كانت مصر أول دولة عربية تتخذ الاشتراكية الثورية دستورًا لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي خطها مشيت البلاد الأخرى بعد.

ولولا تبني مصر للاشتراكية وتجنيد قواها وأجهزتها للدعوة إليها، والتبشير بها، لظلت الاشتراكية ضعيفة الأثر. إلى زمن غير قليل.

فمصر الثورة هي المسئولة الأولى عن زواج سلعتي القومية والاشتراكية معًا، ولولاها ما استطاع «ميشيل» ولا «جورج» ولا «نايف» وأمثالهم أن يحرزوا نجاحًا يذكر بين العرب والمسلمين.

#### بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية الماركسية:

ومما ننبه عليه هنا: أن بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية العلمية، نسبةً ورحمًا. فوسائلها متشابهة أو متقاربة، وإن أمكن أن يختلفا في بعض الأهداف أو في الأساس الفلسفي «الأيديولوجي».

بل يقول المؤرخ الكبير الأستاذ محمد عبد الله عنان في كتابه عن «المذاهب الاجتماعية الحديثة»<sup>(110)</sup>:

«والشيوعية تقصد إلى ما تقصد إليه الاشتراكية، والاشتراكية الخالصة ترمي في

النهاية إلى الشيوع. والاشتراكية الثورية هي الشيوعية ذاتها، لا تفترق عنها إلا في بعض الإجراءات والتفاصيل الشكلية» ...

ولهذه القرابة بين الاشتراكية الثورية واشتراكية «ماركس» نجد الاشتراكيين الثوريين يأخذون كثيرًا عن الماركسية، ويتلقون من مصادرها، ويتلمذون على أساتذتها الأموات والأحياء، ويرددون كثيرًا من أفكارها، كما يرفعون كثيرًا من شعاراتها، ولهذا نجد في كتبهم ومنشوراتهم وصحفهم الحديث الدائم عن «الطباقية» و«الصراع» و«الحتمية» و«السيطرة على وسائل الإنتاج» وغيرها من مشخصات الفكر الماركسي، بل تجد بعض الثوريين قد أطلق على اشتراكيته نفس العنوان الماركسي «الاشتراكية العلمية» كما فعل الميثاق المصري.

كما نجد أيضًا صلحًا فكريًا قائمًا بين الاشتراكيين الثوريين وبين الشيوعيين «الرسميين» المحليين. ما لم يتمسكوا بكيانهم الحزبي الرسمي. فإذا تنازلوا عنه. فالباب أمامهم مفتوح. والمجال رحب، لا يمنعون بل يؤثرون ويقدمون. في التنظيم السياسي، وفي مجال الإعلام والتوجيه من صحافة وإذاعة ومؤسسات نشر- وترجمة وغيرها. فالذي يمنع هو الحزب وليس الفكرة. ولهذا، حينما قبل أعضاء منظمة «حدثو» الشيوعية المصرية أن يجلوا أنفسهم وينضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، رحب المسئولون بهم، وأخذوا مكانهم المرموق. ورأوا في ذلك خدمة أكبر لعقيدتهم مما لو بقوا مغلقين على أنفسهم خارج الاتحاد.

وهؤلاء وأمثالهم من الماركسيين الفكريين - وإن لم يكونوا حزبيين - هم الذين عارضوا وجود شيء اسمه «الاشتراكية العربية» وقالوا: إن الاشتراكية العلمية هي اشتراكية عالمية واحدة، وليس لها جنسيات مختلفة، وإنما هناك تطبيقات شتى لهذه الاشتراكية، فالصواب عندهم أن يقال: التطبيق العربي للاشتراكية، لا الاشتراكية

العربية.

ومما أخذته الاشتراكية العربية من المدرسة الشيوعية الماركسية في المجال السياسي: فكرة الحزب السياسي الوحيد أو «الحزب الطليعي» الذي تتبناه الدولة، ولا تسمح لأي تجمع غيره بالمعارضة، أو بمزاولة نشاط سياسي.

ومحاولة التفرقة بين مفهوم «الحزب الواحد» أو «الحزب الطليعي» الذي يمثله الفكر الماركسي اللينيني، ومفهوم «التنظيم الواحد» الذي تتبناه الاشتراكية العربية ومعظم البلاد النامية - بأن الأول مغلق والثاني يفتح أبوابه عادة لجميع فئات السكان، أو القسم الأكبر منهم، ليضمهم في وحدة وطنية ...

هذه المحاولة لا تجدي نفعًا، ما دام التنظيم يقوم على أساس «أيديولوجية» واحدة، لا يسمح بالخروج عليها، هي أيديولوجية «الصفوة المثقفة» التي تتولى قيادة الثورة الاجتماعية في بلادها<sup>(111)</sup> كما يقال.

لا فرق إذن في النتيجة بين الحزب الطليعي، والتنظيم الواحد، ما دام كل منهما يفرض اتجاهًا فكريًا واحدًا، لا يسمح لأي فئة بمعارضته بالتحدث عن اتجاه آخر.

وفرق ما بين الحزب الواحد والتنظيم الواحد: أن الأخير يلجأ إليه عادة من لم يكن له حزب قبل وصوله إلى الحكم، فهو يستعيز عن ذلك بإقامة «تنظيم» يضم كل الموالين للنظام القائم أو المنتفعين به، أو الخائفين منه، وفي داخل هذا «التنظيم

(111) انظر «القومية والمذاهب السياسية» لعبد الكريم أحمد (ص 320، 321). والعجيب أن بعض الأساتذة يبررون هذه الأوضاع الديكتاتورية، مثل الدكتور م. طه بدوي الذي سماها «ديمقراطية التحالف» أي تحالف قوي الشعب العامل، في مقابلة «ديمقراطية التصادم» الغربية و «ديمقراطية الإجماع» الشيوعية، كما في «فلسفتنا السياسة الثورية» (ص 161 - 174) والواقع أن الإجماع والتحالف متقاربان.

العام» لا يستغنى عن «تنظيم طليعي» سري خاص، يكون هو الوجه الحقيقي للتنظيم الكبير، كما يكون هو موضع الثقة والمعول عليه في الأزمات. وهذا قد أثبتته التحقيقات بعد التغيير الذي حدث في مصر في مايو (1971).

فإذا كان الحكم الثوري الاشتراكي ينتمي إلى حزب قبل نجاح انقلابه، فإن الحزب هو الذي يحكم وحده، ولا يسمح لأي تنظيم أو تجمع غيره بالظهور. إلا لضرورات مرحلية، كما يفعل الشيوعيون أنفسهم. وهذا هو موقف البعثيين منذ حكموا سوريا والعراق. وموقف القوميين منذ حكموا اليمن الجنوبية. وبهذا يمكننا أن نعرف موضع «الاشتراكية الثورية العربية» من الاشتراكية الماركسية. إنها لا تخاصمها ولا تقاومها، بل تتلمذ عليها، وتستقي منها، وتعتبرها نبغاً سخياً لكل داع إلى الاشتراكية، ويزيد في تعميق الصلة بينها في بلادنا العربية تغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، فكل هذا من شأنه أن يهيئ له نفوذاً فكرياً، وعاطفياً أيضاً.

لكن تبقى هناك نقطتان قد تخالف فيهما الاشتراكية العربية الاشتراكية الشيوعية الماركسية.

**النقطة الأولى:** أن الاشتراكية الماركسية - من الوجهة النظرية - تؤمن بالعالمية، ولا تؤمن بالقوميات. كما لا تؤمن بالأديان، ولهذا أنكر خرشوف على العرب تناديهم بالقومية العربية في زيارته لمصر عند الاحتفال بالسد العالي. وكذلك ينكر الماركسيون الصحاء اعتبار الصراع بين اليهود والعرب صراعاً بين قوميتين أو دينين، وإنما هو صراع مع الإمبريالية والقوى الرجعية في داخل إسرائيل، أما البروليتاريا في كل من إسرائيل والبلاد العربية فهم طبقة واحدة تجمعهم الأخوة الاشتراكية لأن «انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، هو أشد عمقاً، وأبعد أصولاً

من انقسام الناس إلى «أمم» كما قال صاحب «الطبقة والأمة».

فالتقسيم «الطبقي» للمجتمعات البشرية هو التقسيم المهم بل الوحيد في نظر الماركسية الخالصة. وفي هذا قال «ماركس» نفسه: إن البروليتاري أقرب إلى زميله البروليتاري في أي بلد آخر منه البرجوازي في بلده!

ولكن قامت عدة محاولات من جانب الاشتراكيين ترمي إلى وضع صبغة ملائمة للتوفيق بين الاشتراكية والقومية، انتهت باعتراف الاشتراكيين بالكفاح القومي، باعتباره مرحلة في سبيل الثورة الاشتراكية المرجوة عندما تصبح الجماعة «ناضجة»<sup>(112)</sup> ويعرف هذا الاتجاه باسم «تشريك القومية» أو «تأميم الاشتراكية».

وكان هذا من التنقيحات التي عدلت بها الماركسية موقفها تحت ضغط الواقع والظروف الملموسة. لتستفيد الاشتراكية السوفيتية من كفاح الشعوب التي تقف ضد الاستعمار، وتطالب بالحرية وحق تقرير المصير القومي. فقد اعتبر «لينين» في مؤلفه الرئيسي «الاستعمار - أو الإمبريالية - أعلى مراحل الرأسمالية»: أن الطبقة التي تقود حركة التحرر الوطني في البلاد النامية - وهي عنده طبقة برجوازية - تمثل القوة الاجتماعية التقدمية والثورية في هذه البلاد. يحكم نضالها ضد الإمبريالية، وضد الرجعية، وهي بذلك الحليفة الطبيعية للاشتراكية. ومن حقها أن تتحدث باسم مجتمعاتها، وأن يعترف لها بمطلب تقرير المصير القومي، وتكوين الدولة القومية المستقلة التي تريدها، متى طالبت بذلك»<sup>(113)</sup>.

وبهذا انحلت العقدة أمام الاشتراكيين العرب إلى حد كبير، ولم يجدوا تناقضاً

(112) المصدر السابق: القومية والمذاهب السياسية. (ص 308 - 314).

(113) المصدر السابق (ص 313).



بين دعواتهم إلى القومية العربية، ودعوتهم أيضًا إلى الاشتراكية الثورية أو العلمية.

**النقطة الثانية:** أن معظم الاشتراكيين العرب لا يريدون أن يجاربوا الدين جهرة كما هو شأن الشيوعيين، فهم يعرفون طبيعة هذه الشعوب المسلمة، وغيرتها على دينها، وخاصة أمام من يهزأ به أو يتحداه، ولهذا يتجنبون الاصطدام المباشر بالمشاعر الدينية، ولا يثيرون ما يمس الأمور الدينية الظاهرة لجمهور الناس، مع أنهم وفي الوقت ذاته، ينشرون من القيم والمفاهيم والأفكار، ما يعارض الدين معارضة قطعية، بل يقتلعه - مع الزمن - من جذوره!

هذا مع أن الشيوعية حاولت أيضًا أن تهذب من موقفها تجاه الدين، فكان من وصاياها في بعض البلاد أن تسكت على الدين ورجالها في المراحل الأولى حتى تتمكن!

على أن بعض الاشتراكيات العربية تقترب من الماركسية وتقترب، حتى لكأنها هي، كما رأينا سوريا في عهد البعثيين القطريين، وبعضها يعلنها ماركسية صريحة حمراء، دون مواربة أو خجل، كاليمين الجنوبية، والجناح المتطرف في «حركة القوميين العرب».

ومن هنا يمكننا القول: إن الاشتراكية العربية، وخاصة في مصر - وسوريا والعراق واليمن الجنوبية - على درجات متفاوتة بينها - لم تعد مجرد إصلاحات جزئية تهدف إلى إقامة عدالة اجتماعية. أو تقليل الفوارق الاقتصادية. أو إنصاف العمال والفلاحين أو إصلاح ما أفسدته الليبرالية ونحو ذلك من المطالب الإصلاحية المثالية، إنما أصبحت «مذهبًا» فكريًا، أو «أيديولوجية» متكاملة. لها نظرتها الخاصة للكون وللتاريخ. وللحياة والإنسان! وبعبارة أخرى: أصبحت

عقيدة. وإن شئنا قلنا: أصبحت دينًا جديدًا له كتبه ومصادره المقدسة مثل رأس الهال والبيان الشيوعي وغيرهما. وله أنبيأؤه «المعصومون» الملهمون مثل «ماركس» و«البنين» و«مارو». وله فلسفته وأيديولوجيته الخاصة. وله مفاهيمه وأفكاره عن الوجود والتاريخ والإنسان والمجتمع. وله قيمه وقواعده ووسائله المتميزة التي تستوحي من التجارب الاشتراكية وحدها. ولهذا نجد هذا التعبير «العقيدة الاشتراكية» سائدًا عند الاشتراكيين العرب قاطبة. كما نجد معها عبارات «القيم الاشتراكية» و«الخلق الاشتراكي» و«السلوك الاشتراكي» و«الفهم الاشتراكي» عناوين بارزة في قاموس الاشتراكيين.

وقد يغيرون كلمة «الاشتراكية» بكلمة أخرى تلازمها وتكملها وهي: «الثورية» فهناك «إيمان ثوري» و«نظام ثوري» و«نظام ثوري» و«فكر ثوري» و«تصرف ثوري» و«مفاهيم ثورية» و«أخلاق ثورية» و«حياة ثورية» و«كل شيء» ثوري!

لا عجب أن سمى «أرنولد توينبي» في كتابه «العادة والتغيير» هذه المذاهب الفكرية أو «الإيديولوجيات» الحديثة: «الأديان البديلة» التي ظهرت لتطرد الأديان القديمة وتحل محلها. كما ألف فيها «جوليان هكسلي» كتابه الذي سماه أسماً معبراً عن حقيقتها «أديان بغير وحي».

وهذا - في الواقع - هو أخطر ما في الاتجاه الاشتراكي الثوري، إنه اتجاه لا يرضى أن يعيش على هامش الحياة، أو على حافة المجتمع، إنه يأبى إلا أن يدخل في صلب الحياة، ويغوص في أعماق المجتمع، ويوجه تفكيره ومشاعره وسلوكه، فمن السمات المشتركة لهذه «الإيديولوجيات الانقلابية» أنها «كلية عامة» لا تقنع بجزء من الحياة دون جزء. ولا بقطاع من المجتمع دون آخر. بل لا بد أن تفرض

سيطرتها على الحياة كلها. ولا تقبل الشركة أو المعيشة مع أيديولوجية أخرى - إلا  
لمرحلة، وعلى سبيل الضرورة - كما شرح ذلك صاحب «الأيديولوجية الانقلابية».  
والاشتراكيون الصرحاء في الوطن العربي لا يخفون هذه الحقيقة، بل يعلنونها  
بصراحة وجلاء.

يقول الدكتور منيف الرزاز - الذي انتخب زمناً ما أميناً عاماً لحزب البعث  
الاشتراكي العربي - في كتاب «دراسات في الاشتراكية» الذي صدر سنة (1960).  
ويحمل مقالات لعدد من قادة «البعث»:

«إن فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي فحسب. هو فهم خاطئ.  
فالاشتراكية تقدم حلولاً اقتصادية لمسائل كثيرة. ولكن هذه الحلول جميعاً ليست  
إلا ناحية واحدة من نواحي الاشتراكية، وفهمها على أساس هذا الناحية الواحدة  
فهم خاطئ لا ينفذ إلى الأعماق ولا يتعرف إلى الأسس التي تقوم عليها الاشتراكية  
ولا يتطلع إلى الآمال البعيدة التي تذهب إليها الاشتراكية.

«... فالاشتراكية مذهب للحياة، لا مذهب للاقتصاد، مذهب يمتد فيما يمتد  
إلى الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم والاجتماع والصحة والأخلاق والأدب  
والعلم والتاريخ. وإلى كل أوجه الحياة كبيرها وصغيرها، وأن تكون اشتراكياً يعني  
أن يكون لك فهم اشتراكي لكل هذا الذي ذكرت، وأن يكون لك كفاح اشتراكي  
يضم كل هذا الذي ذكرت».

ثم يؤكد الكاتب أن هذه النظرة الشاملة ليست مقصورة على الاشتراكية...  
وإنها هي الأساس في المذاهب الاجتماعية الأخرى.

ولقد برر الكاتب شمول المذاهب الاجتماعية واتساع نطاقها بحيث تتسع لكافة

المجالات وأن تضع الحلول لكافة المشكلات بأن:

«... سبب هذه النظرة الشاملة - أن الحياة نفسها شيء واحد - تيار واحد لا يعرف هذا التقسيم الذي يخترعه عقلنا لكي يسهل على نفسه إدراك حقائق الحياة. ثم ينسى أنه هو نفسه الذي قام بهذا التقسيم، ويظن أن الحياة كانت مقسمة هكذا منذ الأزل. فالحياة لا تعرف شيئاً اسمه الاقتصاد، منفصلاً عن شيء اسمه الاجتماع، وشيء آخر اسمه السياسة. الحياة شيء متكامل متصل، ولكن عقلنا العاجز المغرم بالتحليل والدرس، لن يتمكن من القيام بهذا التحليل والدرس، إذا واجه الحياة ككل قائم بذاته، فهو مضطر إلى أن يقسم الحياة إلى أوجه، وإلى ألوان، وإلى أنواع من العلاقات، فيسمى بعضها اقتصاداً، ويسمى بعضها الآخر سياسة، وبعضها اجتماعاً، وأخلاقاً، ودينياً، وتاريخياً، وأدبياً، وعلماً إلى آخر هذه السلسلة إن كان لها آخر... الحياة... كالنهر شيء واحد متصل مستمر... وكذلك حياة أي مجتمع - كبير أو صغير - أمة أو أسرة - حكومة أو حزب - فموقف أي مجتمع إزاء الحريات السياسية يقرر موقفه من الاقتصاد، وموقفه من النظم الاقتصادية، يقرر موقفه من الحريات السياسية وكذلك من الاستعمار ومن الأخلاق ومن التعليم ومن الأدب ومن التاريخ إلى آخر هذه السلسلة التي لا تنتهي».

ويخلص الكاتب من ذلك إلى تأكيد الصفة الشاملة للاشتراكية فيقول:

«... بهذا المعنى كلمة الاشتراكية إذن كلمة لا تقتصر على التعبير عن حالة اقتصادية معينة فحسب، بل هي تعبير عن نوع من الحياة بأكملها بجميع وجوهها. والاشتراكية بهذا المعنى ليست وضعاً اقتصادياً معيناً، وليست سعياً في سبيل وضع اقتصادي معين فحسب، بل هي فهم اشتراكي لكل نواحي الحياة، وحين أقول بأنني اشتراكي فقد عينت موقفي لا من العلاقات الاقتصادية التي

أعيش من خلالها، فحسب، بل لقد عينت موقفي من جميع نواحي الحياة التي تلامسني وألامسها».

### فرق ما بين الاشتراكية والليبرالية:

أريد هنا - في مجال الحديث عن الاتجاه الثوري الاشتراكي - أن أشير إلى حقيقة بينة، ربما جهلها أو ذهل عنها بعض الناس، وهي أن الاتجاه الاشتراكي الثوري لا يختلف كثيراً عن الاتجاه الليبرالي الديمقراطي، رغم ما بين الاتجاهين من جفوة أو تنافس أو صراع.

إنهما - عند التأمل وتحليل الأمور إلى أصولها - يمثلان تيارًا واحدًا، له منبع واحد، وإن اختلفت قنواته ومجاريه، إنه تيار «التغريب» للأمة الإسلامية وهو تيار ينبع من أصل مشترك هو «الحضارة الغربية» بفلسفتها «المادية» للحياة، ونظرتها «النفعية» للأخلاق.

إنهما متفقان في الأصول، مختلفان في الفروع - على حد تعبيرنا الفقهي - أعني أنهما متفقان في نظرتهم الكلية إلى قضايا الوجود الكبرى، إلى الله، وإلى الكون والحياة الإنسانية.

وإنما يختلف الاتجاهان في النظر إلى بعض القضايا - الهامة بلا شك - كالفردية، والجماعية، والحرية.

ولهذا لم يتغير الوضع - في كثير من المجالات - عما كان عليه قبل سيطرة الاشتراكية على الحكم.

فقد ظلت العلمانية هي أساس الحكم، والقوانين الوضعية الأجنبية هي التي تحكم وتسود، والتقاليد والقيم الغربية الاجتماعية تشيع وتنتشر.

ولكن نظرًا لانتشار الأفكار الماركسية بدأ الناس يقرأون ويسمعون هجومًا على الدين واستخفافًا به، من أقلام وألسنة اشتراكية ثورية، ظهر ذلك في كتب مثل «نقد الفكر الديني» ومثل «من النكسة إلى الثورة» وغيرهما، وظهر ذلك في صحف، ومقالات، لعل من أبرزها ما نشرته صحيفة «جيش الشعب» السورية بقلم «إبراهيم خلاص» قبل «النكسة» بشهر واحد... يقول فيه:

«استنجدت أمة العرب بالإله... فنشئت عن القيم القومية في الإسلام والمسيحية... استعانت بالنظام الإقطاعي، والرأسمالي، وبعض النظم المعروفة في العصور الوسطى، كل ذلك لم يجد فتيلًا. ومع كل هذا شمردت أمة العرب عن ساعديها ونظرت بعيدًا. لترى طفلها الوليد يقترب شيئًا فشيئًا... وهذا الوليد ليس إلا الإنسان الجديد.

«الإنسان المتمرد على جميع القيم المريضة الهزيلة في مجتمعه... التي هي ليست إلا وليدة الإقطاع والرأسمال والاستعمار... تلك القيم التي جعلت من الإنسان العربي إنسانًا متخاذلاً متواكلًا، إنسانًا جبريًا مستسلمًا للقدر... إنسانًا لا يعرف إلا أن يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم!!

«أما القيم الجديدة التي ستخلق الإنسان العربي الجديد فهي قيم نابعة من صلب الإنسان المتمرد المعذب، نابعة من قلب الإنسان الجائع، نابعة من الإنسان الاشتراكي الثوري الجديد، الذي لا يؤمن إلا بالإنسان، وبالإنسان وحده...

«والطريق الوحيد لتشييد حضارة العرب وبناء المجتمع العربي هي خلق الإنسان الاشتراكي العربي الجديد الذي يؤمن أن الله والأديان، والإقطاع والرأسمالية والاستعمار، والمتخمين، وكل القيم التي سادت المجتمع السابق ليست

إلا دمی محنطة فی متاحف التاريخ.

«ونحن، إذ نشترط من إنساننا الجديد رفضه للقيم السابقة، علينا أن نضع قيمًا جديدة محدودة... ليست هناك سوى قيمة واحدة وهي الإيمان المطلق بالإنسان القدري الجديد... الإنسان الذي لا يعتمد إلا على نفسه وعمله وما يقدمه للبشرية جمعًا، لأنه يعلم نهايته الحتمية... الموت... وليس غير الموت.

لن يكون هناك نعيم أو جحيم، بل سيصبح ذرة تدور مع دوران الأرض. لذلك هو مضطر إلى أن يقدم كل ما يملك لأمته ولإنسانيته دونها مقابل «كزاوية صغيرة من الجنة مثلًا».

### الجديد في الاتجاه العربي الثوري:

كان الجديد الذي ركز عليه الاتجاه الجديد هو ما يلي:

1 - اتخاذ «الوحدة... والحرية... والاشتراكية» أهدافًا أساسية بحيث أصبح هذا «الشعار المثلث» مشتركًا بين كل الثورات والحركات والأحزاب «العقائدية» العربية. سواء أكانت ناصرية أو بعثية - قومية أو قطرية - أو حركية قومية، جورجية أو حواتمية أو غيرهما!

2 - تركيز الدعوة إلى «التقدم» وبناء الدولة الحديثة القائمة على العلم و«التكنولوجيا» العصرية.

3 - التظاهر بالعناية بقضية فلسطين والعمل على تحريرها بوصفها قضية العرب القومية الأولى.

فهل حقق الاتجاه العربي الثوري الأهداف التي تبناها، فضلًا عن آمال الأمة كلها. برغم ما وضع بين يديه من طاقات وإمكانات كبرى! هل حقق الوحدة

والحرية والاشتراكية (بمعنى الكفاية والعدل) والتقدم العلمي؟ وهل حرر فلسطين وأعاد أهلها إليها؟ ... سنرى.

\*\*\*



## الوحدة العربية في عهد الثورة الاشتراكية

الوحدة شعار جميل، وهدف جليل، وما أعظم أن يتحد أكثر من مائة مليون عربي من المحيط إلى الخليج. جمعتهم «وحدة اللغة» التي تصنع وحدة الفكر والعقل، وجمعتهم «وحدة التاريخ» التي تصنع وحدة الضمير والوجدان، وجمعتهم «وحدة الأمل» التي تصنع وحدة المستقبل والمصير<sup>(114)</sup>... كما جمعتهم وحدة الإيمان بالله وبالوحي وبالآخرة، وجمعت أكثر من تسعين في المائة 90٪ منهم وحدة العقيدة الإسلامية ووحدة النظم والتقاليد الإسلامية.

ما أعظم أن تضم هؤلاء «كتلة عربية واحدة» تكون نواة أو مرحلة لكتلة إسلامية أكبر منها.

ما أعظم أن يتحد هؤلاء في عالم لا مكان فيه للكيانات الصغيرة. وما أحوج العرب بالذات إلى الوحدة في هذه المرحلة التي يواجهون فيها حربًا مصيرية.

ولكن هل استطاعت الاشتراكية الثورية العربية تحقيق أمل الوحدة الذي تجيش به صدور الملايين وعشرات الملايين من أبناء هذه الأمة؟

### فشل الوحدة بين مصر وسوريا:

واقع الأحداث يقول: إن الوحدة جاءت تسعى على قدميها إلى الثورة العربية - بدون جهد منها - فكانت وحدة سوريا ومصر وقيام «الجمهورية العربية المتحدة» التي استقبلها العرب في كل مكان - فيما عدا أذئاب الشيوعية - بالترحيب والتأييد، مستبشرين بتلك الدولة الفتية الغنية، التي «توحد ولا تفرق، تقوي ولا

(114) من «الميثاق».

تضعف، تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو». إلى آخر ما جاء في الخطاب الافتتاحي لمجلس الأمة الموحد.

ولكن الفرحة بهذه الوحدة لم تدم طويلاً.

فإن أساليب القهر والإرهاب في الحكم، ومحاباة بعض الناس بالمناصب والمغانم، والسكوت على أخطاء الآخرين ميلاً مع الهوى، والاتجاه إلى الاشتراكية الثورية ممثلة في التأميمات والمصادرات، إلى غير ذلك مما اتسم به الحكم الثوري القصير النظر، الضيق الأفق، جعل الشعب السوري الذي كان وراء الوحدة بقضه وقضيضه، يسعى إلى الانفصال، لا حباً فيه، ولكن كراهية لعهد الوحدة وما قاسى على يديه.

وأصدر «المواطن العربي الأول» الرئيس شكري القوتلي - الذي كان أول ساع إلى الوحدة، متنازلاً عن رياسته لجمهورية القطر السوري - بياناً تاريخياً يزيد فيه الانفصال، مندداً بنظام الحكم الذي كان ألف عين وعين، ولكنه لا يرى بواحدة منها. ويحمله فشل تجربة الوحدة التي استحالت إلى سراب<sup>(115)</sup>... كما قال.

### خبيبة الأمل في وحدة وادي النيل:

وبمناسبة فشل الوحدة بين مصر وسوريا، يجدر بنا الحديث عن مصير وحدة أخرى، لعلها كانت أقرب من تلك، وهي وحدة مصر - والسودان: وحدة وادي النيل، التي كانت هدفاً مشتركاً لكل القوى الوطنية<sup>(116)</sup>. في مصر - منذ عشرات

(115) انظر في كتاب «شكري القوتلي يخاطب أمته» خطابه بعنوان: «لماذا استحالت الوحدة إلى سراب»؟ نشر مركز الوثائق المعاصرة ببيروت.

(116) تحددت الأهداف الوطنية المصرية في مطلبين: جلاء الإنجليز ووحدة وادي النيل.

السنين، حتى قال شريف باشا قديماً كلمته المشهورة «إذا تركنا السودان، فإن السودان لا يتركنا»! إشارة إلى ما بين البلدين من روابط الأخوة والجوار وتشابه نمط العيش، وتشابك المصالح، فضلاً عن الدين واللغة والتاريخ وغيرها.

ماذا كان مصير هذه الوحدة المرجوة؟

لقد تبخر هذا الأمل، وذهب أدراج الرياح، وعجزت «الثورة المصرية» أن تزرع الثقة بالوحدة في نفوس المتشككين، وأن تقطع الطريق على المشككين، برغم الملايين التي بذلت لشراء زعماء العشائر والطوائف وغيرهم، لأن الوحدة بين الشعوب لا تقوم برشوة حفنة من الطامعين، ولا برقصة الحرب بين البدائيين!

وأكثر من ذلك أن الحزب الذي كان ينادي بوحدة وادي النيل داخل السودان - الحزب الوطني الاتحادي، صاحب الأغلبية - نفّض يده من الوحدة، ونأى بجانبه عنها.

والسر في ذلك لا يعود إلى نفور أو خوف من الوحدة مع الشعب في شمال الوادي، بل إلى عدم الثقة، والخوف من طبيعة الحكم المصري القائم وتطلعه وأساليبه وطغيانه، لا في معاملة خصومه فحسب، بل في معاملة أنصاره وأركان قيادته أنفسهم، من رشاد مهنا، إلى محمد نجيب - الذي كان له في نفوس كثير من السودانيين مكان كبير - إلى الإخوان المسلمين. أو من ساند الثورة وأيدها.

وهكذا أثر الأشقاء السودانيون العيش في حدود إقليمهم مستقلين - وإن شئت قلت: منفصلين - على وحدة مخوفة العواقب، مخوفة بالمخاطر.

**شعار وحدة الهدف ومعناه:**

وحين فشلت الوحدة بين مصر وسوريا - نتيجة العجز والجهل والغرور

والإرهاب - رفعت الثورية في مصر شعارًا جديدًا تبرر به خيبة الأمل في استمرار تلك الوحدة المنشودة. كما تبرر به حملات الطعن وقذائف السب والشتم في الآخرين.

ذلك الشعار هو: وحدة الهدف لا وحدة الصف. وقال في ذلك الميثاق:

«إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية، ليكون من لقاءهم صورة للتضامن بين الحكومات... إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة... إن وحدة الهدف لا بد أن تكون شعار الأمة العربية في مرحلة تقدمها من الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية. ولا بد أن ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار»...

إن هذا الكلام يعني أمرين:

أولاً: أن اللقاء بين حكام العرب في صورة تضامن من أجل قضية مشتركة - كمحاربة الاستعمار - قد انتهى زمنه.

ثانياً: أن لا أمل في وحدة بين بلدين تختلف أهدافهما. ويقصد بالاختلاف هنا: أن يكون أحدهما ثورياً تحريراً أو يسارياً، والآخر محافظاً يمينياً أو رجعيًا. حسب تصنيفهم. وإنما تتحقق الوحدة بين بلاد اتحدت أهدافها، وجمع بينها التحرر والاشتراكية والثورية.

**إخفاق هذا الشعار ومخالفة أصحابه له:**

وقد أثبتت الأيام والوقائع خطأ الأمر الأول، وأصبح الذين نادوا به بالأمس

هم أول من خالفوه من بعد، تحت ضغط الظروف القاهرة. وكان قائل الكلام السابق هو الذي دعا إلى مؤتمر قمة عربي ليلتقي حكام العرب في صورة تضامن. من أجل قضية تحويل نهر الأردن، ومنع إسرائيل منه!

وتكررت اللقاءات على هذه الصورة قبل النكبة - النكسة - وبعدها، كلما احتاج الثوريون إلى إسكات ألسنة الآخرين عما يجري في الداخل كما في مؤتمر الدار البيضاء. فلا بأس حينئذ من التعاون مع «الرجعيين» حتى تتم تصفية القوى الإسلامية في صمت مطبق، وفقاً لمبدأ: «اسكتوا عنا نسكت عنكم»... أو إلى أخذ موافقة الآخرين على نتائج أمر لم يستشاروا في مقدماته... أو لأخذ المعونات من «المال العربي» ليكون في خدمة المعركة وترميم آثار العدوان!

لقد فات «أصحاب الشعارات» أن مرحلة النضال ضد الاستعمار - التي اقتضت صورة الوحدة القديمة - لم تنته بعد، ما دامت إسرائيل باقية. فالثورة السياسية ضد الاستعمار قد خلفتها ثورة أعتى منها وأبقى، هي الثورة السياسية العسكرية ضد الصهيونية!

ولكن يبدو أن الصهيونية أو إسرائيل لم تكن في بؤرة شعورهم يوم رفعوا ذلك الشعار، وظنوا أن حرب إسرائيل ستظل في إطار الخطب والكلام في الهواء.

والحق يقال: إنه لولا «الدعم العربي» الضخم من «الرجعية العربية» لوقفت الثورية - بعد النكبة - عاجزة شلاء، أمام الخراب الكبير الذي خلفته الهزيمة المروعة في حزيران (يونيه) (1967). والفضل في ذلك لوحدة الصف لا لوحدة الهدف المدعاة!

وهذا ما جعل الرئيس المصري الراحل يقول في 16 إبريل (1968): «حينما

نتكلم عن الوطنية العربية أو القومية العربية، يجب أن ننسى في هذه المرحلة مفاهيم أخرى كثيرة... الوطني اليميني، كالوطني اليساري، لأن إسرائيل حينما احتلت الضفة الغربية للأردن لم تفرق بين وطني يميني، ووطني يساري».

### مصير الوحدة بين الثوريين:

وإذا كان الأمل في الوحدة بين المحافظين أو الرجعيين وبين الثوريين أو التحرريين، وبعبارة أخرى: بين اليمين واليسار - قد أصبح مستحيلًا. نتيجة لاختلاف الأهداف بين هؤلاء وأولئك. فقد عاد الأمل معقودًا في وحدة الثوريين الاشتراكيين. أو اليساريين. وقد قبضوا على أزمة الحكم في عدد من البلدان في وطننا العربي!

ترى هل تحقق هذا الأمل بين أصحاب «الهدف الواحد» الذين ينادون بالقومية العربية، ويدعون إلى «الوحدة، والحرية، والاشتراكية»؟  
تنظر ماذا تقول الأحداث:

### الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا:

في 17 نيسان (إبريل) (1963)، وقع ميثاق «الوحدة الثلاثية» بين مصر- وسوريا والعراق، وهتفت لهذا الميثاق الحناجر، وشفقت الأيدي، وانطلقت الأناشيد والخطب والأحاديث والمقالات تمجد الوحدة الجديدة التي انتفشت لها الاشتراكية الثورية انتفاشة الطاووس، فقد رأت في هذه الوحدة الثلاثية، تعويضًا عما أصابها بخيبة الوحدة الثنائية من قبل. وأن لها أن ترفع رأسها مباهية مفاخرة. وكتب أديب كبير<sup>(117)</sup> افتتاحية مجلة تصدر عن أكبر وأعرق معهد إسلامي

(117) أحمد حسن الزيات رئيس تحرير مجلة الأزهر حينئذ.

وتحمل اسمه «الأزهر» يفضل هذه الوحدة التي أقامها «ناصر» على الوحدة التي أقامها صلاح الدين، بل الوحدة التي أقامها محمد رسول الله ﷺ!!  
لأن الوحدة المحمدية أساسها العقيدة والعقيدة قد تذوى وتحول (!!).

و«الوحدة الصلاحية» أساسها عسكري قد يضعف ويزول!

أما «الوحدة الناصرية» فأساسها الاشتراكية في الرزق، والديمقراطية في الحكم، والحرية في الرأي ... إلخ!!

وشاء القدر أن توأد هذه «الوحدة الناصرية» - كما سماها - في مهدها، وأن تفشل محادثات الوحدة قبل أن تصل المجلة إلى قرائها في العالم العربي والإسلامي. وكان هذا الفشل الصارخ أبلغ رد على من تناول على وحدة العقيدة بوحدة الاشتراكية!! وعلى وحدة حقيقية أسسها سيد بسر، بمشروع! وحدة يؤسسها فلان أو علان.

وقد نشرت مباحثات هذه الوحدة بعد، فكانت دليلاً على أن الهوة سحيقة بين أطراف المتباحثين «الوحدويين»! وسيمر بالقارئ بعد ذلك فقرات مما سجلته محاضر جلساتها.

#### دمشق البعث وبغداد لا تتحدان!

ومما يستحق التسجيل والتنبيه أن بلدين عربيين متجاورين - هما سوريا والعراق - يحكمهما حزب عقائدي تقدمي ثوري اشتراكي يساري «وحدوي»<sup>(118)</sup> قومي!! واحد... هو «حزب البعث العربي الاشتراكي» قد عجزاً عجزاً تأمناً عن

(118) الصواب في النسبة إلى وحدة: وحدي - بدون الواو - ولكننا تستعملها بالواو جرياً على ما سموا به أنفسهم.

مجرد التضامن والتقارب بينهما، فضلاً عن اتحاد أو وحدة، ولم تغن عنهما وحدة الهدف، ولا وحدة الحزب، ولا وحدة القيادة القومية، لأن اختلاف الارتباطات والولاءات، واختلاف المطامع والشهوات، كان أعمق وأقوى من وحدة الشعارات واللافتات!

هذا مع أن شعبي البلدين بينهما من وشائج القربى، وروابط الجوار، وأسباب التواصل، كل ما يوحد بين الشعوب ويربطها بعضها ببعض، ولكن العقبة في سبيل وحدتها، هي الحكام الثوريون العقائديون الوجدويون!!

#### حتى التضامن بينهم مفقود:

وليت الأمر وقف عند حد العجز عن تحقيق الوحدة بين الثوريين الاشتراكيين، فإن الليبراليين من قبل عجزوا. عن تحقيق وحدة أو اتحاد بينهم. ولكنهم لم يعجزوا عن إقامة قدر من التفاهم والتقارب بينهم. وخاصة في الملهمات والأزمات. أما الفئات الثورية الاشتراكية «الوجدوية» فلم يقم بينها إلا التشاتم وتقاذف اللعنات، وتبادل الاتهامات.

#### رأي الثوريين بعضهم في بعض:

ويحسن هنا أن نذكر شيئاً قليلاً مما قال بعض هؤلاء في بعض، لنرى: هل يمكن أن تتحقق وحدة عربية على أيدي هؤلاء الناس؟

#### رأيهم في البعثيين واتهامهم بالتآمر والعمالة للاستعمار:

قال الرئيس عبد الناصر في خطابه في الإسكندرية في 22 أكتوبر سنة 1963: «حزب البعث فرض الإرهاب بالحديد والنار... إنه حكم فاشيستي لا يمثل الشعب... بنى وجوده على الإرهاب والسجون!!»



وفيه أيضًا قال:

«إن حزب البعثيين اليوم يتحالف مع الاستعمار، ومع أعوان الاستعمار».

وقبل ذلك قال في مباحثات الوحدة الثلاثية:

«إذا كان الحكم في سوريا بعثيًا، فلست على استعداد للجلوس مع البعثيين السوريين للحديث عن وحدة جديدة».

وفيها قال أيضًا: «بالنسبة للعملاء، احنا دفعنا لحزب البعث أموال ... أموال كثيرة، سبعين ألف جنيه في فترة متقاربة، وأربعين ألف جنيه ... والمبلغ استلمه ميشيل عفلق».

وبتاريخ أول مايو (1965) قال: «طبعًا البعثيين دايماً ناس كذابين، ناس متآمرين ولا يمكن لهم أن يحفظوا الكلمة ... وحكمهم فاشيستي مبني على الإرهاب ... حكم البعثيين مصطنع. الواحد يستغرب: لما شايفين البلد كلها ضدكم. إيه هي الأهداف اللي قاعدين من أجلها؟ يقولوا وحدة وحرية واشتراكية ... وغدروا بالوحدة، وغدروا بالحرية، بقيت سجون ومعتقلات!! والاشتراكية اللي يتكلموا عليها اشتراكية مزيفة».

وفي 7 يونيو (1965) كتبت جريدة «الجمهورية» القاهرية تقول:

«البعثيون مسئولون بالدرجة الأولى، لأنهم أضعفوا قوة الجيش السوري في وجه العدو، ليستطيعوا أن ينشئوا جيشًا تخزينهم لحزبهم فحسب، فطردوا من هذا الجيش خبرة قياداته وكفاءاته. وهذا موقف ثابت لهم لم يتبدل، ولا يبدو أنهم ينوون التراجع عنه».

«لقد رأيناهم وهم يشتمون أكثر الأقطار العربية، ويصرّون على ضرورة  
«التعاون من فوق الخلافات»!

«أما في جيش سوريا ذاته فناطقهم الرسمي كان ما يزال أمس الأول يقول من  
إذاعة دمشق في تبرير إضعافهم له: «إن كل حكم لا بد أن يستبعد العناصر  
المعارضة له». المهم - أولاً - هو الحكم «حكمهم، سواء رضى الشعب أو غضب،  
قوي الجيش أو هزل. المهم هو الحكم. حكمهم. لا فلسطين ولا خطر العدو على  
سوريا. وعلى بقية التراب العربي. تمامًا كما كان المهم - أولاً - هو الحزب، يوم كان  
على صالح السعدي يقول: إنه يفضل أن تنتظر الوحدة مائة سنة، على أن يضحي  
بقيادة الحزب له.

«وهم مسئولون - ثانيًا - عن إضعاف طاقات العمل العربي الموحد. إنهم  
بمجرد إسراعهم إلى الاشتراك في مؤتمرات القمة العربية وقراراتها، التي وجدوا  
فيها تنقيسًا لكرههم الداخلي - قد وافقوا علنًا على المسالك المتعددة للعمل العربي،  
ومن بينها العمل في ظل الجامعة، ولكن كل مزايداتهم ترمى إلى تحطيم إمكانيات  
هذا العمل دون إيجاد بديل عنه».

#### شعوبيون عابثون سفاحون:

وفي العراق كان البيان رقم (1) للمجلس الوطني لقيادة الثورة في 8 نوفمبر  
(1963):

1 - ما قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي ... من  
اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرمات، ومخالفة للقانون، وإضرار عام للدولة  
والشعب والأمة، أصبح أمرًا لا يطاق، ويندى له الجبن ... لذلك نادى الشعب

جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين...».

وفي 6 يناير (1964) قال المشير عبد السلام عارف مهاجماً حكم البعث: «لقد سولت لبعض المنحرفين أنفسهم، فسلكوا مسلك الفساد والشعبوية والإلحاد، وحالوا التسلط والتحكم في البلاد، فثار الجيش واجتث الفساد من أصوله».

وفي خطاب له في 7 فبراير 1962 قال أيضاً عن البعثيين:

«لقد أراد هؤلاء العملاء الذين تدفعهم جهات خاصة أن ينفذوا مخططهم في العراق مثلما نفذوه في سوريا، وقد بدأوا فعلاً بتنفيذه بإهانة الكرامة الإنسانية، والاعتداء على حريات الناس وسلب أموالهم، وهتك أعراضهم، بصورة وحشية لم تخف عنكم... وكان مآسيهم قد بلغت ذروتها في اليوم الثالث عشر - من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) (1963). فقضينا عليهم، وأنقذنا شعبنا من هذا الكابوس الجشع، ومن المخطط الاتحادي الاستعماري والجهنمي...»

«إن هؤلاء العملاء الحقييرين لا ترضيهم الوحدة العربية. إنهم يتعلقون بالاستعمار وبعملاته. إنهم الانفصاليون الذين يطلقون الشعارات المزيفة. إنهم هم الذين وضعوا في مخططاتهم إضعاف الجيوش العربية في البلاد التي تنكب بهم. لكيلا تستطيع الوقوف أمام مطامع الاستعمار، ولكي ترضى عنهم الصهيونية العالمية...».

#### حكم البعث فاشي بوليسي:

وفي بيروت في 2 نوفمبر (1963) أصدرت «حركة القوميين العرب» بياناً قالت فيه: «إن حكم البعث الفاشي الذي يتحكم بالعراق قد تخطى كل العهود البوليسية التي شهدتها العراق في تاريخه الحديث، فحملة التصفيات المستمرة قد

فاقت في شمولها وأساليبها كل ما عرف شعب العراق طيلة الحكم الفاشي ... وإن موجة التعذيب الوحشية لا زالت تفتك بالآلاف من أبناء العراق، وعمليات القتل في سجون البعث جارية بدون توقف».

#### ارتياح الأوساط العميلة:

ومن بيان للاتحاد الاشتراكي العربي السوري:

«إن الأوساط العميلة لم تكن مرتاحة في يوم من الأيام منذ عشر سنوات حتى الآن كما هي مرتاحة اليوم إلى هذا الوضع في سوريا ... فالتخريب الكبير الذي أجراه حكم البعث خلال ثلاث سنوات قد بلغ مداه، وعمليات تمزيق الجيش الوطني وضرب قواه ببعضها قد وصل إلى حد إصابته بالشلل الكامل ... وصراع أطرافه وأجنحته على السلطة كاد يبلغ نهايته المحتومة».

#### الرشاوى والفضائح الأخلاقية:

وقالت جريدة «المحرر» البيروتية في 13 إبريل (1966):

«لقد انتقل انهيار الحكم البعثي إلى صعيد جديد هو صعيد الرشاوى والفضائح الأخلاقية، فبالإضافة إلى كل المشاكل السابقة التي تعثر حلها أكثر من ذي قبل بدأت مشكلة اتهام فريق كبير من أعضاء الحزب بالرشوة والانتهازية والإثراء غير المشروع».

#### انتهازيون وخونة:

وفي 23 إبريل (1966) قالت نفس الصحيفة:

«لقد عمل البعث، بعضه عن انتهازية وغرور وتعصب وطيش، وبعضه عن

خيانة وتآمر، لتنفيذ المخطط الاستعماري بل والصهيوني

«إن الفئة المغامرة التي قامت بانقلاب 23 شباط (فبراير) جاءت لتقول: إنها جاءت لتقويم البعث وتصحيح انحرافاتة. أما الفئة التي أخرجت من السلطة (القيادة القومية) فتنتعت الفئة الحاكمة اليوم بالانحراف والخيانة والعمالة... والحق أن في كل من الفئتين خونة وعملاء... فمثل هذا التخريب الكبير الذي مزق الشعب إلى طوائف وعشائر تتنازع. وحول الجيش إلى قيادات ألوية وكتائب تتآمر على بعضها، وتخندق ضد بعضها، وتهدد البلاد بالدمار، وتتلغف السلاح الذي دفع ثمنه الشعب من قوته ودمه. ومثل هذا العبث الذي لا يعرف وازعًا، بالقضايا المصرية للشعب، ولا يفيد إلا مصالح إسرائيل والاستعمار، لا بد أن يكون وراءه خونة وعملاء، وكثيرًا ما أشارت أطراف البعث المتناحرة إلى بعضها بتهمة الخيانة، وكثيرًا ما أشارت كل فئة إلى الصلات المشبوهة لعناصر من الفئة الأخرى، وإلى عملتهم لدوائر أجنبية ومصالح استعمارية».

#### رأي البعثيين بعضهم في بعض:

ولم يقف الأمر عند اتهام قاهرة ناصر، وبغداد عارف، وحركة القوميين العرب، لحزب البعث وحكامه، بل أقسى من ذلك وأصرح هو: اتهام البعثيين بعضهم لبعض، اتهام السياسيين للعسكريين، والعسكريين للسياسيين، اتهام القوميين للقطريين والقطريين للقوميين، اتهام السوريين للعراقيين والعراقيين للسوريين، اتهام الأجنحة المتطرفة أو اليسارية - للأجنحة المعتدلة - أو اليمينية بتعبيرهم - والأجنحة المعتدلة للأجنحة المتطرفة، بحيث لم تبق «ريشة» من «جناح» سليمة من دنس الخيانة والعمالة والتآمر.

ولا بأس أن أنقل للقارئ نموذجًا من هذه الاتهامات ففيها عبرة وتبصرة:

### الضباط والسياسة:

في دمشق - 18 فبراير (1966) - قال ميشيل عفلق ممثلًا للقيادة القومية:

«عندما يكون الضباط في القيادة السياسية فإنه لن يكون قائدًا حزبيًا ولا قائدًا شعبيًا. وإن لغته لن تكون لغة العقيدة والحوار الحزبي الموضوعي وإنما لغة القوة والسلاح! إن وجود عسكريين في القيادة وفي الحكم مع احتفاظهم برتبهم العسكرية وقطعاتهم العسكرية هو ابتعاد عن المنطق الثوري الجماهيري، إن وجود هؤلاء العسكريين هو في الجيش، وليس في قيادة الحزب، مهما كانت مسؤولياتها، ومهما كان مستواها، وإلا فأين هو دور الحزب الجماهيري الثوري؟ أين هو دور الطبقات الكادحة التي نتحدث ليل نهار عن مصالحها وعن قيادتها للثورة؟ أين هو دور المنظمات الشعبية؟»

### البعثيون متآمرون ومخربون:

وفي دمشق - 23 فبراير (1966) - أصدرت القيادة القطرية بيانًا يقول:

«من خلال نزعات التسلط والفردية، ومن خلال المترددين الجبناء والمرتبطين فكريًا وتاريخيًا مع مدارس الاحتراف السياسي، حاولت قوى التخلف أن تحرف الثورة وتقودها إلى هاوية الحكم الفردي وأسلوب المساواة والارتقاء. وإن استطاعت هذه القوى أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران ويمنية صلاح البيطار وأنانية ميشيل عفلق، وتمكنت من جر الحزب إلى حافة التمزق والضياع، فإن الحزب قرر أن يخوض المعركة معهم ويسحقهم إلى الأبد.

«لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الشعب في سبيل تحقيق أغراضهم، لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الجيش لتنفيذ مآربهم. وازداد عفلق والبيطار تأمرًا وتخريبًا على الصعيد السياسي والشعبي، فمدوا يدهم إلى كل انتهازي رخيص أو عدو متآمر... وازداد كل من الحافظ وعمران تأمرًا وتخريبًا، يغذيان الطائفية والعشائرية والإقليمية بالجيش... إن من يخون رفاقه لا بد أن يخون شعبه».

وأصدر اتحاد نقابات العمال البعثي في دمشق - 24 فبراير (1966) - بيانًا قال

فيه:

«إن الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا يندد بسياسة حكومة صلاح البيطار التي عملت بكافة الوسائل على تشجيع الرجعية والانتهازية، والتي استهترت بمصالح الطبقة العاملة وجاهير الشعب الكادحة».

#### عصابة من الانتهازين:

وقالت جريدة «الأحرار» الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث في بيروت

(25 فبراير 1966):

«إن الزمرة العسكرية المتمردة في دمشق تقف الآن في الطريق المسدود. وليس لديها ما تقوله غير الأكاذيب، وما تقدمه للناس غير الأسلاك الشائكة والسجون وفوهات ومدافع الدبابات، لقد عزلت هذه الزمرة نفسها، في غمرة طيشها ومناورتها ومؤامراتها وشهواتها للحكم، عن الشعب، لأنها جعلته يشعر أن الدولة عصابة من الانتهازين والوصوليين تحارب الفكر والكفاءة والإخلاص والبساطة والتضحية. إن قمة فشل هذه الزمرة سيكون نجاحها في التحكم بسوريا. إذ ستعيش سجيننة عزلتها الرهيبة عن التقدم والمبادئ الأخلاقية».

«إن التسلط هو الهدف الأول، دون أي اعتبار للوسيلة والنتائج... أما مصدر الشرعية فهو قوة السلاح والإذاعة».

#### ورجعيون أيضاً:

وقالت جريدة «الثورة» (دمشق - 6 مارس 1966):

«لقد وقفت حركة 23 شباط (فبراير) ضد أمين الحافظ عندما أراد أن يمد يده ويستعدي الفئات الرجعية على الحزب، وينقل حكم الثورة على أيدي غير سليمة ببهلوانية السياسي المحترف، ويطرح شعارات غريبة كالطائفية وغيرها... لكن الرجعية لن نخدعنا سواء أتت إلينا بوجه أمين الحائط أو بأي وجه آخر».

#### انتهى حزب البعث:

وقال علي صالح السعدي (بيروت - 11 مارس 1966):

«أنا أعتقد أن الإرهاب الحقيقي لم يكن بالسجل ولا بالقتل، يقدر ما هو إرهاب الأعصاب التي أرهبت كل عائلة يومياً وباستمرار، والذي أدى إلى حالات الانهيار العصبي في العراق الآن، تظهر بعد حالات الهدوء. وتظهر بشكل حالات بين الشباب والأطفال والنساء في كل عائلة».

وفي 11 إبريل (1966) في القاهرة قال:

«لقد انتهى حزب البعث تاريخياً وموضوعياً».

#### تقدميون تساندهم كل القوى المشبوهة:

وقالت جريدة «الأحرار» (بيروت - 12 مارس 1966):

«منذ اليوم الأول لانقلاب البعثيين القطريين على البعثيين القوميين، وهم



يتحدثون عن اليسار واليسارية، وقد أحاطتهم أجهزة الإعلام الغربية، من وكالات الأنباء الأجنبية، إلى الصحف المعروفة في بيروت، إلى الأوساط الرجعية والانفصالية في كل مكان، بحملة دعائية مساعدة للحكم القائم في سوريا على دهن نفسه بالدهان اليساري المزيف، لكن ذلك أعجز من أن يغطي حقيقته اليمينية الفاشيستيّة».

وأصدرت القيادة القومية للحزب بيانًا في بيروت (30 إبريل 1966): «بعد حركة 23 شباط (فبراير) عقد مؤتمر للاتحادات المهنية للعمال، وفرضت السلطة العسكرية قائمة استعملت في سبيل إنجاحها كل وسائل الوعيد والتهديد والإغراء، واعتقل النقابيون الذين كانوا ينوون ترشيح أنفسهم، ليخرجوا من أراذوا من أزلهم ورجاهم ممن لا يمتون إلى الحركة العمالية بصلة.

«ولن نتحدث عن اتحاد الفلاحين فهو اتحاد معين من قبلهم. ولكن حتى هذا الاتحاد هو مجرد وسيلة بيد السلطة تحركه كيف تشاء... ولم تستجب السلطة لأي طلب من مطالب الفلاحين، وموقفها منهم أيام أزمة تسويق القطن بعد تأميمه موقف معروف، أما اتحاد الطلبة أن نشير إلى موقفها منهم واعتقالها لكل من لا يساندها في خطها التعسفي، وعدم اعترافها به حتى الآن.

«إن القيادة القطرية في دمشق هي التي شجعت روح الانتهاز والتطلع إلى السلطة والمراكز والرواتب العليا المغربية، فخلقت طبقة جديدة من المنتفعين، الذين تقول أنها ستضع لمحاسبتهم قانونًا للعقوبات الاقتصادية. فكيف تجرؤ على محاسبتهم وهي التي خلقتهم ودفعتهم في طريق الانتهازية من أجل أن يكونوا آلات مسيرة في يديها؟ لقد أصبحت الطبقة الجديدة موضع سخرية الناس كلها، وموضع استهزائهم، مع أنهم هم قاعدة القيادة القطرية وقوتها».

وفي مطلع شهر أيلول (سبتمبر) (1966) نشرت القيادة القومية لحزب البعث بياناً جاء فيه ما يلي:

«إن الذين يحاولون أن يصوروا ما حدث في القطر العربي السوري يوم 23 شباط (فبراير) بصورة خلاف حزبي داخلي، يرتكبون خطأ جسيماً في حق شعبهم وحق أمتهم، فهذا الصراع وإن اتخذ شكل الصراع بين جناحين داخل الحزب الواحد، هو صراع بين إعطاء شعارات التقدم محتواها ومضمونها، وبين إفراغها من كل محتوى ومضمون.

«إنها ليست قضية حزب أو لا حزب، إلا بقدر ما هي قضية شعب أو لا شعب. قضية واحدة أو انفصال، قضية اشتراكية أو ديكتاتورية متشحة بوشاح الاشتراكية، قضية ديمقراطية للجماهير أو حكم عسكري فاشي يخلق أشكال الديمقراطية من أجل التستر وراءها. هذه هي القضية في أساسها».

«من أجل ذلك: فالمواطنون العرب، المخلصون، الصادقون، التقدميون عن وعي وإيمان، مدعوون إلى الدخول في المعركة، معركة الثورة ضد الثورة المضادة. «وليس أدل على ما نقول من أثر 23 شباط (فبراير) في السياسة العربية والدولية للقطر السوري» ...

#### القوميون العرب عملاء:

في 17 أكتوبر (1965) كتبت جريدة «العمل والعمال» البغدادية تقول: «بينما كان الرئيس البطل عبد السلام محمد عارف في مؤتمر القمة العربي يعمل

من أجل التضامن العربي ودفن الأمة العربية إلى ميدان العمل الواحد لاسترداد فلسطين وتحرير الأجزاء العربية من السيطرة الاستعمارية، استعمل هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم «حركة القوميين العرب» غياب السيد الرئيس بالتعاون مع بعض المغامرين من ذوي الضمائر الميتة التي لا تدرك المصلحة القومية العليا فوضعوا مخططاً كاملاً للتآمر على كياننا الثوري العتيدي. إلا أن العيون المخلصة كانت تراقبهم وتحصي حركاتهم وسكناتهم. وما كادوا يبدأون بتنفيذ مخططهم الإجرامي حتى أحبطت المؤامرة خلال لحظات. وكنسوا بأسرع ما كان متوقعاً. وذلك بفضل جهود المخلصين من رجال قواتنا الوطنية المسلحة وقادتها الغر الميامين.

«إن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بحركة القوميين العرب ومن لف لفهم لن يستطيعوا إخفاء علاقتهم بالدوائر الاستعمارية والمخابرات الأجنبية، والأموال الطائلة التي حصلوا عليها من الجهات المشبوهة بقصد تنفيذ مؤامراتهم الدنيئة هذه، والتي دلتنا المعلومات الأولية التي رافقت اكتشافها مدى العلاقة الوثيقة بين هذه الفئة الضالة والجهات الأجنبية المتعاونة معها والمرتبطة بحلف «السنن» ودوائر التجسس الأمريكية. وكذلك الارتباط المشبوه بينها وبين الرجعية المحلية التي مونتها بالمال بالسلاح، والتي نترك أمر توضيحها إلى السلطات المختصة.

«فإلى اليقظة والحذر يا جماهيرنا الوحدوية الاشتراكية المناضلة. والخزي والعار لحركة القوميين العرب عملاء «جورج حبش» عميل الدوائر الاستعمارية الأجنبية».

## رأيهم في الحكم الناصري:

في 17 يوليو (1963) ألقى أمين الحافظ خطاباً في حمص قال فيه:

«نقول لحكام مصر: إن الذي يؤمن وبها أنزل من عنده حقاً. لا يتأمر على عباده، ولا يسرق أموال شعبه البائس. فيصرفها على التآمر والغدر والخيانة والكذب والدجل!»

وفي دمشق - 16 ديسمبر (1963) - قال فيلسوف حزب البعث وأمينة العام ميشيل عفلق:

«إن السياسة التي اتبعتها البيروقراطية الإقليمية اللاعقائدية التي تحكم القاهرة، كانت مع الأسف الشديد نسخة عن سياسة الأجهزة التي كانت تحكم القاهرة قبل عام (1952)، أي سياسة إقليمية توسعية قصيرة النظر، تخطط وتعمل لإضعاف الأقطار العربية، لتبقى هي المتفوقة والمسيطرة. فلا تقوم ثورة إلا إذا عملت لهذه الأجهزة!»

وفي مباحثات الوحدة الثلاثية المنشورة في شهر إبريل (1963) قال علي صالح السعدي:

«دائماً يربط الشيوعيون نظام الشيوعيون نظام الرئيس عبد الناصر بأنه أمريكي، ويأتون بالحجج الكثيرة على ذلك».

وقال عبد الكريم زهور البعثي السوري:

«كان الاتحاد القومي فراغاً منذ نشأته، وقد قضى هذا الفراغ على الوحدة».

وفي 28 سبتمبر (1963) أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بدمشق بياناً قال

فيه:

«إن ثورة 23 يوليو تعاني منذ ولادتها، هذه الأزمة التي صرفتها عن الاتجاه الشعبي الديمقراطي التقدمي. لقد قامت أول ما قامت دون ركائز شعبية، ولكن الشعب دعمها لا في مصر وحدها وإنما في كل دنيا العرب، ولكنها نظرت إلى الشعب من أعلى، واستطاعت القوى المعادية لها والمستغلة لكل حكم أن تنفذ إليها، حاملة معها زيف الانتهازية وزلفاها فكانت طبقة بيروقراطية من بقايا حكم فاروق، وأحاطت الحكم بمجموعة من الأجهزة المتآمرة عليه. بل على كل اتجاه ثوري، وبمرور أصبحت شيئاً منه متمماً لبنائه العضوي وأخذت بأساليبها تضرب الاتجاه العربي الوحدوي في مصر... وتمتص دم الشعب وتعيش حياة البذخ والرخاء على حساب الجماهير البائسة الشقية، تلك الطبقة تمثل الحكم وتخدعه وتلهيه ببهرج السلطان عن قضايا الشعب الأساسية. الملايين تنفق على أجهزة الإعلام وعلى جحافل «الرداحين» والشتامين والمضللين، وعلى الذين يشوهون الحقائق على الشعب، بينما يتضور العمال والفلاحون جوعاً. أما كان أجدى للحكم أن يحول هذه الملايين التي تنفق على ضرب القضية العربية إلى إيجاد مرافق تنتشل الشعب العربي في مصر من وهدة العوز والفاقة!»

وفي دمشق - 2 يونيو (1965) - قالت جريدة «البعث»:

«عندما وجه الرئيس عبد الناصر الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي الأول كان في رأس شعارات المؤتمر والدوافع إليه: منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن. وانتهى مؤتمر القمة الأول. وانقلب الشعار من منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن، إلى قرار من الملوك والرؤساء بقيام الدول العربية بتحويل روافد نهر الأردن.

«وزين للأمة العربية في البدء أن منع إسرائيل من التحويل هو أولى بالبحث وأسرع من التحرير.

«ثم أدخل في قناعتها أن التخلي عن منع إسرائيل، واعتماد مشروع الروافد أكثر أهمية وإلحاحًا وفائدة من منع المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن.

«واليوم يقف الرئيس جمال عبد الناصر ليدعو الأمة العربية، إلى تأجيل تحويل روافد الأردن «حتى نستطيع تأمين حمايته».

«إن سوريا لا تطلب الطائرات للترزين وللاستعراضات ... وليست هي التي تملأ الأرض والسماء ولا المشرق والمغرب بالقول أن قوتها الجوية، بالقاذفات والصواريخ، هي الأولى في الشرق الأوسط ... ولا هي التي تضغط على أصدقائها في العالم وفي الوطن العربي لقطع القروض عن إحدى شقيقاتها ... ولا هي التي تحتفظ لديها بعشرات الطائرات التي يجب إنهاء قضيتها المعلقة نظرًا لتلاحق الأحداث وخطورة الظروف».

وفي نفس اليوم قالت جريدة «الثورة» البعثية:

«لم تنفذ أية خطة ... ولم تتحرك أية قوة ... بل وقف الرئيس جمال عبد الناصر بالأمس ليقول ما معناه، إن سياسة المؤتمرات والقيادة الموحدة ليست عملاً ثوريًا ... وإنما هي خطة «جانبية» لتحقيق فوائد جزئية للقضية الفلسطينية ... واعترف بأنه ليست هناك أية خطة للدفاع ولا للهجوم ... وأن الحماية العربية لمشاريع الاستثمار ليست إلا وهمًا.

«لقد اعترف عبد الناصر بأنه لا يمكن استثمار الروافد بدون حماية ... الروافد تحمي بقوة ردع عربية مشتركة تحولت إلى تنصل كامل من القدرة على منع التحويل

الإسرائيلي ومن جدوى الاستثارة... فماذا بقى من عبد الناصر بالنسبة إلى فلسطين!»!

وفي بيروت - 2 يونيو (1965) - قالت جريدة «الأحرار» الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث:

«قبل التحويل أعلنت الجمهورية العربية المتحدة على لسان رئيسها ونائب رئيسها الأول أنها ستمنع التحويل الإسرائيلي بالقوة. وكررت هذا التهديد الحازم مرات عديدة طيلة ثلاث سنوات. وتأكيدًا على هذا العزم أوضحت مصادر القاهرة أن الجيش العربي المصري هو أقوى جيش في منطقة الشرق الأوسط برًا وبحرًا وجوًا. وأن باستطاعته سحق إسرائيل بمدة قصيرة جدًا.

«إلا أن إسرائيل، مدعومة بالولايات المتحدة، نفذت مشروعها ولم تسحق.

«فدعا الرئيس إلى مؤتمر الذروة للقيام بعمل عربي مشترك، لا سيما وأن الرأي العام العربي أصيب بذهول وخيبة كبيرين انصب أكثرهما على الرئيس عبد الناصر بصفته أقوى زعيم عربي.

«وقد اعتبر عدد من المتشائمين هذا المؤتمر تغطية للهزيمة العربية وتمييعًا للقضية الفلسطينية عن طريق توزيع المسؤولية على جميع حكومات العربية.

«فجاء الجوّ الذي تلا المؤتمر يغذي اتهامات المتشائمين، إذ أن قضية تحرير فلسطين ومنع التحويل غرقت وراء مشروع تحويل الروافد العربية... لقد وجهت الصحة. والتعليقات بشكل يوحي أن التحويل الإسرائيلي لنهر الأردن لن يكون له أهمية طالما أن العرب سوف يحولون روافدهم.

«وهذا التوجيه المبني على المغالطة هو الذي أثار الاحتكاك الأول بين القطر

السوري وعدد من الحكام العرب ... لقد كان التوجيه الدعائي مناقصًا للتعهدات التي كرسها داخل المؤتمر من أن الهدف الأساسي والحل السليم الوحيد هو تحرير فلسطين.

«والأزمة التي جعلت القطر السوري ينتقد القيادة الموحدة هي غياب القيادة في المعركة التي أنشئت من أجل مجابهتها.

«لقد اعتدت إسرائيل في المرة الأولى على أماكن التحويل فرددت سوريا على الهجوم وأبلغت القيادة العربية الموحدة بالأمر طالبة منها اتخاذ موقف، فاكثفت القيادة بالتبليغ والتبليغ.

«ثم اعتدت إسرائيل مرة ثانية وأبلغت سوريا القيادة العربية الموحدة موضحة مدى الحشود الإسرائيلية وطالبة منها الإسهام في الحماية الجوية، فكان جواب القيادة العربية الموحدة: «أنا لا أملك شيئاً، راجعوا مباشرة الرئيس عبد الناصر...».

وفي اليوم الثاني - 3 يونيو (1965) - قالت الجريدة نفسها:

«بسبب فلسطين جاء عبد الناصر، وبسببها ومنها أخذ الزعامة، وتقدمت منه سوريا على طبق فضة لا إكراماً لسواد عينيه، بل إكراماً وإنقاذاً لفلسطين.

«وعبد الناصر هو الذي أمر موظف التقارير عنده - محمد حسنين هيكل - ليكتب أن «مؤامرات القمة أضاعت من عمر النضال العربي سنتين من الزمن وهدرت الطاقات الثورية» وعبد الناصر هو الذي اقترح «مشاريع التحويل ووصفها بأنها الخلاص وبأنها الدواء».

وقال إذاعة البعث من دمشق في 6 يونيو (1965):



«لسنا نحن المسئولين عن هذه الأزمة الكبرى التي وقع فيه الرئيس عبد الناصر والتي تستعين أجهزته على إنقاذه منها بشتى الاختلاقات والتناقضات والمغالطات والمعارك الجانبية مع حزب البعث ...»

«لسنا نحن الذين دعونا مؤتمر القمة لمنع التحويل الإسرائيلي، ولا نحن الذين حولناه لاتجاه تحويل الروافد، ثم تخلينا عن المنع وعن التحويل، وتركنا الجماهير العربية ضائعة خائبة يائسة من التحويل فكيف بالتحجير؟»

«ولسنا نحن الذين تكلمنا لغتين: لغة للغرب ولغة للعرب، لغة لطمأنة الذين لا تأتي قروض ولا مساعدة ولا أغذية دون طمأننتهم، ولغة لطمأنة العرب.»

«لسنا نحن الذين ألقينا خطابًا ثبطنا فيه العزائم العربية واحتقرنا المقاومة العربية وجرحنا الكرامة العربية أمام إسرائيل والعالم. ثم أسرنا نستدرك التصريحات العنترية والإنقاذية حول حق وكرامة وتحرر العرب.»

«لسنا نحن الذين نطلق كل يوم أكذوبة، فإذا ما افتضح ما أحدثت تصريحاتنا في أعماق النفوس العربية، وفي أقدس قضية نطلب غيرها، وشعارنا أكذب ثم أكذب. «إن أزمة الرئيس عبد الناصر هي من الشعب العربي كله وأبناء فلسطين خاصة. وقد أعطته هذه الجماهير ما لم تعطه لقائد آخر من الولاء والمحبة والثقة ... وائتمنته على أعز أمانيتها ... وهي تسأله الآن بصوت عال مدو يربك المفرطين ويخيف المترددين: أين الأمانة!»

**قليل من كثير:**

هذه نبذ ومقتطفات يسيرة جدًا، من أقوال الثوريين بعضهم في بعض<sup>(119)</sup>... وهي إن دلت على شيء فإنها تدل على أن هؤلاء الذين ينادون جميعًا بأهداف - أو قل شعارات - واحدة، هي الوحدة والحرية والاشتراكية، لا يمكن أن تقوم بينهم وحدة حقيقية، وبينهم هذا الخلاف العميق.

ولعل من رحمة الله بأمتنا ألا يتفقوا... فإنهم قلما يتفقون إلا على باطل أو شر يبينونه للشعوب المقهورة<sup>(120)</sup>... ولم تعرف بينهم اتفاقًا على البر والتقوى.

ولهذا لا يأسى كثير من العقلاء العرب كلما قرأ أو سمع أنباء الخلافات والانتقادات، بل الانقلابات من جماعات الثوريين بعضهم على بعض، من قوميين على قطريين، وقطريين على قوميين، ويساريين على يمينيين، ويمينيين على يساريين، وحركيين على بعثيين، وبعثيين على ناصريين، فإن اختلافهم رحمة، ومن هذه ما سجلناه من حقائق ووقائع منقولة عن المصادر الثورية. وقد قيل: إذا اختلف اللصان ظهر المسروق... وكان من دعاء سلفنا: اللهم اشغل الظالمين بالظالمين، وأخرجنا من بينهم سالمين!

**انعكاس الخلافات الثورية على المقاومة الفلسطينية:**

ولقد انعكست هذه الانقسامات «الثورية» على «المقاومة الفلسطينية» التي هي أحوج ما تكون إلى وحدة الصف في مواجهة العدو الذي اغتصب الأرض، وشرّد

(119) من أراد الاستزادة من هذه الأقوال فليقرأ كتاب «وثائق النكسة» الذي جمعه ونشرته «دار الكاتب العربي» في بيروت، ففيه قدر لا بأس به.

(120) في المثل: إذا اصطلع الفأر والهرة خربت كان البقال.

الشعب، وأذل العرب، ودنس المقدسات.

ولسنا نعرف ولا يعرف الناس عاملاً أقوى - في توحيد المختلفين، وتجميع المفترقين - من المعركة مع عدو لثيم منتصر... ففي الميدان تنسى الخلافات، ولا يذكر إلا العدو المشترك.

ولكن القوى اليسارية - دولاً وأحزاباً وحركات - جعلت من المقاومة حقلاً لتجاربها الدعائية، ومزايدات الثورية، فعدت الحركة الفدائية مرآة عاكسة لما يعانيه الصف العربي على يد اليسار التقدمي.

وبعد أن كانت حركة «فتح» هي المنفردة بالعمل قبل نكبة (1967) - أي حين لم يكن للدولة المهزومة حاجة إلى عمل فدائي - أصبحنا بعد النكبة نرى في ساحة المقاومة منظمات وحركات بلغت بضع عشرة: هذه تتبع البعث العراقي، وتلك تتبع البعث السوري، وثالثة تتبع القوميين الجورجيين، وأخرى تتبع الحواتيين، هذه جبهة شعبية، وتلك جبهة ديمقراطية، وأخرى جبهة عاملة لتحرير فلسطين... إلى آخر تلك الجبهات والحركات، التي لم يكن هم أكثرها الفداء بل الدعاية. ولم يكن عدوها اليهود بل الإمبريالية والرجعية... ولم يكن ميدانها أرض فلسطين حيث العدو الغاصب، بل مطارات أوروبا وغيرها حيث تسهل بدعة خطف الطائرات... أو نسف خط «التابلاين» وما شاكله.

### العربي يقتل العربي:

وفي عهد الثورة الاشتراكية العربية سجل التاريخ عليها، بمداد من الدمع والدم، واحد من أعظم الخطايا - ولا أقول الأخطاء - سواء نظرنا إليها بالمعيار القومي، أو الإسلامي، أم الإنساني.

ذلك أن السلاح الذي اشترى من قوت شعوبنا، وعصارة أرزاقنا لنواجه به «إسرائيل» العدو الرابض في أرضنا، لم يوجه إلى صدر إسرائيل ولا رأسها، ولا قدميها، ولا مس ظفر من أظافرهما... وإنما نوجه هذا السلاح لقتال الأخوة العرب، وقتل الأشقاء العرب، في أرض اليمن الشقيق... وظهرت «البطولات العربية» (!! ) في قصف القرى العربية الوداعة، بالطيران العربي الباسل!!

### العالم العربي اليوم:

ورغم أن العالم العربي اليوم - أواخر تموز (يوليو) (1971) - يواجه مرحلة من أخطر المراحل في حياته، فلا يزال التمزق والانقسام، هو الطابع العام للعلاقات بين الدول العربية بعضها وبعض... تقول صحيفة «الحياة» البيروتية في 27 يوليو (1971) في بابها الدائم «دنيا العرب»:

«إذا ألقينا نظرة خاطفة على الوضع العربي العام، كما يبدو في الوقت الحاضر، هل تجد غير الجفاء والفرقة والتمزق والانقسامات، مع العلم أن الرئيس السادات أكد أن الأشهر المتبقية من هذا العام - أي خمسة أشهر فقط - ستكون حاسمة الصراع العربي الإسرائيلي، سلمًا أو حربًا!

«إن صورة العالم العربي اليوم تبدو قائمة مظلمة تبعث الأسى في النفس وتكاد تدعو إلى اليأس من إمكانية إصلاحها وتحويلها إلى الصورة التي تتطلبها مقتضيات المعركة... فالعلاقات بين ليبيا وبين كل من المغرب والأردن مقطوعة، وبينها وبين العراق سلبية... والعلاقات بين السودان والعراق مقطوعة، وبين العراق وسوريا فاترة، وبينه وبين الأردن مقطوعة والحدود مغلقة.

«وكذلك الحدود بين سوريا والأردن مغلقة، والعلاقات الأردنية المصرية شبه

مشلولة... أما الأردن فإن الوضع بينه وبين المقاومة الفلسطينية متأزم بشكل يكاد يكون ميئوساً من إصلاحه لولا الجهود المضمّنية التي يواصل العديد من الدول العربية - وخاصة السعودية وتونس ولبنان - بذلها في سبيل التوفيق بينهما.

«والأمل معقود على اقتران هذه الجهود بنتائج إيجابية قريباً، لأن مثل هذه النتائج تفتح الطريق إلى إصلاح الموقف العربي بعض الشيء وتساعد على تمهيد السبيل لإعادة إنشاء الجبهة الشرقية التي هي من المستلزمات الأساسية والضروريات الحيوية للمعركة المقبلة مع العدو.

«وإلى أن تتحقق هذه الأمنية، يبقى الانقسام العربي كما يبدو في الوقت الراهن مدعاة للأسف والألم من جهة... وموجباً، من جهة أخرى، بأن العرب - على المستوى الرسمي - غير جادين فيما يعلنونه للملأ ولشعوبهم بوجه خاص، من أنهم جادون في اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمجابهة المرحلة الحاسمة المقبلة - هذه المرحلة التي تستدعي دفن كل الخلافات و«العقائديات»! والمبادرة إلى توحيد الصف العربي، وتعبئة كل الطاقات والإمكانات العربية في مواجهتها، تفادياً من حزيران (يونيه) آخر على الأقل! ... إن لم يكن الضمان النصر العربي».



## مصير الحرية في عهد الاشتراكية الثورية

الحرية هي الهدف الثاني للثوريين العرب على اختلاف نسبهم وعناوينهم، بل لعلها الهدف الأول عند بعضهم، تبعًا لاختلافهم في ترتيب الشعار المثلث «وحدة ... حرية ... اشتراكية» - أو «حرية ... وحدة ... اشتراكية» - أو «اشتراكية ... حرية ... وحدة» ... إلخ ...

والحرية المقصودة هنا ذات شقين:

الأول ... يعني حرية الوطن.

والثاني ... يعني حرية المواطن.

فهل حققت الاشتراكية الثورية حرية الوطن، وحرية المواطن؟

لنقرأ صحيفة الواقع ماذا تقول؟

### حرية الوطن في عهد الثورية:

نريد بحرية الوطن خلاصة من كل نفوذ وسيطرة أجنبية، سواء أكانت عسكرية ... أم سياسية ... أم ثقافية.

والمراد بالوطن هنا: الوطن العربي من المحيط «الهادي» إلى الخليج «الثائر»!

ما دام هؤلاء الاشتراكيون الثوريون يشتركون كافة في دعوى «القومية العربية» ... فلماذا نحاكمهم هنا إلى منطقتهم - هم - القومي، لا إلى منطقتنا - نحن - الإسلامي، الذي يؤمن بحرية الوطن الإسلامي كله من المحيط إلى المحيط.

### هل تحرر الوطن العربي عسكريًا!

لقد حمل الاستعمار العسكري أمتعته وحقائبه، ورحل عن معظم البلاد العربية قبل أن تبرز قرن الثوريين الاشتراكيين في المنطقة، يفضل جهاد المؤمنين الأحرار، الذي لم تلوث صفاء إيمانهم «الأيديولوجيات» الانقلابية المستوردة.

لقد قاتل الأمير عبد القادر في الجزائر، وعمر المختار في ليبيا، وعبد الكريم الخطابي في المغرب، وثار الشعب المصري كله سنة (1919) وقاتل سنة (1951)، وثار الشعب الفلسطيني عن بكرة أبيه سنة (1936) وقبلها وبعدها، وقاومت كل الشعوب العربية - في المشرق والمغرب - الاستعمار الغربي بكل ما استطاعت، ولم يستسلم بلد واحد للاحتلال الغاشم.

لقد تعلموا من دينهم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، وان الاستسلام للغازي الكافر كفر، وأن الجهاد لدفع العدو المهاجم فرض عين، وأن الموت في سبيل الله عين الحياة، وأن المقاتل المسلم ضامن لإحدى الحسينيين.

كانت آيات القرآن وسيرة الرسول، وأحلام الجنة وأمانى «الشهادة» في سبيل الله، ومعاني الإيمان، وبطولات الغر الميامين من أمثال علي وخالد وصلاح الدين ... هي الدوافع التي حركتهم إلى الجهاد، والمدارس التي لقتهم دروس التضحية ... وعلمتهم صناعة الموت ..

وآخر معاركنا المؤمنة هي معركة «المليون شهيد» معركة الجزائر، معركة المجاهدين من تلاميذ «ابن باديس» الذين كان نشيدهم: شعب الجزائر مسلم ... وإلى العروبة ينتسب!

فلما ظهرت في أرضنا فلسفات ماركس ولبنين وماو، واتخذوا ماو وجيفارا

وكاسترو، مثلاً عليا في البطولة، وأصبح تراثنا وتاريخنا مشاراً لسخرية جماعة «التقدميين» أصبحنا لا نعرف غير الهزائم و«النكسات»!

لقد كانت «معركة الحرية» الأولى، التي كان على الاشتراكية الثورية العربية أن تعد لها، وأن تخوضها... هي «معركة فلسطين» قضية العرب المصرية الأولى.

وكان تحرير هذا الجزء العزيز - الذي اغتصبته الصهيونية من قلب أرض العرب، لتمزق وحدتهم، وتهديد حضارتهم ووجودهم - هو العمل الأول الذي تثبت به القوى الاشتراكية العربية وجودها، وصلابتها، ومقدرتها على بناء شعوب وجيوش تستطيع كسب النصر وتستحقه.

وقد كانت قضية فلسطين وتحريرها وإعادة شعبها إليها على رأس الأهداف القومية للدول والأحزاب والحركات اليسارية «المتحررة»!!

فهل حرروا فلسطين وأعادوا إليها شعبها المطرود؟ ولا أريد أن أستطرد إلى سؤال آخر يثيره الكثيرون، وهو: كل هؤلاء مخلصين أو جادين في تحرير فلسطين؟

سنفترض اخلاصهم وجديتهم، ونكتفي بالسؤال الأول، فماذا يكون الجواب؟

الجواب ما يقوله «الشعب والأرض»<sup>(121)</sup> في صراحة مؤلمة، إلا أنها الحقيقة

المرّة:

«أي استعماري أسود القلب، كان يتمنى للوطن العربي في مطلع القرن العشرين وضعاً أسوأ وأبشع مما قادنا إليه حكم العسكر؟!»

«فلسطين محتلة من البحر إلى النهر... إسرائيل تزرع سيناء، وتبيع بترولها...»

(121) العدد الصادر في صفر سنة 1391 (إبريل سنة 1971).



بل وتمنح شركات كندية امتياز التنقيب عن البترول في سيناء وخليج السويس، فلا نجد ما نفعله إلا كسر الحفار!

«إسرائيل تحول الجولان إلى منطقة سياحية وتركب «تليفريك» فوق جبل الشيخ لتسلية الأولاد!

«وإذا كان أسطول بريطانيا العظمى ... قد اعتبر إصلاح حكومة الخديو توفيق للطوابي في الإسكندرية عملاً عدوانياً لأنه يهدد حرية العمل البريطاني ... فإنه بعد 90 عامًا كاملة يعتبر الطيران الإسرائيلي أن تركيب حكومتنا لصواريخ لا تؤذي إلا من يقف فوقها ... عملاً عدوانياً وتعلن أن أمن إسرائيل يتطلب إبقاء سماء مصر - مفتوحة!

«لقد كان للخديو توفيق ميزة لا تنكر ... إنه لم يكن يطالبنا أبداً بالهتاف تحية لضعفه وامتناً للمذلة التي جرعها لنا ...

«الدول الأربع الكبرى تجتمع في وشنطن لتقسيم بلادنا ... وإعادة رسم خارطة الوطن العربي ... وتقرير مصيرنا، تمامًا كما اجتمعت في برلين في القرن التاسع عشر لتقسيم القارة «المظلمة»!.. يوم لم يكن للشعوب الإفريقية ... لا ثورة ... ولا اشتراكية ... ولا مجالس قيادة ... ولا قاهر ولا ظافر ... ولا رأس أخي المرفوعة بسبب انفصالها عن عنقها ... أو رأس أخي الآخر ... التي تأتي أن ترتفع رغم كل ما يواجه لها من نداءات، لطول انحنائها بحثاً عن حذاء العسكري.

«ها نحن قد عدنا مرة أخرى إلى هاوية «مناطق النفوذ» بل أصبحنا في وضع أسوأ من وضع الأمير العربي على أبواب مؤتمر الصلح في فرساي ... فنحن نقف بالباب ولا يفكر أحد في استشارتنا ... بل يقضى في أمريكا كما كان يقضى - الأمر

حين تغيب تيم ... بل ويتشاور «تكواه» مع «بارنج» ويقضى- الأمر وممثلو تيم  
شهود ولا يستشارون!

«بلادنا تجثو عاجزة مشلولة تحت ضربات وعريضة غاز، ما من مبرر واحد  
لانتصاره، إلا سيطرة العسكر على مقدراتنا.

«الهزائم المتتابة ... الإذلال المتزايد ... التبيد في ترابنا. هو كل ما جنيناه على  
يد العسكر» ...

#### هل تحرر الوطن العربي اقتصاديًا وسياسيًا!

إذن، لم يتحرر الوطن العربي عسكريًا، على يدي الثورة العربية، رغم أن  
العسكريين هو الذين يحكمون ويخططون، فهل تحرر سياسيًا واقتصاديًا!

هل نأخذ باتهامات الثوريين بعضهم لبعض بالعمالة والخيانة والارتباطات  
الأجنبية؟

هل نأخذ بأقوال كثيرين من العارفين ببواطن الأمور، واستنباطات الذين  
يقرأون ما بين السطور؟

نستطيع أن نفعل ذلك، ولكن نؤثر هنا أن ندع تأويلات «الباطنية» من  
السياسيين، ونأخذ بالمذهب «الظاهري» الذي يقضي بها تنشره الصحف، وما تذيعه  
الإذاعات، وما تثبته الوقائع الملموسة.

لقد تحررنا من نفوذ غربي، لندخل في نفوذ شرقي. إن الوجود السوفيتي في  
المنطقة الآن غدا حقيقة لا نزاع فيها. وإنما ينازع بعضهم في تبرير أسبابها. أو تهوين  
نتائجها.

أجل... أصبح النفوذ السوفييتي - بأسلحته وخبرائه الاقتصاديين والعسكريين - وهم يعدون بالألوف المؤلفة - وبإله من ديون ربوية بلغت المليارات من الدولارات، قادرًا على التدخل وإملاء ما يريد - عند اللزوم - وفرض الرجال الذين يطمئن إلى ولائهم، كما حدث مع رئيس كبرى الدول العربية يومًا ما. وأصبح السفير السوفييتي في بعض العواصم العربية كأنه «المندوب السامي» في زمنه.

ولا بأس أن نقرأ التحليل التالي للعلاقات المصرية السوفييتية.

يقول إدوارد لوتراك:

«تعال ندرس جدول العلاقات المصرية - السوفييتية منذ (1955) حتى

:1967

1955: صفقة الأسلحة «التشيكية»<sup>(122)</sup>... كانت هذه أول اتفاقية لتصدير سلاح سوفييتي إلى أي بلد عربي. اكتسبت هذه الاتفاقية أهميتها السياسية، على الصعيد المصري، لكونها كسرت احتكار السلاح العربي وخلقت لمصر «استقلالاً» حقيقياً.

النتيجة: التبعية (مستقبلاً)، وخاصة مصر الحيوية إلى البقاء على صلوات ودية مع مصدر قطع الغيار الوحيد.

1956: حرب سيناء - السويس - سببت هزيمة المصريين في سيناء، نقصاً

(122) يعلق «لوتراك» على هذه الصفقة فيقول: كانت اتفاقية السلاح هذه «تشكيلية» بالاسم فقط إذ كان كيرميت روزفلت (من المخابرات المركزية) هو الذي اقترح أن يذاع عن الصفقة بأنها «تشيكية» لتهدئة السفير البريطاني ترفيليان.

هائلاً في السلاح المصري، فسارع الاتحاد السوفييتي إلى التعويض عنه.  
النتيجة: ترسيخ التبعية للاتحاد السوفييتي بسبب المعونة الاقتصادية وازدياد الديون.

1962: ثورة وحرب أهلية في اليمن: بعد وفاة الإمام أحمد بن يحيى. قامت حرب أهلية وثورة اشترك فيها الجمهوريون اليمنيون بدعم من المصريين، والملكيون اليمنيون بدعم من العربية السعودية، وقد انتقلت الجيوش المصرية إلى أرض اليمن لمساعدة الجمهوريين.

النتيجة: ازداد احتياج المصريين لمعونة السوفييت في إبقاء 30 - 50 ألف جندي مصري في اليمن. تضاعفت الديون المعنوية والهادية للسوفييت.

1966: تدهور العلاقات المصرية والأمريكية إلى حد المقاطعة، مما أدى إلى إيقاف شحن فائض القمح الأمريكي، فسبب ذلك نقصاً في المواد الغذائية، لم يتمكن المصريون من التعويض عنه حتى بالعمل المتواصل الصعب.

النتيجة: بدأت معونات السوفييت الغذائية، مما أخضع مصر للكرملين في أمر من أهم الأمور الحياتية، التغذية.

1967: حرب الأيام الستة، وانهزام المصريين في سيناء (قدرت المصادر الإسرائيلية في 20 حزيران (يونيه) بأن ثمانين بالمئة من مجمل معدات القوات المصرية قد أريد، أو استولى الإسرائيليون عليه).

النتيجة: بنتيجة ذلك، وكشرط لإعادة تسليح مصر، طلبت موسكو مراقبة حتى أدق الأمور المتعلقة بتدريب المصريين، واختيار قادة الألوية العسكرية، وتنظيم جهاز الاستخبارات.

هكذا، نلاحظ أنه بعد 12 سنة من بداية علاقة محدودة، فقد انطلقت من بيع شيء من السلاح السوفييتي من مصر، اتسع مدى تلك العلاقة إلى أعماق واسعة جداً، بلغت حد التبعية للاتحاد السوفييتي، فقد باتت مصر اليوم تعتمد على المشيئة السوفييتية في حقول التسليح، والقمح، والمعونة الاقتصادية، بصورة عامة، وتملك البحرية السوفييتية قواعد في الإسكندرية وبورسعيد، كما يقيم في مصر مئات من الخبراء السوفييت في مجالات عدة، بالإضافة إلى إشرافهم على القوات المصرية المسلحة»<sup>(123)</sup>.

ومهما يكن من اتهامنا للكاتب بالمبالغة في بعض النواحي، فالتائج في إجمالها صحيحة، ولا يمكن أن نسلم بالدعوى القائلة بأن الاتحاد السوفييتي يساعدنا لوجه الله - الذي لا يؤمن به - أو لسواد عيوننا - دون أن تكون له أية علاقة بالأوضاع في الداخل.

وقد أظهر موقف الاتحاد السوفييتي من الانقلاب الشيوعي في السودان في هذا الشهر - تموز (يوليو) (1971) - أي اهتمام يوليه لانتشار عقيدته، ولو بالانقلاب على أصدقائه أنفسهم.

إن الوطن العربي لن يتحرر سياسياً ما دام كل اعتماده على أحد المعسكرين الدوليين، وإنما ينتقل من دائرة نفوذ قديمة «كلاسيكية» إلى دائرة أخرى حديثة. ولكن النفوذ نفوذ على أية حال.

ولن يتحرر اقتصادياً ما دام حل اعتماده على الاستيراد لا على البناء والإنشاء. الذي يقوم على «العلم» وعلى «العمل» لا على التهريج والادعاء. وانتزاع التصفيق

(123) الانقلاب - تأليف ادوارد لوتراك - ترجمة مأمون سعيد (ص 78 - 81).

من الأيدي والهتاف من الحناجر.

### هل تحرر وطنًا ثقافيًا؟

ولكن إذا لم يكن تم للوطن العربي التحرر العسكري والسياسي والاقتصادي،  
فهل تم له التحرر الثقافي!

كلا إن أبرز ألوان الاستعمار وأخطرها أيضًا في عالمنا العربي كله هو الاستعمار الثقافي. هو الغزو الفكري. هو الاحتلال الروحي. ذلك الاستعمار الذي يصنع أفكار الشعوب وأذواقها واتجاهاتها في الحياة على النحو الذي يبغى. ويصبها في القالب الذي يريد. حتى إذا جلا يومًا عن أرضها، ظلت تسير في دربه، وتمشي على نفس نهجه، وتنفذ ذات مخططه، بكامل اختيارها وبوحي من «وطنيتها» المستقلة. فيما يرى - وهذا هو النجاح الاستعماري الحق. أن تجعل الشخص أو الشعب يدور في فلكك كما تريد. وهو يعتقد في نفسه أنه سيد نفسه، وليس لأحد عليه سلطان!

إن الفكر العربي بما يحمله من فلسفة للحياة والكون، ونظرة إلى الدين والدنيا، وفي الله والإنسان، لا زال هو المسيطر المؤثر في أكثر جامعاتنا ومؤسساتنا الثقافية والتوجيهية والإعلامية.

ولا زالت حضارة الغرب في المثل الأعلى الذي تضعه الثقافة عندنا أمام أعين الجماهير والناشئين.

وكل ما حدث في بعض البلاد العربية أن انكمش الفكر الليبرالي ليجعل محله الفكر الاشتراكي. ولا فرق في الجوهر بين المفكرين كما ذكرنا من قبل، ورحم الله الفيلسوف الشاعر المسلم الهندي الكبير الدكتور محمد إقبال، الذي قال:

«إن الرأسمالية والشيوعية تلتقيان على الشره والنهامة. والقلق والسامة،

والجهل بالله والخداع للإنسانية. إن الشيوعية تقضي على العلم والدين والقيم والرأسمالية تنزع الروح من أجساد الأحياء... وتسلب القوت من أيدي العاملين والفقراء... وقد رأيت كليهما غارقة في المهادة. جسمها قوي ناضر. وقلبيها مظلم فاجر!

### محنة الحرية الفردية في عهد الثورة:

هذا ما يتعلق بالشق الأول من معنى الحرية: حرية الوطن... وبقي الشق الثاني وهو: حرية المواطن، حرية الفرد، حرية الإنسان.

### ضرورة الحرية الإنسانية للفرد والمجتمع:

إن هذه الحرية ليست شيئاً ثانوياً على هامش الحياة البشرية... بل هي شيء ضروري لروح الإنسان كالطعام والشراب لبدنه. فلا يعتبر الإنسان إنساناً إذا لم يشعر بذاتيته ويحس بكرامته، وبقدرته على أن يخط مصير نفسه بيديه، لا بأيدي آخرين يحركونه كالدمية، أو يقودونه من أذنيه كبهيمة الأنعام.

إن مناخ الحرية شرط أساسي لنمو الذات الإنسانية. وهو شرط كذلك لتحقيق سعادتها، فالإنسان الذي يساق إلى غير ما يريد. ويكره على غير ما يحب، ويجرع من الأفكار والأنظمة ما لا يقبله ولا يستسيغه بحال، لا يمكن أن يكون سعيداً، ثم إن السعادة لا تتم إلا بالأمن ومن لا حرية له لا أمان له.

ثم إن الحرية لازمة للمجتمع لزومها للفرد، فالمجتمع لا يرقى إلا بالأحرار الأعداء من أبنائه، الذين نمت الحرية شخصياتهم، وغرست فيهم روح الإباء والشمم، وطبعتهم على رفض الضيم والهوان. وعلمتهم أن يقولوا: لا، بملء أفواههم غير هيايين ولا وجلين، ولهذا لما كان عنتره العبسي يعمل عمل العبيد من

رعاية الإبل وحلبها. وقف يتفرج على قومه والعدو يغير على أرضهم ويقتل رجالهم وهو لا يقدم شيئاً، فقال له أبوه: كر عليهم، فقال ساخرًا: العبد لا يحسن الكر والفر، وإنما يحسن الخلاب والصر، فقال: كر وأنت حر... فكر وصنع الأعاجيب.

والحرية لازمة للمجتمع من جهة أخرى، وهي أنها أساس المسؤولية الأخلاقية، فالإنسان الحر يشعر تمامًا بمسئوليته عن عمله. فيجتهد في إتقانه، والارتقاء به، متعاونًا مع غيره في سبيل هذه الغاية. أما إذا كان هو مجرد ترس في جهاز، أو «قطعة غيار» في «ماكينة» كبيرة، تدار فتدور. وتحرك فتتحرك، بلا إرادة منها ولا وعي، فإنه يتراخى ويكسل، ويعمل عمل الأجراء المجبورين، لا عمل الأحرار المختارين، أعني أنه يعمل بغير دافع وبغير رغبة ذاتية، ملقيًا عبئه على كاهل غيره.

والحرية لازمة للمجتمع أيضًا، لأنها تتيح له تصحيح الخطأ، وتقويم العوج، وفضح الانحراف، ونقد الغلو والتقصير أو الإفراط والتفريط. وفي التخطيط والتنفيذ، وفي التفكير والسلوك، وبخاصة ما يتعلق بالشخصيات العامة، والمؤسسات العامة.

أما جو الضغط والإرهاب والخوف، فيعقد الألسنة والأقلام أن تقول عن شيء: غلط، أو تقول لإنسان، لم! أو: لا. وبذلك تتضاعف الأخطاء، وتتضخم الانحرافات، ويزداد السوء سوءًا.

ورحم الله أبا بكر الذي قال في أول خطبة له بعد الخلافة: إن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسددوني.

وعمر الذي كان يقول: رحم الله امرئًا أهدي إلي عيوب نفسي.



**معنى حرية المواطن:**

والمرأة بحرية المواطن هنا، رفع الأغلال وخلصه من كل سيطرة ترهبه أو تعوقه أو تتحكم في فكره أو وجدانه أو إرادته أو حركته، سواء أكانت سيطرة سياسية أو دينية أو اجتماعية. بحيث يتصرف وهو يشعر بالاطمئنان والأمن والاستقلال الذاتي فيما يأخذ أو يدع.

والذي يعنينا هذا بالذات الحرية الفكرية والحرية السياسية، حرية المواطن في أن يفكر. ويعبر عن تفكيره بالأساليب المشروعة.

وحرية في نقد الأوضاع والأنظمة والاتجاهات والتصرفات، دون أن يخشى على نفسه وأهله من مخالف الإرهاب والتهذيب والاضطهاد ...

حرية في إلقاء خطاب عام، أو عقد ندوة مفتوحة، أو تأليف كتاب يحمل رأيه ونقده، أو إصدار صحيفة لا تسيطر عليها الحكومة، بنفسها أو بواسطة حزبها السياسي، أو تكوين جماعة فكرية أو سياسية، تعارض خط الحكومة، الأيديولوجي، أو السياسي، أو الاقتصادي» ...

هذه هي الحرية التي تهمنا في هذا المقام، فهل حقق الاشتراكيون الثوريون هذه الحرية!

سنأخذ الجواب من أقوال الثوريين بعضهم في بعض أيضًا، كما صنعنا في شأن «الوحدة» فشهادات الثوريين هنا لها قيمتها، وبخاصة أنها تذكر وقائع وأحداثًا، ولا تكتفي بمجرد التشهير.

**شهادات الثوريين على وأد الحرية:**

من بيان للقوى الوجودية في دمشق - 25 مايو (1963) - قالت فيه:

«تابع حزب البعث الحاكم وسلطاته سلسلة من الانزلاقات، فلم يقف عند تجميد النشاط الشعبي ولا عند مواجهة التظاهرات بالرصاص أو السجن.

إنما خطأ خطوة أخرى في عقل الإرهاب فاستلب الصحافة والفكر حريتهما المقدسة... وهكذا لم يبق في سوريا خمسة ملايين عربي أن يقرأوا إلا جريدة البعث، ولم يبق لتعليقات الإذاعة وغذاء الجمهور إلا مقالات جريدة البعث».

ومن بيان آخر في دمشق - 19 يونيو (1963):

«مع أن حزب البعث كان يأخذ على خصومه في الماضي أنهم يستخدمون ضده الإرهاب، فإن فكرة التسلط الحزبي حملت البعثيين على نسيان مواقفهم وتجاربهم، ليسلطوا الإرهاب ألوأناً على القوى الوحدوية».

وبعد اقتحام الجيش العقائدي الجامع الأموي، والاستهانة بحرمات الله والناس، وقتل الأمنين، كتب الوزير البعثي السابق سامي الجندي في دمشق - 24 يوليو (1963) يقول:

«إيه دمشق، أي يد مجرمة روعت قلبك الطهور!

«دمشق يا نبع الحنان وملهمة الإبداع والفن عبر التاريخ، أي يد كافرة قاتلة ألقى الفزع في قلوب أطفالك الصغار!

«إن الذين اغتالوا النساء والأطفال والمواطنين البسطاء لبسوا أهلاً يا دمشق لأن يدوسوا ترابك الرحب.

«نعم... دمشق حزينة من أعماقها. رصاص مجرم وأيد سفاحه قاتلة جللت وجهها السمح بالسواد ولطخت أرضها بالدم البريء، ولقد شاء المنحرفون

وطلاب السلطة والتسلط تغيير عقيدة يريدونها رغم إرادة الشعب، ويفرضونها بالنار والحديد والاعتقال والسحل يغير حق وبغير ضمير وبغير شرف».

ومن بيان القوميين العرب في بيروت - 24 نوفمبر (1963):

«إن حكم البعث الفاشي الذي يتحكم بالعراق قد تخطى كل العهود البوليسية التي شهدتها العراق في تاريخه الحديث. فحملة التصفيات المستمرة قد فاقت في شمولها وأساليبها كل ما عرفه شعب العراق طيلة الحكم القاسمي ...  
وإن موجة التعذيب الوحشية لا تزال تفتك بالآلاف من أبناء العراق، وعمليات القتل في سجون البعث جارية بدون توقف».

#### أعمالهم يندى لها الجبين:

وفي بغداد - 18 نوفمبر (1963) - أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانه الأول فكان منه:

«إن من قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرمات ومخالفة للقانون، وإضرار عام للدولة والشعب والأمة، أصبح أمراً لا يطاق ويندى له الجبين ... لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين».

ومن خطاب لعبد الناصر في الإسكندرية - 22 أكتوبر (1963):

«حزب البعث لم يكن بأي حال من الأحوال يستطيع أن يتمكن من الحكم إلا إذا فرض الإرهاب بالحديد والنار ... فقد فرض الإرهاب بالحديد والنار ... فرض الإرهاب بالدم ... إنه حكم فاشيستي لا يمثل الشعب بأي حال من الأحوال ...

إنه حكم بني وجوده على الدماء وعلى الإرهاب وعلى السجون.

«حينما يكون حزب البعث خارج الحكم فالحرية هي الحرية البرلمانية الغربية، أما إذا كان حزب البعث في الحكم فإن الحرية هي حرية الحزب الواحد.

«إن حزب البعث كان يهدف أول ما يهدف إلى إقامة حكم فاشيستي متسلط يتفرد فيه بالحكم ولم يكن حزب البعث يفكر في الحرية.

«لقد نادى حزب البعث دائماً بحرية الصحافة ... وكان أول ما عمله هو إلغاء الصحف كلها عدا صحف الحزب المنحرف الفاشيستي.

«وكم نادى حزب البعث بالحرية، كان أول ما عمله أن حرم الشعب كله من الحرية، وأصبحت الحرية وقفاً على أعضاء الحزب والحرس البعثي فقط.

ما هو شعار الحرية بالنسبة للبعثيين!

«شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو السجون والقتل والمحاكمة بدون دفاع والإعدام (!!). شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو أن يحرم حزبهم الشعب كله الحرية. لتترك الحرية لحزب الأقلية فقط.

«شعار الحرية لحزب البعثيين هو أن تكون المغانم للبعثيين، وتكون الفرص للبعثيين، وتكون المساواة للبعثيين، أما باقي الشعب فيحرم من المساواة، ويحرم من حقه في الحياة، ويحرم من حقه في العيش، ويحرم من حقه في العمل.

«هذا هو شعار الحرية بالنسبة لهؤلاء الساسة الذين احترفوا سرقة الشعارات، واحترفوا سرقة المبادئ، والذي آمنه إبان تحقيق أهدافهم وتسلطهم هو السبيل اللاأخلاقي».

ومن خارج سوريا نشر علماء الدين الإسلامي في بغداد هذا الاستنكار في 28 إبريل (1964):

«تذيع الإذاعات، وتتناقل وكالات الأنباء أخبار المجازر الرهيبة التي قام بها الحكام البعثيون، فالطائرات تقصف بيوت الله، والدبابات تهدم المساكن على أصحابها الآمنين والعزل من السلاح، من النساء والأطفال والشيوخ، الذين لم يرتكبوا إثماً ولا ذنباً يستوجب مثل هذا التنكيل أو الاضطهاد.

«ولما كانت الرابطة الأخوية التي تجمع بيننا وبين المسلمين في سوريا تحتم علينا أن نرفع صوتنا في التأم لهم، ومواساتهم في مصيبتهم، فإننا نصدر هذا البيان إلى الرأي العام الإسلامي في كل مكان» ...

#### المطلوب إطلاق الحريات العامة:

ونعود إلى داخل سوريا لنقرأ في دمشق - 1 مايو (1964) - نص العريضة التي تقدم بها المحامون في سوريا إلى وزير العدل السوري:

«إن المحامين في هذا البلد، الذين حملوا في مختلف العهود عبء الدفاع عن حقوق الشعب وحرياته الأساسية، يرون لزاماً عليهم، في هذا الظرف العصيب الذي تمر به البلاد، أن يعلنوا إلى أن هذا الشعب بمختلف العهود أثبت أنه لا يمكن أن يحكم إلا بالأسلوب الديمقراطي الصحيح الذي ينبثق الحكم فيه فعلاً من الشعب.

«وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة كان أعلن في 18 آذار (مارس) (1963) ذلك، حين أكد في سلسلة من بياناته أنه إنما جاء ليعيد حكم الشعب للشعب وبالشعب، إيماناً منه ومن كل مواطن في هذا البلد بأن كل حكم خارج عن هذا

المبدأ مصيره إلى الزوال.

«ولقد مرت البلاد منذ ذلك الحين بمآس كثيرة، ودخلت في تجارب عديدة لا نريد أن نسهب في تعدادها. ولكن الأحداث الأخيرة التي وقعت في بعض المدن السورية كحماة. وما أعقبها من إعلان للإضراب الشامل، تعبيرا عن استياء الشعب، لدليل واضح على الأزمة التي قامت بين الحكم والشعب. وخصوصاً أن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كما أقرتها الشرعية الدولية، سبق أن امتهنت وأهدرت باعتقال عدد من المحامين ورجال القانون إلى جانب العديد من المواطنين، وما تعرضوا إليه من إهانات هدرت فيها كرامة الإنسان، مما يباعد بين الشعب والمسؤولين، ويعرض أمن البلاد الداخلي والخارجي للأخطار، لذلك، فإن المحامين يطالبون:

1 - بإطلاق الحريات العامة.

2 - إلغاء حالة الطوارئ.

3 - إعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد فوراً دون إبطاء وعن طريق انتخابات عامة حرة نزيهة.

وبانتظار تحقيق هذه المطالب نعلن تضامنا عن طريق الإضراب مع سائر فئات الشعب».

وننتقل مما يجري في سوريا إلى ما يجري في العراق لنرى هذه الصور ونقرأ هذه الأقوال الصادرة من المصادر الثورية ...

تقول القيادة القومية لحزب البعث في 3 أكتوبر (1964):

«لقد أصيب الضمير العربي بهزة مؤلمة للأنباء الواردة من العراق عن الحملة الإرهابية الشرسة التي يشنها حكام ردة تشرين (نوفمبر) عند جميع المواطنين المتمسكين بالعروبة والديمقراطية وحقوق الشعب. هذه الحملة التي أعادت العراق إلى أوضاع كالأوضاع الخائفة التي كان قد عاشها في ظل نوري السعيد وعبد الكريم قاسم... بل أسوأ.

«لقد استخدمت سلطات عارف في حملتها الإرهابية هذه مختلف الأساليب التعسفية المنافية لمبادئ الأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان، حيث هوجمت المنازل والمكاتب والمعامل... في كافة أنحاء العراق، وأطلقت عصابات الشقاة من عقابها تعتدي على النساء والأطفال والعوائل الآمنة بحثاً عن المناضلين الذين دافعوا ببسالة وإيمان عن استقلال العراق وعروبته، وعن تطلعات شعبه الطيب إلى حياة أفضل...»

«إن أساليب التعذيب الوحشية والمعاملة المهينة للكرامة الإنسانية، نارس اليوم في سجون العراق ومعتقلاته بصورة أبشع مما كانت تمارس به أيام نوري السعيد وعبد الكريم قاسم، وإن حياة المئات من المعتقلين مهددة اليوم بالخطر».

ويقول الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية لحكم البعث الفطرة في حمص - 31 أكتوبر (1964):

«إننا مع العمال في العراق في سجونهم، وإننا هنا نأبى أذاننا علينا إلا أن نسمعنا صوت رفاقنا هناك في سجون الإرهاب، سجون الديكتاتورية في العراق، ونحن واثقون أن الصوت الذي نسمعه من العراق هو صوت السلاسل التي تنكسر... وستتكرر غداً، سيجتمع الشمل، سيكون الزحف، سيكون المؤتمر الشامل، مؤتمر

التسيير الذاتي، ليس في هذا القطر فحسب، وإنما سيكون في الوطن العربي بكامله». ومن بيان لاتحاد نقابات العمال في سوريا - 24 نوفمبر (1964):

«ماذا في سجون العراق الرهيبة؟ ماذا في ساحات الإعدام السرية الرهيبة! أين اتحاد نقابات العمال وأين قادته النقابيون المناضلون الشرفاء؟ وأين اتحاد الفلاحين ... وأين قادته الشرفاء الذين فجروا ثورة رمضان، وحرروا العراق من عهد نوري السعيد العميل وعهد قاسم الأرعن ... أين اتحاد الطلبة؟ أين التنظيمات الشعبية المؤمنة بالديمقراطية الشعبية، بالاشتراكية، مطلب شعبنا الأول والأساسي؟

«إنهم - أيها الرفاق - جميعهم مكبلون بالسلاسل، في غياهب سجون عارف الرهيبة ... إنهم يحملون بالنصر ... وينتظرون انبلاج فجر الصبح ... فجر الثورة التي ستمحق الخونة والمتآمرين من رجعيين ورأسماليين وديكتاتوريين عملاء. إن بداية النهاية لحكم عارف في العراق قد حانت، وإن الذي فجر ثورة رمضان ... سيقضي على البقية الباقية من الخونة، عملاء الاستعمار.

«إننا نتساءل بمرارة وألم: أين وحدة التراب الوطني في القطر العراقي. بعد أن سمح عارف بقيام إسرائيل ثانية، وقاعدة للاستعمار لحماية استثماراته البترولية، في شمال العراق؟»

وننتقل من سوريا والعراق إلى مصر، التي يلتزم الثوريون جميعًا الصمت إزاء ما يحدث فيها من إرهاب دموي من سنة (1954)، إلى سنة (1967)، وسنشهد هنا شهودًا من أهلها، أرغمتهم «النكسة» على أن يتكلموا، ويقولوا شيئًا ما عن الأوضاع الداخلية.

يقول محامي الثورة محمد حسنين هيكل في الأهرام - 28 يوليو (1967):



«في المجتمع المتحضر تكون المشيئة منظمة: دعوى - محكمة - محاكمة - دفاع - حكم - تنفيذ.

أقول ذلك وفي ذهني عمليات الفصل والقبض والحراسة، وفي ظني أنه حان الوقت لوضع نهاية لها واستبدالها بقواعد مقررة وإجراءات مرسومة لكل حساب».

«وذلك يقودنا إلى تأكيد مجموعة من الضمانات:

1 - أن كل عقوبة ينبغي أن تكون على أساس قانون، ولا يمكن أن تظل هناك عقوبات شخصية تصيب أحدًا بالذات مقصودًا ومخصصًا مهما كانت الظروف.

2 - أن كل مواطن ينبغي له أن يجد له غطاء يحميه.

3 - أن المؤسسات ذات الاستقلال الذاتي، كالجامعات والصحافة، ينبغي أن ينمو دورها.

4 - أن هناك مؤسسات أخرى كمجلس الدولة مثلاً يجب أن تؤدي دورًا أكثر فعالية في تدعيم موقف مفرد إزاء السلطة إذا أحس أنها تتجاوز بغير سند مقنع من نص القانون.

«وفي مجتمعات أخرى تقوم الأحزاب بهذا الدعم، ولكن مجتمع التنظيم السياسي الواحد تختلف ظروفه، وبالتالي فإن الفرد فيه أكثر حاجة إلى السند.

«وإذا كان من واجب السلطة أن تفرض عليه القانون فإن من حقه هو الآخر أن يفرض نفس القانون على السلطة إذا أحس بالتجاوز... ولو مجرد إحساس»

## الديمقراطية بالموافقة:

وفي 11 أغسطس (1967) عاد يقول:

«هناك أنواع من الديمقراطية. لقد تحقق الكثير من إنجازاتنا الثورية مما يمكن أن نسميه «الديمقراطية بالموافقة»: أي أن تتخذ القيادة إجراءات تدرك بحسها وفكرها المتصل بضمير الجماهير ومطالبها أنها تحظى بالموافقة الكاملة لكننا الآن، والقرار قرار الحياة أو الموت، النصر أو الهزيمة، تحتاج إلى ما يمكن أن نسميه «الديمقراطية بالمشاركة»، أي أن تكون الجماهير شريكة في بلورة الإجراء قبل صدور القرار به.

«وذلك يتطلب أن تكون المناقشة واسعة، وإن لم تكن بالضرورة علنية إذا اقتضت الظروف مثل ذلك.

«ولكي يتحقق ذلك فإنه يصبح من الحتمي إنهاء كل موجات الخوف.

«ولقد أشرت في هذا الصدد من قبل إلى ضمانات مطلوبة في مواجهة عمليات القبض والحراسة والفصل... ثم لمست أهمية تدعيم مؤسسات التفكير المستقل والملتزم بأهداف النضال السياسي والاجتماعي في نفس الوقت (!! كالجامعات والصحافة. وأكدت ضرورة تحكيم القانون.

«وليس معنى تحكيم القانون أن حق التشريع يتوقف اليوم... وإنما معناه أن في استطاعتنا اليوم وغداً أن تصدر ما نشاء من القوانين وفق ما تتطلبه الظروف ثم نلتزم به لا نتجاوزه إلا إذا أردنا تعديل القانون.

«ثم هناك مسألة الإرهاب الفكري، ما إن يرتفع صوت برأي حتى ينطلق البعض يدعون عليه بما لم يقله، ثم يتصبون أنفسهم وكلاء للاتهام والحكم والتنفيذ

أيضًا... مع أن الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادعوا». ولا أدري كيف استجاز «هيكل» أن يسمي مجرد الموافقة وقول: «أمين» التصديق على كل رأي وكل قرار «ديمقراطية» من أي نوع كان؟! وأعجب من ذلك تبرير ذلك بأن القيادة كان لديها من «الكشف» و «الإلهام» و «العلم اللدني» المتصل بضمير الجماهير. ما يجعلها تعلم مقدمًا أن هذه الإجراءات تحظى بالموافقة الكاملة!! ومع هذا، فكل ما يطلبه هيكل أن تشارك الجماهير في «بلورة» الإجراء قبل صدور القرار به. لا أن تكون هي صاحبة الكلمة العليا في اتخاذ الإجراء! ثم إذا كان هيكل المتحدث شبه الرسمي يشكو من الإرهاب الفكري فليث شعري ماذا يقول غيره!!

#### الحرية شعار غامض:

ومما قدمناه هنا من أقوال الثوريين بعضهم في بعض، واتهاماتهم المتبادلة بواد الحريات والتنكيل بكل معارض، وإقامة الحكم على الدماء والسجون وآلات التعذيب، إلى غير ذلك من التهم الخطيرة - نستفيد عدة فوائد، أو عدة ملاحظات أهمها:

1 - أن الحرية التي ينادون بها هدفًا، ويرفعونها شعارًا... هي - عندهم - مجرد مفهوم مانع، مطاط، غامض، هم الذين قصدوا أن يميعوه ويمططوه ويغمضوه... ليفسروه على هواهم، ويطبقوه حسب مزاجهم ومصالحتهم الشخصية أو الحزبية أو الطائفية.

لهذا يمكن أن تكون الحرية قبل الحكم بمفهوم، وبعد الحكم بمفهوم آخر... وأن تكون الحرية في بلد ما، لها مدلول معين... وفي بلد آخر يتغير هذا المدلول. وأن تنادي فئة من الثوريين بالسماح للكتل والتجمعات السياسية بالعمل بحرية في أحد الأقطار، وتصم أذنها، وتخرس لسانها، عن هذا الطلب في قطر آخر... فالحرية عندهم شعار يستخدم للدعاية، وليس هدفاً يتبنى للتحقيق والتنفيذ.

### الحرية الفذة التي حققها الثوريون الاشتراكيون:

2 - والملاحظة الثانية: أن كل الفئات الثورية التي تتشدد بالحرية وتتغنى بها... قد اغتالت الحرية وقتلتها، يستوي في ذلك الناصريون والقوميون والبعثيون، سوريين كانوا أم عراقيين، قطريين أو قوميين.

الحرية الفذة التي حققها الاشتراكيون الثوريون هي: حرية السلطات الحاكمة، وحرية أجهزتها المتسلطة، وحرية أتباعها وأنصارها من المحترفين الحزبيين والمنتفعين، في اتخاذ ما يرون من أساليب، وإصدار ما يشاءون من قرارات، بيدهم البسط والقبض، والرفع والحفض، لما في أيديهم من سلطة «كهنوتية» مطلقة، تملك العقوبة بقرارات الحرمان، والمثوبة بمنح صكوك الغفران!

لقد رأينا ما صنعه «الحرس القومي» البعثي في العراق بالمواطنين من مذابح وأهوال تقشعر منها الأبدان، كما سجل ذلك كتاب «المنحرفون» الذي صدر في بغداد بعد ضربة الجيش في شهر نوفمبر (1963).

ورأينا كذلك ما صنعه الجيش العقائدي والحرس البعثي في سوريا من ضرب المعارضين بالمدافع، واقتحام المساجد بالمدركات وقتل المواطنين الأبرياء بغير حساب.

ورأينا في الجنوب اليمني ما يمارسه القوميون الهاركسيون الحمر من أساليب وحشية في التنكيل بالخصوم.

ورأينا في مصر أجهزة الأمن القومي ... من المخابرات العامة، والمباحث العامة، والمباحث العسكرية وغيرها من أجهزة السلطة، كيف اتخذت أبشع الوسائل، وأفظع الأساليب في سنوات (1954 - 1956)، وفي سنوات (1965 - 1967).

ولقد اعترف الرئيس المصري الراحل بانحراف جهاز «المخابرات» في عهده بأنه كان دولة داخل الدولة، وقدم زعماءه للمحاكمة.

#### **يتباكون على الحرية وهم يخنقونها:**

3 - والملاحظة الثالثة: أن الذين يتباكون على الحرية، وعلى ضحايا العنف والإرهاب والتعذيب، لا يفعلون ذلك لوجه الله والحرية ... إنما يصنعونه لأمرين: التشنيع على خصومهم ... والدفاع عن أنصارهم.

ولو كانوا يحبون الحرية حقًا لأقاموها في بلادهم التي يحكمون، وردوا الأمر إلى الشعب يختار من يريد، وأطلقوا سراح السجناء والمعتقلين، وسمحوا بحرية الكلمة والتجمع والمعارضة.

ولو كانوا يحبون الحرية حقًا، ويعادون الإرهاب والطغيان صدقًا، لرأيانهم يدينون كل طاغية، وينتصرون لكل مظلوم ومضطهد ... ولكننا نراهم جميعًا إذا كانت الضحية للطغيان والإرهاب هي الحركة الإسلامية ورجالها، قابلوها بالصمت المريب، والسكوت المطبق، فكم من ألوف - بل عشرات الألوف - سبقوا إلى السجون والمعتقلات بلا محاكمة ولا سؤال، وكم من أجساد عذبت حتى

الموت، وكم من أعناق علقت على أعواد المشانق، دون أن يسمح لمحامين من الخارج بالدفاع عن أصحابها، كل ذلك والمتباكون على الحرية والديمقراطية صم لا يسمعون، بكم لا يتكلمون، عمي لا يبصرون!

لو كانوا يجوبون الحرية وينتصرون للمظلومين حقًا لاتصروا الخمسة وعشرين سجينًا سياسيًا في ليمان طره - بالقرب من القاهرة - صويت إليهم الرشاشات، فحصدتهم في دقائق معدودات، دون جرم اقترفوه، إلا احتجاجًا على سوء المعاملة، هذا وهم وديعة لدى الحكومة، وهي مؤتمنة عليهم، وواجبها أن ترعاهم لا أن تقتلهم.

ولو كان هؤلاء أسرى حرب بينهم وبين إسرائيل ما استحلوا أن يعاملوهم هذه المعاملة النكراء في كل شرع وقانون، ولو استحلوها ما اجتزأوا عليها.

ولولا سجين لبناني مسيحي حكم عليه في مصر، وقدر له أن يشهد تلك المجزرة الرهيبة، التي سماها «مجزرة القرن العشرين» ما عرف الناس عنها شيئًا، وطويت كما طويت مئات وآلاف المآسي من قصص التعذيب والوحشية، خلف جدران السجون، وقضبان المنافي والمعتقلات.

ذلكم هو «روكس معكرون» الذي حلف أن يكتب قصة المذبحة التي شاهدها إذا أفرج عنه، وبر بقسمه، وأخرج كتيبًا جعل عنوانه: «أقسمت أن أروي»!

#### الحرية بعد هزيمة 1967:

وكان المظنون أن تنبه هزيمة 1967، الأنظمة الثورية إلى ضرورة إعادة الحرية إلى أبناء شعوبها، والتخلي عن فكرة فرض الوصاية على الأمة من قبل حزب أو تنظيم أو فئة تدعي لنفسها «الإمامة المعصومة»، وتعزل سائر الشعب عن المشاركة

في سياسة بلده وقضاياها المصرية.

وقد كتب في ذلك الكثيرون، وصدرت بذلك بيانات وقرارات، ولكن الواقع بقى - في أساسه وجملته - كما هو، لم يتغير.

كتبت مجلة «الحوادث» اللبنانية في 25 أغسطس 1967 تقول:

«قد يقبل الناس أن تسكت الألسن ليتكلم المدفع... ولكنها لا تقبل أن يسكت الاثنان معًا.

«وإذا كان آخر الدواء الكي، فجراح الهزيمة لا يمكن أن تكوى إلا بنار الحقيقة، مرة كانت أم حلوة.

«وإذا كان هناك عذر في الماضي للتخوف من نتائج المناقشات، فالمناقشة اليوم تتخذ معنى عملية الإنقاذ.

«وقد دل الاختيار على أن أكثر «الدياجوجيات» إيذاء، تلك التي تحاول أن تجعل من الاشتراكية بديلاً عن الديمقراطية.

«إن الديمقراطية مطلب أساسي ولا مفر من تطبيقه، سواء أكان الحكم ثوريًا أو اشتراكيًا أو رأسماليًا، فلا يجوز في أي نظام أن يبقى المواطن مجرد متفرج أو شاهد زور!»

وقد رأينا عبد الناصر يعلن في خطابه بعد نكبة (1967): إننا في حاجة إلى مجتمع مفتوح، كما يعلن سقوط دولة المخابرات.

ورأينا «النواب» في «مجلس الأمة المصري» يقدمون الاقتراحات بإلغاء معسكرات الاعتقال، ووضع المعتقلين في سجون عادية، يحصلون فيها على ذات

حقوق السجناء الآخرين!! كما دعت المقترحات إلى إصدار بيان يعلن عن أسباب اعتقال أي مواطن وتأكيد حقه في الاستئناف بعد الاعتقال<sup>(124)</sup>.

وقد رأينا كيف طلب هيكل - فيما نقلناه من قبل - التحول مما أسماه «ديمقراطية الموافقة» إلى «ديمقراطية المشاركة».

ومن مقال له في 17 نوفمبر (1967): «وإذا سألنا: ما الذي تحتاجه جبهتنا الداخلية الآن؟ فإن الرد في تقديري: تحتاج الظروف الداخلية - أكثر ما تحتاج - إلى عمل ديمقراطي شعبي».

وقال عبد الحميد حسن زعيم الطلبة المصريين في خطاب له بعد النكبة:

«أستطيع أن أقول، رغم إيماني بأن هذه إرادة الله: إنه لو أتيت لنا - بدون تردد أو رهبة أو خوف - أن نتكلم ونفصح عما تجيش به صدورنا... لما كانت النكسة، أو لكنت وطأتها أقل حدة وضرارة عما حدث».

هذا بعض ما كتب بعد «النكسة».

ولكن هل تحققت الحرية الفكرية والسياسية؟

**تيار فكري واحد لا شريك له:**

أين الحرية الفكرية؟

لقد كان في مصر والبلاد العربية - قبل عهد الاشتراكية الثورية - تيار يدعو إلى «التغريب» والعلمانية... كان من ثمرات غرس الاستعمار الأجنبي في أفكارنا.

ولكن هذا التيار - مع وجود قوى كثيرة تسنده في الداخل والخارج - لم يستطع

(124) وكالة رويتر: القاهرة - 10/4/1968.



أن ينفرد وحده بالتوجيه والتأثير، بل كان هناك إلى جواره تيار آخر قوي. يغالبه ويصارع، بل يغلبه ويصرعه في كثير من المجالات، ولو تركت له الفرصة مدة أطول، لاستطاع أن يقضي على ذلك التيار ويدسه في التراب.

كان التيار الإسلامي الأصيل المعبر عن ضمير الأمة وعقيدها يثبت وجوده في كل مكان، مضيئًا الخناق على تيار «التغريب» الدخيل... وصاحب البيت دائمًا أقوى من اللص المتهجم.

أما في عهد الثورة الاشتراكية، فالكارثة أن تيارًا فكريًا واحدًا، هو الذي يتاح له أن يسود ويحكم ويوجه الحياة - وهو التيار الاشتراكي العلماني - دون أن يواجهه تيار آخر يقاومه ويقارعه، إذ لا يسمح بحال لأي فرد أو جماعة بالعمل والحركة، لإيجاد تيار منافس غير التيار الذي تتبناه الثورة!

#### فساد الأحزاب ولا حزب واحد:

ثم أين الحرية السياسية؟

لقد كنا في مصر نشكو من فساد الأحزاب، ومضار الحزبية، وما جرت به على البلاد من صراع وانقسام وتناحر ولا ينتهي... ولكننا الآن - والحق يقال - بتنا نترجم على عهد الأحزاب، على الرغم من سوءاتها ومفاسدها.

فإن عدة أحزاب فاسدة ينقد بعضها، ويعارض بعضها بعضًا، خير من حزب - أو تنظيم! - سياسي واحد، تشكله الحكومة، ليتبنى اتجاهها السياسي الخاص - كالاشرائية - ويؤيد سياسة معينة - سياسة مركز القوة الغالب - ولا يسمح لأي فئة من الناس أن تعارض هذا التنظيم أو تكون تنظيمًا آخر.

بل إن هذا الحزب أو التنظيم ليس مفتوحًا لمن شاء من أبناء الوطن أن يشارك

فيه ... بل هو مغلق على المؤيدين لاتجاه الدولة ... ولا عجب أن نجد الرئيس السادات - مع دعوته إلى المحبة والتسامح والوحدة الوطنية! يعلن في خطابه المذاع في 10 يونيو (1971) - أي قبيل انتخابات الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة - مذكرًا للمواطنين: أنه لا مكان في تنظيمنا السياسي للرجعية ... ولا مكان في تنظيمنا السياسي لأعداء الاشتراكية وأعداء التحول الاشتراكي، ولا مكان في تنظيمنا السياسي لأعداء الناصرية ... ولا مكان في تنظيمنا السياسي للقوى التي نبذتها الثورة خلال مراحلها الطويلة!<sup>(125)</sup>.

فكيف تتحقق الحرية في وطن حكم على جم غفير من أبنائه بالإعدام السياسي، لأنهم ليسوا اشتراكيين ثوريين أو ناصريين، أو لأنهم عارضوا الثورة في بعض قراراتها أو مواقفها؟!

يجب أن يوصم بالرجعية، ويمحي من الوجود السياسي كل فرد أو فئة تعارض أو تشك في صلاحية الناصرية أو الاشتراكية الثورية، فلا يسمح له بدخول التنظيم السياسي الوحيد، ولا بتكوين آخر!

الثورة إذن معصومة، وهي دائمًا على حق، ومعارضوها إما عملاء أو رجعيون!

### لا حرية ولا أمن:

وهناك شيء دون الحرية، ولكنه في الواقع أعم وأهم، ذلك هو الأمن، أن يعيش الإنسان شاعرًا بالطمأنينة على نفسه وماله وعرضه وأهله، فلا يعتدى عليه أحد في

(125) يعتذر بعض الناس للرئيس السادات، بأنه قال ذلك تكتيكيًا، رعاية لبعض الظروف والضغوط الداخلية والخارجية، وأن الرجل مصمم على العودة بالبلاد إلى «الشرعية» المطلقة بهدوء، وأننا نتمنى من كل قلوبنا أن يكون ذلك صحيحًا، وقد تم بحمد الله تصحيح ذلك عن طريق الشرعية.

ذلك إلا في حدود القانون، أي إذا اعتدى هو على حق غيره، أو ارتكب جريمة فيستحق العقاب بحكم القضاء.

هذا الأمن من أُلزم ضرورات الحياة، ومن أعظم نعم الله على الناس، حتى إن القرآن الكريم جعله مع «الغذاء» أو الطعام في مرتبة واحدة، فالطعام حاجة الجسم، والأمن حاجة النفس... قال تعالى ممتنًا على قريش: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ 3 الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَعَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 3، 4].

وجعل القرآن الخوف كالجوع من أشد العقوبات القدرية التي ينزلها الله بالجماعات الآمنة المطمئنة، الرضية العيش، إذا انحرفت عن هدى الله وكفرت بأنعم الله، فيصيبها القدر العادل في رزقها وفي أمنها معًا... قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ ... [النحل: 112].

فالخوف عقوبة بليغة، لا تكاد تعدلها عقوبة، والأمن نعمة عظيمة لا تكاد تعدلها نعمة... وقد سئل حكيم: ما السعادة؟ قال: الأمن، فإني رأيت الخائف لا عيش له! ولا عجب أن كانت «الجنة» - وهي دار الثواب الإلهي للمؤمنين الصالحين - دار أمن كامل، ليس فيه شائبة فزع أو خوف: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ ... [الحجر: 46].

ولهذا يكون شر الأنظمة هو الذي يسلب الناس نعمة الأمن، وسعادة الطمأنينة، فيصبح فيه الإنسان وهو لا يدري أين يمسي... ويمسي ولا يدري أين يصبح، ففي أية لحظة من ليل أو نهار، تستطيع كلاب الصيد أن تتخطفه من بين أهله وأولاده، ويلقى به في مكان غير معلوم، وإلى أمد غير محدود، وبسبب غير

معروف، وقد يمكث السنين في مكان لا يعرفه هو، وقد لا يسأله أحد مجرد سؤال يعرف به ماهية الجريمة التي ارتكبها، ومقدار العقوبة التي يستحقها!



## الاشتراكية . . . أو مجتمع الكفاية والعدل

«الاشتراكية» هي العنصر الثالث في «الشعار المثلث» الذي اتخذته الثوريون لأنفسهم ... ولن أناقشهم هنا في المدلول «الأيدولوجي» للاشتركية ... وإنما أناقشهم فيما ادعواهم أنه هدف الاشتراكية ... وأنها الوسيلة اللازمة والوحيدة والحتمية للوصول إليه، وهو: إقامة مجتمع الكفاية والعدل.

مجتمع الكفاية والعدل ... الذي ضحوا من أجله بـ «الوحدة» وصادروا باسمه «الحرية»؟

هل زاد الإنتاج، واتسعت قاعدته، وتحسنت نوعيته، وتعددت فروعها، بحيث أصبح يشبع الحاجات الأساسية لكل فرد، ويغطي المتطلبات المهمة للدولة!

يقول «الميثاق» في بابه الخامس:

«إن الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات».

وعلى أساس هذا المفهوم للاشتركية نريد أن نسأل دعائها وأنصارها من الحكام الثوريين في بلادنا العربية:

هل أقاموا حقيقة هذا المجتمع المنشود؟

ثم هل نال كل مواطن نصيبه العادل من الثروة الوطنية؟ هل ذابت الفوارق بين الطبقات بعد القضاء على الطبقة المستغلة من الرأسمالية ومن الإقطاعيين؟

هل تهيأت - حقاً - الفرص المتكافئة للمواطنين جميعاً، فوجد كل عاطل عملاً

مناسبًا، وكل عامل أجرًا عادلاً، وكل جائع غذاءً كافيًا، وكل مشرد مأوى واقياً،  
وكل مريض علاجاً ميسراً، وكل ذي موهبة مكاناً ملائماً؟

هل نقل الاشتراكيون العرب مجتمعاتهم من الاعتماد على الاستيراد إلى الاكتفاء  
الذاتي؟ هي أصبح المجتمع في ظل الاشتراكية مجتمعاً صناعياً قوياً قادراً على حماية  
نفسه بنفسه، واستغلال خيراته المذخورة والمنشورة؟

وبعبارة موجزة: هل حقق الاشتراكيون الثوريون العرب مجتمع الكفاية  
والعدل، الذي نصبوا أنفسهم لإقامته؟

سندع الوقائع هنا تتكلم، كما تكلمت عن الوحدة والحرية، ولن نستدعي أحد  
للشهادة بهذه الوقائع غير ثوري، وغير اشتراكي، وغير تقدمي! فقد التزمنا أن  
يكون الشهود على الاشتراكية من أهلها.

ومن سوء حظ الاشتراكيين الثوريين أنهم كثيراً ما يختلفون ويختصمون، ويعدو  
بعضهم على بعض، وفي هذا فرصة لظهور كثير من المآسي والمهازل والفضائح  
المستورة عن أعين الجمهور.

#### الاقتصاد السوري في عهد الاشتراكية:

في سوريا البعث، نجد كبار البعثيين ينددون بسوء الوضع الاقتصادي الذي  
انتهى إليه البلد الذي ظل طوال تاريخه عامراً بالخبرات، حافلاً بالنشاط.

يقول صلاح البيطار: «لقد أصبح الاقتصاد السوري على شفا الهاوية».

ويقول خالد الحكيم ونذير النابلسي، وهما من الزعماء النقابيين البعثيين في بيان

لهما:

«إن الوضع الاقتصادي في سوريا وضع خانق لانعدام الاستقرار وبسبب نزوح الكفاءات والخبرات الفنية، وتهريب رؤوس الأموال ونزوح عدد كبير من العمال السوريين إلى الأردن ولبنان والدول العربية الأخرى بحثاً عن العمل وهرباً من الاضطهاد والتعذيب.

«إنه لم تقم في سوريا منذ عام (1958) أية مصانع ذات قيمة كبيرة أو أهمية ملموسة، بل إن المصانع الحالية الكبيرة قامت منذ عهد الاستقلال وحتى عام (1958).

«إن المصانع والمشاريع التي أمت لم يقبض أصحابها أثمانها، ولهذا فإن أي متمول سوري مهما كانت ماليته يمتنع الآن عن المساهمة في أي مشروع جديد مما سبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

«إن الحل الصحيح والسليم لإنهاء الوضع السوري المضطرب، هو العودة إلى الشرعية وإجراء انتخابات تعبر عن إرادة الشعب السوري وعن أهدافه في البناء والإعمار والسياسات السليمة، وبذلك تعود الحياة الطبيعية إلى سوريا.

«إن الوضع الحالي وما يترتب عليه وضع يؤدي إلى التخريب، تخريب الاقتصاد، وتخريب الجيش، وتفكك الحياة السورية.

«إن الاستعمار والصهيونية اللذين تهاجهما إذاعة دمشق يومياً لا يمكن أن يحدثاً من التخريب ما يحدثه حكام دمشق في الوقت الحاضر في جميع المؤسسات العسكرية والاقتصادية والعمالية والشعبية في سوريا».

ويقول مطاع الصفدي، وهو يساري ثوري من مقال له في مجلة «الحوادث» -

بيروت 23 سبتمبر (1966):

«إن تجربة حكم حزب البعث، خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تفشل فقط بل دمرت سوريا، وكادت تفوض دعائم وجودها... ولقد وصل هذا التدمير إلى حد تفتيت الوحدة التاريخية لقاعدتها البشرية... هنالك إجماع على أن سوريا تعاني اليوم لحظة التقرير النهائي: إما أن توجد وإما أن تزول.

«الاقتصاد السوري منهار، القوانين آخر ما له سلطة على الحاكمين والمحكومين، الفقر والفشل «الاشتراكي» في المعامل والمصانع والدوائر... وهكذا، حتى تكاد الصورة تظلم كلها، وجميع الفئات تتفق على أن البلد لم يعد يحيا حياته الطبيعية، وأن كل شيء فيه، بديهيات الحياة العادية، أصابها اهتزاز مريض... ويأتيك من دمشق من يقول لك: إن شعب دمشق يكاد يصبح غريباً لاجئاً مضطهداً في وطنه».

#### الاقتصاد المصري في ظل الاشتراكية الثورية:

وفي مصر نجد الأرقام الرسمية المتعلقة بالإنتاج الزراعي تشير إلى زيادة 28% من (1950) إلى (1962) و15% من (1960) إلى (1965) (مقابل الـ 30% التي توقعتها الخطة الخمسية (1960 - 1965).

ومعنى هذا أن نسبة الزيادة في سنوات ما قبل قوانين يوليو (1961) أكبر مما بعد هذه القوانين بنحو الضعف.

على أن بعض المعلقين<sup>(126)</sup> يشك في هذا التقدير أيضاً، قائلاً: إن هذا يبدو اعتباطياً إذا ما أخذنا بعض نقاط الارتكاز الأخرى، التي هي أقل شمولاً، لكنها تميل بوضوح لتكذيب هذه الأرقام.

(126) محمود حسين الماركسي الهادي في كتابه «الصراع الطبقي في مصر من (1945 إلى 1970)» - نشر دار الطليعة - بيروت، (ص 228). ونحن نأخذ منه الوقائع لا التحليل.



فالإنتاج القطني هو «المؤشر» الأحسن إيهاء إلى النزعات الحقيقية للإنتاج الزراعي ... ويمكن تقدير هذه النزعات بمقارنة رقم الإنتاج في مطلع هذا القرن، مع رقم الإنتاج أثناء سنوات النظام الأخير ... وذلك كما يلي:

في سنة 1913 = حوالي 8 ملايين قنطار.

1966 - 1968 = أقل من 9 ملايين قنطار.

إذن، فإن الإنتاج قد ظل في المدى الطويل راكداً.

غير أن زيادة استيراد القمح تنبئ بشكل مباشر عن مدى قدرة الإنتاج على تلبية حاجات البلاد ... هذه الزيادة تكاد لا تصدق ... فقد انتقلت الاستيرادات من 150.000 طن سنة (1955)، إلى 300.000 سنة 1956، وأخيراً إلى ثلاثة ملايين طن سنة 1967<sup>(127)</sup>.

أي إن استيراد القمح من 1956 إلى 1967 قد تضاعف عشر مرات.

(127) كتبت «الأهرام» في 2/8/1966 تقول:

«أمامنا في العام القادم موضوع القمح، وكيف أننا نحتاج إلى مائة مليون دولار لاستيراد الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي منه، وأثر دفع هذا المبلغ الضخم على مشروعات التنمية.

ما هو دور الشعب في مواجهة هذا الموضوع؟

إننا في حاجة إلى أن يكون تصرفنا تجاهه تصرفاً ثورياً (!) علينا أن نحدد كميات الخبز التي نأكلها، وعلينا أن نقبل على الخبز المصنوع من الذرة، وعلينا أن نكافح أبواب التبذير في استهلاك الخبز، سواء في تخزين الدقيق أو في استهلاكنا المنزلي!»

ومعنى هذا أن القوات اليومية للشعب لم يتوافر إنتاجه في بلد سمته «الزراعية» واضحة على مدى القرون وغدا اعتمادها في قوته على الاستيراد، وكم كانت مخنة قاسية يوم توترت العلاقات مع الأمريكان، فأمسكوا عنا قمحهم، فلجأنا إلى الروس، مما جعل اعتمادنا عليهم أكبر في السلاح والغذاء، وبالتالي جعل نفوذهم في ديارنا أقوى. ترى ماذا كان يحدث لو لم يكن من مصلحة الروس إسعافنا في ذلك الحين ببيع القمح لنا؟

هذا يعني أن إنتاج الحبوب لم يعرف في الواقع خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلا تقدمًا محدودًا جدًا.

والخلاصة أننا نستطيع القول بأن معدل النمو الحقيقي في الإنتاج الزراعي لم يستطع أن يتجاوز 2٪.

أما فيما يتعلق بسرعة العطب البنيوية في الإنتاج الزراعي، فإنها موجودة كلها في هذا الرقم: في (1967 - 1968) أصبحت قيمة الواردات الغذائية موازية تقريبًا لصادرات القطن، إذن فإن بنية الإنتاج الزراعي تسمح لنا - بعد خمس عشرة سنة من الثورة - أن نعوض حاجتنا الغذائية الحيوية لا غير، بمحصولنا الرئيسي المعد للتصدير، فأين هو مجال «الطفرة الصناعية»؟

وعلى هذا، نجد أن إنجازات النظام الزراعي، متخلفة - كمًا وكيفًا - عن إنجازات اقتصاد اشتراكي (كالصين) ... وعن إنجازات اقتصاد رأسمالي (كاليابان) ... وحتى عن كثير من البلدان المتخلفة ... والمردودات الزراعية المصرية هي أوفى بكثير مما يمكن أن تكون عليه حتى في إطار الاستثمار الرأسمالي.

وتكثيف الزراعة، و«العقلنة» الرأسمالية، يرزحان أساسًا في قيود السلطة اللاعقلانية (محاولات ري الصحراء في «مديرية التحرير» أو «الوادي الجديد» التي انتهت بالفشل ... لأنها لا تهتم بحماس العمال، وتستند على مسئولين فاسدين لا يفكرون في غير الإثراء) ... يضاف إلى ذلك تبذير الماء (ماء الري) وخصوصًا من قبل الأغنياء، وتنظيف القنوات غير المنتظم بواسطة مؤسسات تعود لها الكين مرتبطين بالمسئولين عن «الجمعيات التعاونية» واختلاس هؤلاء المسئولين أنفسهم للأسمدة والمبيدات الحشرية، مما أدى إلى كوارث حقيقية، كتلك التي انتهت

بانهيار إنتاج القطن سنة (1962 - 1963).

أما النمو الرأسمالي الصناعي، فلم يبدأ عملياً إلا في عام (1961) ليعود إلى الركود في حوالي عامي (1965 - 1966).

ذلك أن الجهود المبذولة من قبل الهيئات الرسمية (المجلس الدائم للإنتاج، مصلحة البترول، المصرف الصناعي، ثم - اعتباراً من (1956) - المؤسسة الاقتصادية) كانت قليلة الأهمية ... فلقد وصل حجم التوظيفات الوطنية من 13% من الناتج الوطني عام (1952) إلى 16% عام (1960)، وكانت حصة التوظيفات العامة التي أمنت أساساً هذه الزيادة، قد صارت من 12% إلى 35%.

إن زيادة التوظيفات في هذا الإطار تستند أساساً إلى العون الخارجي وخصوصاً الغربي، أما التوفير المحلي الخاص فهو يرفض سياسة التصنيع، ويبلغ به الأمر إلى توظيف 50 مليون جنيه مصري سنوياً في الإنشاءات الإسكانية ...

أما العون الخارجي فلم يكسب وزناً في مصر إلا خلال هذا العقد ... لقد كان مجهولاً عملياً تحت النظام القديم، الذي ظل يكتفي بتشجيع الرساميل الأجنبية الخاصة ... وكان ذلك العون يومها يتلخص في بضعة ملايين من الجبهات المصرية في السنة (بمعدل 10 ملايين) موزعة على فائض زراعي تقدمه الولايات المتحدة من جهة، وعلى سلع تجهيز من جهة أخرى، يقدم ثلثها الإمبريالون الغربيون، وخصوصاً الألمان الغربيون (كروب مثلاً) ويقدم الاتحاد السوفييتي وبقية دول أوروبا الشرقية الباقي (أقل من ثلث حجم المساعدات التي تلقتها مصر - من 1952 - 1960).

لذلك فإن ميزانية الدولة لم تكن تستطيع إذ ذاك أن تساهم بصورة جديدة في

تمويل المشاريع الصناعية الكبرى ... فجهاز الدولة البيروقراطي الضخم، والموروث عن النظام السابق، قد نما وتدعم، اعتبارًا من (1952) بشكل منتظم (وخصوصًا في المجالات القمعية)، وكان يبتلع الجانب الرئيسي من الميزانية.

بل يبدو أن مساهمة الدولة في المشاريع الصناعية قد تدنت، بحيث لم تستطع إطلاقًا أن تتجاوز هذا الرقم المتواضع جدًا: 15 مليون جنيه بين عامي (1952) و(1956) ... وجاء تأميم قناة السويس عام (1956) في الوقت المناسب ليزيد هذه المساهمة فارتفعت حينها إلى 35 مليونًا.

وبعد قوانين (1961) كثر الحديث عن التخطيط والتنمية ومضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات.

ووضعت الخطة الخمسية آنذاك وفي ذهن واضعيها أحلام كثيرة: معدل نمو يرتفع إلى 7% ... بل تجعل هدفها التمويل المحل الكامل للنمو ابتداء من (1965) ... وتحقيق فائض قدره 40 مليون جنيه عند حلول ذلك التاريخ.

وهكذا كان المخططون يتوقعون - على الورق طبعًا - إيقاف الاستيراد أولًا، ثم زيادة في الصادرات ثانيًا، وخصوصًا إلى الدول، الزبائن الجديدة في العالم العربي وإفريقيا، وأخيرًا تقشفًا إداريًا يوفر الكثير مما يضيع في الصرف على الأجهزة الحكومية الضخمة.

وقد أظهرت الوقائع أن كل هذه أوهام وأضغاث أحلام ... فبدل التقشف الإداري المزعوم شوهدت زيادة مذهلة في النفقات العامة. من 500 مليون في (1960) إلى 1200 مليون في (1966)، وضعف عدد الموظفين مرتين ونصفًا! أما العجز العام الذي سببه هذا النمو فقد تحول من أقل من 70 مليونًا إلى 350

مليونًا، والأسباب الرئيسية لهذا العجز هي - من جهة - التوسيع الدائم في النفقات العسكرية والأمن، من جهة أخرى، التبذير الإفرادي الفوضوي للثروة الوطنية.

في مثل هذه الأوضاع لم يزل اللجوء إلى التمويل الخارجي، بل تضاعف عشر-مرات، فقد انتقلت المعونة الخارجية من 10 ملايين تقريبًا خلال السنوات السابقة إلى أكثر من 100 مليون جنيه في عام (1964).

واعتبارًا من (1961) أصبح الاتحاد السوفيتي والبلدان الشرقية الأخرى هي التي تقدم الجانب الأساسي في هذه المعونة (أكثر من ثلثي الحجم الكلي).

أما الباقي فتقدمه الولايات المتحدة بصورة خاصة، على شكل فائض زراعي.

وعلى هذا قد ازداد الدين الخارجي إلى أن أصبح عشية العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيه) 1967 غير محتمل إطلاقًا: حوالي 500 مليون جنيه (أي ما يعادل صادرات سنتين).

أما الاستيرادات التي كان يقترض أن تتوقف وفقًا للخطة، فقد انتقلت من 250 مليونًا إلى 400 مليون جنيه... فقد جعل استيراد المنتجات المصنوعة يتزايد، وهذا ما يشكل مصدر فشل للنظام، لأن سياسة الحكومة الاقتصادية كانت قد التزمت علانية أن تحقق اكتفاء البلد الذاتي من المنتجات المصنوعة.

هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من زيادة ما يستورد من كميات القمح تحت تأثير ما سماه بعضهم «حالة من المجاعة مستورة»... كما أن اللجوء إلى التضخم الهالي قد تجاوز بعد الآن 75 مليون جنيه في السنة، فأصبح أعلى ثلاث مرات مما كان عليه عشية انطلاق الخطة.

وبعد ذلك كله تحملت جماهير الشعب عبء زيادة الأسعار بنسبة 30٪ خلال سنتين.

في ظل هذه الشروط. لم يكن النظام يستطيع حتى أن يعطي بداية حل مشكلة اليد العاملة الفائضة، لذلك فإن البطالة قد زادت<sup>(128)</sup>.

على أننا إذا غضضنا الطرف عن الأرقام وما تدل عليه، وما يمكن أن يشار من جدل حولها بين الأنصار والخصوم، فهناك شيء لا ينكره أحد ولا يحاول فيه، وهو شعور كل الطبقات بالضائقة الاقتصادية التي أخذت بخناقهم، وتصاعد موجة الغلاء التي شملت الحاجيات والضروريات. فضلاً عن الكماليات وإقبال الناس على الاستهلاك والإسراف في الإنفاق، حيث لم يعودوا يأمنون على مستقبل المشروعات الخاصة التي ينمون عن طريقها مدخراتهم إلى غير ذلك من الظواهر التي يلمسها كافة الناس، بل يعيشونها.

ولقد قال محمد حسنين هيكل في حديثه إلى مجلة «الصيد» البيروتية في يونيو (حزيران) 1971:

«إن عبد الناصر كان من أماله أن تزول من مصر طبقة الخدم، وعمال التراحيل... ولكن الاشتراكية الناصرية لم تستطع أن تحقق هذا ولا ذاك، بل أصبحت مصر - في عهدها الاشتراكي - أكبر بلد بورد خدماً للأقطار العربية الرأسمالية... ومثلها أو يليها سوريا الثورية الاشتراكية أيضاً... ومعنى هذا: أن المواطن - أو المواطنة - في هذين البلدين لم يجد عملاً أفضل من الهجرة والاعتراب للخدمة في

(128) «الصراع الطبقي في مصر» (ص 226 - 232).

بيروت الأثرياء»! (129).

### الطبقة الجديدة:

سيقول الاشتراكيون الثوريون في معرض المباهاة والافتخار:

إننا قضينا على «تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل» ... وأقمنا مقامه «تحالف قوى الشعب العامل» ... ولكن الذي يهمننا هو النتائج، فما الذي سيستفيده الشعب العامل إن أزيلت طبقة قديمة مستغلة، وحلت محلها طبقة مستغلة جديدة، لعلها أعتى من سابقتها وأظلم وأطغى؟

إن الظالم ظالم مهما يكن اسم صاحبه وعنوانه، ولن يخفف من الظلم أن يقترفه ظالم صغير بدل ظالم كبير، أو مستغل جديد، مكان مستغل قديم. أو أن يكون الظلم الجديد باسم الثورية والاشتراكية، بعد أن كان الظلم القديم باسم الديمقراطية والحرية الاقتصادية، ولنقرأ بعض ما كشفت عنه الأحداث بعد نكسة (1967) وتغيير (1971):

### 30 غرفة نوم إيطالية لضابط واحد:

نشرت جريدة «الأنوار» الموالية للقاهرة (بيروت - 8 سبتمبر 1967) التقرير الإخباري التالي:

«القاهرة - من سعيد فريجة:

وكان الاستغلال في الماضي مقتصرًا على «قالب الجبن» الذي هو عبارة عن مصاريف سرية، وعمليات استيراد، ووظائف في الشركات والمؤسسات المؤممة،

(129) انظر: «ماذا يريد الشعب المصري» لجلال كشك.

وشقق أنيقة تابعة للحراسة، وغير ذلك من مصادر الانتفاع التي تطبق عليها «شقة الجرذان» من وراء ظهر المشير، بكثير من الجرأة والطمأنينة.

مفروشات: مثال ذلك أن أحد «الجرذان» استورد في يوم من الأيام وباسم المشير، وبدون علمه طبعًا، ثلاثين غرفة نوم من إيطاليا، وكانت المفروشات كلها من نوع «اللاكييه المذهب» النادر.

وقام بشراء هذه المفروشات الثمينة من إيطاليا تاجر معروف ما لبث أن استلمها هو بنفسه في مصر.

وأسماء وهمية - ومثل آخر: إن مئات السيارات كانت تخرج من «مصنع نصر» بأسماء وهمية - والأمثلة الكبيرة، ورأس الشلة واحد، هو السيد علي شفيق المدير السابق لمكتب المشير عامر، وقد اعتقل في جملة من اعتقل أخيرًا ... وكان السيد علي شفيق قد أقصى عن منصبه بعد افتضاح اللعبة، وثم يحاكم مراعاة لشعور المشير.

الطبقة الخاصة، ومع الأيام، اتسع نطاق الاستغلال وتعددت أساليبه وأهدافه، وتضخمت منافعه، حتى صارت هناك طبقة خاصة من الضباط حلت محل طبقة ما قبل الثورة.

وتسللت هذه الطبقة، أكثر ما تسللت، إلى المناصب الإدارية والوظائف الحكومية والمراكز الدبلوماسية في الخارج ... وكان مكتب المشير يرعى هذه الطبقة، كما كان صاحب القلب الطيب يغدق عليها الكثير من حبه وعطفه وحمائته.

شروق شمس: واسم آخر من الأسماء التي لمعت في ظل عطف المشير، هو



السيد شمس بدران وزير الحربية السابق، والمعتقل في الحركة الأخيرة.

لقد كان السيد بدران مديرًا لمكتب المشير للشئون العسكرية ... وكان كعلي شفيق، نافذًا ومسيطرًا ... ثم طغى عليه في مجال النفوذ والسيطرة حتى تمكن من إقصائه بالتهمة التي بقيت بدون حساب ولا عتاب، وفي العام الماضي، حيث شكلت وزارة صدقي سليمان تولى شمس بدران وزارة الحربية بطلب من المشير وبإلحاح شديد منه.

وبقيت الطبقة هي الطبقة، بل ازدادت شأنًا وخطورة حتى أصبح التعيين في المراكز الحساسة وفقًا عليها، لا على الأكفاء والمستحقين من خارجها.

وكان بعد ذلك أن استعدت مصر لمواجهة العدوان بهذه الطبقة وبوزير حربيتها شمس بدران، وبقائد قواتها الجوية صدقي محمود، وبقائد قوات الصاعقة جلال المهريدي، وبقائد أسطولها الفريق سليمان عزت».

#### جنرالات ثوريون بدفاتر شيكات ضخمة:

وكتبت جريدة «الأخبار» نقلًا عن وكالة نوفوستي السوفييتية في 14 سبتمبر (1967) تقول:

«استغلال النفوذ، وتغيرت كليًا علاقة الكثير من الضباط بالخدمة في القوات المسلحة نفسها، وكانوا يستغلون نفوذهم من أجل تحسين أوضاعهم الخاصة ... فكثير من الجنرالات والضباط الكبار الذين يخرجون من الجيش بعد التهام مدة خدمتهم كانوا يتسلمون مراكز رفيعة في جهاز الدولة والصناعة، وما أكثر ما كانت الحكومة تتوجه إلى الجيش بنداء لمساعدتها في إعادة النظام في هذه المؤسسة الحكومية أو تلك ... وتحول انتقال الملاكات العسكرية من الجيش إلى جهاز الدولة

والاقتصاد بمرور الزمن إلى تقليد دائم... لقد كانوا في المراكز الجديدة يتمتعون بإمكانيات كبيرة لتحسين أوضاعهم الخاصة... إن هؤلاء الجنرالات والضباط أصبحوا يملكون دفاتر شيكات وحسابات في البنوك... وهناك حوادث تشير إلى أنه فتحت لهم حسابات في البنوك الأجنبية حيث كانت توضع عملة أجنبية، وظهر نوع من الضباط المالكين الذين كانوا يعملون في التجارة عوضاً عن تحضير الجنود والضباط عسكرياً... ومنذ سنتين بدأت بعض الصحف المصرية بالكتابة عن «بيروقراطية جديدة» وكان المقصود هنا أولئك الضباط الذين استلموا مراكز رفيعة ورواتب في جهاز الدولة... وتكلم أحد محدثينا بمرارة عن هذه الطبقة الخاصة ووصفها بأنها من جنس خاص من الناس وضعت مصالحها الشخصية فوق مصالح الدولة.

البورجوازية العسكرية: لقد انتشر في هذه الأيام، في الجمهورية العربية المتحدة، اصطلاح «البرجوازية العسكرية»... وقد سبق أن كتبت عنها الصحف القاهرية، ولكن مثل هؤلاء الصحفيين الذين كانوا يتكلمون بصراحة عن رأيهم كانوا عرضة للفصل، حتى إن بعضهم قد جردوا من مناصبهم أو هددوا بأشياء غير سارة أخرى... ذلك لأن الجيش هو قائد الثورة ولا يجوز في أي حال من الأحوال التشهير به».

وبعد تغيير 15 مايو (1971) تقرراً صورياً جديدة مذهلة عن الإثراء غير المشروع، عن طريق استغلال النفوذ. أو الاستناد إلى مراكز القوى في الجيش أو في السلطة الحكومية أو الشعبية.

في صحيفة «أخبار اليوم» في 29 مايو (1971) تطالع هذه العناوين:

«6 مليون جنيه كان يحصل عليها الاتحاد الاشتراكي سنويًا، ولا توجد ميزانية

الإيرادات:

اشتراكات 8 مليون عضو	1.5 مليون جنيه
دور النشر والهيئات	380 ألف جنيه
فصول الخدمات	930 ألف جنيه
تبرعات الجماهير	420 ألف جنيه
إعانات الحكومة	3.2 مليون جنيه

المصروفات:

250 جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمانة المحافظة.

15 جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمين القسم.

27 جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمين مساعد المحافظة.

350 جنيهاً - بدل طبيعة عمل للأمين العام للمحافظة.

165 جنيهاً - مصاريف سيارة خاصة - شهريًا - لكل أمين ومساعدته.

وتقول الصحيفة:

«كشفت التحقيقات التي تجرئها النيابة العامة مع أعضاء التنظيم السري بالاتحاد

الاشتراكي عن وجود اختلاسات ومخالفات مالية خطيرة ... فأحد الأعضاء حول

25 ألف جنيه باسم زوجته ... وآخر حول خمسة آلاف جنيه باسمه ... وثالث أمر

بصرف شيك بألف جنيه لاستقبال سيادته!»!

وتذكر الصحيفة (أن أعضاء التنظيم كانوا يسافرون إلى الخارج بلا حساب ... وأن وفدًا أجنبيًا دعي، وهو مكون من أربعين عضوًا، فعين لمرافقته (160)!) وهكذا يبدو أن العدالة والفرص المتكافئة لجميع المواطنين لم تكن إلا وهمًا، وأن كل ما حدث نحو طبقة لتحل مكانها أخرى ... لعلها أطفئ من سابقتها ... ويكتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي الكاتب الاشتراكي المعروف وغيره بالأخبار عدة مقالات نارية يفضحون بها الطبقة الجديدة ويعرونها بعد تسترها بالحكم والسلطان.

#### التأميم والعمال:

وسيقول الاشتراكيون الثوريون أيضًا: إننا «أممنا» كثيرًا من المصانع والمؤسسات الكبرى التي كان يملكها الرأسماليون المستغلون ... ونقلنا ملكيتها إلى الشعب، لصالح الطبقات العاملة، التي أصبحت - بفضل التأميم - تعمل في ملكها، بعد أن كانت تعمل أجيرة عند فرد أو شركة خاصة، هي التي تملك المصنع أو المؤسسة.

وهكذا يبرز الثوريون العرب التأميم نظريًا بصورة براقعة مغرية، فهو عبارة عن انتقال المشاريع الصناعية والتجارية من ملكية الأفراد والشركات الخاصة إلى ملكية الشعب، فهل هذا صحيح؟

إن هذا يكون صحيحًا لو صح القول بأن خزينة الدولة هي ملك الشعب ... ولكن هذا لا يمنع الأفراد أحيانًا من أن يتضوروا جوعًا في حين أن خزينة الدولة تعج بالأموال ... فالفرد لا يملك جزءًا من خزينة الدولة ... في حين تتصرف في الخزينة الحكومات التي يحق لها وحدها - في النظم السياسية غير المستندة على

انتخابات وعلى مراقبة النفقات والواردات من مجالس منتخبة - أن تنفق أموال الخزينة حسبما تريد: على حماية النظام مثلاً. بإنشاء دوائر المباحث والأمن المتنوعة، أو على تقوية الجيوش، أو على الدعاية، أو على شئون أخرى: كتعميم التلفزيون والراديو لإسعاد الناس صوت الدعاية الحكومية وإلهائهم بها عما يحتاجون إليه ويشعرون به.

فالتأميم لا يؤدي إلى انتقال ملكية المشروع من مالكة الخاص إلى العمال، بل إلى مالك آخر هو الدولة، وعملياً إلى القائمين على الدولة. أما شروط العمل وأجور العمال وغير ذلك من الشئون فلا علاقة لها بالتأميم وعدمه... إن هذه الشروط تتأثر عملياً بالتشريع التقدمي الذي يستهدف تحقيق العدل الاجتماعي... وهذا التشريع يمكن تطبيقه سواء أكانت المشاريع مؤممة وملكاً للدولة أو غير مؤممة وملكاً للأفراد، لا فرق في ذلك.

هذا من الوجهة النظرية، أما من الوجهة العملية فإن أوضاع العمال وحقوقهم أفضل بكثير في المشاريع الخاصة منها في المشاريع الحكومية المؤممة.

فالعامل في المشاريع الخاصة، يقف - بواسطة النقابة - موقف الند للند أمام رب العمل... إن النقابات تناقش رب العمل في كل ما يتعلق بالعمل، مناقشة جدية مبنية على دراسة دقيقة، وتضطره للتسليم بحقوق العامل ومطالبه، إما بالإقناع أو بالتحكيم، أو باستعمال سلاحها الأقوى وهو الإضراب، والعمال بمجموعهم قوة سياسية كبرى تؤثر تأثيراً قوياً في دفع التشريع إلى الناحية التقدمية.

أما في المشاريع المؤممة، فرب العمل هو الدولة... وإذا كانت الحكومة غير

منبثقة عن انتخابات حرة ضمن نظام ديمقراطي ودستوري صحيح، فمن الهزء والسخرية أن يقال بأن النقابة ند للحكومة التي هي رب العمل! إن الدولة في هذه الحالة - وهي رب العمل - تقرر ما تشاء بخصوص شروط العمل، وأجور العمال، وليس لهؤلاء أن يعترضوا... فذلك يعتبر إخلالاً بالنظام العام، وتحدياً لسلطة الدولة الاشتراكية... وهكذا، فالسلاح الأقوى الذي تملكه النقابات - وهو الإضراب - مشلول... والنقابات نفسها لا يمكن أن تكون حرة في نظام اشتراكي، إذ لا بد للدولة من أن تشرف على تكوينها وتوجيهها.

وبكلمة واحدة: إن النقابات الممثلة للعمال تصل إلى أوج قولها في نظام المشاريع الخاصة، وتفقد قوتها وتأثيرها في نظام التأميم، لتصبح آلة في يد النظام السياسي القائم... لأن الدولة الاشتراكية، غير المنبثقة عن انتخابات عامة، لا بد لها من أن تتولى مباشرة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... والمالك للمشاريع - وهو الدولة - يصبح آنئذ صاحب السيادة الفعلية، الذي لا يقبل مساومة ولا مناقشة مع العمال... لنفرض أنه بر بالعمال عملاً بعقيدته الاشتراكية، ولكن الظروف المالية والاقتصادية، وضرورات إنشاء المشاريع وتمويلها وتوسيعها، تضطره لأن يطلب من العمال التضحية بأجورهم وبساعات عملهم وبشرطها، وليس لهم إلا الطاعة والإذعان، ولنفترض أيضاً أن الدولة الاشتراكية عمدت إلى زيادة أجور العمال مع تخفيض ساعات العمل وغير ذلك من التدابير، حباً لاكتساب تأييدهم ومناصرتهم... إن نفقات الإنتاج تزيد آنئذ، مما يستدعي زيادة الأسعار، ولكن زيادة الأسعار غير مستحبة، لأنها تفقد الدولة تأييد المستهلكين، وهم الكثرة الكبرى، ولا يد للدولة الاشتراكية من أن تتجنبها... فمن يدفع إذن خسائر الإنتاج؟ إنه مجموع الشعب عن طريق الضرائب... وهكذا

فالشعب يتناول باليد الواحدة ثم يعطي ما تناوله باليد الأخرى ... و«مكاسب العمال» تصبح عبارة عن وهم تتبدد آثاره بعد قليل وهذا سبب انخفاض مستوى المعيشة عمومًا في الدول الاشتراكية، فيما عدا طبقات الحكوميين من رجال الحزب. ولم يكن وضع العمال في المشاريع الحكومية في أي بلد من بلاد العالم ممتازًا حتى ولا مساويًا لوضعهم في المشاريع الخاصة ... إن أعلى مستوى لحقوق العمال ولأجورهم وبالتالي لمستوى معيشتهم هو في أمريكا الشمالية وسويسرا، وفي البلاد التي تمارس حرية النشاط الاقتصادي وتعتمد على الأفراد والشركات الخاصة لتأمين رفاهية البلاد بزيادة الإنتاج<sup>(130)</sup>.

### أطعموا الشعب شعارات!

الشيء الوحيد الذي نجح فيه الاشتراكيون الثوريون هو «الشعارات»!

لقد نجحوا في إسقاط الواجهات والشعارات الليبرالية الديمقراطية، وأحلوا محلها شعارات الاشتراكية اليسارية: الثورة، والتغيير الثوري والحل الثوري، والتفكير الثوري، والسلوك الثوري، ومجتمع الكفاية والعدل، ومجتمع الإنتاج والخدمات، ومجتمع العمال والفلاحين، وملكية الشعب، وحماية الشعب، والتقدمية والتحررية والجمهورية وتذويب الفوارق بين الطبقات، وبناء التقدم ومحاربة التخلف ... و ... و ...

إلى غير ذلك من الشعارات الضخمة الفخمة، التي أصبحت فنًا يجده اليساريون ويتدارسونه ويتوارثونه ... وصار له بينهم «سوق» رائجة كثيرًا ما تقوم

(130) انظر: «الديمقراطية التقدمية والاشتراكية الثورية» للدكتور عدنان الأتاسي (ص 169 - 172).

فيها «المزایدات» والمنافسات، فتبلغ «حمى الشعارات» منتهاها.

فإن كان للاشتراكیین من حكام العرب شيء يفخرون بتحقيقه فهو هذا  
«الثروة» من الشعارات!

ولكن من سوء حظهم، أن الشعارات لا تعمر البلاد من خراب، ولا تكسو  
العباد من عرى، أو تطعمهم من جوع، أو تؤمنهم من خوف!

من سوء حظهم أن الشعارات لا تصرف في «بنك» ولا تشتري بها سلعة ولا  
ينال بها مطلب، ولا يطرد بها عدو من أرض احتلها بالسيف.

ولقد صدق «خروشوف» - الرئيس السوفييتي المعزول - حين صرح في  
هنغاريا في شهر ديسمبر سنة (1964) قائلاً، بأسلوبه الساخر:

«إذا لم يعد الشعب بشيء أفضل من «الثورة» فإنهم سيحكمون رؤوسهم  
ويقولون: أليس من الأفضل لنا أن نحصل على «الجولاش» إذا لم نطعم الشعب  
غير الشعارات الثورية، فإنهم قد يصغون اليوم، وقد يصغون غداً، وقد يصغون  
بعد غد، ولكنهم في اليوم الرابع سيقولون، «اذهب إلى الجحيم»<sup>(131)</sup>.

وفي خطاب ألقاه في جلسة مجلس السوفييت الأعلى قال: «إن غايته الأولى هي  
تأمين الرفاهية للشعب، وإن تزويد الشعب بحاجاته يجب أن يأتي قبل العقائديات  
والنظريات»!!<sup>(132)</sup>.

وقبل ذلك سئل إمامهم «لينين» عن الاشتراكية فقال: «الاشتراكية هي تعميم

(131) الأوبزرفر 1964/12/21، عن النكسة والخطأ (ص88).

(132) جريدة «الحياة» البيروتية 1964/7/14، المصدر السابق.



الكهرباء في روسيا!!

\* \* \*

### الاشتراكية الثورية وتحرير فلسطين

«بعد كارثة فلسطين حدثت الانقلابات العسكرية في كثير من البلدان العربية ... وكان المفروض أن يتولى هذا الحكم العسكري إنقاذ فلسطين إلا أن الذي حدث هو غير ذلك ... فإن قضية فلسطين في زمن الحكم العسكري قد تعقدت أكثر من ذي قبل، وأن العرب قد بعدوا عن حقهم أضعاف ما كانوا بعيدين عنه في عهود الحكم المدني، وأن قضية فلسطين قد تضاعلت في عقول العرب ونفوسهم. ولم يعد الجيل الجديد الذي نشأ في فترة الحكم العسكري يعبأ بفلسطين أو يعيشها كما كان يعيشها الجيل الذي قبله ... والفرق بين العهدين العسكري والمدني هو أن الحكم المدني كان يستحي أن يعلن عن عجزه في قضية فلسطين، وكان لا يعلن عجزه حتى لا يفيت في عضد الجيل الجديد بأسًا في نفوس الشعب ... بينما الحكم العسكري قد أعلن عن عجزه في إنقاذ فلسطين. ألم يعلم كبير الحكام العسكريين العرب أنه ليس هناك مخطط أو تصميم من أجل فلسطين، وأنه ليس بالإمكان - على الأقل في الوقت الحاضر - إنقاذ فلسطين؟ ... فإذا كان الحاكم العسكري القوي الذي يحكم ثلاثين مليونًا من العرب بقول هذا القول فما بالك بالدول الصغيرة؟»

إذا كان الحكم العسكري في بلاد العرب لم ينقذ فلسطين ولا هو في طريق إنقاذها، فما هو المبرر في استمراره إذا قبلنا مبدئيًا وجوده؟ وهو قد قام مستندًا إلى هذه الدعوة، دعوة استرداد فلسطين من أيدي الغاصبين؟

وما دام الحال كذلك فإنه لم يبق سبب من أجل تنازل الشعب عن حريته وديمقراطيته ... لقد ضحى الشعب بحريته وأجاز النظام العسكري بعض الشيء

من أجل فلسطين... وهو لا يريد أن يضيع فلسطين وحرية في آن واحد... لذلك فإن الشعب السوري قد أصبح يحن حنينًا عنيقًا إلى حياة الديمقراطية وإن لم يعمد إلى الوسائل الصعيد لاسترداد حرية»<sup>(133)</sup>.

كان هذا هو الجو السائد في قضية فلسطين حتى الشهور الأولى من سنة (1967)، وفجأة - ولأسباب لا مجال لذكرها الآن - تكهرب الجو، وأصابت القوم الحمى التي تصيب الثوريين كثيرًا، فإذا العضلات تعرض، والمؤتمرات تعقد، والتصریحات النارية تلقى، والتهديدات بالقاهر والظافر وبأقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط وبتأديب إسرائيل من وراء إسرائيل!

وكتبت جريدة «الجمهورية» القاهرية في 21 مايو (1967) تقول بكل ثقة: «في ساعات قليلة يمكن أن تستحق إسرائيل، بغير استخدام كافة أسلحتنا في المعركة»!!

وفي 2 يونيو (1967) - أي قبل الكارثة بثلاثة أيام - كتب هيكل يقول: «مهما يكن وبدون محالة لاستباق الحوادث، فإن إسرائيل مقبلة على عملية انكسار تكاد تكون محققة، سواء من الداخل أو من الخارج»!!

وقال مسئول كبير في مصر لوزير الحربية «شمس بدران» قبيل العدوان:  
- اسمع يا شمس، هل وضعت في حسابك احتمال تدخل الأسطول السادس؟  
- طبعًا.

(133) من بيان للأستاذ جلال السيد أحد مؤسسي حزب البعث، ثم أحد كبار المنسحبين منه بعد ذلك. (دمشق - أيلول 1965).

- يعني إذا تدخل حاتعمل إيه؟

- اطمئن، أول طلقة يطلقها أبططه!!<sup>(134)</sup>.

وانطلقت الأناشيد الحماسية تقول فيما تقول: ومدفعنا يتحدى القدر!!

أي لا يكتفي بتحدى مدرعات إسرائيل في البر، وطائراتها في الجو، بل يتحدى فوق ذلك كله القدر!

وجاء الخامس من حزيران (يونيه) (1967)، فلم يجد الشعب العربي وراء الجعجعة طحناً، ولم ير وراء الزئير ليثاً! وتبخرت كل التهديدات والتصريحات. وتبددت كل الأمان والأحلام، وبات العرب والمسلمون في العالم كله ناكسي-الرؤوس، دامعي العيون، من ذل الهزيمة، وعار الفرار!

ولقد كانت في الواقع أكثر من هزيمة... إنها نكبة، إنها كارثة، إنها انهيار، وأشد ما يؤلم الكريم في هذه الكارثة، أنها جاءت بعد ذلك الجو الهادر الزائر الصاحب الذي وصفنا بعض ملاحمه، وجاءت بعد تسعة عشر عامًا في التأهب ليوم الشار، وغسل العار.

ولكن - والأسى يمزق قلوبنا - لم تغسل لطحخة العار القديمة في جبيننا - بل أضفنا إليها لطحخة جديدة.

لقد كانت الخسائر جسيمة ومفجعة لدى العرب، بقدر ما كان الكسب كثيرًا وهائلًا لدى إسرائيل، وهو كسب جاءها وردًا بلا شك يعوقه، وشهدًا بلا نحل يمنعه.

(134) عن جريدة «الأنوار» البيروتية في 8/9/1967.

يقدر الرئيس المصري الراحل حسائر الجانب المصري وحده بعد المعركة وإن شئت قل بعد الانسحاب بما يأتي:

10.000 جندي قتلى.

1.500 ضابط قتلى.

5.000 جندي أسرى.

500 ضابط أسري.

80% من معدات القوات المسلحة.

ويقول: كنا مكشوفين أمام العدو ... جبهة القتال مكشوفة ... ما كنش عندنا خط دفاعي غرب القتال، والمدن مكشوفة، ما كنش عندنا طيارات خالص، بنجابه بها طيران العدو لو أراد أن يعتدي على مدننا بعد الكارثة التي حلت بالطيران!!

**الثوريون يحملون تبعه هزيمة 967:**

من المسئول عن هذه الهزيمة المروعة!

إن المسئول - في الدرجة الأولى - هو الأنظمة الثورية العربية، التي قادت المعركة وأججت نارها، وخاضتها بجيوش فرغتها من «الروح» وشعوب حطمت فيها القيم، كيف لا وقد رأينا الثوريين مزقوا الوحدة، وطاردوا الأخوة، ووأدوا الحرية، ونشروا الميوعة، وقهروا الإيوان، وبلبلوا الفكر، وعطلوا العقل، واكتفوا بالتهويل والشعارات!

ولست أنا الذي أقول هذا، بل يقوله كثير من الثوريين بعد أن هزتهم النكبة أو النكسة هزاً - إلى حين - جعلهم يعترفون بكثير من الحق، ويحتجون على كثير من

الباطل، باطل الثوريين أنفسهم.

لقد قال عبد الناصر عن نفسه في خطاب التنحي المشهور في 9 يونيو (1967):  
إنه المسئول عما حل بمصر من دمار وعار... وعلى أساس هذا قرر التخلي عن  
المسئولية.

وكتب هيكل وجنبلاط وصالح البيطار وغيرهم من الثوريين يكشفون  
بصراحة عن قصور الثورة العربية وعجزها عن القيام بواجبها في المعركة المصرية  
... وسنعود إلى كتاباتهم حين نبحث عن أسباب الهزيمة.

#### القوى اليسارية تحمل البعث السوري تبعه الهزيمة:

النظام الوحيد الذي استقبل الهزيمة بصفقة وتبجح وعدم اكتراث، وفقدان  
أي شعور بالمسئولية، هو نظام حكم البعث السوري، الذي أعلن أن إسرائيل لم  
تنتصر، وأن عدوانها قد فشل، لأنها كانت تريد إسقاط الأنظمة الثورية التقدمية،  
ولم تفعل! فلا هزيمة إذن للعرب، ولا نصر لإسرائيل!

ولكن كل القوى، حتى اليسارية نفسها - ردت عليها هذا المنطق الأعوج  
السفيه، وحملتها عار الهزيمة النكراء، وتسليم الجولان بغير قتال، وإعلان سقوط  
القنيطرة قبل أن تسقط.

في عام (1968) أصدر القوميون العرب بياناً قالوا فيه:

«منذ اليوم الأول للهزيمة العسكرية بدأت أوساط الحكم تعلن أن الهدف  
الأساسي للعدوان هو إسقاط نظام الحكم الثوري في دمشق... ومن هذه الفرضية  
الهزيلة وصل الحكم إلى سلسلة من القناعات أهمها:

1 - ما دام القصد الأساسي هو إسقاط نظام الحكم في سوريا فإن العدوان قد فشل في تحقيق مراميه، وبالتالي فإن ما قدمه البعث لهذه الأمة يتمثل في مقدرته على الحفاظ على نفسه ... بهذا المعنى فإنه قد حقق انتصارًا ضخمًا.

2 - ما دام القصد إسقاط البعث الحاكم، فإن أي محاولة تستهدف إذابة البعث في مجموعه هي خطوة إلى الخلف ترضى إسرائيل.

من السخافة أن نناقش هذا المنطق، فهو يدحض نفسه بنفسه، ويظهر ما يخفيه من مقاصد وتحليلات ذاتية.

غير أن المواطن لا يستطيع إلا أن يتساءل بسخرية: أفلا تخاف إسرائيل أكثر لو كان الحكم أكثر تقدمية وأكثر ثورية<sup>(135)</sup>؟ هل يزعم إسرائيل أن يكون الحكم في سوريا بعيدًا عن الجماهير أم موثوقًا منها؟ والشعب قريبًا من الحكم ملتفًا حوله أم بعيدًا عنه يناصبه العداوة؟ ... إننا نعتقد أن إسرائيل تعلم حقيقة الهوة التي تفصل بين هذا الحكم والجماهير، ونعتقد أن إسرائيل لا تكره حكمًا ضعيفًا معزولًا.

«ووجدت الفئات التقدمية نفسها وجهًا لوجه مع واقع سوريا المحزن، سوريا التي يعلق عليها العرب الآمال الكبار في نحو أثار العدوان وتصفية الوجود الصهيوني والتصدي للاستعمار.

1 - شعب مزقته الأحقاد وأكلته التكتلات الطائفية والعنصرية التي غذاها البعث عند استلامه السلطة عام 1963 حتى أصبحت اليوم ركيزة أساسية من مرتكزات حكمه، إن شعبًا يمثل هذه الصورة من التمزق يصعب عليه أن

(135) أقول: بل ستزداد اطمئنًا وأمنًا، بما عندها من معرفة عميقة وخبرة طويلة بالأنظمة التقدمية الثورية!!

يواجه تحديات بمستوى التحديات التي تواجه شعبنا العربي، فالشرط الأساسي لأي عملية مجابهة خارجية هي انصهار وطني، وحدة وطنية جامعة، اندماج قومي كامل، لا يستثني من هذه الوحدة إلا عملاء الاستعمار وأذنبه.

2 - جماهير بعيدة، بل مبعدة، عن الاشتراك جدياً في تقرير مصيرها وممارسة حريتها بعيداً عن تسلط الأجهزة وحزب الوصاية والقهر.

3 - مؤسسة عسكرية نجح البعث في تمزيق انضباطها، وضرب الكفاءة الفتية لقيادتها، لقد تمزقت الحجب الواهية والمفاهيم البالية التي تستر بها كل من أخفى تأمره وتقاعسه عن الشعب... وعلمتنا فضائح قادة الطيران وفضائح سقوط القنيطرة والجهة السورية، أن لا سر عسكري إلا تحت ظل قيادة عسكرية موثوقة، والثقة لن تعود ما دام الحساب لم يقع والجبناء والخونة لم يلقوا جزاء عادلاً بعد، إن الإصرار إعلامياً على أن مأساة يوم 5 (حزيران) هي عملية انسحاب، لا يجدي في إقناع الناس أن ما رأوه لم يكن هزيمة نكراء أصيب بها جيشنا، والإصرار على إنكار الهزيمة لا يساعد أبداً على إعادة الثقة إلى المواطنين الذين عاشوا الهزيمة بمرارة قاتلة».

وبمناسبة ذكرى الجلاء في سوريا أصدرت قيادة البعث القومية بياناً في بيروت

- 17 إبريل (1968):

#### **القيادة القومية تطلب محاكمة البعثيين القطريين:**

«إن قوى الشعب المناضلة في القطر العربي السوري لن تكون قادرة على الإسهام الفعال بإزالة آثار العدوان ومجابهة إسرائيل في ظل الحكام الحاليين طالما أنهم لم يجاربوا وقت الحرب، بل هربوا من المعركة، وتخلوا عن الدفاع عن أرض الوطن



لحماية حكمهم الثوري الراهن، وطالما أنهم ما انفكوا إلى يومنا هذا يسرحون ضباط الجيش ويهربون الشعب ويفتتون قواه الوطنية، ويغذون النعرات الطائفية ويلاحقون المناضلين الأحرار ويزجون بالألوف منهم في السجون والمعتقلات ويمارسون معهم أبشع وسائل التنكيل والتعذيب، فكل ذلك يجرى على أيديهم خلال الوقت الذي نحن أحوج ما تكون فيه إلى الجندي العادي، فضلاً عن الضابط المدرب، وإلى تكتيل كل القوى وتعبئتها لا تفتيتها وضرها، وإلى إطلاق فعالية الجماهير النضالية، لا كبتها وإرهابها ... ومن هنا فإن النضال في سبيل الخلاص من هؤلاء الحكام هو في حقيقته جزء من النضال في سبيل الحرية والديمقراطية الشعبية ولتحقيق خطوات وحدوية مماثلة كميثاق 17 (نيسان) ... وبعيدة عن أساليب المزايدة وأغراض الكسب الدعائي الرخيص ... وليكن شعارنا في هذه المرحلة:

- 1 - محاكمة المسؤولين عن هزيمة «حزيران» المنكرة وعن تسليم القنيطرة والجبهة السورية الحصينة بلا قتال.
- 2 - إطلاق حرية العمل الشعبي وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وأساليب الاعتقال الكيفي ووسائل التعذيب والإرهاب ومنع تدخل المخابرات العسكرية في شؤون المواطنين وإقامة ديمقراطية شعبية حقة.
- 3 - إعادة الضباط المسرحين إلى الجيش وجعل الجيش جيشاً وطنياً قادراً على مواجهة مسؤولياته الوطنية والقومية وتقوية انضباطه وتدريبه ورفع مستواه الفني.
- 4 - تحقيق الوحدة الوطنية في ظل الجبهة القومية الشعبية وتعبئة قوى الشعب

تعبئة كاملة لمحو عار الهزيمة ومجابهة خطر إسرائيل والاستعمار الجديد». وأصدرت «الجبهة الوطنية للقوى التقدمية»<sup>(136)</sup> في سوريا في 15 مايو (1968) ميثاقاً وطنياً جاء فيه:

«إن السياسة التي اتبعتها الحكم السوري تجاه قضية فلسطين، وبخاصة قبيل الحرب، كانت مثالاً صارخاً على الأسباب المدمرة في مواجهتها. فلقد كان التعارض كاملاً بين الشعارات التي طرحها هذا الحكم في مباشرة حرب التحرير، وفي الحرب الشعبية، وبين طبيعة هذا الحكم وعزلته عن الشعب وبعده عن أي إعداد فعلي وحقيقي، إن ذلك الحكم كان يستنفر ويتحرض الحرب ولكنه بموازاة ذلك ماذا كانت إعداداته لمواجهة احتمالات اندلاع الحرب؟

مزيد من عمليات تصفية الكفاءات العسكرية، وإضعاف الروح القتالية للجيش، والتسريحات الجماعية للضباط، بدلاً من حشد الطاقات والكفاءات والقوى لمواجهة العدو.

الإصرار على التسلط والتفرد في الحكم والرفض لإقامة أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية لتعبئة طاقات الشعب للصمود والكفاح.

وهكذا كان الشعل ممزقاً ومقهوراً عند نشوب الحرب، وكانت سوريا أشبه بجبهة مشلولة ومفتوحة أمام قوات العدو. واكتفى الجيش بالقيام بمناوشات

(136) تشكلت هذه الجبهة في سوريا في شتاء 1968، من الكتل السياسية التالية:

- 1 - الحزب العربي الاشتراكي الديمقراطي (جماعة أكرم الحوراني).
  - 2 - الاتحاد الاشتراكي العربي.
  - 3 - حركة القوميين العرب.
- ثم انضمت إليهم كتلة قيادة البعث القومية (أنصار أمين الحافظ).. ثم لم تلبث أن انفرطت.

محدودة على الحدود بواسطة بعض القطعات العسكرية الاحتياطية. ثم ما لبث أن انسحب تاركًا الحدود بغية «حماية الثورة» عند أول هجوم من القوة العسكرية الإسرائيلية.

إن هذا الحكم مسئول عن هزيمة سوريا على الأقل، وعن سقوط جبهتها في يد الأعداء من غير قتال جدي، وعن إبقاء سوريا على الحالة التي نراها من التمزق والعجز.

إن لهزيمة (حزيران) عواملها البعيدة المتعلقة ببنيان الحياة العربية وهيكلها، والتي يمكن تلخيصها بعاملين رئيسيين هما التخلف والتجزئة. إلا أن لهذه الهزيمة أسبابها المباشرة في نقاط القصور والفساد والضعف في بنيان الأنظمة العربية الثورية أو المسماة بالثورية.

إن المعركة التي نشبت لم يكن بعوزها، من الجانب العربي العتاد والسلاح، ولم يعوزها استعداد جماهير الشعب العربي كله للكفاح والتضحية، وإنما أعوزتها القيادات القادرة على توحيد القوى وتعبئة الطاقات، وأعوزتها الخطة الصحيحة في المواجهة والعمل والاستراتيجية الواضحة.

إن الثغرات الأساسية والمباشرة، التي نفذت منها الهزيمة، كانت في نقائص النظم العربية التي تصدت للمواجهة ومساوئها. إن تخاذل القيادات العسكرية البيروقراطية وترفها وترهلها وفسادها. إن إبعاد الجماهير عن المشاركة الجدية وعزلها عن تقرير مصايرها وعن فرض إرادتها على النظم، كل ذلك جاء ليقرر الهزيمة ويوقع النكسة».

وهكذا تتحمل الأنظمة الثورية الاشتراكية مسؤولية الهزيمة الكبرى التي

قصمت ظهر العرب وحنّت رؤوسهم وأذلت أعناقهم منذ 1967 حتى اليوم.  
 ورغم مضي أكثر من أربع سنوات على الهزيمة، فإن الموقف يزداد سوءاً.  
 إسرائيل تتصرف في كل الأراضي التي احتلتها تصرف القيم فيها أبداً. تبني  
 مستوطنات في الجولان، وتقوم بحفريات وتغييرات متواصلة تغير بها معالم  
 القدس العربية الإسلامية، وتحول عشرات الألوف من سكان غزة، عن مساكنهم  
 إلى سيناء، وتبني مستعمرات ومساكن في الأراضي العربية المحتلة.

ونحن ما زلنا نحلم بحل سلمي يأتي عفواً صفواً، برد إلينا بجرّة قلم، ما احتله  
 العدو بحد السيف. وكل أملنا وعملنا وتفكيرنا - معشر الثوريين العرب - هو  
 طرد إسرائيل من المناطق الجديدة التي احتلتها، أي إزالة أثار عدوان (1967)،  
 وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في 4 يونيو (1967).

معنى هذا أن حوالي 20 سنة من عمر الأمة العربية قد ضاعت كلها هباء. فقد  
 قضتها في التأهب والاستعداد منذ هزيمة (1948)، ثم تبخر هذا كله في ستة أيام  
 أو ست ساعات في (1967)!



### فشلهم في ميدان الأخلاق

ثم يقتصر فشل الاشتراكيين الثوريين على الجوانب الهادية، بل كان فشلهم أكبر في الجانب المعنوي، جانب القيم والفضائل التي بحياتها تحيا الأمة، ويموتها نموت.

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم مأتما وعويلاً!  
لقد هاجموا الدين الصحيح، ودعاته الحقيقيين، وحاولوا أن يكونوا مكان «الإنسان المسلم» العريق «الإنسان العربي» الجديد، الذي يؤمن بأن قيم المجتمع البائد - حتى الله سبحانه والأديان كلها - دمي محنطة في متاحف التاريخ، كما كتب ذلك بعضهم بصريح العبارة.

أرادوا أن يذيبوا الحواجز بين الفتى والفتاة في الرحلات المزدوجة ومعسكرات الشباب المختلطة، وغيرها. فالروح الاشتراكية الثورية التقدمية لا تقبل مفاهيم وتقاليد عمرها أربعة عشر قرناً.

لقد زرعوا من قيمة الأخلاق في نفوس الأجيال الناشئة، وقدموا لهم الأغذية البسامة من أدب «سارتر» و«كامي». ومن أفكار الهاديين الجدليين، ومن قصص المتحلين الإباحيين، وأصبح «أدب الجنس» أو «أدب الفراش» كما سماه المرحوم العقاد هو الأدب السائد الرائج في ظل الثوريين!

ولا غرو أن يصبح إحسان عبد القدوس ويوسف السباعي وليلى بعلبكي وغادة السمان ونزار قباني وأمثالهم هم أساتذة الجيل، كما أن روايات «لا أنام» و«الطريق المسدود» و«نحن لا نزرع الشوك» و«أيام معه» وما شابهها هي السلعة النافقة في سوق الأدب العربي في عهد التقدمية الثورية! في حين تمنع معظم الكتب

الإسلامية عن كافة البلاد الاشتراكية، حتى قال رئيس اتحاد الناشرين في بيروت: إن الكتب الجنسية الآن من أروج الكتب في البلاد العربية، وهي - والمعاجم اللغوية - لا تمنع كالكتب الأخرى.

وقد انعكس هذا الفساد الخلقي العام على الجيش والقوات المسلحة، وخصوصاً على القادة والضباط فيها.

ويكفي هنا أن نذكر مثلاً على تغلغل هذا الفساد، ونفوذه من الجلد إلى اللحم والعظم... وذلك هو موقف قادة الطيران بمصر - في ليلة 5 يونيو (حزيران) 1967). فقد كانت هناك تنبيهات من أكثر من جهة، وتحذيرات من أكثر من مصدر، تومئ إلى توقع هجوم من إسرائيل في يوم 5 يونيو ذاته. ويساعد على هذا التوقع سخونة الجو السياسي والعسكري، وارتفاع حرارته إلى حد بعيد، على إثر المؤتمرات والتصريحات النارية!

وفي هذه الظروف يأبى قادة الطيران إلا أن يقيموا حفلاً راقصاً، يشربون فيه ويترقبون ويتراقصون ويتمايلون، حتى مطلع الفجر، بدلاً من أن يبيتوا الربهم سجداً وقياماً خلف متاريسهم، يقولون: ربنا اصرف عنا عذاب جهنم، و«ميراج» إسرائيل!

وكان ما كان من ضرب المطارات وتحطيم الطيران، والقوم يغطون في نوم عميق بعد سهرهم الطويل!

ولقد كشفت «نكستهم» في (1967) كثيراً من الفضائح والمخازي التي يندى لها جبين الكريم، ويضيق بها صدر الحليم.

ومن هذه المخازي قضايا «الجواسيس اليهود» الذين تسللوا في أكثر من بلد

عربي ثوري إلى مجالس الصدارة، ومراكز القيادة، تحت أسماء إسلامية مزورة، واستطاعوا أن يمسوا ويصبحوا ندامى ومسامرين لكثير من الشخصيات المرموقة عسكرية ومدنية. وأن يحصلوا من ورائها على أعمق الأسرار العسكرية والسياسية، ليطيروها إلى «إسرائيل» وهم في أمان واطمئنان، لأنهم في حماية فلان وفي كنف إعلان من القادة والضباط العظام!

إن قصة «أيلي كوهين» في سوريا، واليهودي الذي زعم أنه تاجر خيل في مصر، والآخر الذي ادعى أنه تاجر أسلحة تركي، وخلع على نفسه أمم «أنور بك» وغيرهم - مما كشف بعضه، ولم يزل بعضه الآخر سرا مجهولا ستظل من القصص العالمية المدهشة والمثيرة في تاريخ التجسس المفعم بالمغامرات.

لماذا نجح هؤلاء الجواسيس؟ نجحوا عن طريق الفساد الخلقى، فما وجدوه منه استغلوه ووسعوه، وما لم يجدوه حاولوا أن يخلقوه ويغذوه. إن أعظم فخين أو شبكتين للجاسوس هما: الخمر والمرأة! وعن طريقهما يصطاد كبار المسئولين من حملة أسرار الدولة والقوات المسلحة!

ففي ساعة «الخمار» و«النشوة» و«الانسجام» يظهر المخبوء وينكشف المستور، ثم عندما تتوافر الثقة بالنديم الأنيس، والمسامر الجليس، والصديق المخلص المتجرد! تصبح الأسرار كلها بين يديه، ولا يسعى هو إليها، بل تسعى صاغرة إليه! إن هذه المخازي تزيد المسلم إيمانا بعظمة الشرع الإسلامي، و يقينا بحكمة الله، وكمال منهجه الذي حرم الزنا وقال فيه: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَنَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32]. وحرم الخمر والميسر وجعلها: ﴿رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [البائدة: 90] وسمى الخمر «أم الخبائث»!

إن هذا التحريم لم يكن عبثًا - تعالى الله عن ذلك - ولم يكن انتقامًا من البشر، ولا تضييقًا عليهم، بل كان ضروريًا لتربية «الشخصية» المتناسكة أمام الإغراء، وأمام الشهوات... الشخصية التي تتصرف بإرادة العقل، لا باندفاع الغريزة... الشخصية التي تراقب الله في كل تصرف، أو نية تصرف، بحيث تنزن أقوالها وأفعالها ورغباتها كلها بميزان «التقوى» وتستحضر «الآخرة» في كل ما تفعله أو تريد أن تفعله، يستوي في ذلك: الشئون الشخصية والاجتماعية.

إن الذي يتفطر له القلب حقًا أن «الشخصية المسلمة» لم يعد لها معالم أو ملامح تميزها أو تشخصها عند هؤلاء القوم الثوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام، ويعلنون أنهم مسلمون.

فالمسلم واليهودي في ميزان هؤلاء الناس سيان، لا يعرف هذا من ذاك، ولا يتميز أحدهما عن الآخر في فكر أو عبادة أو خلق أو سلوك.

لقد دمرت الشخصية المسلمة ومحيت معالمها بحيث لم يبق أي فرق يعرف به «كوهين» الإسرائيلي من «كمال أمين ثابت» العربي المسلم، كلاهما يفكر بعقلية علمانية تجهل الإسلام... كلاهما يجهل الصلاة ولا يعرف بيت الله. كلاهما يشرب ويسكر... كلاهما يراقص ويزني... فأى علامة فارقة بين كمال وكوهين؟!

وهذا أسوأ ما دلت عليه قضايا أولئك الجواسيس.

أما جواسيسنا فماذا عملوا؟ ماذا عملت أجهزة مخابراتنا التي كنا نفخر بأنها أقيمت على أسس علمية، وبمستوى رفيع؟

لقد كتب «هيكل» يبين أنهم اتخذوا وسائل اليهود من الهال والجنس، فغرقوا في الوسائل، ونسوا الغاية، أي غرقوا في لجة الهال والجنس ولم يكشفوا أسرار العدو.



ويقول «هيكل» في أهرام يوم 20 أكتوبر (1967):

«إن بعض أجهزة المخابرات العربية شغلت نفسها بالداخل، طلبًا للسلطة، ولم تعط العناية الكافية للناحية الأخرى من خط النار.

«ثم إن بعض أجهزة المخابرات العربية في محاولاتها لاستعمال بعض وسائل العدو - وبينها المال والجنس مثلاً - خلطت كما يبدو الآن بين الوسائل والغايات، أي أنها توقفت عند الوسائل في عدد من المرات، وغرقت فيها، ولم تستطع مقاومة الغواية والإغراء، وتجاوزها إلى تحقيق الهدف».

وإننا لنقف هذا الكلام الدقيق الناعم - نعومة الحرير - في تصوير فساد دولة المخابرات ذات الإمكانيات الضخمة، وغرقها في المال - أي السرقة - والجنس - أي الزنا - ومن وراء ذلك الخمر والمخدرات وما يتبعها!

فهذا الكلام يبرر استعمال وسائل اليهودية، ولو كانت ضد الدين والخلق والشرف، إن اليهودي لا يمتنع أن يبيع عرضه في سبيل مصلحة مادية. فهل نفعل نحن ذلك؟

هل يقبل ديننا أو مروءتنا أو تقاليدنا أن نجعل من بناتنا أدوات نستخدمها في كشف الأسرار أو اصطيد الجواسيس بأي ثمن؟ ولو كان الغرق في الوحل والنجاسة؟

إن أخلاق أمتنا ترفض «الميكافيلية». ترفض الوسيلة القذرة إلى الغاية الشريفة ... وتأبى إلا الطريق النظيف للهدف الشريف ... تأبى الوصول إلى الحق بطريق الباطل ... تأبى بناء جامع من أموال الربا، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا!

إننا لسنا تلاميذ لإسرائيل حتى نتعلم منها، ونتخرج على أيديها، ونستعمل

أساليبها بدون تحفظ، ولو كانت امرأة وكأسًا.

إن ديننا ومرورنا وأخلاقنا تفرض علينا النظافة غاية ووسيلة، وإلا كان عملنا تخريبًا لأجهزتنا، وإفسادًا لرجالنا، والله لا يصلح عمل المفسدين.

ولقد كشفت محاكمات قادة الجيش والطيران والمخابرات بعد النكسة كثيرًا من المآسي والفضائح التي لم تكن تخطر ببال أحد حتى قال رئيس المحكمة التي حوكم أمامها شمس بدران وصلاح نصر وغيرهما، وهو السيد حسين الشافعي - بعد أن وقف على كثير من البلاوي المستورة - قال في طيبة وتوجع - : إذا كان هذا كله يحدث في الداخل، فنحن نستحق أكثر مما وقع!

والعجب الذي ينقضي أن النكبة المريرة المروعة لم تكف في ردع المنحرفين عن انحرافهم، ولا في رجز غيرهم عن إتباع سبيلهم، فما كادت تحدث تصفيات مايو (1971) حتى وجدنا ألوانًا أخرى من الفساد والتزوير والطغيان والإثراء الحرام، وسوء الأخلاق، يحميها كلها طبقة مستبدة من دعاة الثورية والاشتراكية والناصرية، قدموا هم أيضًا إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى!

كتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي في جريدة الأخبار يوم 19 مايو (1971)

يقول:

«لم يعد الموقف صالحًا للصمت بعد ...

«وإذا كانت قد مرت علينا أيام كان فيها الصمت هو الموقف الوحيد الأبى والشجاع، فالصمت الآن ذنب لأننا نخوض معركة مصير ضد كل قوى الظلام ... ضد الاحتلال الأجنبي والاحتلال الداخلي ... بكل ما تملك تلك القوى مجتمعة من ضراوة وشراسة وهمجية ...

«إن قوى الاحتلال الأجنبي تحتل جزءاً عزيماً من أرضنا العربية ولا بد لنا من تحرير هذه الأرض، وتطهير وجه الوطن الذي شوهته الهزيمة ... وطريق الخلاص منها واضح.

«أما قوى الاحتلال الداخلي، فقد جثمت على صدورنا كالكابوس، وتسللت إلى مواقع السلطة، وأفسدت أعداداً من المواطنين بالرشوة وخلق المصالح ودمرت كثيراً من الضمائر، ووضعت موازين جديدة للخير والشر... فالمواطن الصالح عندها هو العميل الذي يتقن فنون التجسس على الآخرين والإيقاع بالأصدقاء والتسلل بأجهزة التسجيل إلى مكامن الأسرار ... كانوا دائماً هناك في أي مكان ... حتى في المخادع!!

«كونوا جماعة سرية تحكم مصر ... واصطنعوا لها دولة بالدعاة والمضحكين والغواني المرفهين ...

«أعضاء هذه الجماعة هم وحدهم الذين لهم حق تولي المسئوليات، وهم فوق القانون ...

«يبتزون وينهبون ويتسلطون باسم الثورة وباسم الاشتراكية وتتحول الثروات العامة إلى ثروات خاصة ... يملكونها هم وحدهم ...

«السليبي عندهم هو من يرفض أن يقتات بالعفونة، هو من يقف شامخاً أمام تزيفهم، هو من يأبى أن يتجسس وأن ينحني وأن ينافق، وأن يسلم في شرف كلمته ... هو من يشعر أن من حقه أن يحترم وأن يقضي الحياة شريفاً، هو من يأبى أن يبيع المسيح ليهوذا الجديد ولو بجبال من الفضة!

«الإيجابي عندهم هو من ينشط إلى التزييف، ومن يضلل باسمهم، ومن ينشر-

المصائد في طرقات الناس ... هو من يردد في كل مكان أنهم هم قادة الاشتراكية ...  
هم لا سواهم ...

«فالاحتجاج على مبادئهم وإرهابهم وأساليبهم هو الرفض للاشتراكية ... هو  
الثورة المضادة، هو تصفية الثورة ... وهو تصفية للاشتراكية!

«ولهذا فلا جزاء لمن يعترض إلا أن يهدر أو ينتهك ... فإذا لم يستطيعوا  
فليتآمروا عليه وليشعلوا الفتنة وليحرقوا قلب مصر!!

«إن هذا الاحتلال الداخلي لأشد خطراً من الاحتلال الخارجي ... لأننا نعرف  
الاحتلال الخارجي ونعرف الطريق إلى التحرير منه ... ونعرف أن من يحتلنا هم  
الأعداء ...

«أما الاحتلال الداخلي فقد تسلل إلينا كما يتسلل الذئب في ثياب الجدة العجوز  
ليأكل الصغار الآمنين ... لقد تسللوا إلينا تحت شعار الثورة والاشتراكية ...  
وحماية الناصرية.

«هم الثورة وهم الاشتراكية وهم الوطن ... والذي يرفض هذه الخديعة المثيرة  
للغثيان ليس إلا عدواً للثورة والاشتراكية والوطن ... ويجب أن تدبر له المكائد  
والمؤامرات.

«أي غيلان رهيبه انطلقت علينا ... أية زواحف بلا منطق تسللت إلينا لتحكم  
الوادي المقدس في عصر انتصار الإنسان!»



### لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية

والآن يحق لنا، بل يجب علينا، أن نوجه هذا السؤال المنطقي، الذي وجهناه من قبل إلى الليبرالية الديمقراطية، وهو: لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية؟ لماذا باءت بالخيبة المريرة في كافة المعتركات التي خاضتها رغم ما كان تحت يديها من إمكانات هائلة لم تتوافر لغيرها؟

لماذا فشلت في تحقيق الوحدة؟

لماذا فشلت في تحقيق الحرية؟

لماذا فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية؟

لماذا فشلت في تحقيق النمو والتقدم؟

لماذا فشلت في حرب 1967؟

لماذا فشلت في إشاعة القيم والقضايا الخلقية؟

لماذا فشلت في هذا كله وفي غيره من مجالات الحياة العربية؟

أكان هذا الفشل كله اعتباطاً ومصادفة بحيث لا يخضع لقانون «السببية» ومبدأ «العلة والمعقول»؟

أم كان ذلك كله أمراً عارضاً، تحكمت فيه الظروف والملابسات وليس لشيء كامن في أصول الاشتراكية الثورية، وفي طبيعة تركيبها العضوي؟

أم كان هذا الفشل المركب نتيجة منطقية وحتمية لمقدمات الثورية الاشتراكية أو الاشتراكية الثورية؟ هل كان الخطأ هنا خطأ تصرفات أم خطأ اتجاه؟ هذا ما

نرجو أن نفضله في هذا الفصل إن شاء الله.

\*\*\*

### لماذا فشل الثوريون الاشتراكيون في تحقيق الوحدة؟

لقد فشل الاشتراكيون الثوريون في تحقيق الوحدة العربية الشاملة أو الجزئية<sup>(137)</sup>، بل في تحقيق الوحدة الوطنية في أقطارهم فما سر ذلك، إن قدمنا حسن الظن وافترضنا صدقهم في الرغبة فيها، وإخلاصهم في الدعوة إليها، وهو ما يشك ويشكك فيه كثير من العارفين؟

سر ذلك:

أن الوحدة لا تتم بين شعبين أو بلدين إلا إذا توافرت جملة شروط:

- 1 - أن يكون بينهما هدف مشترك يريدان تحقيقه معًا. وهذا لا يخالف فيه أحد، ولهذا قال الثوريون: وحدة الهدف قبل وحدة الصف.
- 2 - أن يتفق الطرفان على المنهج... على الطريق الذي يسلكانه لتحقيق الهدف.
- 3 - أن يسود الشعبين شعور عام قوي مشترك بوجوب الوحدة وضرورتها لكل من البلدين.
- 4 - أن تتوافر عند كل منهما ثقة متبادلة بالطرف الآخر، ويحسن ظنه فيه.

(أ) أما الهدف المشترك الذي أراد التقدميون أن يلتقي عليه العرب جميعًا، فهو «الاشتراكية الثورية» وهذا هدف يبعد جدًا أن يتفق عليه العرب في المغرب والمشرق، وهو بطبيعته هدف يفرق ولا يجمع، لأنه يقوم على فلسفة الصراع،

(137) أما اتحاد الجمهوريات العربية المقترح، فليس في الواقع وحدة ولا اتحادًا، أنه - كما قال الرئيس السادات نفسه - مجرد اتفاق تعاقدي حسب تفسير أساتذة القانون الدستوري، ومع هذا فلا تزال التجربة على الورق حتى كتابة هذه السطور.

ولهذا سينقسم العرب بإزائه حتمًا. وهذا ما كان.

على أن الذين اتفقوا في هذا الهدف لم يكونوا بينهم وحدة، كما رأينا حتى دولتنا الحزب الواحد، المتجاورتان ...

الهدف الواحد المشترك حقًا هو الإسلام، الذي جمع هذه الأمة من قبل. وكانت طرائق قديمًا، فجعل منها أمة واحدة، كانت خير أمة أخرجت للناس.

(ب) على أن وحدة الهدف وحدها لا تكفي ما لم تصحبها وتتممها وحدة أخرى هي وحدة المنهج، وحدة الطريق.

قد يتفق فريق من الناس على غاية واحدة، ولكن يتخذون للوصول إليها مناهج عدة، وسبلاً شتى.

ولهذا نجد الاشتراكيين مختلفين في مناهجهم وطرائقهم، ما بين متخذ طريق الروس، وبين متبع سبيل الصين، وبين مقتف أثر يوغوسلافيا، ومن ناهج نهج كاسترو، وكذلك يختلفون في سياستهم الخارجية ما بين موال لبكين أو دوائر في فلك موسكو، وآخر لا يفرط في حبال الغرب. وكل حزب بما لديهم فرحون.

أما من اتخذوا الطريق الإسلامي، والمنهج المحمدي، فهو أولى الناس أن يلتقوا في بدايته وفي وسطه وفي نهايته. وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: 153].

حتى من انحرف عن هذا الصراط، نستطيع أن نحاكمه إلى مبادئه، وأن نرده إلى أصوله من الكتاب والسنة: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء:



(ج) أما الشعور العام القوي بضرورة الوحدة وأهميتها فهو أمر لازم، فقد تكون مقومات الوحدة وأسبابها قائمة، ولكن لا يشعر جمهور الناس بضرورتها وفائدتها. بل قد يؤثرون عليها حياة الانفصال أو العزلة، وذلك إذا توجس الناس من وراء الوحدة شرًا، كأن يتحقق بوساطتها انتصار لحزب مبغوض، أو زعيم مكروه، أو نظام لا يواليه الشعب إلا كرهًا، فالوحدة عندئذ شر يخافه الناس، لا خير يرجونه ويحرصون عليه، ويسعون إليه، وهذا هو ما يجعل الشعوب مجفلة من الوحدة بين الثوريين بعضهم وبعض، لأن اتحادهم لا يكون إلا عليها، إذ هو للأسف اتحاد حكام وأنظمة تريد أن يسند بعضها بعضًا ضد أي حركة تمرد أو مقاومة من الداخل، وليس هو اتحاد شعوب وأوطان في سبيل الهدف الواحد والمصير الواحد.

(د) ولا يكفي هذا كله، حتى يكون هناك قدر كاف من الثقة المتبادلة بين الذين ينشدون الوحدة فيما بينهم. إذ لا يتصور أن تقوم وحدة بين أناس يتهم بعضهم بعضًا بالخيانة أو العمالة للإمبريالية الغربية من طرف، أو للإمبريالية الشيوعية الشرقية من طرف آخر... والعودة إلى الإسلام الحقيقي المستقل المتميز، هي التي توفر جو الثقة، وتزرع بين جميع المؤمنين به التفاهم وحسن الفن.

فأصبح كل شعب منى بحكم هؤلاء التقدميين مقسمًا - حب تصنيفهم الحتمي - إلى رجعيين وثوريين، ويمنيين ويساريين، ومحافظين وتحرريين.

وليس عجبًا أن تفشل الوحدة العربية على أيدي هؤلاء الثوريين والاشتراكيين اليساريين، فهذا هو المنطقي والطبيعي، ولو نجحت لكان هذا هو العجب العجيب.

ذلك أن هؤلاء قد حطموا «الوحدة الوطنية» بين أبناء الشعوب التي يحكمونها، نتيجة حتمية للإرهاب والاضطهاد الذي يمارسونه ضد المعارضين لحكمهم وما أكثرهم! ونتيجة لما أثاروه من أحقاد بين فئات الشعب، وفقاً لما تعلموه من فلسفة «الصراع الطبقي» الماركسية المخربة، باعتبارها جزءاً من دينه.

وأصبح مجتمعنا الذي توارث الإخاء والمحبة - باعتبارهما جزءاً من دينه - يشك بعضه في بعض، ويخاف بعضه من بعض، ويتربص فريق منه بآخر، على أيدي الجلادين والممزقين من فلاسفة «الصراع» و«الحرب النفسية»!

فإذا كان هؤلاء قد حطموا وحدة داخلية كانت قائمة بالفعل في أوطانهم، فكيف يرجى أن تتحقق على أيديهم وحدة عربية شاملة أو جزئية، وفاقد الشيء لا يعطيه؟!!

### العالم يتقارب والعرب يتباعدون:

والعجيب أن يحدث هذا التمزق والانقسام وتقاذف التهم بين العرب بعضهم وبعض، إلى حد الاغتيال في السر<sup>(138)</sup> والافتتال في العلانية<sup>(139)</sup>، وقطع العلاقات السياسية، والحكم بالإعدام على المعارضين<sup>(140)</sup>، على حين نجد الكتل المتعارضة في العالم، تحاول أن تقيّم بينها نوعاً من «التقارب» أو «التعايش» متطورة من

(138) أقرب أمثلته اغتيال الفريق حردان عبد الغفار التكريتي نائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع في حكم العراق البعثي، وقد اغتيل بالكويت.

(139) أبرز أمثلته الاقتتال بين الجيش الأردني والفدائيين، وإسرائيل على بعد خطوات تدنس أعز المقدرات!

(140) أقرب أمثلته حكم البعث السوري علي ميشيل علق وأمين الحافظ بالإعدام، وقد خفف بعد إلى 15 سنة.

موقف التصلب والتشدد، إلى موقف التسامح والتنازل.

رأينا هذا التقارب يتم على الصعيد الديني، وعلى الصعيد السياسي معًا.

فعلى الصعيد الديني، رأينا التقارب الذي تم بين المسيحية واليهودية، برغم النزاع التاريخي الأصيل الطويل بينهما، وهو نزاع يضرب بجذوره إلى عشرين قرنًا في التاريخ، أي أن عمره هو عمر المسيحية ذاتها، وهو نزاع جوهري... نزاع بين من يقولون: المسيح ابن الله، ومن يقولون: المسيح «ابن حرام».

ومع هذا كله حدث التقارب، وأصدر الفاتيكان وثيقته الشهيرة بتبرئة اليهود من دم المسيح!

ونسى اليهود - أو زعموا أنهم نسوا - المظالم الفادحة التي أنزلها بهم المسيحيون خلال القرون الطويلة.

وعلى الصعيد السياسي رأينا التقارب الذي تم بين المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي. وبين المعسكر الغربي - وعلى رأسه الولايات المتحدة.

رأينا روسيا الماركسية اللينينية تتطور من فكرة «الثورة العالمية» إلى «الحرب الباردة»، ومن الحرب الباردة إلى التنادي بفكرة «التعايش السلمي» التي بدت واضحة في عهد الرئيسين «خروشوف» و«كيندي»، ثم إلى التفاهم والتعاون والاتصال المباشر في عهد الزعماء الثلاثة «بودجورني» و«بريجينيف» و«كوسيجين» وعهد «جونسون» ف«نيكسون».

وأكثر من ذلك ما بدت بوادره هذه الأيام من «تقارب أمريكي صيني» ومن عزم الرئيس الأمريكي على زيارة بكين، وهو أمر كان بعيد الاحتمال في نظر الكثيرين، ولكنه يوشك أن يقع، ويقلب الموازين الدولية رأسًا على عقب!

وها هي إنجلترا التي ظلت دائماً جزيرة في مواجهة القارة الأوروبية، توشك أن تلحق بالقارة نفسها، بوصفها جزءاً لا يتجزأ منها، وتغدو عضواً في السوق الأوروبية المشتركة.

كل هذا التقارب والتفاهم والتعاون يحدث في العالم كله، من شرقه إلى غربه، في مجالات الدين والسياسة والاقتصاد، والعرب وحدهم يكفر بعضهم ببعض، ويلعن بعضهم بعضاً، بل يقاتل بعضهم بعضاً، ببركات «الأيديولوجيات» المستوردة، والأفكار الدخيلة، التي جعلت الشعب العربي الواحد، فريقين متصارعين - حتمًا - وفقاً للفكر الطبقي الذي تتبناه، وحمل بعضهم فكرة ضرورة قيام حرب عنيفة بين العربيين: عرب اليمن وعرب اليسار أو على الأصح: بينهم - معشر الثوريين - وبين سائر العرب، وهي حرب «لا تداني قسوتها قسوة الحرب الخارجية مع الأعداء الألداء»<sup>(141)</sup> بل اعتبر كل عربي ليس بثوري عدواً سافراً.

\*\*\*

(141) في سبيل البعث (ص 160).

### ولماذا فشلوا في تحقيق الحرية؟

لقد فشلت الاشتراكية الثورية - التي حكمت عددًا من البلاد العربية - في تحقيق الوحدة بينها، فضلاً عن تحقيق الوحدة العربية العامة. وأضافت إلى ذلك فشلها في تحقيق الحرية للمواطنين، كما ثبت ذلك من اعترافهم بعد النكسة، ومن كشف بعض الثوريين لبعض إذا اختصموا، أو إذا جاء فريق منهم على أنقاض فريق.

ولكن لماذا فشلت الثورية هنا! ألشيء-ء كامن في طبيعتها أم لظروف طارئة عليها!

يحاول بعض سدنة الحكم الثوري تفسير ذلك الفشل بأسباب خارجة عن طبيعته العقائدية (الأيديولوجية) الثورية. مثل تسلط «مراكز القوى» في مصر، أو تسلط الجناح العسكري من حزب «البعث» في سوريا، ونحو ذلك من المبررات. هذا ما حاول «هيكلم» وغيره أن يقولوه في تسويغ ضروب الاستبداد والطغيان والإرهاب، التي أظهرتها الوقائع في مصر بعد هزيمة يونيه سنة (1967) - وبعد تغيير مايو (1971).

بل هذا ما قاله عن الناصر نفسه في خطابه بالقاهرة في 23 نوفمبر (1967):  
«شيء آخر في مجال التغيير، حساب الانحرافات في جهاز المخابرات الذي تكشف، حصل أنه انكشف انحرافات في جهاز المخابرات.

«فيه ناس طبعًا بيلقوا لوم هذه الانحرافات على النظام، أنا بدي أقول إن الانحرافات بتحصل في كثير من أجزاء العالم. المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتز هذه

## الانحرافات.

«حصل في كثير من أجزاء العالم أمثلة، برضه جت لي جوابات إزاي إنت مكنتش عارف؟ إزاي الرئيس ما كنش يعرف بالجاري وبهذه الانحرافات؟ وأنا باقول النهاردة: إذا كانت الانحرافات حصلت في المخبرات. إذا كانت المخبرات هي المفروض إنها تقول لي على الانحرافات اللي تحصل في البلد مكانش ناقص غير إني أعمل مخبرات على مخبرات وأعمل جهاز رقابة على المخبرات ... وهكذا تنتهي.

«ولكن أنا بقول إن اللي حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع في المستقبل إنها تحكم ونسيت نفسها فانحرفت وموصلتش، قبل ما توصل للهدف اللي هو الحكم وجدت إنه أسهل الانحرافات فانحرفت.

«أنا باقول لكم بصراحة إن أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل 5 يونيه ولكني لم أكن أتصور مداه، حاولت بكل ما أستطيع، نجحت أحيانًا ولم أر الحقيقة كلها في أحيان أخرى. وأنا فعلاً كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى.

«وكان حديثي عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية لأن ده كان السبيل الوحيد إن إحنا نغطي على الانحرافات، وأنا من تجربني الماضية ناس بتخاف من إثارة أي شيء إما في مجلس الأمة وإما في الصحف.

«ولهذا أنا أيضًا مرة اتكلمت معاكم هنا على أساس إن إحنا في حاجة إلى مجتمع مفتوح. لكن طبعًا بتوع المخبرات كانت وسائل الإخفاء كانت مباحة. بالنسبة

لدولة المخبرات اللي وجدت واللي تغلغت واللي انحرفت أنا باعتبار إن هذه الدولة سقطت».

وهذا ما حاوله أيضًا الدكتور منيف الرزاز «في التجربة المرة» يعني تجربة حكم «البعث» في سوريا وفشلها، ومثله الأستاذ صلاح البيطار في «بيانه» الذي أعلن فيه انسحابه من الحزب.

والحقيقة أن الأيديولوجية الثورية الاشتراكية مناقضة للحرية بطبيعة تركيبها وتكوينها، والطغيان والاستبداد والإرهاب ثمرات حتمية لغراس تعاليمها وأفكارها عن الحكم والمجتمع.

إنما تتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تؤمن بكرامة الإنسان كل إنسان، كالأيديولوجية الإسلامية التي تعتبر الإنسان المخلوق المكلف الذي كرمه الله وفضله وجعله في الأرض خليفة، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعًا منه، وجعله أمانة التكليف وقال فيه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: 70] ...

وتتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تؤمن بأن الحرية ولدت مع ولادة الإنسان، فهي حق طبيعي له، ليس من حق مخلوق مثله أن يسلبها منه، كائنًا ما كان مركزه الفكري أو السياسي أو الهالي، وقديمًا قال عمر: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتم أمهاتهم أحرارًا؟! وقال علي بن أبي طالب: «لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حرًا!»!

وتتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تربي الشعب - كل الشعب - على أن يقول للمحسن: أحسنت، وللمسيء: أسأت، ولا يهاب أن يقول للظالم: يا ظالم. ولا تحجر على فرد أو فئة أن تنكر المنكر، وتقوم العوج، وتعارض الفساد.

وما أعظم الأيديولوجية الإسلامية التي تعلم الناس كافة أن «الدين النصيحة» وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة من فرائض الدين، وأن «التواصي بالحق» من أسباب النجاة من الخسران، وأن على المسلم أن يقول الحق وإن كان مرًا، لا يخاف في الله لومة لائم، وأن عليه أن يغير المنكر بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيثار.

وتتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تؤمن بالأخوة والمساواة بين البشرية فلا طبقية ولا امتياز، ولا تسلط من أحد على أحد.

لا توجد طبقة أعلى من طبقة، ولا امتياز لفئة على فئة، ولا لأسرة على أسرة، ولا لقلعة على كثرة، ولا لحاكم على محكوم، الجميع عبيد لرب واحد، وأبناء لأب واحد، فلا معنى لأن يستعلي أو يتسلط بعضهم على بعض، ويتخذ بعضهم بعضًا أربابًا من دون الله.

ولهذا يرتبط معنى الحرية بمعنى الإخاء والمساواة. فمن لا يؤمن بهما وإنما يؤمن بصراع طبقي حتمي؛ أو يؤمن بامتياز فئة صغيرة من الناس على مجموع الأمة، أو يؤمن بأن مجموعة من أبناء الأمة يجب أن تحرم من الحرية، أو تؤمن بأن الحاكم فوق النقد، وأن «الطليعة» أو «النخبة» المؤيدة له فوق الشعب. فقد هدم الحرية من أساسها.

فهل آمن الثوريون العرب بهذه المعاني؟ هل آمنوا بأن الكرامة والحرية والمساواة حقوق طبيعية لكل إنسان؟ لكل فرد ولكل مجموعة من أبناء الوطن؟

هل آمنوا بأن الحكم الثوري ليس فوق النقد، وأن الفئة الثورية ليست فوق الأمة، وأن الأمة يجب أن تكون فوق السلطة، وأن الحق يجب أن يكون فوق القوة؟



هل يملك أحدهم من الشجاعة أن يقول ما قال أبو بكر: «إن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فقوموني ... أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم»، أو ما قال عمر: «من رأى منكم في اعوجاجًا فليقومني»؟

هل آمنوا بأن من حق الشعب أن ينحيهم ليضع الزمام في يد غيرهم أم ينظرون إلى أنفسهم أنهم قدر مقدور لا فكاك للأمة منه؟  
لننظر ماذا يقولون لنعرف طبيعة الأيديولوجية الثورية وحقيقة موقفها من الحرية.

قال الرئيس عبد الناصر:

«لقد مهدنا طريق الديمقراطية السليمة، من أجل أن تكون الحرية للشعب كل الشعب، ولا حرية لأعداء الشعب ... من أجل أن تكون الحرية الديمقراطية للشعب كله، لا للطبقة الرأسمالية، ولا للطبقة الإقطاعية ... ولا للرجعية» ... إلخ وهذا الشعار «لا حرية لأعداء الشعب» هو أول معلول لهدم الحرية، لأن كل من يعارض الحكام الثوريين ينعم عليه بلقب «عدو الشعب» دون تردد. وكل جماعة تقول للثوريين: لا، أو حتى: لم؟ تجرد من الوطنية والتقدمية، ويخلع عليها خلعة «الرجعية». فالرجعية وما مثلها كلمات مطاطة يمكن أن يوصف بها كل إنسان، فردًا أو جماعة.

والاكتفاء بتهمة الرجعية كرم عظيم، وتسامح كريم، من القادة الثوريين، وإلا فعندهم تهم الخيانة والعمالة والتعاون مع الاستعمار، وغيرها ... مما امتلأت به الجعاب الثورية.

ويقول الدكتور منيف الرزاز الأمين السابق لحزب البعث:

«إن الحرية في الثورة الاشتراكية القومية ليست للإقطاعيين، وللرجعيين، وللمتأمرين على الثورة...». ويقول بعد ذلك: «الحرية في الثورة لا تنحصر في نطاق الحريات الفردية، ولكن ألا يجب أن تكون هناك حريات «جماعية» للطبقات المستفيدة من الثورة؟!»<sup>(142)</sup>.

فهذا هو مفهوم الحرية عندهم، وهذا هو مجاله، إنها ليست حرية عامة لكل الناس، بل للطبقات المستفيدة من الثورة، والطبقات الأخرى محكوم عليها سلفاً بالحرمان من حق الحرية. ومن هؤلاء؟ إنهم الإقطاعيون والرجعيون والمتأمرون على الثورة.

ومن هم الرجعيون. وما مدلول الرجعية؟ إنه مفهوم غامض مائع لا يحدد ولا يضبط، ولكنه سائل رجراج يتسع لكل معارض للثورة من خلق الله.

ومثل الرجعيين المتأمرين، فكل معارض لفكر الثورة أو سياستها، أو الأشخاص الحاكمين، وانحرافاتهم يدمغ بالتأمر، من الذين يملكون كل السلطات، فهم الذين يتهمون، وهم الذين يحققون، وهم الذين يحكمون، وهم الذين يصدقون على الحكم، وهم الذين ينفذون.

وحديث الثوريين العرب هنا ليس أكثر من ترديد لما قاله «البنين» و«ستالين» وغيرهما من الشيوعيين في مناسبات شتى...

يقول «البنين» عام (1920):

(142) التجربة المرة (ص103).

«نحن لا نستطيع أن نأخذ بآراء المخبولين والأغبياء الذين يطالبون بالحرية. فنحن في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، لا نستطيع أن نمسح المواطنين حريتهم السياسية، خشية أن يستخدم أعداء الشيوعية هذه الحرية في القضاء علينا!»

وقال خليفته «ستالين» عام (1938):

«إن منح البرجوازيين (الطبقة الوسطى في المجتمع) الحريات العامة، لا يعدو أن يكون سماعًا لهؤلاء البرجوازيين بالكيد لنا، والتآمر علينا، وتفويض نظامنا، ولهذا فإننا لا نمسح الحرية إلا للطبقة التي تحكم باسمها!»

وقبل ذلك بعام - أي سنة (1937) - قال:

«دعوني أوضح لكم بصرحة، إن نظامنا الشيوعي لا يؤمن بالحرية الفردية، فالحرية الفردية تعني القضاء على الجماعية، وتعني الانحراف عن الماركسية... وهذا النوع من الحرية هو أخطر ما يهدد نظامنا».

وإذن ما معنى الحرية المنصوص عليها في الدستور السوفييتي؟ يوضح ذلك «ستالين» بقوله: «إن دستورنا السوفييتي ينص على منح الحرية للمواطنين، ولكن يجب أن يكون مفهومًا، أن هذه الحرية لا تعني حق الوقوف في وجهنا، أو حق الثورة ضد النظام الشيوعي، أو حق انتقاد المبادئ الماركسية، أو حق تكون الهيئات المناهضة لنا... إن هذه الحرية التي ينص عليها دستورنا، لا تعني إلا شيئًا واحدًا، هو حق «ديكتاتورية البروليتاريا» في الاستمتاع بالحرية التي تكفل لها تحقيق الأهداف الشيوعية!»<sup>(143)</sup>.

(143) انظر: النظام الشيوعي - لماهر نسيم.

هذا هو موقف زعماء الشيوعية من الحرية، وهو نفس موقف الاشتراكيين الثوريين العرب، ولا عجب فهم صنفين:

1 - إما صنف صريح في ماركسيته، لا يخاف ولا يستحي من المجاهرة بها على رؤوس الأشهاد، كما هو موقف حركة القوميين العرب في السنوات الأخيرة (ويمثلهم الحكم الثوري في الجنوب اليمني)، وكما كان موقف «البعث» القطري في سوريا.

2 - وإما صنف يتتلمذ على الماركسية ويأخذ عنها، ويعتبرها المدرسة «الأم» للاشتراكية، وإن لم يعلن الانتماء الصريح إليها، وتؤكد هنا ما لاحظته بعض الدارسين بحق، من ضعف الاشتراكيين عمومًا تجاه «الاشتراكية العلمية» الماركسية وتأثرهم بتوجيهاتها ومواقفها. ومن ذلك ما قاله كاتب عربي اشتراكي من أن اليساريين العرب يعانون من «مركب النقص» تجاه الشيوعية، والرضوخ للمنطق القائل بأنها أعلى درجات «الاشتراكية»!<sup>(144)</sup>.

ويقول فيلسوف «البعث» وأمينه العام «ميشيل عفلق»:

«البعث هو قدر الأمة العربية».

«أن عقيدة البعث» لا يمكن الوصول إليها بالعقل، ولكن بالإيمان وحده».

«إن القدر الذي حملنا رسالة «البعث» أعطانا الحق في أن نأمر بقوة، ونتصرف

بقسوة»!!

«إن البعث هو الطليعة، وعلى الجماهير أن تمشي وراءها»!

(144) كلوفيس مقصود في كتابه «أزمة اليسار العربي» (ص 12)، انظر النكسة والخطأ (ص 81).

«الانقلابيون صورة سباقية لمجموع الأمة، إننا نعرف بأن هذه الفئة القليلة من الانقلابيين، الذين تضمهم حركة «البعث العربي» هم قلة في الظاهر، قلة في اليد. ولكن صفتهم القومية الصادقة، تجعلهم صورة مصغرة وسبقة لمجموع الأمة». «نحن نمثل مجموع الأمة الذي لا يزال غافياً منكراً لحقيقته، ناسياً لهويته، غير مطلع على حاجاته، نحن سبقناه فنحن نمثله...»<sup>(145)</sup>.

«فالانقلاب إذن طريق ... طريق إلى الغاية المنشودة، إلى المجتمع السليم الذي تنشده، ولكنه ليس طريقاً من الطرق، إنما هو الطريق الوحيد»<sup>(146)</sup>. من هذه الأفكار المتناثرة من مقالات «في سبيل البعث» ومن قراءة المقالات كلها، ومن مراجعة كتاب «التجربة المرة» يستطيع الباحث أن يستخلص حقيقتين مهمتين:

الأولى: أخذ البعث عن الفكر الماركسي، أخذ تلميذ عن أستاذه.

والثانية: هي أخذه أيضاً عن الفاشيستيّة والنازية.

أما الحقيقة الأولى، فقد تبينت فيما نقلناه من قبل من أقوال «لبنين» و«ستالين» وتبين أيضاً لنقله هنا - بمناسبة كلام «عفلق» - من أقوال «لبنين».

لقد وضع «لبنين» كتاباً عن وظيفة «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» وهو الاسم الذي كانت تعرف به الحركة الماركسية الروسية قبل أن يصبح اسمها «الحزب الشيوعي السوفييتي» بعد استقرار الحكم البلشفي الكامل في روسيا.

(145) في سبيل البعث (ص 171).

(146) المصدر السابق (ص 177).

وفيه يقول:

«الديمقراطية الاشتراكية هي الأقلية العقائدية التي تحكم الأغلبية التي لا تتقن أصول الاشتراكية العلمية أو لا تعتنقها... إنها حكم «الصفوة الممتازة» من الواعين والحافظين والمؤمنين والملتزمين بالممارسية فكرًا وقناعة وعقيدة وأسلوبًا، تنصب من نفسها وليًا أمرًا على قوى الشعب العاملة (البروليتاريا) وتتحدث باسمها، وتحكم باسمها، وتأمّر وتنتهى باسمها...»

«دور هذه الأقلية، هذه الطليعة القيادية، هو دور حتمي... فقوى الشعب العاملة عاجزة، لا حول لها بغير سيادة هذه الطليعة القيادية عليها... وقوى الشعب العاملة كمية لا وزن لها بغير قيادة الطليعة لها... بغير حكم الأقلية العقائدية لها... حكمًا دقيقًا صارمًا لا يترك للآخرين أي سلطان...»

«... فدور الطليعة القيادية للحزب الاشتراكي الثوري، دور غير ديمقراطي، في مفهوم الآخرين للديمقراطية»<sup>(147)</sup>.

وأما الحقيقة الثانية، فنستخلصها من الأمور التالية التي وصل إليها الكاتب السوري الدكتور أديب نصور<sup>(148)</sup> - بلا تحيز ولا تعنت - أخذًا من أقوال السيد «ميشيل عفلق»:

1 - «البعث» - في نظر أقطابه ومؤسسيه - حركة فرضها القدر!! وهذا القدر المبهم الغامض في كلامهم قد يكون مثل القدر الذي استنجد به «موسوليني» في شعاراته الأولى: «الفاشيسية هي قدر الأمة الإيطالية»! وقد يكون فيه شيء

(147) الترجمة للدكتور عمر حليق من مقاله لصحيفة «الحياة» البيروتية في أوائل سبتمبر 1966.

(148) في كتابه «النكسة والخطأ» (ص 46 - 48).

من معنى «الحق الإلهي» والعناية الإلهية عند «هتلر».

وقد يكون قريباً مما قصد إليه «تروتسكي» حين قال: إن الحزب (أي الشيوعي) لا يخطئ، لأنه تجسيد للحتمية التاريخية!!

وسواء أكان هذا الشيء الغامض قدرًا فاشيستيًا، أم حتمية تاريخية، أم عناية إلهية، فإن قدر البعث يفرضه على العرب دون رأي العرب، واختيارهم، أو الرجوع إلى إرادتهم... قدر من فوق، يقدر ويقرر، وعلى الشعب أن يتبع ويسمع ويطيع!

وكيف لا، والقدر هو الذي جعل «هذه الفئة القليلة» تمثل مجموع الأمة - وإن لم تعلم الأمة ذلك - لأنها سبقت «المجموع الغافي الجاهل» سبقته فهي تمثله رغم أنفه؟!

2 - رسالة «البعث» غير خاضعة للعقل، وإنما هي فعل إيمان، أي أن الفرد يؤمن برسالة البعث، كما يؤمن الإنسان بالله وبالرسل والكتب واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من عند الله<sup>(149)</sup>. هي كالفاشيستية التي وصفها «موسوليني» بقوله: «الفاشيستية لا تناقش، إنها تدرك بالإحساس»!

(149) العقائد الدينية في نظر الإسلام لا تستعصي على الخضوع للعقل، والامتحان بالبرهان - بل البرهان العقلي عند المسلمين أساس العقائد، ولهذا يعني القرآن بإقامة الأدلة على معتقداته الكبرى كالوحدانية، والبعث بعد الموت، ونبوة محمد ﷺ، ويناقد أصحاب العقائد الأخرى مناقشة عقلية قائلًا: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 111]. ومن حق كل قوم أرسل إليهم نبي أن يقولوا له: أثنتنا بآية إن كنت من الصادقين. ومن هنا كانت المعجزات. فإن كان «عقلق» نبي «العرب» الجديد فليأتنا بآية إن كان من الصادقين! أم يريد أن يفرض علينا إيمانًا بابويًا على طريقة «اعتقد وأنت أعمى»؟!

3 - القلة التي آمنت بالبعث هي نخبة أو أرستقراطية من نوع جديد ... الأرستقراطية القديمة كانت تقوم على امتياز النسب أو المال ... وهناك أرستقراطية المواهب والفضائل، لكن أرستقراطية البعث هي «أرستقراطية أيديولوجية» إن صح هذا التعبير ... فالمنتمي إلى «حزب الطليعة» لا يبني امتيازه على المجد والثروة أو الكفاءة. أو الفضيلة أو العلم، وإنما يصبح من الطليعة ومن النخبة، ومن الأرستقراطية الجديدة، بمجرد اعتناقه لأيديولوجية الحزب!

هذه الصفوة المختارة - هذه الأرستقراطية - هي «الأمة المصغرة» وهي «أمة الانقلاب» على حد تعبير «عفلق» في إحدى مقالاته.

4 - إن هذا الامتياز الأيديولوجي يخول البعث أن يأمر ويتصرف ويحكم، وأن ينفرد بالأمر والتصرف والحكم ... وشعارات البعث هنا منقولة نقلاً حرفياً عن شعارات «موسوليني»: «إن القدر الذي حملنا رسالة الفاشيستيّة أعطانا الحق في أن نأمر بقوة ... ونتصرف بقسوة».

«إن الفاشيستيّة هي حكم الصفوة المختارة ... وعليها أن تقود الجماهير».

أما بأي حق وبأي سلطان تحكم القلة وتأمر؟ فقد أجاب على هذا التساؤل فلاسفة النازية حين زعموا أن الزعيم «هتلر» لا يمارس سلطة شخصية مثل أي ديكتاتورية آخر ... وإنما يتمتع بسلطان علوي، مادام يعبر عن ضمير الشعب الألماني أعمق تعبير وأصفاه!

5 - هذا «التمييز العقائدي» هو شر من التمييز العنصري أو التمييز الطبقي. كما بين «ميلوفان» و «جيلاس» في كتابه «الطبقة الجديدة». فالطليعة أو النخبة هي



فكرة أرستقراطية، طبقية، استبدادية، لأنها تقيم نفسها طليعة، وتفرض نفسها نخبة يحق لها أن تأمر وتحكم.

والتمييز العقائدي يخول «أمة الانقلاب» الممتازة، أو «الحزب الانقلابي» أن يفرض حكمًا مطلقًا على الأبدان وعلى العقول أيضًا، وهذا شر أنواع الطغيان، والطغيان يبتدئ من هنا، يفرض الحزب الأوحده المختار أفكاره ويحرم سائر الأفكار، ويفرض أسلوبه في الحكم، ويستبعد كل أسلوب آخر.

ويتسلم كل السلطات، ويسود أعضاء الحزب، ويسحق سائر المواطنين... يقتل من يقاوم، يشرده من لا يرضخ، ويعامل الشعب المستكين كقطيع من الغنم!

فالانقلابيون - كما يمثلهم حزب البعث - ينطلقون من موقف هو في الأساس مناقض للحرية، إن الذي يبدأ بالتمييز بين الناس، فيصنف بعضهم فئة مختارة، وطلائعة ممتازة، تحمل رسالة، ويحق لها وحدها أن تحكم، فإنه - بمجرد هذا التمييز - يحرم سائر الناس من حقهم في أن يشاركوا في الحكم، وينال من كرامتهم، إذ يضعهم في منزلة هي دون منزلة القلة الممتازة الحاكمة، ويصنفهم مواطنين من الدرجة الثانية، هذا إذا عددهم من المواطنين.

هذا موقف لا ينطوي على احترام للشعب أو احترام للإنسان.

وكيف يحترم الشعب أو الإنسان من يصف مجموع الأمة العربية بأنه «لا يزال غافيا، منكرا لحقيقته، ناسيا لهويته، غير مطلع على حاجاته»! لا يستثنى من مجموع الأمة إلا فئته «القليلة الممتازة»!!

هذا هو موقف الاشتراكيين الثوريين من الحرية، إنه موقف مناقض لها تمام المناقضة، وهو موقف مبدئي عقائدي أيديولوجي، وليس موقفاً طارئاً أو عارضاً

بسبب ظروف داخلية أو خارجية.

إن الاشتراكية الثورية بطبيعتها تضيق بالحرية ولا يمكن تطبيقها إلا في ظل سلطة مستبدة، هذا هو حكم التاريخ في كل الاشتراكيات الثورية.

ولما هتف المتظاهرون في حلوان والإسكندرية وغيرها في يناير (كانون الثاني) (1968) مطالبين بالحرية هاتفين: لا اشتراكية بلا حرية. قال «عبد الناصر»:

لا اشتراكية بدون إكراه!!<sup>(150)</sup>، قال هذا للملا حوله بالطبع، ولم يقله للجمهور ... ولكنه يعبر عن معرفته وإيمانه بطبيعته الاشتراكية وموقفها من الحرية.

أما ما يجري من انتخابات واستفتاءات في ظل الاشتراكية الثورية، تصل نتائجها أحياناً - كثيرة - إلى 99.99% فهو مهزلة كما قال بحق المفكر اليوغسلافي الشهير «ميلوفان دجيلاس» النائب السابق للرئيس «تيتو». وأحد قادة الدعوة الماركسية الذين آمنوا بها إلى حد اليقين ثم كفروا بها عن وعي واقتناع، فهو يحكي عن هذه الانتخابات التي يجري في البلاد الشيوعية وما شابهها، مع أن نتائجها معروفة مقدماً - قائلًا: لقد وصفت خير وصف حين قيل فيها: إنها سباق يعدو فيه حصان واحد!!<sup>(151)</sup>.

ولهذا لا يستفتي الاشتراكيون على أمرين، أو شخصين: أيهما تختار؟ بل على أمر واحد، أو شخص واحد: هل توافق عليه أم لا؟!

(150) عبد الناصر - للصحفي الفرنسي «جان لاکوتير» - نشر دار النهار - بيروت - (ص 242).  
(151) انظر «الطبقة الجديدة» للكاتب المذكور أعلاه (ص 131) ترجمة دار الكاتب العربي، بيروت، وهو كتاب ينبغي أن يقرأ، وله كتاب أحدث منه في نقد الشيوعية أيضًا. وقد ترجم بعنوان «مجتمع غير كامل، التجربة الشيوعية المتفككة».

6 - ومثل هذا ما يقال عن «الديمقراطية» التي يصر الاشتراكيون على الاتصاف بها، حتى أن كثيرًا منهم يجعلها جزءًا من عنوان بلده أو جمهوريته «الديمقراطية الشعبية» ...

فهي إما ديمقراطية بالتعيين الصريح، أو بما يشبه التعيين للمجالس الوطنية أو الشعبية، فهي مجالس مفروضة من فوق لا مختارة من تحت.

وإما ديمقراطية بالموافقة كما اعترف «محمد حسنين هيكل» بعد النكبة أو النكسة، في مقال.

والبرلمانات في البلاد الثورية الاشتراكية - مثل الصحف فيها - ليس من صلاحيتها المعارضة أحيانًا، ولكن مهمتها التأييد دائمًا ... كتب «هيكل» في أهرام 20 ديسمبر (1968) يقول:

«إن البيروقراطية المصرية كادت أن تضع وتفرض معايير قاسية، تجاه ما تمارسه الصحافة حيالها ... ووصلت في ذلك إلى حد ذكاء أن تقرر فيه: «إن النقد البناء هو مجرد التصفيق لكل تصرف، وأما النقد الهدام فهو الاعتراض على أي تصرف!»!

ثم إن خوف الثورة الاشتراكية دائمًا من انتقاضة الشعوب ونقمتها، وشعورها دائمًا بحاجتها إلى أجهزة الأمن والمخابرات لحمايتها من خصومها الكثيرين، يعطى الفرصة لهذه الأجهزة لتتضخم ويكبر حجمها، ويعظم نفوذها وسلطانها، حتى يصبح رئيس الدولة نفسه تحت قبضتها.

ولقد سمعنا «الرئيس عبد الناصر» يقول عن مخابراته: إنها كانت دولة داخل الدولة، ويعلن - في 23 يوليو سنة (1967) - سقوط دولة المخابرات!

ولكن بعد أربع سنوات جاء خلفه «الرئيس السادات» ليعلن أن أجهزة

المخابرات كانت تراقب تحركاته ومكالماته وتسجلها عليه، وتفتح جهاز التسجيل في غرفة مكتبه، وهو لا يدري! وهو رئيس للجمهورية! فكيف يكون موقف الجمهور من الناس؟!!

وكتبت صحف القاهرة بعد تغيير 15 مايو سنة 1967 تقول<sup>(152)</sup>:

«ينبغي أن نقول هنا: إن الأزمة قد ظهرت - في مسارنا الثوري حين تأخرنا في تعميق الديمقراطية السياسية، وفي تحقيق الإشراف الشعبي على كافة مؤسسات السلطة ومن بينها «أجهزة الأمن».

إن أجهزة الأمن ضرورة لازمة لكل دولة ...

ولكن حين تعمل هذه الأجهزة بغير اختصاصات واضحة، خاضعة لأهواء ونزوات القائمين عليها ... وحين تشكل هذه الأجهزة دولة داخل دولة ... وحين تصبح فوق الحساب تتحول إلى شيء آخر ... وينتهي دور القوانين كأداة موضوعية لتحديد الخطأ والصواب ... وتنتقل هذه المهمة إلى أجهزة الأمن ... فتحدد على هواها ما يصلح وما لا يصلح للمنظمات الشعبية وللأفراد ... فيشبع القلق والإرهاب ... فالسلبية.

وليس مهمًا أن تبدأ الأجهزة من أجل أهداف نبيلة، وليس مهمًا كذلك أن يرأسها ملاك أو شيطان ... فما دامت هذه الأجهزة تشعر بقوة مطلقة، وبأنها فوق المسألة والحساب ... فإن من طبائع الأشياء أن تتجه إلى الاستبداد والانحراف.

وقد حاول بيان 30 مارس (والذي صدر استجابة لضرورة التغيير بعد هزيمة

(152) الأخبار، بقلم عادل حسين.

(1967) حاول بيان 30 مارس أن يؤكد سيادة القانون ... وحاوّل أن يجعل الشعب - ممثلاً في تنظيماته المنتخبة - صاحب السلطة العليا - وصاحب الحق في الإشراف على كل مؤسسات الدولة ...

ولكن «الأجهزة» عرقلت تنفيذ هذا التغيير، فوجهت الانتخابات وسيطرت عليها ... وظلت الهيئات السياسية - الناتجة عن هذه الانتخابات - خائفة ... ومذعورة أمام «الأجهزة». وبالتالي ظلت هذه الأجهزة مراكز القوى الحقيقية ... تحكم من خلف ستار ... وبلا حساب.

أما التنظيمات السياسية فقد فقدت صلاحيتها في تمثيل الشعب ... لأن الشعب انصرف عنها حين أيقن أنها عاجزة ... وحين أيقن أنها لا تستطيع أن تتحدث باسمه ... ولكنها تتحدث باسم أصحاب «القوة الحقيقية».

لقد تحولت «هذه الأجهزة» إلى قلاع تحتمي بأسوارها كل أنواع الفساد ... وكل أنواع الطغيان.

لقد شهدت بلادنا عديداً من مظاهر الانحراف والتخريب ... مظاهر يراها كل منا، ويلمسها بيده كل يوم ...

مال عام حرمة مباحة ... أناس في مواقع القيادة وكلنا نعلم أنهم لا يصلحون لهذه المواقع ... إثراء غير مشروع، وبعض ينفق في بذخ وسفه أضعاف دخله المعروف ... وليس هناك من يسأل أو يجاسب!

والعجيب أن كل هذا يتم، وفي بلادنا أكبر عدد ممكن من جهات الرقابة! وللإنصاف ... أن بعض هذه الجهات (كالرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات) نبهت كثيراً ... وقرعت أجراساً حتى كلت ... ولكن ماذا كان

بوسعها أن تفعل وأصحاب الانحرافات «حماية» ... وكل يد تمتد إلى أحدهم تقطع!

لقد أثبتت تجربتنا في السنوات الماضية - ولا نقول تجربة العالم كله - أن اشتراك الجماهير المنظم في إصدار القرارات، وفي متابعتها ... هو المناخ الصحي الذي يطارده الخطأ، والانحراف.

واشتراك الجماهير المنظم هو ما يسمى بالديمقراطية السياسية، ونحن نؤمن بأن الديمقراطية الاجتماعية هو أساس للديمقراطية السياسية ... ونؤمن بأن الإنسان يفقد قدرته على التعبير السياسي الحر إذا كان هناك من يهدد رزقه ... ولكن هذا لا يعني أن هناك مرحلة منفصلة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية تعقبها مرحلة أخرى لتحقيق الديمقراطية السياسية، فالاثنان يمضيان جنبًا إلى جنب ... وفي نفس الوقت.

وإذا كنا نعتقد أن الديمقراطية الاجتماعية هي أساس للديمقراطية السياسية، فإن هذا المبدأ لا يعني إلا أن الديمقراطية السياسية ستزداد رسوخًا كلما تأكدت الديمقراطية الاجتماعية.

إن الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان ...



### لماذا فشلوا في تحقيق الكفاية والعدل؟

أجل ... لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية في أحص ما قامت من أجله، وما جعلته عنواناً لاتجاهها، وهو تحقيق الكفاية والعدل، أو - بعبارة أخرى - التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية؟

أنا لست خبيراً في الاقتصاد، ولا أعرف في جزئياته وتفصيلاته، ولكن أعرف من استقراء التاريخ والواقع، ومن تأملاتي في الدين والحياة وثقافة العصر: أن الاقتصاد لا ينفصل عن نواحي الحياة الأخرى ... لا ينفصل عن السياسة، ولا عن الدين، ولا عن الأخلاق، ولا عن أفكار الناس ومشاعرهم، وتقاليدهم وسلوكهم الفردي، فالإقتصاد - ولا شك - يتأثر بهذه الجوانب كلها، كما يؤثر فيها.

ومن هنا تجد «السياسة» تحرص على «مشروعات معينة» تضع - أو تضيع - فيها جهوداً، وثروات ضخمة، رغم عدم أهميتها، أو عدم التأكد من نجاحها، أو عدم توافر البحث اللازم للبدء فيها - ولكن لأن من ورائها «دعاية» للحكم القائم، أو تمكيناً لفئة خاصة من الناس ضد فئة أخرى أو نحو ذلك، يسير هذا المشروع دون التفات إلى تنبيهات الخبراء أو تحذيراتهم، فتكون النتيجة - بعد بذل المال والعرق والوقت - التخبط والفشل.

وقد يكون المشروع جيداً، ولكنه يسلم لمن لا يحسن الإشراف عليه، لأن «عدالة» توزيع الغنائم على المنتصرين تقتضي أن تكون الفرص بينهم في المناصب الرفيعة متكافئة، أو على الأقل متقاربة! فإذا لم تنهياً هذه الفرص افتعلت افتعلاً ... وبهذا يصبح الإقتصاد خادماً للسياسة، مع أن الوضع الصحيح هو العكس: أن

تكون السياسة خادمة للاقتصاد... فكل ما يريد من قدرة الأمة على الإنتاج والإبداع، ويوفر لها إشباع حاجاتها ومطالبها، يجب أن تعمل السياسة على تحقيقه.

ومن المؤسف أن نجد الثوريين الاشتراكيين يعملون جاهدين ليجعلوا كل شيء في خدمة سياستهم الثورية! العلم والدين والاقتصاد، وكل ما من شأنه أن يوجه السياسة ويأخذ بيديها، ويهدى سلبها.

حتى الموضوعات الحساسة الخطيرة كثيرًا ما كانت تتخذ أداة للغلبة والفوز في «سوق المزادات» التقدمية الثورية! ووجدنا مثل الدكتور الرزاز في «تجربته المرة» يسجل مثل هذا اللعب الذي يشبه لعب الأطفال بالنار، فيقول: «ثم صدرت بعد ذلك مباشرة قرارات «التأميم» المشهورة، في الجو المشحون، وفي ليلة واحدة لإثبات يسارية العسكريين والقطريين، ويمينية القوميين»<sup>(153)</sup>.

وقد تقتضي السياسة المستبدة الظالمة أو الخرقاء، تبديد الملايين، بل عشرات الملايين، بل مئات الملايين، من ميزانية الدولة - أي من مال الشعب - فيما يشيع مطامع الحاكم الفرد ونزواته، أو الفئة المتسلطة وشهواتهم وتطلعاتهم: في التجسس وصنع المؤامرات، وشراء الموالين، وتصفية المنافسين، وتضخيم أجهزة الدعاية، إلى غير ذلك مما لا نفع للشعب فيه، ولا صلة له به، وإنما هي أنانية الحاكم وأثرته، وحرصه على التشبث بالسلطان أو - على الأقل - ضيق أفقه. وقصور نظره، الذي يجعله يورط الأمة فيما لا طائل تحته إلا الاستنزاف والخراب.

ترى كم كلفت حرب اليمن جيش مصر؟ وكم دفع الشعب المصري من أمواله ودماء أبنائه؟ وماذا كان هدفها؟ وكيف جاز للسلاح العربي المسلم أن يسدد في

(153) التجربة المرة (ص117).



وجه العربي المسلم؟ بل في صدره؟ ... وماذا كسبت مصر من ورائها إلا جفوة بل كراهية في نفوس الكثيرين من أبناء اليمن، نتيجة للإغارة بالقنابل الحارقة على الشعب المسلم، وقصف القرى في السهول، واستخدام الطيران في ضرب رجال القبائل في شعاب الجبال؟!!

وكم تكلف تسليح الجيش بالأسلحة الحديثة؟ وكم قبض الاتحاد السوفيتي من مئات الملايين؟ وكم بقى على مصر من ديون تحسب بالمليارات؟<sup>(154)</sup> ثم ... ماذا كان مصير هذه الأسلحة؟ الجواب: عند هزيمة (1956). ونكبة (1967).

لقد تركت في قلب الصحراء غنيمة باردة للعدو، لم يبذل فيها مالا ولا جهدًا. والأخلاق وراء هذه السياسة، أعني أخلاق الأثرة والأنانية والحقد والغرور، وحب السلطة، والرياء والعجب، وأتباع الهوى ... وهى المهلكات.

إن التنمية والتقدم والرفاهية لا تدرك بمجرد كتابتها في بيان أو ميثاق ولا تتحقق بمجرد تأليف لجان أو مجالس أو إصدار قرارات بشأنها.

إن أهم شيء غفلت عنه القيادات الثورية هو «العنصر- الإنساني في الاقتصاد» فالتنمية الاقتصادية لا تتم بالآلات والماكينات الحاسبة والعقول الالكترونية وحدها.

التنمية وزيادة الإنتاج لا تتم إلا بإرادة الإنسان ووعي الإنسان، الإنسان هو الذي ينتج وهو الذي يزيد الإنتاج كمًا وبحسنه نوعًا إن توافرت له الدوافع والخوافز، وهو الذي يؤخر الإنتاج ويعوقه إن حرم هذه الدوافع، والإنسان هو

(154) انظر في ذلك كتابًا جيدًا ظهر أخيرًا تحت عنوان «أموال مصر... كيف ضاعت» للأستاذ فاروق جويدة.

الذي يستهلك ما ينتج معتدلاً أو مقترًا أو مبدراً حسب توجيهه وتربيته.

والإنسان هو الذي يستطيع أن ينفق كل دخله بل أكثر من دخله عن طريق الاستدانة، وهو الذي يملك أن ينفق بعض دخله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 3] ويدخر جزءاً منه يستثمره فيما يعود عليه بالربح الحلال ليستهلكه هو فيما بعد أو يبقيه لأولاده من بعده.

الإنسان هو الذي يدفع المشروعات إلى الأمام أو يؤخرها إلى الوراء، بوسعه أن يسد ما فيها من ثغرات إن أراد، وبوسعه أن يفتح فيها ثغرات إن شاء... إن الإنسان لا يعمل إلا بدافع، وخير الدوافع وأبقاها ما كان «ذاتياً» ينبع من داخل النفس لا من خارجها... والدوافع الذاتية لا تأتي إلا استجابة لفكرة... وأفكار الإنسان إنما تجيء وفقاً لعقيدته ونظراته إلى الوجود وفلسفته في الحياة.

هذا يوجب على كل من يضع نظاماً أو خطة أو برنامجاً اقتصادياً في بلد إسلامي أن يراعى عقائد أهله وقيمهم ومثلهم وتقاليدهم، وإلا كان مآل خطته أو برنامجه الفشل والخسران المبين.

فالذين يقيمون مشروعات وحسابات على الورق مغفلين دور البشر بما لهم من أفكار ورغبات وقيم وعادات إنما يهيمون في أودية الخيال وإن ظنهم الناس وظنوا أنفسهم أنهم «علميون».

ومن حسن الحظ أننا وجدنا في الاقتصاديين أنفسهم من يهتم بالعنصر الإنساني في الاقتصاد، ويجعل لسلوك الأفراد اعتباراً أي اعتبار.

يذكر الدكتور أحمد النجار<sup>(155)</sup> آراء بعض الاقتصاديين - أو معظمهم - في تعليل الحلقة المرذولة للفقر والتخلف (تتلخص هذه الحلقة في أن انخفاض الإنتاجية يرجع إلى ضعف تكوين رأس المال، وضعف وجود المال يرجع بدوره إلى انخفاض الإنتاجية) وأبرز أسباب هذه الحلقة - في رأيهم - هو زيادة السكان بالنسبة إلى وسائل الإنتاج، والنقص في رأس المال.

ولكن الدكتور النجار لا يوافقهم على رأيهم ... فهو يعقب ويقول:

«ونود التأكيد هنا أن اعتراضنا على النظريتين السائدتين السابق ذكرهما، أو على الأسباب التي ساقها الاقتصاديون، لا يعني أننا نقلل من أهمية وجود مشكلة النقص في رأس المال ومشكلة الزيادة النسبية في السكان في الدول النامية وإنما تميل إلى أنه يجب قصر النظر باعتبارهما مظهرين أو فرعين لمشكلة تعتبرها أصلية، وهي سلوك الأفراد في المجتمع وعلى الأخص الفئات القادرة على قيادة التنمية في الدول النامية، ومهما قيل في أسباب التخلف أو أسباب الحلقة المرذولة فإنها لا تخرج في النهاية عن عامل واحد هو سلوك الأفراد ... أما التركيز دائماً على رأس المال ورسم الخطط ورصد الوسائل على هذا الأساس يجعل مشكلة الدولة النامية مشكلة حسابية، كمية من رأس المال وتحل المشاكل ... في حين أننا نرى أن مشاكل الدولة النامية لا تحل بواسطة رأس المال فقط، فرأس المال في الاستثمار لا يصاحبه تلقائياً تنمية وتقدم.

(155) الذي قام بأول تجربة لبنك محلي لا يستند على سعر الفائدة، ويهدف إلى تحمل مسؤولية التنمية المحلية في مدينة ميت غمر بمصر و53 قرية محيطة بالمدينة، ومعتمداً على المدخرات الفردية الاختيارية فقط، كمصدر لتمويل التنمية. وقد حققت التجربة نتائج رائعة في خلال سنتين فوصل عدد المدخرين من «صفر» في يوليو سنة (1963) إلى 60 ألف مدخر من بين عدد سكان المنطقة البالغ عددهم 280 ألف نسمة.

«نحن نعلم أن الإنسان هو المكون لرأس المال وهو الذي يرغب في التنمية وهو الذي يعمل على تحقيقها، وهو الذي يعوقها، وهو المقرر لمصيره ومستقبله، وهو المحدد لنظام مجتمعه وفلسفته، ونجانب الصواب إذا أرجعنا مشاكل الدول النامية لغير الإنسان.

«إن كل مجتمع منذ الأزل يضم بين جوانبه أفرادًا قادرين وأفرادًا أقل قدرة على مستويات متفاوتة ... وعند هؤلاء القادرين تكمن علة المشاكل أو علاجها، وفي سلوكهم يكمن المرض أو الداء ... وفي كل دولة نامية حد أدنى من القادرين على قيادة المجتمع وعلى التفكير الأصيل وعلى التقرير السليم.

«قد يبدو ذلك بعيدًا عن مجال الاقتصاد والتخصص الذي تعلمناه وألفناه ولكننا نشارك «ساوير» في تأكيده الصائب: «بأننا لن نستطيع بأي حال الوصول إلى حل المشاكل العويصة الخاصة بالتنمية والتطور الاقتصادي ما لم نوجه اهتمامنا بشدة وتركيز إلى تلك المجالات والنواحي التي ينظر إليها على أنها بعيدة عن نطاق علم الاقتصاد.

«وسنحاول إيضاح ما نهدف الوصول إليه وعلاقته بالتنمية والعطالة.

«إننا سنعرض هنا لوجهة نظرنا متتبعين أسلوب الإشارات والتلميحات والخطوط العريضة. إن مشاكل التنمية في الدول النامية ضخمة ومتشعبة والفجوة بين مستوياتها الاقتصادية ومستويات الدول المتقدمة اقتصاديًا عميقة وواسعة.

«وأي تنمية حقيقية فعالة لا بد أن تتضمن ثلاثة جوانب رئيسية لا يمكن الفصل بينها وكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر في كل مرحلة من مراحل النمو، وأي إهمال لجانب من هذه الجوانب الثلاثة المحددة التنمية يسفر عنه خلل كبير وضعف

في مستوى التنمية. وقد تبدو الوسائل لتحقيق متطلبات التنمية في هذه الجوانب الثلاثة اقتصادية ولكن نجاح التنمية ومعدلها بتوقف على مدى مساهمة الوسائل الاقتصادية هذه وتأثيرها في الجوانب الثلاثة مجتمعة كل مما يكفل خلق الدفعة المسيرة بعجلة التنمية المستمرة السريعة وتتلخص هذه الجوانب الثلاثة في:

(أ) الجانب الفني أو التكنولوجي: تغيير وتحسين المستويات الفنية والتعليم.

(ب) الجانب الاقتصادي: ويشمل تكوين رأس المال وزيادة القوى العاملة.

(ج) الجانب الاجتماعي: تغيير مواقف الأفراد، تحسين المؤسسات الاجتماعية والهيكل الاجتماعي.

«ولا شك أن درجة خطورة وأهمية كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يختلف من دولة نامية إلى أخرى... ويحتاج التعرض لآثار كل جانب ومسئوليته عن وضع التخلف السائد والمشاكل القائمة إلى دراسات وبحوث مستفيضة... ومن فضل القول الإشارة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً وبنواً شاسعاً بين هيكل كل جانب من هذه الجوانب في كل دولة نامية وبين أي دولة متقدمة.

«ولا شك أن تغيير هيكل كل جانب في ضوء التغييرات التي تتم في هيكل الجوانب الأخرى يتطلب سياسات هادفة من نوع خاص ووسائل وأجهزة متعددة ومتشعبة، وقيل كل شيء منسقة النشاط والأهداف، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي يحول دون ذلك في الدول النامية؟ ما العقبة التي تعوق دون إمكانية الربط بين هذه الجوانب الثلاثة في انسجام واتساق؟

«نحن نقول إن العقبة تكمن في الفراغ الفكري الخبيث داخل الدول النامية أو بمعنى آخر افتقارها إلى أيديولوجية عامة محددة ومقبولة تستند إليها التنمية

ووسائلها.

«لقد ذكرنا آنفًا أن أصل المشكلة في الدول النامية يكمن في سلوك الأفراد الخاصة منهم والعامة... «وكل سلوك في المجتمع الإنساني - مستعير من ألفاظ السيد حسن الباقوري - له أصل يرتد إليه وفلسفة يقوم عليها ونبع يستمد منه وعلى مقدار اختلاف هذه الفلسفات والأصول يختلف سلوك الناس وتصرفاتهم. «إن السلوك، كما يقول علم النفس، يصدر عن دوافع، ولكن الدوافع في مجموعتها تستند إلى فلسفة معينة.

إن الدولة النامية في حاجة إلى روح جديدة بين المواطنين...

«وفي حاجة إلى وضع فكري، على الأقل، لدى الأفراد الخاصة والعامة القادرين والأقل قدرة، القيادات والجمهير.

«إن الدولة النامية في أشد الحاجة إلى فلسفة واعية موحدة واضحة المعالم، ثابتة الأركان، ليستمد منها سلوك الأفراد وشكل المؤسسات والأجهزة وتستند إليها السياسات والقرارات.

«إن افتقار الدول النامية إلى هذه الفلسفة يعتبر في رأينا السبب في التخبط الذي تتردى فيه معظم سياسات التنمية فيها، والبطء الذي تميزت به خطوات العمل ومراحل النمو.

«إن الدولة النامية في مواجهة فلسفتين للتنمية مطبقتين في عالمنا اليوم، وأثبتنا صلاحيتها في الواقع العملي في نقل المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو المتزايد... الفلسفة الرأسمالية أو نظام السوق، والفلسفة الماركسية... فإذا تبنت دولة هذه الفلسفة أو تلك، تبع ذلك التقيد بالوسائل والأجهزة والمؤسسات

والتوصيات والخبرات التي تملئها طبيعة الفلسفة ومنطقها. وأمام الدول النامية مثالان لدولتين كانتا إلى عهد قريب متخلفتين، وتمكنتا من الوصول إلى مستويات عالية من النمو والتقدم، يعكسان نتائج تطبيق كل من الفلسفتين وهما اليابان والاتحاد السوفييتي.

«أما إذا كانت كلتا الفلسفتين غير ملائمة لآمال وعقائد وتقاليد دولة نامية، فلا بد لها في هذه الحالة من البحث عن فلسفة لها واضحة محددة تحدد في ضوئها شكل مؤسساتها المصرفية ونظمها المالية والتقنية ومؤسساتها الاجتماعية ونظامها السياسي... إلخ.

«أما أن تحاول الجمع بين الفلسفتين القائمتين حاليًا، كما هو الحال في معظم الدول النامية فطريق محكوم عليه بالفشل والقصور ما لم يكن ذلك استنادًا إلى فلسفة واضحة، وما لم يتبع هذه الفلسفة إيجاد الأجهزة والمؤسسات المناسبة لتطبيق هذه الفلسفة»<sup>(156)</sup>.

«ثم يتابع الدكتور النجار بحثه فينبه على بعض النقاط الهامة وبعض الخطوط العريضة فيما يتعلق بأسلوب التنمية المتبع ليتدبرها المصلحون والمفكرون والمسؤولون ويقلبوها ويزنووها، اعتقادًا منه بأنها تمثل القواعد التي يجب أن تنطلق منها الحلول الخاصة بمشاكل البطالة ومشاكل التنمية، ويهدف الوصول إلى استراتيجية جديدة للتنمية في الدول النامية.

يقول الدكتور:

«إن الدول النامية كلها تفتقر إلى أيديولوجية واضحة للتنمية تصلح أن تسد

(156) نحو استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية (ص 41 - 45).

الفجوة وتملاً الفراغ الهائل بين القاعدة الشعبية والقيادات، وبقدر وضوح هذه الإيديولوجية وقبولها العام بقدر ما يكون نجاح وفاعلية السياسات الاقتصادية ونشوء قوة الدفع اللازمة لتحريك عجلة التنمية دون توقف، ولم تخف أهمية هذا العامل على خبراء الأمم المتحدة فأوضحوا في تقرير لهم: «أن أي خطة تنمية مهما بلغت متانتها وسلامتها ولكنها تفتقر إلى قبول عام بنتائجها وإلى تدعيم من الأهالي لإجراءات تنفيذ الخطة ... مصيرها الفشل المحقق.

«إننا نشاهد في كثير من الدول النامية محاولات للجمع بين مزايا أيديولوجية السوق وحرية النشاط الفردي ومزايا أيديولوجية النظام المركزي ... إلا أن تلك المحاولات التي كانت سبباً في طغيان السيطرة الحكومية على النشاط الاقتصادي على حساب حرية النشاط الفردي وظهور مشاكل خطيرة عاقت طريق التنمية السريعة ... ويرجع ذلك إلى اعتقاد سائد في هذه الدول أن الشرط الأساسي لتحقيق التنمية والتغلب مثلاً على مشاكل العطالة هو التخطيط المركزي الشامل بمعنى السيطرة المركزية على النشاط المركزية على النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وكذلك نجد أن كثيراً من الدول النامية قد أسرعت بإقامة أجهزة للتخطيط المركزي، واندفعت حكومات بعض هذه الدول إلى حد كبير نحو السيطرة على جزء كبير من النشاط الاقتصادي وقيامها به بنفسها أو بأجهزتها وذلك كله دون الاستناد إلى أيديولوجية محددة ... محاولة بذلك - كما ذكرنا - الجمع بين مزايا نظام السوق وحرية النشاط الفردي ومزايا النظام المركزي.

«واعترضنا على هذه الاتجاهات لا يمتد إلى الهدف نفسه - فالهدف مثالي إذا استند - كما قلنا - إلى أيديولوجية واضحة مقبولة - بل سينحصر - في أسلوب



تحقيق الهدف...»<sup>(157)</sup>.

إلى أن يقول: «إن النظرية والواقع التاريخي يبرهنا أن التأمين وجمع السلطة في أيد قليلة ليس كفيلاً بإيجاد مجالات العمل الإنتاجية، وتحقيق عمالة كاملة، ما لم تراعى وتلتزم السلطة بالقوانين الاقتصادية الخاصة بتكوين رأس المال والتبادل.

«إننا نميل إلى الاعتقاد بأن سيطرة الحكومة على عوامل الإنتاج، ومزاوتها النشاط الاقتصادي في معظم الدول النامية لا يخرج في الغالب عن عملية تغيير في شخصية المال، لأسباب ودوافع سياسة أبعد ما تكون استناداً إلى إجراءات تنظيمية هادفة للنقد والائتمان والأجهزة المصرفية.

«والعمالة الكاملة إن تحققت في ظل الأوضاع لا تخرج عن كونها عملية خلق مجالات عمل ووضع كل مواطن في مكانه الصحيح وبالقدر الذي يتناسب مع المقدار المتاح من الموارد الإنتاجية غير البشرية.

«إن معظم رجال الحكم في الدول النامية يرفعون ويرددون دائماً شعارات التنمية، وقد يكون لديهم رغبة في التنمية، ولكن لا يعني هذا أنهم يسلكون الطريق السليم، بل إن كثيراً من التصرفات والأحداث تجعل المرء يشك في صدق رغبتهم لتحقيق تنمية حقيقة قد تؤدي إلى تطبيق سلطانهم وسيطرتهم

«لقد أصاب «برودون» حين أوضح بنفسه: أن التأمين ليس ضرورة لضمان حسن سريان القوانين الاقتصادية، بل إن التأمين بوسائله البوليسية يعد من أخطر الوسائل تهديداً لمصالح الفئات العاملة نفسها... وأن وجود تنظيم مصر في نابع من اختيار القاعدة واحتياجات ومطالب الأفراد، يكفي للقضاء على العطالة، وكفيل

(157) المصدر السابق (ص 47 - 48).

قبل كل شيء بتحقيق التنمية السريعة والعدالة والكفاية ... طالما ظل بعيدًا فقط عن مبادئ وأضرار التدخل والتنظيم الحكومي.

«إن تصور ارتباط الاشتراكية دائمًا بالتأميم يعتبر وليدًا وإحياءًا للأنظمة الديكتاتورية التي كانت تسود أوروبا في الماضي.

«بل إن هناك اتجاهات اشتراكية في بعض الدول المتقدمة صناعيًا (مثل إنجلترا وفرنسا) تنظر إلى التأميم على أنه عدو للاشتراكية التي تسعى نحو جعل الملكية للمجتمع تؤدي وظيفتها الاجتماعية كاملة»<sup>(158)</sup>.

#### الشروط اللازمة للنمو والتقدم:

وهنا أمر ذو بال ينبغي أن ننبه عليه، وهو: أن التأميمات والمصادرات ونحوها يمكن أن تتم بقرار ثوري، يصدره مجلس ثورة ... أو رئيس جمهورية أو غيره.

أما النمو الاقتصادي، والتطور الإنتاجي، والرقي الصناعي، والتقدم التكنولوجي وما شابهها، فليس مما يتم بقرارات تتخذ، وأوامر تصدر، وبيانات تنشر.

إنما تتم هذه كلها في جو مناسب، وفي ظل شروط خاصة.

إن الأمة التي تريد أن تتطور من التخلف إلى النمو، ومن الركود إلى الازدهار، ومن الزراعة إلى الصناعة، ومن الاستيراد إلى الاكتفاء، ومن التبعية إلى الاستقلال ... هذه الأمة لا بد لها من جو إيجابي تتوافر فيه الشروط التالية:

1 - أن ترتبط الأمة برسالة أو هدف كبير ... تؤمن به، وتعمل على تحقيقه،

(158) المصدر السابق (ص 49 - 51).

وتضاعف جهدها في سبيله.

وليس في التاريخ كله أعظم ولا أعمق تأثيرًا في حياة الأمم من الرسائل والأهداف الدينية، فإنها تمنحها من الحوافز والآمال ما يشحذ عزائمها، ويبعث هممها، ويقوي سواعدها، ويهون كل صعب يعوق طريقها.

لهذا كان «الإيمان» الصادق، من أهم الدوافع - بل أقواها - على زيادة الإنتاج وتحسينه وصيانتته من عوالم التخريب والتعطيل<sup>(159)</sup>.

وأقرب مثال ظاهر لأعيننا هو اليهود، كيف استطاعوا باسم «التوراة» ونبوءاتها، وأحلام حول «أرض الميعاد» و«ملك إسرائيل» أن يصنعوا العجائب ويحولوا الصحراء إلى جنان.

أما نحن ... فنعمل جاهدين لفصل أمتنا كرهًا عن رسالتها التاريخية التي لا تؤمن برسالة غيرها - وهي الإسلام - لتعلقها بخيالات وأوهام، محاولين أن نغير طبيعتها، ونلوي زمامها عن وجهتها، ونهدم إيمانها العريق ... لنبني على أنقاضه إيمانًا اشتراكياً ثوريًا علمانيًا لا دينيًا ... فلا نستطيع أن نهدم القديم، ولا أن نثبت الجديد ... فلا نجني إلا البلبلة والتمزق والصراع، داخل نفس الفرد، وداخل فئات المجتمع.

إن الذي يعمل لرسالة وهدف يؤمن به يشعر في أعماقه أنه يعمل لنفسه، لما يقتنع في داخله بصحته وضرورته، فلهذا يتعب ويعرق ويضحى ويبذل، في غير كلل ولا توقف، بخلاف من يعمل بغير هدف، أو يعمل لهدف صغير، أو يعمل لغير نفسه.

(159) راجع كتابنا «الإيمان والحياة» فصل «الإيمان والإنتاج».

في الحكايات: أن صيادًا أطلق كلبه وراء ظبي ليصيده، فعدا الكلب خلفه حتى تعب ولم يلحقه... فالتفت إليه الظبي وقال له: أتدري لِمَ لم تلحقني؟ لأنك تعدو لصاحبك... أما أنا فأعدو لنفسي!

2- ثم إن النمو والتقدم والإنتاج لا يتحقق بالفعل إلا في ظل مجموعة حتمية من الأخلاق والفضائل مثل: الأمانة والصدق، والإخلاص والإتقان، والصبر والجد والاستقامة والعفة عن الحرام، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتقديم الكفاء، ولو كان خصمًا ومعارضًا، على غير الكفاء، ولو كان وليًا ونصيرًا... إلى غير ذلك من الفضائل الشخصية والاجتماعية، التي هي من ثمرات الإيمان والصحيح.

فليس بالذكاء وحده، ولا بالعلم وحده، ولا برأس المال وحده، تتقدم الأمم وترقى ما لم يكن لديها رصيد كاف من الأخلاق، يدفعها إلى الخير، ويزعها عن الشر.

الأخلاق هي التي تجعل من الذكاء «علمًا» وتحول «المواهب الكامنة» في الأفراد والشعوب إلى «طاقات منتجة» و«قوى محرّكة».

والأمم بغير أخلاق بتبدد ذكاؤها، وتتبدد جهودها، وتتبدد مواهب أبنائها، كما تتبدد مواردها، وتتعطل طاقاتها.

ورحم الله شوقي حين قال:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا  
الأمم ذات الأخلاق هي التي تستطيع أن تستفيد من ذكاء أبنائها، وتستطيع أن تجند علمهم لنهضتها ورفقيها، وتستطيع أن تنتفع بأموالهم لرفعة شأنها.

ليست اليابان أذكى أمم الشرق، ولكنها بفضائلها الأصيلة استخدمت ذكاء أبنائها لتخلق به علمًا و «تكنولوجيا» وسخرت هذا العلم لتخلق به صناعة راقية متقنة نافست بها أوروبا وأمريكا.

أما حينما تشيع رذائل الأنانية والكذب والغش والانحراف والهزل والعبث والمجون والميوعة، وإيثار المنفعة الخاصة، وأتباع الهوى، فهيهات أن ينفع الأمة ذكاء ولا علم ولا مال.

3 - وشيء ثالث لا بد منه مع الأخلاق هو أن تسود العدالة، فالمجتمع المتظالم الذي يقدم فيه المنافق المتلون على القوى الأمين، لا يتقدم أبدًا، فإن الكفاء الذي يرى نفسه مؤخرًا عن مكانه، ولا يعطى حقه، على حين يأخذ الموالون والمحاسب ما لا يستحقون - هذا الكفاء إما أن يتباطأ ويهمل، وإما أن يهاجر، على الرغم من حبه لوطنه.

أعرف كثيرًا من الشباب النابهين الذين درسوا في الخارج، وحازوا أرقى الشهادات في فروع شتى من العلم، ثم ليخدموا أوطانهم. رافضين وظائف مغرية عرضت عليهم في الخارج، ولكنهم للأسف خابت آمالهم في وطنهم، فظلموا حقهم، ووضعوا في غير موضعهم، وأهدرت مكانتهم الأدبية والهادية... بينما رأوا غيرهم من «المهرجين» والمحسوبين يتقدمون عليهم... فلم تكدم تمضي مدة حتى ولوا الفرار، وربحتهم أوطان أخرى، لا هي عربية ولا مسلمة، ولكنها تعرف كيف تؤتي كل ذي حق حقه، وكيف تضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

4 - ومثل العدل: الأمن والحرية... ذلك أن الخائف لا ينتج، وإذا أنتج فلا يحسن... وكذلك المكره الذي لا يعمل إلا والسوط على رأسه... وغالبًا ما تفر

العناصر الخائفة مهاجرة باحثة عن بلد تجد فيه أمنها وحريتها أو تستطيع فيه تنمية أموالها... وبهذا وذاك يحرم الوطن من العناصر الممتازة القادرة على البناء والإبداع والتنمية الحقة.

5 - وشيء خامس هو شرط لازم للنمو والتقدم، هو الاستقرار، استقرار النظام واستقرار الاتجاه، واستقرار القوانين الأساسية، حتى يستطيع كل إنسان تكييف أماله ومشروعاته وتصرفاته وفقاً لها.

والذي يطالع خريطة العالم يجد أن أعظم البلاد تفوقاً وتقدمًا في عالمنا هي أكثرها استقرارًا، وأبعدها عن الهزات والاضطرابات والانقلابات والتغيرات.

أن الاستقرار يشجع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على أن تعمل، ويشجع الطامحين على أن يجتهدوا فيكسبوا، ويشجع الكاسبين على أن يوفروا، يجتهدوا ويدخروا، ويشجع المدخرين على أن يثمروا مدخراتهم.

أما عندما تكثر الانقلابات والهزات وينعدم الاستقرار والطمأنينة، كما هو شأن بلادنا العربية الثورية - فرأس الهال - الجبان بطبيعته - يختفي أو يفر أو يحجم عن المشاركة، لأنه لا يأمن على مصيره بين أيدٍ ثورية لها في كل صباح رغبة، وفي كل مساء قرار.

وليس هذا هو موقوفاً على أصحاب رؤوس الأموال، فالأفراد المتوسطون في هذه الحالة يصرفون همهم إلى الاستهلاك إلى حد الإسراف... وتصبح سلع الاستهلاك هي أولى ما تنتجه الأمة في مجموعها بدلاً من سلع الإنتاج.

ثم إن هناك مشروعات هامة هي بطبيعتها طويلة النفس، بعيدة الأمد، تحتاج إلى رعاية دائمة متصلة حتى تؤتي أكلها على المدى الطويل، ولكن تتابع الأنظمة

والعهود لا يجعل لهذه المشروعات بقاء ولا حياة، فهو يريد المشروعات البراقة التي ينسبها إلى نفسه، ويضع عليها خاتم عهده القصير الأجل طبعًا أو الخائف من قصر الأجل على الأقل.

لهذا كان الاستقرار والطمأنينة من الأمور الضرورية للتقدم والنمو الحقيقي.

وقد قامت مجلة «الإيكونوميست» في عددها الصادر في أول نيسان (إبريل) (1967) دراسة عن الاقتصاد العربي... بعنوان «كيف ينمو العرب» وتناولت ستة من بلدان الشرق الأوسط هي: مصر وسوريا والعراق من الدول الاشتراكية، والعربية السعودية والأردن ولبنان من بلدان المبادرة الحرة، وانطلقت من القول بأن لا تقدم بدون نمو اقتصادي وأن مقياس النمو الاقتصادي هو الدخل القومي بالنسبة للفرد... وقررت في هذه الدراسة بأن الدول الاشتراكية أكثر تعرضًا لعدم الاستقرار السياسي وأنها معنية بتوزيع الدخل القومي توزيعًا أقرب إلى المساواة، ولكنها بلغت حدًا أصبح معه الأغنياء أقل غنى، والفقراء لم يغدو أقل فقرًا... أما بلدان «المبادرة الحرة» فتمر في مرحلة من التطور كلاسيكية، حيث يصبح الأغنياء أغنى بكثير، لأن الربح حافظهم، والفقراء ليسوا أقل فقرًا بكثير... ولكن الظاهرة الاجتماعية الكبيرة في هذه البلدان هي أنها خلقت طبقة وسطى لم تكن من قبل... إن مد التاريخ قد اكتسح «الأيديولوجيات» وأوجد هذه الطبقة الجديدة، وأحدث مد التاريخ أيضًا موجة أخرى من العمال الصناعيين يزداد عددهم وتحسن أجورهم لكن حظ الفلاحين ما يزال سيئًا.

وقارنت «الإيكونوميست» بين دخل الفرد من البلدان الستة المذكورة، وانتهت

إلى النتيجة التاليتين:

ونحن مع فقدنا للأوضاع المعوجة في البلاد العربية والإسلامية كلها،  
ديمقراطية واشتراكية - لا محافظها ومتحروها - لا يسعنا إلا أن نخضع للغة  
الأرقام، وما تشير إليه من أهمية الاستقرار في تحقيق النماء والازدهار.

أولاً: أن الحكم المستقر هو المفتاح الحقيقي للتقدم.

ثانياً: أن الشعوب ذات الثقافة المتشابهة والتي على درجة واحدة من التطور،  
تستطيع - إذا ما أتيح لها الحكم المستقر - أن تتقدم بمعدل غير متباعد، على  
اختلاف المعسكرات ... لكن النمو الاقتصادي يترجح في البلدان التي تركزت  
للمبادرة الفردية العنان.

والجدول الآتي يبين دخل الفرد لسنة 1965 في البلدان العربية المذكورة:

البلد	دخل الفرد بالإسترليني
مصر	170
العراق	203
سوريا	176
لبنان	285
الأردن	222
العربية السعودية	197

إن أعلى دخل للفرد سجل في لبنان، ويأتي بعد لبنان الأردن، وليس للبلدين



دخل استثنائي من عائدات البترول»<sup>(160)</sup>.

وهذا رغم الفساد الذي لا تنكره في كل من البلدان، ولكن هذا التقديم النسبي  
ثمرة الاستقرار<sup>(161)</sup>.

إن الاستقرار كالحريّة - كلاهما ضروري للنمو الاقتصادي والتقدم  
التكنولوجي، ولكن هل أرض الاشتراكية الثورية أو الثورية الاشتراكية هي التربة  
الملائمة لبذور الاستقرار والطمأنينة؟ ... كلا.

إن الاستقرار لا يتم إلا في ظل أوضاع شرعية محكمة، يحتكم الناس فيها إلى  
أصول واضحة، ويسرون على طريق بينة المعالم.

لا بد أن تسود الشرعية ويسود القانون، وتحترم الأوضاع الدستورية التي تخضع  
لها كل الفئات، وكل الأفراد ... ولا يعلو أحد عن الانقياد إليها، والانحناء  
لسلطانها.

أما الثورية فهي لا تعترف لشيء بثبات، والقانون إن وقف في سبيلها حطمته  
وإن خففنا قلنا: عدلته.

الشيء الوحيد الذي له الخلود، وخلود الأبد: هو: الثورة، والثورة وحدها ...  
وكل وضع، أو نظام، أو تقليد، أو مبدأ أو فرد أو جماعة، تعترض طريق الثوريين،

(160) انظر: النكسة والخطأ (ص 106 - 108)، ولا ريب أن هذه الأرقام قد تغيرت بين صعود  
وهبوط من بلد إلى آخر في السنوات العشر الأخيرة.

(161) كان هذا قبل الحرب البشعة التي أكلت نارها لبنان، والتي أوقدها الصليبيون الجدد،  
تساندهم إسرائيل من ناحية، والبعث النصيري (العلوي) الذي ابتليت سوريا الشقيقة بحكمه  
من ناحية أخرى، والذي أسفر عن وجهه الحقيقي من معارك تل الزعتر، وجبل لبنان، وهذا  
هو موقف هؤلاء الباطنية من الأمة على امتداد تاريخنا.

أو تحول بينهم وبين غاياتهم ووجب تحطيمه وإزالته فوراً، بحجة هي غاية في البساطة، وهي «إرادة الثورة»!!

كان إرادة الثورة هي إرادة الله تعالى! بيد أننا نستطيع أن نعرف ما يريد الله منا بواسطة ما أنزل من وحي، ونستطيع أن «نكيف» حياتنا وسلوكنا وفقاً لأحكامه ... أما «إرادة الثورة» فهي الأمر الغامض الذي لا يعرف أحد: بم يصدر؟ ومتى؟ وكيف؟

وشيء آخر يمنع الاستقرار في عهد الثورية، وهو إقحام الجيش في السياسة، ودخوله في معمة الحكم ... وهذا من أكبر الآفات التي ابتلينا بها في هذا العصر.

وهذا من «مآثر» العهد الثوري و«مناقبه» التي لا تنسى، لقد كانت الجيوش تعرف من قبل أن مهمتنا حماية البلاد من أعدائها، وصد هجمات المغبرين عليها، حتى بدأت دورة «الانقلابات العسكرية» في الظهور في أوطاننا، يوحى شير من «أبالسة» خبثاء في الخارج، يدبرون أو يؤيدون الانقلابات في كل أنحاء الدنيا إلا في بلادهم، ولعلنا نعود إلى دراسة هذه الظاهرة فيما بعد<sup>(162)</sup>.

6 - والشرط السادس والأخير هنا: أن تكون السيادة للعقل - أو للعقلانية كما يعبرون - لا للعواطف والأهواء ... ولا للدعاية والدياجوجية وكسب التصفيق والهتاف.

لا بد أن تكون «العقلية العلمية» هي المهيمنة على كل تصرف، وأن تكون كلمة

(162) اقرأ ذلك في الحلقة الثانية من هذه السلسلة «حتمية الحل الإسلامي» وهو بعنوان «الحل الإسلامي فريضة وضرورة» - الباب الأخير: «السبيل إلى تحقيق الحل الإسلامي» وفيه تحليل لظاهرة الانقلابات العسكرية.

«العلم» فوق كلمة «السياسة» وأن تخضع لأسلوب «الإحصاء» ولغة «الأرقام» لا لأسلوب «الدعاية» ولغة «الشعارات» إن أسلوب المزايدات والمناورات والشعارات والخطابات الغوغائية ليس أسلوبًا ليس علميًا، وإما هو يخنق العلم ويقتل الروح العلمية.

ومن هنا نقول بكل أسف: إن المرحلة «الثورية» هي أبعد ما تكون عن تهيئة «مناخ علمي» سليم. لأن العلم عندها بضاعة غير نافقة، والعلماء عندها غرباء... ما لم يجعلوا من علمهم أداة لخدمة الثورة وسياستها.

البضاعة الرائجة لدى الثوريين هي الشعارات التي لا يقف سيلها من التحررية والتقدمية والشعبية والجهاهيرية والعمالية والفلاحية وغيرها من الكلمات واللوازم «الثورية»!

إن هذه الكلمات الجوفاء، والشعارات الفارغة هي التي جعلت أحد زعماء البعثيين - صلاح البيطار - بعد أن ضاق بها ذرعًا يقول<sup>(163)</sup>:

«ثورة، وثورية، وثوري... سياسة ثورية، وموقف ثوري، وحل ثوري... ما أكثرها ألفاظًا تتردد على كثير من الألسن، في كثير من المناسبات... كأن فيها الجواب وعلى كل سؤال، والحل لكل مسألة، والتبرير لكل تدبير، يتخذ بحق الأفراد أو المجتمع، كأنها تعني كل شيء... ولا شيء!!!»

وهي التي جعلت كاتبًا تقدميًا ثوريًا - هو محمد حسنين هيكل - يصف فريقًا من هؤلاء بالطفولة الثورية «فهم يرضعون الشعارات، ولا يكبرون بعدها»!

(163) في بيان له نشر في دمشق في 30 أكتوبر (1965).

\*\*\*

## لماذا فشلوا في حزب ( 967 ) ؟

### هيكل يعترف:

لم يملك «هيكل» الأهرام - المحامي الأول عن الثورة المصرية - برغم تبريراته الواسعة للهزيمة، إلا أن يعترف بكثير من الأخطاء وكثير من الانحرافات التي ارتكبتها القيادات الثورية، فيقول في مقالاته في شهر أكتوبر سنة (1967):

«الحقيقة الأولى: أننا كنا نواجه عدوًا تلقى مساعدات غير عادية.

الحقيقة الثانية: أن عدونا تصرف بما حصل عليه من الإمكانيات ببراعة غير عادية.

الحقيقة الثالثة: أننا تصرفنا أمامه بقصور غير عادي.

إن الضربة التي فاجأتنا كانت متوقعة بالطريقة التي جاءت بها تقريبًا، وفي الوقت الذي جاءت فيه تقريبًا أيضًا.

ولكن الفشل في توقيها كان مذهلًا!

لقد صعق الجنرال «موردخاي هود» قائد طيران العدو الذي قام بالعملية على أساس نجاحه من الضربة الأولى - صعق قبل غيره عندما جاءته نتائجها.

وكان قوله الذي تقلل عنه: إن ما حدث يفوق أكثر أحلامي جنونًا!!

قال هيكل: «ولذلك قلت: إن حادث 5 يونيو 1967 غير معقول، إلى جانب أنه غير مفهوم، فضلًا عن أنه - قبل ذلك - غير مسبوق، وغير ملحق!

«ويخيل إلى أنه لا بديل لأن نتبين صراحة: أن الوطنية ليست صراخًا، وليست

حمى، إنما الوطنية إيمان... والإيمان معرفة... والمعرفة فهم!

ويقول هيكل في 10 نوفمبر (1967): «لقد تيقنت الأمة العربية أنه ليس بالشعارات تتحقق أماني الشعوب، ولكن بالفعل، وليس بالخلط، ولكن بالوضوح»!

ويقول في 17 نوفمبر (1967): «إن أجهزة المخابرات إذا تركت بغير رقابة كافية تكتسب في نموها طبيعة سرطانية مدمرة.

«إن الجبهة الداخلية لا تستطيع أن تستفيد أي شيء من جو الإبهام والغموض وهي تستطيع أن تستفيد كل شيء من جو الانفتاح والوضوح»!

ويقول: «إن الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادعوا... ولا أقول أكثر من ذلك».

وفي 28 يونيو (1968) يقول: «إن مفاجأة صباح 5 يونيو حطمت الطيران على الأرض في ساعات، وأغلب الظن، وعلى أساس الظروف الموضوعية وحدها، فإن هذا الطيران بغير مفاجأة كان سيضرب من الجو خلال أيام على أساس الأوضاع التي دخل بها المعركة».

وفي 30 يونيو (1968): «إن خطأنا الأول هو من ألفاظنا جميعًا كانت تعبر في كثير من الأحيان مما نقصده، وأكثر مما نستطيعه»!

ويقول الماركسي المعروف لطفي الخولي - رئيس تحرير «الطلیعة» المصرية - في ملحق الأنوار بتاريخ 15 ديسمبر (1968) - يتحدث عن المؤسسات الحزبية: «أليست هي الأخيرة مهزومة الآن؟ ألم تسقط مع من سقط في 5 حزيران، بل لعلها قد سقطت قبل ذلك، بدليل أن 5 حزيران كان، ولو أنها في المستوى المطلوب، لها

كان؟

### وجنبلاط يدين الثورية والثوريين:

وكتب الأستاذ كمال جنبلاط رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» في لبنان مقالاً عن «الذهنية العربية والنكسة المستمرة» قوبل بالاهتمام الكبير في الأوساط الثورية وغير الثورية على السواء، ومما جاء في هذا المقال الخطير:

«جاءت فئة اجتماعية من المثقفين العرب ونصف المثقفين تقلد سطحيًا واعتباطيًا مسالك الغرب وتحقيقاته ومشاريعه ومثالاته الفكرية، دون أن تتلمس مصادر العلم والتقنية والخبرة في اعتماد ذلك وتنفيذه، ودون أن تختار لذلك الموافقة والملاءمة في ظروف التحقيق الهادية والمعنوية، فنجم عن ذلك تخريب واسع في مؤسساتنا الغابرة وفي طاقاتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقيادية بشكل شامل، دون أن نستطيع أن تبرز المؤسسات والقيادات الجديدة بشكل تقدمي إيجابي ذي جدوى.

«ماذا تفيد الاشتراكية ذاتها أو غيرها من الأنظمة إذا كان أربابها سيطبقونها بشكل مغاير لقواعد العلم والجدوى القصوى في الإنتاج والعمل والازدهار وتنظيم وتنمية القوة المعنوية للشعوب، وماذا تفيد الاشتراكية أو سواها من الأنظمة إذا كانت لن تحول دون الفقر والجهل وتكفل التنمية الحضارية والتقوية المعنوية لطاقات الشعوب النفسية والهادية.

«أخذنا منذ سنتين أو ثلاث نتلهى بشعارات سحرية وميثولوجية أخرى عمتها - للاستعمال الرخيص لعواطف الناس - حركات حزبية في الشرق العربي، أطلقت في ما أطلقتته تعابير ومفاهيم أخذت تنحدر من التصور الثوري الطوباوي

الواحد، فامتلات صحفنا وأنديتنا وعقول معظم مثقفينا بكلمات جوفاء، ترددها أصداء وخلايا جوفاء في العقل والخاطر السحري الميثولوجي لنفسيتنا: الثورة والثوريون، والتحرر والتحرريون، والذهنية الثورية، والفكر الثوري، والعقائد الثورية، والجماهير الثورية، والعلم الثوري، والفن الثوري، والمنهج الثوري، والمجتمع الثوري... إلخ... حتى أصبحت كلمة «ثورة» و«ثورية» تلتصق بأي اسم ومفهوم آخر. وأصبحت حشواً في كلماتنا وفي كتاباتنا وفي عقولنا.

«إن التحدث عن الثورة يغطي، أو هو مركب تعويض وتغطية عن عجزنا عن القيام بواجب العمل الاجتماعي والسياسي المباشر، وعن الاضطلاع بطاقة العلم العقلانية الكاملة التي هي الأساس الحقيقي لكل تقدم في العالم الحديث. فيعتقد المتحدث عن الثورة أنه قام بواجبه عندما استخدم كلمات الثورة والتحرر وسواها من التعبيرات المشتقة عنها أو الملصقة بها، وهو لا يفطن أنه باستخدامه هذه التعبيرات بهذا الخليط غير المتبصر، يجعل هذه التعبيرات والمفاهيم مبتذلة، فلا يعود لهذه الكلمات أية قيمة في تحريك الجماهير، وفي تطوير ذهنية الفرد والذهنية العامة، وفي دفع المجتمع نحو التقدم والازدهار الحقيقي».

#### وصلاح البيطار أيضاً:

ومثل كمال جنبلاط الأستاذ صلاح البيطار - أحد مؤسسي - «حزب البعث العربي الاشتراكي» في سوريا ورئيس وزراء حكمه لعدة مرات - الذي أصدر بياناً صافياً أعلن فيه انفصاله عن الحزب، وحل أخطائه وانحرافاته قبل حركة 23 شباط (فبراير) وبعدها، واستطرد إلى إدانة جميع الحركات الثورية والعقائدية الأخرى التي أثبتت إخفاقها الذريع، وعجزها التاريخي عن الاندماج بالشعب وعن تحريك جماهيره، مهيباً بالثوريين المناضلين في جميع الأحزاب إلى الانفصال عن



أحزابهم والعمل على إنشاء حركة عربية جديدة للوطن العربي كله، كي لا تبقى الساحة السياسية فارغة ولا يبقى الشعب غارقاً في الظلام. وهذا بعض ما جاء في هذا البيان:

«كنت أول من حذر إلى حتمية سقوط الحزب فيما سقط فيه بعدئذ، من تخبط في متاهات الفكر وجهالات السياسة وصنمية التنظيم، إلى سيطرة الطفولة اليسارية والعقلية العسكرية والمغامرة الانتهازية، إلى الارتداد عن المواقع القومية الوحدية والديمقراطية الشعبية، إلى التسلح بالهوس الثوري والثروة الاشتراكية لإرهاب القوى الثورية وتصفية الفئات العسكرية والمدنية. وضرب الوحدة الوطنية للشعب ... وعسكرية الحزب، وتسيير أعضائه ومن ورائهم الشعب بالعصا والقوة، على أن تحذيري لا يعني تبرئة نفسي من حملي نصيبي من المسؤولية.

«جاء الانقلاب الثالث والعشرين من شباط والمرحلة التي تلتها ليفتحا عيون غالبية العقائديين المناضلين الحزبيين لا على حقيقة الحزب الجديد وترديه فحسب، بل وأيضاً على واقع الأمراض والعلل التي استشرت في فكر الحزب ونهجه كله أنى وجد. وفي بنيته وإطاراته وأساليبه في أية مجموعة من مجموعات. فالجمود العقائدي والعقلية المتحجرة، وأساليب العمل المتخلفة، وما تطفل عليها من مراهقة فكرية وثرثرة اشتراكية ووصولية انتهازية، ومن عبادة صنمية للأشكال الجامدة، كل ذلك أدى بالمنظمات الحزبية كلها إلى أن تكون بؤرة النزعات الانشقاقية والصراعات الفئوية والتكتلات الشخصية، وإلى أن تسودها كلها الروح العشائرية والبيروقراطية والفاشية والغوغائية.

«وجاءت أيام الهزيمة لتؤكد ذلك وتكرسه، ولتكشف للجميع عن غياب الحزب بشتى قياداته ومؤسساته عن المعركة المصرية التي كان، مع ذلك، لا يفتأ

يدعو الشعب إلى خوضها، ثم لتعطي الدليل القاطع على عجز هذا الإطار الحزبي عن حمل التبعات الكبرى في وجه التحديات المصيرية.

«على أن النكبة القومية لم تكشف عن عجز حزب البعث وحده، فالأحزاب والمنظمات العربية العقائدية الأخرى لم تكن أحسن منه خطأً، ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن أمراضاً وعللاً من النوع ذاته الذي فتك بحزب البعث قد فتكت بالأحزاب الأخرى.

«لقد كشف الواقع الموضوعي، عن أن جميع هذه الأحزاب والحركات كانت أبان النكبة في حالة غيبوبة، يوم كان الشعب في قمة حضوره ويقظته ويوم كان وحيداً من دون قيادة حزبية ثورية تقود حركته، ويوم وجد نفسه في واد والأحزاب والحركات في واد آخر!»

هذه نماذج من النقد الذاتي سجلها عدد من أقطاب الحركة الثورية العربية، وقد أجمعت كلها على أن أخطاء هذه الحركة هي التي دفعت بنا إلى كارثة الخامس من حزيران (يونيه) ... ونحن - كما قال الأستاذ قدري قلعجي - نرحب ولا شك بمثل هذه الاعترافات تصدر عن «أهل البيت» لأنهم أدرى مما فيه ... ولو قلنا ما قالوه عن الصنمية والغوغائية والمواقف الانتهازية والشعارات الجوفاء التي سيطرت على العالم العربي باسم الثورية والتقدمية والعقائدية، وعزلت بهذه الذريعة قوى الفكر الحر، وعطلت الطاقات الوطنية البناءة، لاتهمنا بالرجعية والعمالة والخيانة، ولكن صدورها عن روادها الذين زرعوها غراسها، وبشروا بشارها، ووعدوا بجنتها، كفيل بأن يمزق القناع ويزيح الستار، ويحطم الأسطورة»<sup>(164)</sup>.

(164) مقدمة وثائق النكسة (ص10).

### بين الأعراض الظاهرة والأسباب الدفينة:

بيد أننا مع ترحيبنا الذي سموه «النقد الذاتي» وبهذه الاعترافات «الثورية» نرى أنها جميعًا لم تشخص حقيقة الداء، ولم تهتد إلى لب المشكلة، إنها تحدثت عن أعراض المرض، لا عن أسبابه الدفينة الكامنة وراء الظاهر، ولما جهلوا حقيقة العلة لم يهتدوا قطعًا إلى وصف الدواء.

إن العلة الحقيقية التي تعانيها هذه الأمة، والتي جهلها أو تجاهلها الاشتراكيون الثوريون - حتى الذين اعترفوا منهم بعجز الثورة العربية وإفلاسها - أنهم حاولوا جهد طاقتهم أن يخلعوا هذه الأمة من عقيدتها الأصلية، ليفرضوا عليها عقيدة دخيلة، وأن يسوقوها بالدبابات والمدافع تارة، وبالإذاعات والإعلام طورًا، لتعيش في إطار أيديولوجيات مستوردة مصطنعة، تصادم معتقدات الأمة وشرائعها وأفكارها ومشاعرها وقيمها وأخلاقها وتقاليدها.

وليس من السهل ولا من الممكن أن تتخلى الأمة عن عقيدتها وشريعتها، ومثلها ورسالتها، فتتخلى بذلك عن مقومات حياتها، ولهذا لم يكن بد من الصدام والصراع الظاهر والخفي بين الأمة وبين هؤلاء الذين حرفوا مسيرتها، ونتيجة هذا كله الحيرة والتمزق وبعثرة الجهود والأموال والأعمار في غير جدوى، بل في الهدم والتخريب لا في البناء والإنشاء.

إن هؤلاء الثوريين الاشتراكيين - إن افترضنا إخلاصهم - لم يفهموا أمتهم، ولم يعرفوا حقيقتها... كما أنهم أيضًا لم يعرفوا عدوهم الذي يتحدى بقلته كثرتهم، وبرقته الضيقة أقطارهم الواسعة!

لقد زعموا أن عدوهم «إسرائيل» أداة في يد الإمبريالية، ونسوا أن الوقائع كلها

تثبت العكس: إن الإمبريالية أداة في خدمة الصهيونية العالمية ودولتها.

ولقد ادعوا إن إسرائيل مجرد دولة عنصرية، وأن الصهيونية حركة قومية سياسية فحسب، وأغفلوا العامل الديني في قيام الصهيونية وفي تكوين إسرائيل، كما أغفلوا هذا العامل الديني في توجيه شعوبهم وجيوشهم، على حين عنيت به إسرائيل كل العناية، فربحت وخسروا وانتصرت وانهمزوا.

كتب «بن جوريون» في رسالته إلى الرئيس «ديجول» في مطلع عام (1968)

يقول:

«إن سر بقائنا بعد التدميرين البابلي والروماني وحقد المسيحين الذين أحاطوا بنا ألف عام، يكمن في صلاتنا الروحية بالكتاب المقدس، وعندما جاءت اللجنة الملكية البريطانية إلى القدس في آخر سنة (1936) لتدرس مستقبل الانتداب قلت لها: الانتداب الخاص بنا هو التوراة. لقد استخرجنا منه قوتنا لنقاوم عالمًا معاديًا، ولنستمر في الإيمان بعودتنا إلى بلادنا»<sup>(165)</sup>.

وفي الصفحات الأخيرة من مذكرات «وايزمان» ما يعتبر وصية وتوجيهًا عامًا

لإسرائيل:

«هدفنا هو بناء حضارة تقوم على المثل الصارمة للآداب اليهودية. عن تلك المثل يجب ألا نحيد، كما فعلت بعض العناصر في حياة الوطن القومي القصيرة، بأحناء الركب أمام آلهة غرباء. لقد كان الأنبياء دائمًا يؤنبون الشعب اليهودي بأشد القسوة من أجل هذه النزعة، وكلما عاد الشعب إلى الوثنية وكلما ارتد كان يعاقب من قبل إله إسرائيل الشديد. وإنه من الصعب القول فيما إذا كان سيظهر أنبياء بين

(165) جريدة لوموند الفرنسية - 10 يناير (1968).

اليهود في المستقبل القريب. ولكنهم إذا اختاروا الحياة الصادقة الصعبة النقية على الأرض في منازل مبنية على المبادئ القديمة، وإذا استهدفوا في نشاطهم قيمًا حقيقية، في الصناعة والزراعة والعلم والأدب والفن، عندها يطل الله بعطف على أبنائه الذين عادوا بعد تيه طويل إلى بيتهم ليخدموه، وعلى شفاههم زمور، وفي أيديهم مجرفة، محيين بلادهم القديمة وجاعليها مركز حضارة إنسانية»<sup>(166)</sup>.

هذا هو اتجاه بناء إسرائيل، وصناع أمجادها وانتصاراتها.

أما في أرض الثورة العربية فكل دعوة إلى الإسلام «رجعية»، وكل ذي فكر وقلم يدعو إلى الإسلام الصحيح يجب أن يكون مصيره حبل المشنقة، أو زنزانة السجن، أو العزلة الخانقة تحت الإقامة الجبرية!

يقول الكاتب المسيحي السوري الدكتور أديب منصور:

«استطاعت إسرائيل إن تعبى لمصلحتها العاطفة الدينية عند اليهود في العالم، وتتلقى منهم العون والمزيد من العون، بينما كانت السياسة العربية الثورية تعادي الدول الإسلامية غير العربية، وتخاصم الدول الإسلامية العربية، زعمها بالرجعية والتخلف لتمسكها بالدين، وتعتبر كل تقارب بين المسلمين تحالفًا استعماريًا، وتهمل الجانب المسيحي من العالم العربي، وتجرد إنسانها الثوري من قوة روحية وهائلة، وتجرد سياستها الخارجية من بعد هو الأساس من أبعادها.

«إن الخطر الأكبر لم يداهمننا من انقضااض طيران العدو، وغزو ألويته ودباباتها، وإنما جاءنا من انهيار داخلي سبق المعركة بأعوام، ومن محاولة الانتحار الأدبي، والتخلي عن الحقيقة والفضائل والقيم قضى على أمم كثيرة من قبل في التاريخ، إن

(166) انظر النكسة والخطأ (ص 159).

ما حدث داخل المجتمعات الثورية كان وحده سببًا كافيًا ليجلب لنا الدمار  
الروحي والدمار الهادي جميعًا»<sup>(167)</sup>.



---

(167) المرجع السابق (ص160) وراجع كتابنا «درس النكبة الثانية: لماذا انهزمنا وكيف نتنصر»؟

## لماذا فشلوا في مجال الأخلاق؟

أجل... لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية في إشاعة «القيم» والفضائل الأخلاقية، وفي صياغتها وتثبيتها؟

إن القيم والفضائل لا تسود المجتمع، ولا تشيع في حياة الناس ولا تخط مجراها في سلوكها العام والخاص، بالأوامر العسكرية، ولا بالقرارات الثورية. ولكنها تحتاج إلى تربة صالحة تنمو فيها بذورها، وترسخ جذورها، وتمتد فروعها، وتزهو غضونها وأوراقها.

(أ) وأول ما يحقق هذه التربة هو «العقيدة الصالحة» التي ترجع إليها أخلاق الأمة، وينبثق عنها سلوكها، وإذا ضعفت عقيدة أمة ما فقد أصبحت كالشجرة المنبته من أصولها، المجتثة من فوق الأرض ما لها من قرار، ومثل هذه الأمة لا بد أن تصاب بالتفكك والانحلال المفضيين حتمًا إلى الانهيار.

وعقيدة أمتنا هي الإيمان بالله وبرسالة الإسلام، وبالدار الآخرة فكلما قوينا جانب هذا الإيمان فقد قوينا معه جانب الأخلاق، وإذا سمحنا لرياح الشك والتشكيك - بله الإلحاد والإنكار - أن تهز شجرة الإيمان أو تززعها، فقد زرعنا معها الأخلاق قطعًا.

لهذا كانت الخطوة الأولى في دعم الأخلاق وغرس الفضائل والمثل العليا، تتمثل في غرس معاني الإيمان بالله وبالיום الآخر في أعماق الضمائر<sup>(168)</sup>، وغرس الشعور بالمسئولية أمام الله سبحانه وتعالى، وتعاون كل مؤسسات التربية والتعليم،

(168) انظر كتابنا: الإيمان والحياة، فصل «الإيمان والأخلاق».

من دار الحضانة إلى الجامعة، وكل أجهزة التوجيه والتثقيف والترفيه من الكتاب إلى الصحيفة إلى الإذاعة: المسموعة والمرئية - إلى المسرح والخيالة وغيرها - على إيقاظ المعاني الربانية في الفطرة الإنسانية من توحيد الله تعالى ومحبته وخشيته ومراقبته والتوكل عليه، واليقين بما عنده ورجاء رحمته والخوف من عذابه.

بهذا التوجيه الدائم القائم على أفضل الأساليب، وأقوم الوسائل، تتزكى الأنفس، وتترى الضمائر، وتستنير البصائر، وتتصل القلوب بربها وهاديها، وتتزود بخير زاد، وهو التقوى.

أما إذا ظلت المؤسسات والأجهزة تربط المجتمع بالطين لا بالدين، وبالخلق لا بالخالق، وبالارض لا بالسماء، وبالدنيا لا بالآخرة، وبالمعدة لا بالروح، وبالمتاع الأدنى لا بالمثل الأعلى... فلا يثمر ذلك إلا مجتمعا أكبر همه الشهوات، ومبلغ علمه إرادة الحياة الدنيا، وإيثار المنافع الشخصية العاجلة ولو على حساب الأمة والدين والقيم العليا.

(ب) ولا بد مع التربية والتوجيه من شيء آخر، لا بد من تشريع يحمي الأخلاق من عوامل الدمار، ومن العابثين بالقيم، والمتاجرين بكل فضيلة.

لا بد من تشريعات تفرض صيانة الحرمات، وحراسة الآداب، ورعاية التقاليد الصالحة، واحترام أوامر الله تعالى ونواهيه، وتطهير الجو الاجتماعي من دواعي الإغراء، ومثيرات الغرائز، والعوامل المحرضة على الفساد أو المسيرة له والمعينة عليه، لا بد من عقوبة كل منحرف يجاهر بالفاحشة ويحرص عليها، ولا بد من مصادر كل فن أو أدب يزين للناس الرذيلة والسوء.

لا بد من سلطان التشريع والقانون بجوار سلطان التربية والتوجيه، فإن الله يزغ



بالسلطان ما لا يزغ بالقرآن.

أما أن تفتح علناً حانات الخمر، وتيسر جهرة محلات الفجور، وتترك الشوارع ملاءى باللحم البشري يباع في الشوارع ويعرض في الطرقات، ويرخي العنان للصحف والإذاعات والتلفزيونات والسينمات وشتى أجهزة الإعلام والترفيه، تهدم في ساعات ما بينيه التوجيه في شهور، باسم الحرية الشخصية فهذا أوسع باب لتدمير القيم، وتحطيم الأخلاق، ونشر عدوى الرذيلة في كل مكان.

والعجيب أن الثورين يضغطون كل الضغط على الحرية الفكرية والحرية السياسية. كما بيناه من قبل، ولكن في مقابل ذلك الضغط العنيف من الثورية الاشتراكية على «حرية الأفكار» تجدها تطلق العنان لـ «حرية الشهوات».

ومن ثم نفقت سوق المجون والتحلل من قيود الحشمة، وفضائل الحياء والعفاف والإحصان، وبلغ عبث الأزياء و«المودات» أقصاه. وأصبحت شوارع العواصم العربية الكبرى معرضاً لـ «اللحم البشري» الذي فرض الله أن يصاب فابتدلوه في الطرقات والأسواق. فإذا ارتفع صوت ينادي بتغيير هذا النكر، ووقف هذا السيل المدمر، قيل له: هل تريدون أن نحجر على الناس، أو تفرض الأخلاق بالقانون، أو تجعل وراء كل امرأة شرطياً يراقب زيتها وسيرها؟! (!!).

وهذا - لعمري - أعجب العجب! لقد حجروا على الحرية الفكرية والسياسية، باسم الحرية الاجتماعية أو المصلحة الوطنية. أفلم يكن أولى أن نضبط «الحرية الجنسية» باسم «القيم الأخلاقية» و«التعاليم الإلهية»؟!!

أفتمنع «حرية الحقوق» وتطلق «حرية الفسوق»؟!!

ويبدو أن الثورية المتسلطة تريد بتسهيل سب الشهوات الدنيا، وإشباع نهم

الغرائز الحيوانية السفلى، أن تمنح الشعوب المقهورة لونها من «التعويض» تنفس به كبتها السياسي والعقلي. وإن شئت قلت: هو نوع من «الإلهاء» المتعمد عن قسوة الواقع، الذي تعيشه، ومرارة الحياة التي تعانيها.

ولهذا لاحظ المراقبون بما يجري في ديارنا، ازدياد حجم العبث واللهو الحرام بعد نكبة (1967) خاصة.

حتى إن «الأفلام» الجنسية المكشوفة، والمجالات الخليعة الداعرة، التي لم يكن يسمح لها من قبل أن تعرض أو تباع، قد رفع الخطر عنها، وليس لهذا التصرف تفسير إلا شغل الشعوب عن الشعور بالمأساة الكبرى، التي غشيهم ليلها الأسود الكتيب الطويل.

ومن روائع الإعجاز أن نجد النبي ﷺ يشير - في حديث صحيح له - إلى الارتباط بين «الاستبداد السياسي» المسلط على الرقاب والأجساد وبين «الانحلال الاجتماعي» الذي يظهر - أول ما يظهر - في تبذل النساء، وخلعهن لزيينة الحياء، بقول رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار ثم أرهما: قوم معهم سباط كأذناب البقر يضربون بها الناس... ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات، رؤوسهن كأسنمة البخت»<sup>(169)</sup> المائلة! لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها...».

#### ضرورة القدوة الصالحة:

(ج) ثم إن من المقرر في عالم التربية والأخلاق: أن للقدوة أثرها العميق في أنفس الناس، فالإنسان يتأثر بالفعل المرئي، أكثر مما يتأثر بالقول المحكى، ولهذا قالوا:

(169) البخت إبل عظيمة السنام، والحديث كأنها يصف نساء عصرنا وما يضعن فوق رؤوسهن من «باروكات»... وما يصنعن في شعورهن من «فورمات»!

لسان الحال أفصح من لسان المقال، بل قالوا: حال رجل في ألف رجل، أبلغ أثرًا من مقال ألف رجل في رجل!

ويزيد هذا التأثير ويتضاعف، إذا كان الفعل أو الحال أو السلوك من شخص وضعته الأقدار في موضع الإمامة والرياسة والقوة للناس، حتى قيل قديمًا: الناس على دين ملوكهم، وقد يؤيد هذا ما ورد في رسائل النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء، حين دعاهم إلى الإسلام، وحملهم في آخرها - إذا رفضوا الدعوة - إثمهم وإثم رعيتهم.

ومن أجل روى عن الحسن البصري والفضيل بن عياض وغيرهما هذا القول الحكيم: لو كانت لي دعوة مستجابة، لدعوتها للسلطان، فإن الله يصلح بصلاحه خلقًا كثيرًا.

ومن غير شك أن يفسد بفساده خلق أكثر، فإن عدوى الفساد أسرع.

زار بعض الوفود من الأقاليم الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز فسألهم: كيف عمالنا (ولاتنا) فيكم؟

فقالوا: يا أمير المؤمنين، إذا طابت العين (المنبع) عذبت الأنهار (الفروع)!

وفي بعض عصور الانحرافات الإسلامية، لام بعض كبار الموظفين كاتبًا أو عاملاً عنده على خيانة ظهرت منه، فكان رد هذا الكاتب: كلنا خائن، أنا خنتك، وأنت خنت الوالي، والوالي خان الخليفة، والخليفة خان الله، ولو استقمتم وأديتم لاستقمنا وأديننا!

فكم تتلوث الحياة، ويختل المجتمع، إذا شم الشعب رائحة الفساد والانحراف تنتشر من قصور القادة والزعماء الجدد، كما كانت تنتشر قديمًا من قصور الملوك

والزعماء البائدين.

لقد تغير الاسم والعنوان، وبقي الجوهر كما كان: ملوك من غير تيجان! وصدق شوقي حين قال: البلشفية (الشيوعية) قيصرية: لها من القيصر- جبروته وسرفه، وليس لها جلاله وشرفه!

### أهمية الحرية للأخلاق:

(د) ثم إن الأخلاق الفاضلة تحتاج إلى مناخ ملائم تنمو فيه وترعرع وتثمر، ولا يحقق هذا المناخ مثل الحرية.

ففي ظل الحرية تنمو فضائل الصدق، والشجاعة، والصرامة، وقول الحق، والشعور بالمسئولية، والاهتمام بأداء الواجب، والطموح إلى معالي الأمور، والثقة بالنفس وبالأخرين، وغيرها من مكارم الأخلاق.

وأما في ظل الاستبداد والإرهاب والطغيان، فلا تنمو إلا رذائل الكذب والتجسس والغيبة والنميمة وسوء الظن والملق والنفاق، وازدواج الشخصية، وعدم المبالاة، وإهمال الواجبات، والذل والانحناء والسلبية.

ولقد أشار المرحوم الزعيم عبد الرحيم الكواكبي إلى كثير من هذه الرذائل التي تنمو في ظل الإرهاب والضغط في كتابه «طبائع الاستبداد، ومصارع الاستعباد».

أعرف كثيرًا من المدرسين يدخلون صفوف الدراسة بشخصية، ويعيشون خارجها بشخصية أخرى، هم مع التلاميذ اشتراكيون ثوريون، متحمسون، يرددون الشعارات، ويحفظون الكثير من عبارات التقدمية والثورية وغيرها من «أكليسيهات» القوم، وهم في خارج الصف أو خارج المدرسة ناس طيبون معتدلون! فإذا جاء أحد التلاميذ يسأل أحدهم بعيدًا عن قاعة الدرس وفي أمن من

الرقباء! هل أنت مؤمن بهذا يا أستاذ؟! قال: يا ابني، هذا أكل عيش، هذا ما تريده الحكومة!

فماذا يكون رأي التلميذ في أستاذه؟ وماذا تكون ثقته بما يلقنه إياه من حقائق العلم الأخرى ما دام يرى أنه لا يعلمه ما يعتقد صوابه، بل ما تريده السلطة؟ (ه) ولا بد مع ذلك كله من استقامة الأوضاع الاقتصادية، واستقرار العدل الاجتماعي، وأخذ كل ذي حق حقه، فإن الأوضاع الاقتصادية المعوجة، وشيوع الظلم الاجتماعي، اختصاص قلة بالتمر، وكثرة بالنوى، وتقديم من يستحق التأخير، وتأخير من يستحق التقديم - من شأن هذا كله أن يشيع كثيرًا من الرذائل الاجتماعية، مثل الحسد والبغضاء وسوء الظن، والسلبية، وعدم المبالاة، وعدم الحرص على المال العام، وغير ذلك من خصال السوء التي يولدها الظلم والبغي من بعض الناس على بعض.

ولهذا يجب على كل مجتمع حريص على الأخلاق أن يعمل على إزالة المظالم، وإقامة الموازين القسط بين الناس، وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك حينما قال لأحد الآباء وقد خص أحد أبنائه بشيء من ماله: «أحب أن يكون أبنائك لك في البر سواء؟ قال: نعم، قال: «فسو بينهم». وقال: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم».

ومعنى هذا أن التمييز بينهم فيما يستحقون فيما يستحقون من عطاء، يولد العقوق للأب من بعضهم، كما يورث التحاسد - من جهة أخرى - بينهم.



## الخطأ الأكبر للاشتراكيين الثوريين

إن كل ما ذكرناه من تفسير وتعليل لفشل الاشتراكيين الثوريين العرب في شتى المجالات، وكافة الميادين الهادية والمعنوية، يلقي أمامنا ضوءاً كاشفاً على «العلة الأولى» لهذا الفشل المتراكم، وبعبارة أخرى: يوضح لنا الخطأ الأكبر الذي اقترفته الاشتراكية العربية، وترتب عليه كل تلك الخسائر التي منبت بها أمتنا في تلك المرحلة الدقيقة والحاسمة من تاريخها.

إن الخطأ الأكبر الذي سقطت فيه الليبرالية العربية من قبل، هو نفسه الذي تردت فيه الثورة الاشتراكية من بعد، لقد أخطأت منذ البداية، منذ الخطوة الأولى، بل مما قبل الخطوة الأولى، أعني من بدء التفكير فيها والتحضير لها... لم يكن خطأ تصرف أو خطأ موقف، بل كان خطأ اتجاه.

### يقودون أمة لا يعرفونها:

كان خطأ الثورة العربية الأولى أنها لم تعرف حقيقة الأمة التي تقودها، وتضع الحلول لمشكلاتها... لم تع تاريخ هذه الأمة، ولم تسير غورها، ولم تنفذ إلى روحها، لتعرف حقيقة أفكارها ومشاعرها واتجاهاتها.

وتصور طبيباً - أو رجلاً وضعته الأقدار موضع الطبيب - يصف علاجاً مفصلاً لمريض، لم يفحص حالة جسمه، ولم يسمع دقات قلبه، ونبضات عروقه، ولم يعرف أسباب مرضه وأدواره وتطوراتها، وما قدم له من علاجات سابقة، وما كان أثرها عليه، ومعنى هذا كله أنه لم يعرف طبيعة مريضه، وطبيعة مرضه، فلم يحسن - بالتالي - تشخيص الداء، ولم يوفق في وصف الدواء.

كل ما كسبه المريض المسكين قائمة طويلة بأصناف من الأدوية الجاهزة والمستحضرة، أكثرها مستورد وأقلها محلي، بعضها يشرب، وبعضها يبلع، وبعضها يحقن ... منها ما لا يضر لا ينفع، ومنها ما ينفع ولا يضر، من المقويات والمشهيات، ومنها ما يضر ولا ينفع.

والخلاصة: أن جسم هذا المريض أصبح حقلًا للتجارب، كل طبيب جديد يجرب فيه حظه، ويختبر فيه علمه، ويمتحن عبقريته.

والنتيجة: أن هذه التجارب والوصفات المبتسرة لا تزيده إلا ضعفًا، ولا تفيده إلا تأخر الشفاء، وتمكن الداء.

والسبب في ذلك أنها وصفات وعلاجات مبنية على غير معرفة بالمريض الذي يرجى علاجه، وما كان بهذه الصفة لم يكن طبًا ولا علمًا، وإنما هو خيط على غير هدى، وسير في غير طريق، مع أمتنا المسكينة.

وهكذا كان حال القادة والحكام والزعماء الثوريين والعقائديين.

لقد نسى أو تناسى أولئك الثوريون اليساريون - كما نسى قبلهم الليبراليون اليمينيون - أنهم يصفون علاجًا وحلولاَ لأمة مسلمة، أمة أرفع قيمة عندها هي الإيمان، وأسمى غاية لديها هي رضا الله، وأجل كتاب تهتدي به هو القرآن، وأعظم إنسان تقتدي به هو محمد عليه الصلاة والسلام.

جهل هؤلاء وأولئك - أو تجاهلوا - أن هذه الأمة رضيت بالله ربًا وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًا ورسولًا، وبالقرآن الكريم هاديًا وإمامًا.

جهلوا ذلك أو تجاهلوه، وذهبوا يقرأون في تاريخ الأمم الأوروبية، ويدرسون تطوراتها وأوضاعها ونهضاتها، فوجدوا أن فكرة القومية كان لها دورها في إنهاض

تلك الشعوب وتوحيدها وفصلها عن سلطان الكنيسة فنادوا بقومية غربية علمانية على غرار القوميات الأوروبية، بعضهم عن اقتناع وحسن نية، وبعضهم عن تدبير وتخطيط من جهة قوى شريرة لا تضر للإسلام وأمتة إلا شرًا.

### القومية العلمانية كبديل عن الإسلام:

وكان الشيء الخطر في هذه الدعوة إلى «القومية العربية» أنهم جعلوها بديلاً عن الإسلام ورسالة محمد ﷺ<sup>(170)</sup> مع أن العروبة بغير الإسلام، تصبح لفظاً بلا معنى، وجثة بلا روح.

ولقد ذهب فلاسفة القومية العربية إلى أن أعظم العوامل المكونة لها اللغة والتاريخ، سلمنا... فماذا يبقى في لغة العرب لو جردناها من القرآن الكريم والثقافة الإسلامية - بمختلف فروعها وألوانها؟ هل يبقى غير الشعر الجاهلي؟ وما قيمة هذا الشعر في تكوين أمة عظيمة واحدة؟

وماذا يبقى في تاريخ العرب، لو أننا فرغناه من تاريخ الإسلام، وأجداد المسلمين، وما خلفه أعلامهم وعلماؤهم وأبطالهم من روائع؟ هل يبقى فيه إلا حرب البسوس وداحس والغبراء وغيرها من أيام العرب، وغارات بعضهم على بعض؟ مضافاً إليها بعض قصص الكرم والشجاعة والنجدة التي لا تكون تاريخاً له اعتبار؟

(170) بهذا العنوان «القومية العربية كبديل عن دين الله ورسالة محمد» قدم الدكتور محمد البهي بحثاً إلى المؤتمر الخامس لـ «مجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر. هاجم فيه قومية ساطع الحصري وميشيل عفلق وجورج حبش... ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه بعد.



### البحث عن مضمون للقومية العربية:

على أن القومية وحدها لا تكفي لنهضة أمة، وإشباع حاجاتها المادية والروحية والفكرية.

وهذا ما شعر به القوميون أنفسهم في بلاد العرب، فقد أحسوا بأن قوميتهم تعاني «أزمة فراغ» وخاصة بعد أن أفرغوها من القيم الإسلامية، والمعاني الإسلامية، واتجهوا بها وجهة علمانية مجردة.

ولهذا أخذوا يبحثون عن شيء سموه «المحتوى» أو «المضمون» أو «الرسالة» - للقومية العربية، واتخذ حزب البعث شعاره المعروف «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»!!

### العثور على الاشتراكية كمضمون للقومية:

ما هي هذه الرسالة؟ أو ما هو ذلك المحتوى أو المضمون؟

يقول القوميون: إنه لا بد أن يكون محتوى أو مضمونًا اقتصاديًا اجتماعيًا سياسيًا ... ثم ذهبوا هنا وهناك في «صالونات» الفكر الغربي و«دهاليزه» فعثروا على «الاشتراكية» التي كانت «موضة» العصر - في الغرب، الذي عانى من شرور الرأسمالية الكبرى، كما عانى من قبل ويلات الإقطاع، وظنوا أنهم عثروا على «خاتم سليمان» ومفتاح الأسرار بهذه الاشتراكية، فقالوا: قد وجدنا المحتوى والمضمون والرسالة ... الرسالة الخالدة!!

### تطور الاشتراكية عند دعاة القومية:

ولم تكن الاشتراكية - التي نادى بها دعاة القومية العربية في أول الأمر - أكثر من نظام اقتصادي مرن متكيف مع حاجات كل أمة ... كما يقول «ميشيل عفلق».

قال: «وليس بعسير على العرب إذا ما تخلصوا من كابوس الشيوعية أن يهتدوا إلى اشتراكية عربية مستمدة من روحهم، وحاجات مجتمعهم، ونهضتهم الحديثة، تقتصر على إيجاد تنظيم اقتصادي معقول عادي، يحول دون الأحقاد والنزاعات الداخلية، ودون استثمار طبقة لأخرى»... إلخ<sup>(171)</sup>.

وكانت حركة «القوميين العرب» في بداية ظهورها تدعو إلى لون من الاشتراكية، ليس أكثر من ضرب من العدالة الاجتماعية.

وكانت مصر- الثورة - قبل قوانين يوليو (1961) - تنادي بما أسمته «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية».

ثم جاء طور آخر اتخذت فيه الاشتراكية عند دعاة العروبة صورة «عقيدة شاملة» أو «أيديولوجية ثورية متكاملة» للحياة وللمجتمع.

وقال الرزاز - فيما نقلناه من قبل: «إن فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي، فهم خاطئ لا ينفذ إلى الأعماق... فالاشتراكية مذهب للحياة»... إلخ.

وفي مقدمة الكتاب الذي نقلناه عنه كلام الرزاز هذا، يقول البعثيون: «إن الاشتراكية لا تقتصر على الناحية الاقتصادية، بل يجب أن تطبع كل جوانب المجتمع الأخرى من ثقافية واجتماعية وسياسية، فتتخذ شكل نزعة تقدمية تحررية عامة شاملة، إذ لا يمكننا أن نتصور مجتمعًا اشتراكيًا صحيحًا تتحقق فيه العدالة في توزيع الثروة، في حين يبقى نظام التعليم فيه - مثلًا - رجعيًا، يؤكد قيم المجتمع المتخلف، وينشر الأفكار المحافظة، ويقدم التقاليد البالية!!»

(171) في سبيل البحث ص 197.

ولا شك أنهم يعنون بما ذكروه القيم الإسلامية، والأفكار الإسلامية، والتقاليد الإسلامية، ولكنهم أذكى وأدهى من أن يذكروا ذلك بصراحة، حتى لا يصطدموا بمشاعر المسلمين وعقائدهم علانية.

قالوا: «ومن المبادئ الأساسية الأخرى في الاشتراكية العربية هو «الثورية» في معالجة قضية المجتمع، ومبدأ الثورة هذا مشتق من «النظرة العلمية» التي تعتمدها الحركة الاشتراكية في البحث والتحليل، ومن ذلك نستنتج أنه لا بد من الصراع العنيف، والانقسام الحاد في المجتمع، واستناد عملية التغيير - شطر الاشتراكية - على هذا الصراع بالذات، لا بد لكي يتحقق المجتمع العربي الاشتراكي من تجمع القوى التقدمية وتنظيمها وتوجهها حسب العقيدة الاشتراكية، والهجوم على الرجعية والأوضاع المتخلفة...».

لم تعد الاشتراكية العربية - إذن - مجرد نظام اقتصادي مرن، كما قال «عفلق» من قبل، ولم تعد مجرد «شيء من العدالة و شيء من الحق في تطبيق القانون» كما قال أكرم الحوراني عام (1949) في مجلس النواب السوري.

بل أصبحت مذهباً للحياة وعقيدة شاملة تؤمن بالصراع الطبقي العنيف، وتعتمد عليه في تغيير المجتمع كله: قيمه وأفكاره وتقاليده، لا اقتصاده فحسب.

وكذلك قررت حركة القوميين العرب منذ سنة (1964) «اعتماد الاشتراكية دون سواها، واعتماد الثورة، والإيمان بالصراع الطبقي، كحقيقة علمية لا بد منها للتطبيق الاشتراكي»<sup>(172)</sup>.

(172) من تقرير حركة القوميين العرب في بيروت المنشور في صحف لبنان أيار (مايو) سنة (1964) وقد تبنت الحركة المذهب الماركسي بوضوح. كما هو بين من صحيفتها «الحرية» في

وفي هذه العبارات، نجد الفكرة الماركسية، والروح الماركسية، واضحة تمام الوضوح.

بيد أن الحركة في الفترة الأخيرة ازدادت توغلاً في أعماق الماركسية، وبخاصة الأجنحة المتطرفة فيها.

وفي مصر قال الميثاق: «إن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم»... كما أكد أن الحل الاشتراكي حتمية تاريخية.

واستغل الشيوعيون الذين انضموا إلى الاتحاد الاشتراكي، واندسوا إلى كل أجهزة التوجيه والإعلام - مثل هذه العبارات في الميثاق، ليضيفوا الطابع الماركسي على الاشتراكية المصرية.

وفي هذا الخط نفسه كتب أمين الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي - كمال رفعت - عدة مقالات، تعطي الاشتراكية صبغة العقيدة الشاملة.

وكتب الأستاذ المستكاوي يقول: «الاشتراكية هي مسألة عقيدة اعتنقها الشعب العربي كله، من حدود إيران في الشرق، حتى مشارف المغرب على المحيط الأطلسي»... إلخ<sup>(173)</sup>.

### أمة عربية ذات رسالة ماركسية!

بهذه الاشتراكية المتمركسة حاول البعثيون والناصريون والحركيون أن يملأوا الفراغ العقائدي في قوميتهم العربية العلمانية. وتخللوا أنهم حلوا العقدة بهذا

---

بيروت، ومن بياناتها ومواقفها مع المنظمات الفدائية، وموقف أتباعها من حكام الجنوب اليمني.

(173) من كتاب «في التطبيق الاشتراكي» نشر الدار القومية.

المضمون الاشتراكي الملق المستورد. وأنهم وجدوا به السائل المناسب ليملاً أو به كأس عروبتهم التي أفرغوها من الشراب الطبيعي الأصيل للأمة العربية، وهو الإسلام.

ولكن هذا المركب الكيماوي المصنوع في معامل بلاد أجنبية بعيدة، لم يلبث - كما قال أحد الكتاب - أن فار وتفاعل، حتى فجر الكأس وتحطمت في أيدي الشاربين!

وسر ذلك أن هذا المضمون أو المحتوى الاشتراكي الثوري لا يلائم أمة لها عقيدتها الشاملة، وأيديولوجيتها المتميزة، ورسالتها الكاملة، كأمة العرب التي دانت بالإسلام، وعاشت به، وعاشت فيه، وعاشت له.

ولقد رأينا أحد الدارسين للقومية - والمولين لها أيضاً - في دراسة له عن «القومية والمذاهب السياسية»<sup>(174)</sup> يستخلص في خاتمتها أربع نتائج، من أهمها:

«أن المضمون السياسي والاجتماعي للحركات القومية في البلاد النامية لا يمكن أن يتبلور وترسخ أقدامه، إلا إذا كان منبثقاً من دوافع هذه البلاد، ومتماشياً مع حاجاتها الملحة، ومن ثم يجب أن تتوفر فيه:

(أ) أن يتضمن أسس الثقافة القومية والتراث القومي، وبخاصة ما يحتويه هذا التراث من معايير وقيم روحية ومعنوية.

(ب) أن يلبي الحاجات الحقيقية لشعوب هذه البلاد.

(174) تأليف د. عبد الكريم أحمد، وهو بحث قدم أصلاً كرسالة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة.

(ج) أن يتضمن «رسالة» خاصة للشعب الذي يتعلق به الأمر، يشارك بها ركب الحضارة الإنسانية، وتؤكد القيم التي يعتنقها، ودفع عجلة التقدم البشري».

ولكن الثورين العرب - الذين اتخذوا القومية العربية شعارًا، واتخذها بعضهم ستارًا - لم يراعوا هذه الشروط فيما اختاروه من مضمون أو محتوى لقوميتهم. وذلك حين استوردوا الاشتراكية الثورية المتمركسة، وجعلوا منها أيديولوجية أو عقيدة شاملة، تصب في قلبها الأمة، وتصبغ بصبغتها كل نواحي حياتها.

وبهذا تنفصل الأمة عن ثقافتها وتراثها الأصيل، وبخاصة ما يحتويه هذا التراث من معايير وقيم روحية ومعنوية.

وبهذا أيضًا لم يلب هذا المضمون حاجات الأمة الحقيقية، لأن حاجة الأمة ليست اقتصاديًا فحسب، وليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، كما جاء عن المسيح عليه السلام، على أنهم - باشتراكيتهم - لم يشيعوا أيضًا الحاجات الاقتصادية للأمة.

وأخيرًا لم يتضمن محتوهم الاشتراكي «رسالة» خاصة لأمة العرب، تساهم بها في الحضارة الإنسانية، لأن الاشتراكية العلمية ليست رسالة العرب خاصة، فما هم إلا متسولون لها ويتطفلون على موائدها.

إنما رسالة العرب الخاصة هي رسالة الإسلام التي ارتبطوا بها ارتباطًا عضويًا... بلسانهم نزل قرآنها، ومن أنفسهم بعث رسولها، وفي أرضهم قامت قبلتها... وعلى حبها شب الصغير، وشاب الكبير... ليس للعرب إذا رسالة غير رسالة الإسلام الخالدة، تلك الرسالة «التي امتدت طولًا حتى شملت آباء الزمن، وامتدت عرضًا حتى انتظمت آفاق الأمم، وامتدت عمقًا حتى استوعبت شؤون الدنيا

والآخرة»<sup>(175)</sup>.

أما الاشتراكية فلم تكن رسالة العرب بالأمس، وليست رسالة العرب اليوم، ولن تكون رسالة العرب في المستقبل. وانتصار الاشتراكية في بلاد العرب ليس انتصارًا لرسالتهم، وإنما هو انتصار للاشتراكية العالمية، تضيف به بلدًا إلى بلادها، ومجدها إلى أمجادها.

### إنكار النسب الأوروبي للقومية!

ومما يدهش له المرء أن نجد بعض الكاتبين في «القومية» يحاولون عبثًا إنكار الأصل الأوروبي للدعوة القومية العلمانية، وإحاقها بشجرة النسب العربية الإسلامية! ونسى هؤلاء أن الإسلام - وإن بعث به رسول عربي، ونزل به قرآن عربي - دعوة إنسانية عالمية، تخاطب الناس جميعًا، وتجعل رابطة الإيمان فوق كل رابطة، وإخوة الإسلام فوق كل إخوة، فالرسول ﷺ يقول عن سلمان الفارسي: «سلمان منا أهل البيت» على حين يبرأ من عمه الكافر أبي لهب، الذي نزل فيه قرآن يتلى على مر الدهور: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: 1].

وعمر بن الخطاب يقول: «نحن كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام، فمهما نطلب العز بغيره أذلنا الله»!

والشاعر العربي المسلم يعلن اعتزازه بالإسلام لا بالعروبة ولا بالقبيلة فيقول:

أبى الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقرىس أو تميم!  
أما أن القومية بضاعة أوروبية، فذلك ما يشك فيه دارس يحترم منطق العلم ووقائع التاريخ.

(175) من وصف الإمام الشهيد حسن البنا لرسالة الإسلام في مقالة له.

ولقد بينا من قبل كيف نشأت القومية التركية، والقومية العربية، ودور يهود «الدونمة» هناك، ونصارى الشام هنا، وعلاقة الهاسونية بنشأة القوميتين ودعاتهما ... دور «الدعاية الأمريكية» من قديم جدًا في ظهور حركة القومية العربية، ودور «الحلفاء» بعد ذلك في تغذيتها، ولا يزال لهذه العوامل أثرها، وإن اختلفت الأسماء، والواجهات، من الكلية الإنجيلية السورية إلى الجامعة الأمريكية، ومن الجمعيات المسيحية السرية إلى الأحزاب العقائدية العلنية.

وإذا غضضنا الطرف عن أصل القومية ونسبها، ونظرنا - فقط - إلى ثمراتها ونتائجها في دنيا المسلمين، فماذا نجد؟

نجد قومية طورانية تركية متعصبة تؤدي إلى تنفير العرب، ونقمتهم على إخوانهم في الدين: الأتراك، ومطالبتهم بالانفصال التام عن تركيا، وتهية التربة المناسبة لنمو بذور القومية العربية التي خطط لها أجانج ماكرون.

كما تنتهي هذه القومية التركية بإلغاء الخلافة، وعلمنة تركيا، وعزلها عن العرب والعالم الإسلامي، وعزلها كذلك عن تراثها الأدبي الإسلامي المكتوب كله بالحروف العربية.

ومن ثمرات الدعوة القومية بين العرب والأتراك: اقتتال العنصرين الإسلاميين كما ذكرنا من قبل.

ولعل أقرب ثمرات القومية في بلاد المسلمين ما تعانيه شقيقتها الكبرى «باكستان» العزيزة من محنة كادت تمزق أوصالها وتدمر وحدتها، وتشمت بها المتربصين من أعداء الإسلام، وخاصة من أشد الناس عداوة للذين آمنوا: «اليهود والذين أشركوا».



وما ذلك إلا من بركات الانفصاليين من دعاة «القومية البنغالية» الذين حملوا لواء هذه العصبية الجاهلية، في دولة قامت من أول يوم على أساس «الرابطة الإسلامية».

### هل بين الاشتراكية والإسلام نسب؟

وكما حاول بعضهم إنكار النسب الأوروبي للدعوة القومية العلمانية، حاول آخرون - ولعلهم الأولون أيضًا - إنكار النسب نفسه للاشتراكية الثورية، وجاهدوا وجهدوا لكي يلبسوها عباءة أو عمامة، ويجعلوا منها اشتراكية عربية إسلامية! مستغلين بعض نقاط التلاقي التي يتفق فيها الإسلام والاشتراكية، مثل فكرة «التكافل الاجتماعي»<sup>(176)</sup> أو «التوازن الاقتصادي» أو «العدالة الاجتماعية»<sup>(177)</sup>، أو «تقريب الفوارق»<sup>(178)</sup> أو «مقاومة الفقر»<sup>(179)</sup> أو «محرابة الاحتكار» أو «منع اختصاص طبقة بالمال»: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7] أو شرعية تدخل الدولة لتحديد الأسعار ومنع التحكم والاستغلال<sup>(180)</sup> إلى غير ذلك من الأفكار.

ونحن نقول: إنه بالرغم من وجود نقط التقاء بين الإسلام والاشتراكية، فهذا لا يعطي أحدًا الحق في أن يجعل الاشتراكية إسلامية أو يجعل الإسلام اشتراكيًا.

(176) راجع أنواع هذا التكافل العشرة في كتاب «اشتراكية الإسلام» للسباعي.

(177) راجع «العدالة الاجتماعية في الإسلام» لسيد قطب.

(178) راجع «الإسلام والأوضاع الاقتصادية»، «الإسلام والمناهج الاشتراكية»، «الإسلام المفتري عليه» للغزالي.

(179) راجع كتابنا «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام».

(180) راجع «الدولة والحسبة عند ابن تيمية» للمبارك.

وذلك لأسباب تجعل التناقض جذريًا بين الإسلام والاشتراكية وإن صبغ  
ظاهرها بطلاء عربي... أما هذه الأسباب فهي:

أولًا: الاشتراكية - وإن التفت مع الإسلام في بعض النقاط - تخالفه ويخالفها في  
نقاط أكثر وأهم وأعمق... إنه يخالفها في الأساس والمصدر، وفي الغاية والوجهة،  
وفي الوسائل والأساليب، وفي الخصائص والمميزات.

إن أساس الإسلام رباني محض، ومصدره الوحي الإلهي الذي أحكمت آياته ثم  
فصلت من لدن حكيم خبير... ليس لمحمد ﷺ فيه إلا التلقي والتبليغ والبيان،  
وليس للناس إزاءه إلا السمع والطاعة، وحسن الفهم، وحسن التطبيق.

أما الاشتراكية فأساسها بشري بحت، ومصدرها عقل الإنسان المحدود،  
وتجاربه القاصرة المتأثرة بالزمان والمكان، وبمعايير الوراثة والبيئة، وبالميول  
والنزعات الشخصية والأسرية والطبقية والإقليمية والجنسية وغيرها من المؤثرات  
على تفكير الإنسان وشعوره وسلوكه.

ثم إن الإسلام - وإن كان من مقاصده تحقيق الحياة الطيبة للناس، التي  
يشبعون فيها من جوع، ويأمنون من خوف، ويتعلمون من جهل، ويأخذون  
حظهم العادل من ثروة أوطانهم - يسعى إلى غاية قصوى، وهدف أبعد من هذه  
المقاصد المادية الدنيوية.

إن الإسلام يريد من الناس أن تكون وجهتهم الله والدار الآخرة، ولا يقفوا عند  
حد التمتع بطيبات الدنيا وشهواتها... إن الدنيا خلقت للناس، ولكن الناس لم  
يخلقوا للدنيا، إنما خلقوا لله وللآخرة.

إن الحياة الطيبة مطلوبة - في نظر الإسلام - طلب الوسائل، لا طلب الغايات

... فهي معوان على طاعة الله وعبادته التي خلق لها المكلفون جميعًا.

أما الاشتراكية فهي مادية دنيوية، ليس لها غاية أبعد من الدنيا، ولا أفق أوسع من شهوتي البطن والفرج، ولا تعني بوجود فوق المادة، ولا بعالم وراء الطبيعية المنظورة، ولهذا ليس لله ولا للآخرة في تعاليمها نصيب.

وفضلاً عن خلاف الإسلام للاشتراكية في الغاية والوجهة فهو يخالفها في مناهجه ووسائله، حتى في النقاط التي يلتقي فيها بالاشتراكية إجمالاً، فإنها يختلفان في التفصيل اختلافاً بيئياً، ويسلك كل منهما إلى هدفه سبيلاً غير سبيل الآخر، فالإسلام له طرائقه الخاصة في تحقيق التوازن والتكافل والعدل، وفي محاربة الفقر والاحتكار والاستغلال، كما أن له نظرتَه المتميزة إلى الملكية الفردية وأسبابها وشروطها وقيودها وآثارها، وإلى الملكية الجماعية ومجالها وحدودها.

وفوق ذلك كله، فإن للإسلام خصائصه ومميزاته التي ينفرد بها في معالجته لكافة القضايا والمشكلات البشرية الفردية والاجتماعية، المادية والمعنوية.

فالنظرة الإسلامية تتسم بالوضوح، والشمول، والعمق، واليسير، والتوازن، والتكامل، والتناسق، وملاءمة الفطرة، ومراعاة الواقع، مع تأكيد النزعة الإنسانية، والقيم الأخلاقية، والمزج بين الأهداف الروحية والوسائل العلمية... ولعلنا نوضح شيئاً من ذلك إن شاء الله في حديثنا عن الحل الإسلامي في الجزء التالي.

ثانياً: إن الاشتراكيين العرب لم يصدروا عن الإسلام أصلاً، ولم يستفتوه أو يأخذوا رأيه فيما حدوده من اتجاه، وما اتخذوه من قرارات، وما أقدموا عليه من خطوات... بل هم يعدون الرجوع إلى الشرع الإسلامي تخلفاً ورجعية، ولا يرضون بتحكيم ما أنزل الله، ويعتبرون الدعوة إلى ذلك «ثورة مضادة» لهم...

ورسالة الدين عندهم أن يكون تابعًا ومعينًا لهم على تحقيق أهدافهم الثورية، وإمداد الشعوب بالطاقة الروحية اللازمة لهم في بناء ما يريدون... في هذا الإطار، وفي هذه الحدود يقبلون الدين وينوهون به... أما أن يتخطى هذه الحدود ليكون موجّهًا للحياة، وقائدًا للمجتمع، وأساسًا للحكم، وضابطًا للتفكير والسلوك... فهذا ما يرفضونه ولا يسمحون به بحال.

وقد «أفتى» أحد الرؤساء العرب نفسه! بعد أن خطا خطواته الاشتراكية الثورية، فقال: إن العدل هو شريعة الله!

ولم يسأل السيد الرئيس نفسه - كما لم يسأله أحد طبعًا - : من الذي يحدد أن هذا عدل، وهذا غير عدل؟

إن الرأسمالية الغربية تزعم أن العدل في نظامها الفردي واقتصادها الحر.

وإن الشيوعية الماركسية تباهى بأن العدل ليس إلا في نظامها الجماعي، التي تحكمه ديكتاتورية البروليتاريا.

فأيها المحق! وأيها المبطل! ومن ذا يفصل بينهما... ويحكم لهذا أو ذاك، أو يحكم عليهما معًا؟

أما نحن نقول: لمثل هذا بعث الله النبيين: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: 213].

فلا يمكن أن يفصل في هذه القضايا الكبيرة عقل بشرى محدود... وهنا يأتي دور هداية السماء، ونور الوحي: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25].

وبهذا جاء الوحي بالضوابط التي لا بد منها لمعرفة حقيقة العدل وأصوله وقواعده، وكثير من فروعهِ وجزئياته أيضًا، لتكون أمثلة يقاس عليها.

ولولا هذه الضوابط الشرعية لقال كل من شاء ما شاء... واستطاع الرأسماليون واليمينيون العرب أن يقولوا أيضًا: ما نسير عليه نحن هو العدل، والعدل شريعة الله!

ولهذا فكل من قال: «إن العدل هو شريعة الله» قلنا له: إن شريعة الله هي العدل!! أي من أراد أن يعرف العدل حقًا فليرجع إلى حكم الشريعة.

نعم... إن العدل هو شريعة الله فيما لا نص فيه، وفيما ترك لاجتهاد المجتهدين... أما ما حكمت فيه النصوص، فليس لمؤمن إلا أن يقول: «سمعنا وأطعنا». مؤقتًا بأن شريعة الله هي العدل كل العدل.

فالنصوص هي الحاكمة على عقول البشر مهما تكن رتبتهن، وليست العقول أبدًا هي الحاكمة على النص المعصوم.

فهل نقد الاشتراكيون العرب شريعة الله المحكمة، التي هي العدل قطعًا، قبل أن يقولوا: إن عدلهم - فيما تصوره عقولهم وأهواؤهم - هو شريعة الله؟ هل حرموا الربا وجمعوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر؟ هل حاربوا الإلحاد والإباحية، وتخلوا عن «العلمانية» اللادينية؟ هل منعوا الخمر والميسر - والخلاعة والتتهتك، وأقاموا حدود الله في أرضه؟ هل نشرُوا أخلاق الإسلام وآداب الإسلام، بدل الآداب الغربية والتقاليد الغربية؟ هل أقاموا التعليم والثقافة والإعلام على أساس المفاهيم الإسلامية، والقيم الإسلامية... بدلًا من المفاهيم والقيم الاشتراكية؟ هل أقاموا الجيوش على أساس من الروح الإسلامية

والتوجيهات الإسلامية؟؟

بل هل رضوا - مجرد رضا - الاحتكام إلى الشريعة المنزلة؟؟

كل ما نراه منهم، وما نعلمه عنهم، أنهم لا يؤمنون بالكتاب كله، بل يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، فما كان موافقاً لاتجاههم ومشاربهم وأفكارهم آمنوا به، وما خالفها اتخذوه وراءهم ظهريةً.

وإذن لا مجال للتمسح بالإسلام، وبشريعة الله من أناس لا يحترمون شريعة الله، ولا يحكمونها في كل شئوئهم، وهم يسمعون آيات الله البيّنات تدمغ بالكفر والظلم والفسوق كل من لم يحكم بما أنزل الله.

ثالثاً: إن الاشتراكية الثورية العربية بالمفهوم الذي شرحناه من قبل - نقلاً عن مصادر الاشتراكيين العرب أنفسهم - ليس في وسعها أن تلتقي مع الإسلام، كما ليس في وسع الإسلام أن يلتقي معها.

ذلك أنها لم تعد - كما قلنا - مجرد حلول جزئية مؤقتة لمشكلات اقتصادية واجتماعية قائمة... بل أصبحت عندهم مذهباً للحياة، وعقيدة للمجتمع، وأيديولوجية للدولة.

وهذا معناه أنها لا بد أن تصطدم بالإسلام اصطداماً مباشراً، لأنه هو ذاته مذهب وعقيدة وأيديولوجية شاملة، ولا يرضى إلا أن يسيطر على المجتمع، ويوجه الحياة كلها من أدب «دخول المرحاض» إلى بناء الدولة، وإقامة الخلافة.

ولا يتصور مسلم - يؤمن بأن الإسلام كلمة الله - أن يقبل هذا الدين العظيم يوماً لنفسه بالعيش خادماً أو ذليلاً للاشتراكية أو لأية أيديولوجية أرضية وضعية، لأنه دائماً «سيد» بطبيعته، وهو يعلو ولا يُعلَى.

إن الإسلام ليس «موظف تشريفات» مهمته الترحيب بما هو قادم من المذاهب والأيديولوجيات، جاءت مرة من اليمين، وأخرى من اليسار... وهو أعظم وأكبر من أن تقتصر رسالته على إصدار فتاوى التبريرات، وخطب التبريكات!!

إن الاشتراكية الثورية تريد من الإسلام أن يكون له هامش الحياة ويكون لها صلبها، وأن يكون له «الصدف»، ولها هي «اللؤلؤة»، أن يكون له الفئات، ولها «وسط الهائدة» أن يكون له المساجد والزوايا، وتكون لها المدارس والجامعات والدواوين والمحاكم والأندية والنقابات، وكل أجهزة الحكم والتشريع، والتثقيف والتوجيه... ولكن الإسلام لا يقبل هذا أبدًا.

على أن الإسلام لو رضي بالمسجد وحده ما تركته له بالاشتراكية، لأنها تريده مسجدًا اشتراكيًا لا مسجدًا إسلاميًا، تريد مسجدًا يوجهه الحزب العقائدي أو الاتحاد الاشتراكي، لا مسجدًا حرًا يقول كلمة الإسلام ويصدع بها في وجه كل متكبر جبار.

إن كل مرفق في ظل الاشتراكية الثورية لا بد أن يكون موجهاً منها: الاقتصاد موجه، والإعلام موجه، والديمقراطية موجهة، والدين أيضًا لا بد أن يكون موجهاً!

فإن أبي أحد من دعائه وبدا منه «النشوز»، ورفض أن تكون كلمة الله هي السفلى، وكلمة «ماركس» هي العليا، فالويل له من كهنة الدين الجديد، دين الوثنية الهادية!

رابعًا: وأخيرًا نضيف هذا أمرًا له اعتباره، يجعل الاشتراكية العربية - أو المسماة عربية - بعيدة مل البعد عن الإسلام... وهو: أن الأحزاب الاشتراكية العقائدية

الثورية الكبرى في عالمنا العربي يقودها أناس غير مسلمين: أمثال ميشيل، وجورج، ونايف، وغيرهم من القادة الفكريين العرب آخر الزمان!

فليس معقولاً أن يتبنى هؤلاء النصارى - من تلاميذ المبشرين الأمريكيين وأشباههم - الدعوة إلى الاشتراكية إسلامية!

سيقول بعض الناس: إن هناك زعماء غير هؤلاء يدعون إلى الاشتراكية الثورية، وهم من المنتسبين إلى الإسلام - فإذا كانت اشتراكية الأولين غير إسلامية، فما الذي يمنع أن تكون اشتراكية الآخرين إسلامية! وبخاصة أننا كثيراً ما رأينا بين الفريقين خصومات واتهامات ومشادات عنيفة؟

والذي أود أن ينصح للقارئ أن الخصومات التي تحدث بين الفريقين ليست لأن هؤلاء مسلمون وأولئك نصارى، فالدين معزول عن هذه المعارك تماماً... وليست لأن اشتراكية هؤلاء تخالف اشتراكية أولئك، فالخلاف بينهما ليس أيديولوجيا ولا فكرياً... بل هو خلاف سياسي... خلاف على مواقف وأشخاص. لا على اتجاهات وأفكار... حتى رأينا الحزب الواحد - كالبعث - يختلف على نفسه، ويتهم بعضه بعضاً.

وبهذا كله يتأكد لنا ولأبناء قومنا جميعاً: إن الاشتراكية التي يعتنقونها مبدأً وعقيدةً ويتخذونها أيديولوجيةً ونظاماً، إنها هي مبدأً أجنبي. وعقيدة دخيلة على الأمة المسلمة، وأيديولوجية مستوردة من غير أرضها... وكل محاولة لإلباسها عباءة عربية، أو جبة وعمامة إسلامية، هي محاولة محكوم عليها بالفشل، لأنها تحاول أن تجمع الشيء وضده، وتثبت الأمر ونقيضه... أشبه بمحاولة إخوان الصفا وغيرهم التوفيق بين دين محمد وفلسفة أرسطو، فلم تهتد إلى توفيق، بل تلفيق، فلا



أسلمت الفلسفة، ولا تفلسف الإسلام ...

والحقيقة أن المحاولات التوفيقية أو التليفية بين الإسلام والاشتراكية لا يرضاها مسلم صحيح الإسلام، ولا اشتراكي عميق الاشتراكية.

وكل دارس للاشتراكية والإسلام يعلم هذا.

ومن هنا يؤكد الأستاذ «برنارد لويس» أن الليبرالية والفاشية والوطنية والقومية، والشيوعية والاشتراكية كلها أوروبية الأصل، مهما ألقمها وعدلها أتباعها في الشرق الأوسط، والمنظمات الإسلامية هي الوحيدة، التي تنبع من تراب المنطقة، وتعبر عن مشاعر الكتل الجماهيرية المسحوقة»<sup>(181)</sup>.

#### لا حاجة بأمتنا إلى الاستيراد:

في علم الطب لا يجوز أن يُفتح بطن المريض وتُجرى له عملية جراحية إذا كان يمكن علاجه ببعض الأقراص أو المشروبات ... كما لا يجوز أن يُلجأ إلى الأدوية المركبة المعقدة إذا أمكن علاجه بالأدوية البسيطة الطبيعية، أو بحُسن التغذية والتهوية ونحوها.

وفي علم الاقتصاد «لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة وله رصيد مدخور، قبل أن يراجع رصيده، فيرى إن كان فيه عناء ... ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد، قبل أن تراجع خزانتها، وتنظر في خاماتها ومقدراتها كذلك ... أفلا يقوم رصيد الروح، وزاد الفكر، ووراثات القلب والضمير، كما تقوّم السلع والأموال في حياة الناس»؟!<sup>(182)</sup>.

(181) الغرب والشرق الأوسط (ص 179).

(182) العدالة الاجتماعية في الإسلام (ص 3).

لهذا كان ترك الدواء الطبيعي البسيط - إذا تكلمنا لغة الطب - وهو الإسلام - لإجراء «عملية اشتراكية جراحية» لأمننا خطأ لا شك فيه، وهو خطأ جرّ عليها الآلام والأوجاع، وعرض صحتها بل حياتها للخطر.

وكان استيراد السلع العقائدية والنظم الأجنبية، مع وجود «مخزننا الوطني» الملىء بخيراتنا الوفيرة إذا تكلمنا بلغة الاقتصاد والتجارة - وهو الإسلام - خطأ أيضاً لا ريب فيه.

إن العقائد الاجتماعية، والأيديولوجيا الفكرية لا تُفرض على الناس من فوق، بحق القوة، بل الناس الذين يؤمنون بها هم الذين يفرضونها على أنفسهم بقوة الحق.

ومن هنا فشلت الاشتراكية الثورية التي فرضتها الانقلابات العسكرية بقوة الدبابات والمدرعات، كما فشلت الليبرالية الديمقراطية، التي فرضها الاستعمار أولاً بقوة سلطانه، وسلطان قوته، ثم فرضتها الحكومات الوطنية من بعده «بالفرمانات» الرسمية، والمراسيم الملكية!

#### خطأ جرّ إلى كل الأخطاء بعده:

لقد أخطأ اليساريون الاشتراكيون العرب في الاتجاه، كما أخطأ فيه الليبراليون اليمينيون من قبل.

وخطأ الاتجاه يعني أن كل المشروعات والتحركات والأعمال لا تؤتي أكلها، ولا تعطى ثمرتها المرجوة.

إن الخطأ في الاتجاه، أشبه بمن يخطئ في اكتشاف الطريقة الصحيحة لحل مسألة حسابية. إنه قد يجمع ويطرح أو يضرب ويقسم بصورة سليمة، ولكن النتيجة

ستكون خطأ حتمًا، وسيكون الخطأ في الغالب جسيمًا، لأن الخطوات كلها متشابهة... مترتب بعضها على بعض، فإذا بدأ الخطأ منذ الخطوة الأولى، لم يُرج الصواب بعد ذلك في سائر خطوات الحل، ولا في النتيجة النهائية أبدًا

### المجتمع الإسلامي لا يدع إسلامه للاشتركية:

لقد أخطأ الثوريون العرب أساسًا في استيراد «العقيدة الاشتراكية» الدخيلة ليبنوا على أساسها حياة مجتمع مؤمن بالإسلام، فلماذا لم ينجحوا في تحقيق أهدافهم أنفسهم، ولا في تحقيق أهداف الأمة، وكان الفشل الدائم حليفهم.

أرادوا أن يصبوا في عروق الأمة العربية المسلمة دماء أجنبية غريبة بحجة التطعيم والتلقيح ونسوا أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال البسيط:

هل هذه الدماء الأجنبية موافقة لفصيلة الدم العربي المسلم أم مخالفة له؟؟ بل نسوا أن يسألوا أنفسهم سؤالًا سابقًا على ذلك، هو: هل الأمة في حاجة أصلًا إلى هذا الدم أم لا؟؟

لقد أخفقت أيديولوجيتهم وحق لها أن تخفق، وفشل نظامهم وكان حتميًا أن يفشل... فمحال أن تنجح أيديولوجية أو نظام يُفرض على أمة تعتقد - بحكم تعاليم دينها - أنها تملك أمثل فلسفة لتفسير الوجود، وأكمل نظام لتوجيه الحياة، وأعدل شريعة لتسيير المجتمع.

محال أن تنجح هذه الأيديولوجية أو ذلك النظام المستورد، إلا إذا أخلت الأمة بالتزامها بدينها، ونقضت - جهرة - عهدها مع ربها، ورضيت لنفسها الكفر بالدين، والهوان في التاريخ، والعيش على التسول المقبوح!

ولو أن الأمة فعلت ذلك ورضيت أن تعيش في الحياة ذنبًا لا رأسًا، لكان هذا

هو أول الخسران والضياع، لأن الأمة التي تخون دينها الحق، وحضارتها المثلى وتدع حقها لباطل غيرها، وتستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير ...

لا غرور بعد هذا أن يفشل الاشتراكيون الثوريون في تحقيق أهدافهم المتمثلة في شعارهم المثلث: «الوحدة والحرية والاشتراكية» التي فسروها بالكفاية والعدل.

ولا عجب أن يفشلوا في تحرير فلسطين، وأن يضيفوا إلى نكبتها القديمة الأولى، نكبة جديدة ثانية، أشد من الأولى وأعتى.

ولا عجب أن يفشلوا كذلك في تثبيت دعائم الأخلاق والفضائل، وفي تحقيق الاستقرار والطمأنينة في حياة البلاد.

وكل هذا الفشل نتيجة لخطئهم الأول والأكبر الذي قلناه من قبل، وهو: أنهم يضعون علاجاً لأمة لا يعرفون حقيقة مرضها. وبعبارة أخرى: لم يجددوا بالضبط: ما هي مشكلتها؟ ثم ما الطريق إلى حلها؟

قال قوم: إن مشكلة أمتنا هي التجزئة، وحلها في الوحدة.

وقال آخرون: بل مشكلتها في التخلف، وحله في التقدم ...

وقال غيرهم: إنما مشكلتنا من الاستعمار في الخارج، والسيطرة من الداخل، وحل هذا وذاك في الحرية ...

وقال غير هؤلاء وأولئك: ليست مشكلتنا غير الظلم الاجتماعي، وحله في العدالة الاجتماعية.

وكل هذه المشكلات واقعة، وحلولها المقترحة صحيحة ... ولكن لماذا نطلبها من عند غيرنا؟ ولماذا نطلب لها أساساً أيديولوجياً غريباً عن روح أمتنا وعقائدنا

وقيمتها؟ ولماذا نصر على مد أيدينا لغيرنا وعندنا من رصيدنا المذخور ما يكفي ويغني؟!

لهذا كان الأهم من عرض شتى الحلول المذكورة أن تقوم على أساس نظري فلسفي أو أيديولوجي يمنح هذه الحلول روحًا وحيوية، ويربطها بضمير الأمة، فتتخذ إلى أعماق نفوسها، بدل أن تبقى طافية على سطح حياتها.

#### أصل المشكلة وحقيقة حلها:

وذلك ينتهي بنا إلى بحث أصل المشكلة وجوهرها ... إن مشكلة هذه الأمة الأساسية، أنها نسيت نفسها، وغفلت عن سر وجودها، وعاشت في «تية فكري» لبس عليها غايتها، وعمى عليها طريقها، وضللها عن وعي ذاتها، ورسالتها في هذه الحياة.

إنها أشبه بمن فقد ذاكرته في حادث، فلم يعد يعرف اسمه ولا نسبه ولا أصله ولا هويته ولا تاريخه، فعاش بشخصية هي - في الحقيقة - غير شخصيته الأصلية: ماض مجهول، وحاضر مضطرب، ومستقبل مبهم!

والإصلاح الحقيقي والجذري، والتغيير الثوري حقًا - إن استعرنا عبارات القوم - هو رد هذه الأمة إلى أصولها، إلى منابعها، وإخراجها من ذلك التيه الطويل، لتعود إلى اكتشاف نفسها، ومعرفة قدرها، وتوضح رؤيتها لغايتها وطريقها، وتعمل على تحقيق ذاتها، وإثبات وجودها.

العمل «الانقلابي» الكبير الذي تنتظره هذه الأمة هو إخراجها من «التبعية» الفكرية إلى «الاستقلال» الحقيقي، ومن غبش الرؤية إلى وضوحها، ومن الذبذبة بين الاتجاهات والأيديولوجيات إلى أيديولوجية أصيلة متميزة، لا شرقية ولا

غربية، ولا شيوعية ولا رأسمالية... ولن تجده هذه الأيديولوجية إلا في الإسلام: رسالة الساء إليها، ورسالتها إلى أهل الأرض جميعًا. ف «الحل الإسلامي» وحده هو سبيل الإنقاذ لها، وطريق الخلاص للبشرية من خلالها.

وهذا هو الدور الذي لم يجد بطله حتى اليوم بين حكام المسلمين، السابقين واللاحقين... وهذا ما تخشى القوى العالمية كلها - على اختلاف أديانها وأيديولوجياتها وسياساتها - أن يحدث، وما تعمل وتخطط للحيلولة دون وقوعه... ولهذا يجب أن تخلق كل حركة إسلامية رشيدة حتى لا يظهر يومًا «صلاح الدين» من جديد.

«الحل الإسلامي» هو سبيل الإنقاذ حتمًا... ولكن ما معالم هذا الحل؟ وما خصائصه؟ وما شروطه؟ وما مكسابنا من ورائه، وما الطريق إلى تحقيقه؟ فموعدنا لبيان ذلك كله وتفصيله الجزء الثاني من سلسلة «حتمية الحل الإسلامي» إن شاء الله وعنوانه: «الحل الإسلامي فريضة وضرورة».



## كيف وجدت الاشتراكية لها سوقاً؟

تبين لنا من دراستنا السابقة إفلاس الاشتراكية الثورية العربية، وعجزها وفشلها في كافة الميادين ... ومن هنا يقفز إلى الخواطر وعلى الألسنة سؤال: إذا كانت الدعوة الاشتراكية بهذا الضعف، أو هذا القصور، وهذا التناقض، فكيف إذن وجدت لها أذنًا صاغية، أو سوقًا نافقة، عند بعض الشبان، وبعض الفئات في البلاد العربية والإسلامية؟

والجواب نوضحه فيما يلي:

### اشتراكية بالدبابات:

أولاً: إن الاشتراكية لم يكن لها نفاق ولا رواج، ولا تكاد تجد من يصغى إليها في بلادنا العربية والإسلامية، للشعور العام بأنها تصطدم بنظام الإسلام للحياة والمجتمع - وبأن في عدالة الإسلام - وهي عدالة الله - ما يغني عنها، ويتضمن أحسن ما فيها، مع التنزه عن تطرفاتها ونقائصها.

ولكن الذي حدث أن الاشتراكية كزميلتها الليبرالية الديمقراطية، كلتاهما فُرضت من فوق ... كما قال «برنارد لويس»<sup>(183)</sup> ... الليبرالية فرضها الاستعمار ثم خلفاؤه من الحكام الوطنيين ... والاشتراكية فرضتها الانقلابات العسكرية بالدبابات والمدرعات.

يذكر «برنارد لويس» في كتابه عن «الغرب والشرق الأوسط» أن الاشتراكية لم تأت تلبية لطلب شعبي، أو رغبة جماهيرية، ولا جاءت نتيجة لانتصار الحركة

(183) راجع ما نقلناه عن «برنارد لويس» في كتابنا هذا.

الاشتراكية أو نجاح الطبقة العاملة، بل كانت نتيجة قرار نظام حكم عسكري. وبعد وثوب الاشتراكية على الحكم، استطاعت بالترغيب والترهيب، وبالدعاية والتحبيب، أن تكسب لها بعض الأنصار ... ومن خصائصه عصرنا - كما قال «برتراند رسل» - أن الحكومة تستطيع بأجهزتها الجبارة التأثير على أفكار الشعب. ولا عجب أن أصبحت أجهزة الإعلام والتوجيه والتربية والتعليم كلها تحت يد الحكم الاشتراكي ... وباتت تصوغ الأفكار والأذواق للناشئة وللشعب وفقاً للأيديولوجية الاشتراكية، وإن لم توفق في ذلك - ولله الحمد - كانت تتمنى، كما بينت مظاهرات الطلبة المصريين في سنة (1968)، وآراء الشعب بعد تغيير مايو (1971).

ومما لا ريب فيه أن كثيراً من الناس هم أنصار الحكم لا أنصار المذهب، فإذا تغير الحكم تغير اتجاههم ... شعارهم المثل القائل: در مع الأيام إذا دارت!  
وقو الشاعر:

ودارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم!  
فهو اشتراكي في عهد الاشتراكيين، وديمقراطي في عهد الديمقراطيين ... وهو ملكي مع الملكيين، وجمهوري مع الجمهوريين.

#### الاشتراكية تستخدم الدين لتثبيتها:

ثانياً: إن الاشتراكية قد استطاعت - بذكاء ومهارة - إلى حد كبير أن تستخدم الدين - أو على الصحيح: بعض المتزيين بزيه والمنتسبين إليه للأسف - في ترويجها وقبولها والإقرار بشرعيتها.



فقد حاول هؤلاء المخادعون والمخدوعون أن يظهرها أمام الشعب بصورة «العدالة الاجتماعية» التي يأمر بها الإسلام، ويدعو إليها... واستغلوا بعض الآيات والأحاديث والسوابق الإسلامية في تثبيتها... فعل ذلك بعضهم عن خبث وسوء طوية، وبعضهم عن غفلة وحسن نية... كما استغل الاشتراكيون بعض الكتب الإسلامية التي تحمل اسم الاشتراكية عنوانًا لها وإن أضيفت إلى الإسلام، ليبرروا بها اشتراكيتهم العلمانية، مع مخالفتهم لروحها ومناقضتهم لوجهتها الأساسية.

ولو كانوا صادقين حقًا لاتجهوا إلى الإسلام نفسه، وإلى الإسلام كله، وإلى الإسلام وحده، كما بينا ذلك من قبل.

المهم أن هذه المحاولات كان لها أثرها بدون شك لدى فريق من الناس، صدّقوا أن الاشتراكية من الإسلام، أو أن الإسلام اشتراكي.

ولا شك أن كثيرًا من هذا الفريق قد انكشفت لهم الحقيقة فيما بعد، وعرفوا ما هي الاشتراكية وما هو الإسلام، ولكن بعد أن استفادت الاشتراكية منهم في تثبيت قوائمها في المنطقة يوم لم يكن لها سوق ولا عملاء.

#### هواية التغير لدى بعض الناس:

ثالثًا: وما ساعد على رواج السلعة الاشتراكية أن بعض الرجال يحملون مثل عقلية نساء هذا العصر - الأوروبيات والمتأورات - فهم يجرون وراء «موضة الأفكار» كما تجري النسوة وراء «موضة الأزياء»!

إنهم يريدون التغير لمجرد التغير، ويتبعون الجديد، لا لأنه حق، أو لأنه نافع، بل لأنه جديد وكفى!

لقد رحب سلف لهم بالليبرالية يوم كانت الليبرالية بدعًا جديدًا من صادرات

أوروبا إلى الشرق.

فلما دار الزمن على سلعة الليبرالية وانخفض سعرها في سوق الأفكار والمذاهب، وظهرت «الاشتراكية» جديدة براقية، تحوطها الدعايات، وتضخمها التهاويل. سارع هؤلاء إلى الارتقاء في أحضانها... ولا تستبعد إذا ظهرت بدعة فكرية وسياسية أحدث من الاشتراكية، أن يكونوا أسرع إليها من السيل إلى منحدره... عقلية الذي تستهويه كل لعبة مستحدثة يقع عليها بصره، فيتثبت بها ويدع لعبته القديمة من أجلها، ولعل الأول أرفع قيمة وأعلى ثمنًا... ولكن «القيمة» لا تهم إنما يسيل لعبه وراء الجدة، فالجديد أفضل من القديم، والأجد أفضل من الجديد!

#### الاشتراكية شعار لضرب الإسلام من الحاقدين عليه :

رابعًا: وشيء آخر ينبغي أن نذكره هنا بصراحة... ذلك أن بعض الناس يحتضنون المبدأ الاشتراكي، لا رغبة في الاشتراكية، ولا إيمانًا بها، ولكن ليتخذوا منها «قناعًا» يتسترون تحته للكيد للإسلام وأهله، والتنفيس عن أحقاد تأكل صدورهم من قديم ضد هذا الدين، وهم يعلمون أنهم لو حاربوه تحت عنوان العنصرية الدينية أو الطائفية المكشوفة، لأثاروا عليهم الحمية الإسلامية التي لا يلبث شررها أن يستحيل إلى نار مستعرة، والتي من شأنها أن توحد الصف المختلف، وتجمع الأمة المفترقة - وتدفعها في وجه عدوها صفاً متماسكاً كالبنيان المرصوص... وقد جرّبوا أثر هذه الحمية من قبل، أيام نور الدين وصلاح الدين.

ومن هنا أعرض أساتذتهم في الغرب عن أسلوب «بطرس الناسك» البدائي، ولم يرفعوا هذه المرة شعار «الصليب» ولم يتنادوا بإنقاذ «قبر المسيح» ويذرفوا عليه

دموع التماسيح، ولو فعلوا لفشلوا من أول الطريق ... وارتدت سهامهم إلى نحورهم ... ووجدوا أن الحل الأمثل أن يتجروا هذه المرة بالسياسة لا بالدين، وأن يوعزوا إلى أوليائهم وتلاميذهم ليتبنوا شعار «الثورية» بدل «الصليبية». ويتعلقوا باسم «ماركس» لا باسم «المسيح»، ويتنادوا بإنقاذ الطبقات الكادحة بدل إنقاذ المهدي وكنيسة القيامة! ويتحدثوا باسم «الجهاد» لا باسم طائفة محدودة مسحوقة.

وكانت حيلة بارعة حقًا، انطلت على كثير من المسلمين «الطيبين»! فصدقوا - في بلاهة - أن لويس عوض وغالي شكري وميشيل عفلق وحبش وحوامة ... وغيرهم من أحفاد الصليبيين والباطنية والدونمة وأمثالهم، يذربون رقة «ثورية» وحنانًا «اشتراكيًا» على «الجهاد» المسلمة، وطبقاتها العاملة الكادحة!

ومعنى هذا أن هذا النوع من اليساريين التقدميين لم يعتنقوا اليسار حُبًا في الاشتراكية، ولكن كراهية في الإسلام، ومحاولة لضربه بسيف غير ديني، ويبدلوا تُتهم بالتعصب، إنها هي يد تقدمية تحررية! والأولى أن تكون هذه اليد من أبناء المسلمين أنفسهم ... وقد كان ... فبعد أن كانت الأحزاب اليسارية الهاركسية أول الأمر تضم أفرادًا كلهم من غير المسلمين «كما كان أعضاء الجمعيات السرية القومية تمامًا في عهد العثمانيين» سعوا بهمة وجد حتى ضموا إلى صفوفهم عددًا من أبناء المسلمين، ثم تتابع السيل، ونجحت الخطة بغير دوي ولا ضجيج.

لقد كانت فرصة ذهبية لم تحلم بها تلك الطوائف لمدى ثلاثة عشر قرنًا أو تزيد، أن يصبح «الكفار» المغضوب عليهم والضالون في نظر المسلمين «أئمة» يتلمذ عليهم أتباع محمد، وتلاميذ القرآن ... وأن يقبلوهم معلمين لهم، وقادة للفكر فيهم، و«مهندسين» يقوم على «تصميمهم» العبقرى الخلاق «!!» البناء السياسي

والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجموعة العربية من محيطها الهادر إلى خليجها الثائر! كما يقولون.

### فساد «اليمين» في بلاد العرب والمسلمين:

خامسًا: وأهم من ذلك كله في رواج الدعاية الاشتراكية وعلو صوتها. هو: فساد ما يسمى بـ «اليمين» في بلاد العرب والمسلمين. هذا اليمين الغبي العاجز عن تطوير نفسه<sup>(184)</sup>. والتخلص من عقده. ومعالجة أخطائه وانحرافات هذا اليمين الذي دمره ترفه وعبثه وغفلته وفساده في أكثر بلاد العرب، والذي بقى منها تيمد الأرض تحت قدميه، وهو لا يزال غارقًا في النعيم. راتعًا في اللهو، متمتعًا بالامتيازات، غافلاً عما يدور من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وشماله، وسيظل في هذه الغفلة وهذا الغباء حتى يحق عليه القول، فيدمر تدميرًا.

هذا اليمين الذي يحاول الإصلاح بالترقيع، ويعالج الأمراض الفتاكة بالأقراص

(184) اذكر هنا مثلًا واحدًا قريبًا، فيه أكبر الدلالة على خيبة اليمين العربي. ذلك هو فشل «اتحاد الإمارات العربية التسع» في الخليج. فقد عجز حكام هذه الإمارات، التي لا يتجاوز سكانها الأصليون نصف مليون نسمة - عن إقامة «اتحاد» بينها، مع ضرورته الحيوية لنمو البلاد وسلامتها واستقرارها، ولم تستطع محاولات المخلصين في إنجاح الاتحاد المنشود، ولا مساعي السعودية والكويت المتكررة للوساطة والتقريب، أن تحل العقد، وتقرب الشقة. وانتصرت الأنانيات والعصبية والأهواء الداخلية والضغط الخارجي الخفية، على المنطق وعلى المصلحة العامة المتوخاة للمنطقة من وراء الاتحاد.

وكان آخر الأنبياء انفراد ست إمارات من إمارات «الساحل المتصالح» (تأمل هذه التسمية العجيبة التي توحى بأن الأصل فيما بين هذه الإمارات هو التنازع والخصام!) السبع يعمل اتحاد ضيق صغير فيما بينها، وبقيت واحدة من السبع خارج هذا الاتحاد. كما بقيت الإماراتان الكبيرتان: البحرين وقطر مستقلتين عنه أيضًا.

ومعني هذا أن يكون في هذه الرقعة التي تضم نصف مليون ثلاث دول أو أربع، لكل منها سفارتها وقناصلها ومندوبوها. وغير ذلك مما يحتاج إلى نفقات وتكاليف لا ضرورة لها.

المسكنة، ويأخذ من الدين القشور دون اللباب، ويكتفى بالعرض دون الجوهر.  
 هذا اليمين الذي يحلو لبعض الناس - قصداً - أن ينسبوه إلى الإسلام، وهو  
 يقاوم الحركات الإسلامية الواعية، كما يقاومها اليسار، وإن اختلفت الأساليب.  
 ضعف هذا اليمين وعجزه وفساده هو الذي فتح سوقاً لليسار الثوري، وإن كان  
 لا يقل عنه عجزاً وفساداً.

وقد حكي في الأساطير: أن ثعلباً ضغط على أرنب. فصر-خت ... فانتفش  
 الثعلب وانتفخ ... فقالت له الأرنب: ليس لقوتك. ولكن لضعفي!  
 فإذا راج اليسار لدى فريق من الناس، فليس ذلك لقوة اليسار، ولكن لضعف  
 اليمين!

هذا اليمين الذي يعبث بالألوف والملايين، والشعب من حوله يبحث عن لقمة  
 تغذيه، أو ثوب يواريه، أو بيت يؤويه، فلا يكاد يجده ... هذا اليمين هو أكبر داعية  
 إلى الشيوعية والاشتراكية الثورية، إنه يجارها بأقواله، ويدعو إليها بتصرفاته  
 وأعماله.

سادساً: رواسب الكراهية والنقمة التي حفرها الغرب المستعمر في أنفس  
 العرب والمسلمين، منذ احتلاله لديارهم وتحكمه من رقابهم، وإهانته لكرامتهم،  
 وتحديه لدينهم، وتعويقه لدينهم ... وهذا جعل كل معارض للغرب، وكل متحد  
 له - أيا كان مذهبه - قريباً من قلوب العرب والمسلمين، على حد قول القائل:  
 «عدو عدوك صديقك»!

ولا زلت أذكر كيف كانت عواطف جمهور الناس في بلادنا - إبان الحرب  
 العالمية الثانية - مع الألمان ضد الحلفاء، واعتبر بعض الناس «هتلر» سيفاً من الله

سل للانتقام من الإنجليز والفرنسيين وغيرهم من الكفرة المستعمرين، حتى كان بعض العوام يسمونه «الحاج محمد هتلر»!!

وهو لون من التنفيس أو المقاومة السلبية ضد الغرب المتسلط البغيض.

ولقد زاد من موجة العلماء للغرب موقفه من قضية فلسطين... وتأيدته الدائم لإسرائيل، ودوره من قبل في خلقها في هذه المنطقة من عالمنا العربي الإسلامي خاصة... وبروز الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الدور، بوصفها الظهير العسكري والسياسي والاقتصادي لإسرائيل.

هذا الموقف الغربي المتحيز الجائر... جعل بعض الناس ينظرون بعين السخط إلى أنظمة الغرب الذي ذاقوا على يديه الصعاب والعلقم، وينظرون بعين الرضا إلى ما يجري من قبل خصمه «الأيديولوجي» وهو الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الشرقي، لم يكن ذلك حبًا في زيد، ولكن كراهة في عمرو.

ثم لما بدأت صلات بعض البلاد العربية تقوى بالاتحاد السوفيتي - عن طريق السلاح والخبراء والقروض والدعاية - وبدأ السوفييت يغيرون من موقفهم - شيئًا ما - تجاه القضايا العربية، وفقًا لمخططهم في كسب المنطقة والنفوذ إليها كان لذلك أثره في الغزو الفكري الماركسي، وفي التأثير على الرأي العام العربي والإسلامي.

صحيح أن للاتحاد السوفيتي وجهًا استعماريًا آخر... فقد ضم بلادًا إسلامية عريقة إلى جمهورياته بالقوة، وفرض عليها الشيوعية بالإكراه، وجعل يبيد العنصر - الإسلامي بين ربوعها في دها، وصمت... كما أن له مواقف في خلق إسرائيل

وإبقائها<sup>(185)</sup>، وما زال يرى أن إسرائيل خلقت لتبقى... ولكن هذا كله مطموس  
مغيب عن الشعوب بتأثير الدعاية من جانب السوفييت، والجهل من جانب  
المسلمين بالقضايا الإسلامية.

فإذا كان اليمين العربي - كما رأينا - يدعو إلى الماركة بسلوكه المنحرف، وترفه  
المهلك، فإن اليمين الغربي - بتحيزه الفاضح، وجوره البين - هو الذي يدفع الناس  
نحو الاشتراكية دفعًا.

#### إفلاس الليبرالية الديمقراطية:

سابعًا: قصور الليبرالية الديمقراطية - أيديولوجية ونظامًا - على المستوى  
النظري والعملي، وثبوت فشلها وعجزها عن تلبية حاجات الإنسان النفسية  
والمادية والوفاء بحقوقه الاقتصادية والسياسية، بسبب تصورها الناقص للحياة  
والإنسان، وقيام نظامها الاجتماعي على أساس أن الفرد هو الأصل في الدولة، وهي  
إنما خلقت لمصلحته، وهو حر حرة مطلقة في تصرفاته ونشاطاته كلها:  
الاقتصادية والفكرية، والخلقية... ومهمة الدولة مقصورة على تنسيق حريات  
الأفراد حتى لا تتصادم... أو على حفظ الأمن وحماية الملكية الخاصة (حماية الذين  
يملكون من الذين لا يملكون).

ومعني هذا أن تصبح الدولة حارسًا لأملأك الأغنياء، لا خادماً لصالح الفقراء  
... وتصبح حامياً لمكاسب الأقوياء، «لا عوناً وقوة للضعفاء».

معني هذا: أن تكون الدولة حامية للإلحاد باسم الحرية الفكرية، وللإباحية

(185) انظر موسكو وإسرائيل - دراسة مدعمة بالوثائق لبيان دور موسكو في خلق إسرائيل  
وإبقائها للدكتور عمر حلبق.

باسم الحرية الشخصية، وللفوضى باسم الحرية السياسية، وللمظالم الاقتصادية باسم الحرية الاقتصادية، أو الملكية الفردية!

وثمرة هذا كله، تفكك المجتمع، وانهار الأخلاق، وبلبلت الأفكار، وانتشار المظالم، وثورات الأحقاد، والبحث عن بديل - أي بديل - عن هذا النظام الفاشل الفاسد، وهذه «الأيدولوجية» القاصرة العاجزة ... وهو ما جعل الباب مفتوحًا أمام الاشتراكية الثورية.

ولقد رأينا من المفكرين الغربيين أنفسهم من نقد الديمقراطية الغربية نقدًا صارمًا بين عجزها وقصورها ... من هؤلاء المفكر الكاثوليكي «جاك مارتيان» الذي يقول:

«إن سببًا مهمًا من أسباب فشل الديمقراطية الحديثة، هو تقاعسها عن تحقيق إنجازات ضرورية في النظامين السياسي والاجتماعي، فأدى هذا التقاعس إلى رجحان التناقضات القائمة في الاقتصاد المبني على قوة المال التوسعية، وعلى أنانية الطبقات الممولة، وعلى انشقاق الطبقة العاملة، المأخوذة بصوفية المبدأ الماركسي-الثوري ... فحالت هذه التناقضات دون ترسيخ التعاليم الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، وزاد من هذا الإخفاق عجز المجتمعات الحديثة عن مواجهة الفقر، وتشويهها لإنسانية العمل، وتقصيرها في إزالة استغلال الإنسان للإنسان»<sup>(186)</sup>.

ويصدر عن المفكر الأرثوذكسي «نيقولا بردييف» نقد أشد، فيقول: «لقد بدأت أزمة الديمقراطية منذ أمد بعيد ... وأول إخفاق لها هو عجز الثورة الفرنسية عن إنجاز ما وعدت به، ولذلك أصبحت الديمقراطيات اليوم في حالة قبيحة من

(186) الإسلام وتحديات العصر (ص 135 - 136).



الضعف والاستياء. تأكلها الخلافات الداخلية، وتنقصها الحياة، ويستعصي عليها الأمل في المستقبل، فهي تنادي بالحرية، ولكن هذه الحرية هي اللامبالاة تجاه الخير والشر، والصواب والخطأ... وقد بدأت ترتاب فيما تنطوي عليه آلية الاقتراع العام من حق»<sup>(187)</sup>.

### الجهل العميق بحقيقة نظام الإسلام:

ثامًا: هذه الأسباب كلها لم تكن كافية لاستبدال الاشتراكية الثورية بالليبرالية الديمقراطية لو لم يكن معها هذا السبب الهام العميق، وهو الجهل بالإسلام... بوصفه «أيديولوجية» شاملة متفردة، ونظام حياة كاملاً، أودع الله فيه من الأصول والأحكام والخصائص، ما يكفل السعادة والطمأنينة والحياة الطيبة للفرد، وللأسرة، وللمجتمع... وللعالم كله، لو التزم الناس بمنهجه، واهتدوا بهداه. ولم يأت هذا الجهل اعتباطاً، بل جاء نتيجة منطقية للغزو الفكري، الذي مارسه الاستعمار والتبشير في بلادنا منذ زمن طويل، كما بينا ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب.

وكان أكثر الناس جهلاً بحقيقة نظام الإسلام هم الذين هيأت لهم الأوضاع المخططة المدروسة أن يكونوا في موضع القيادة الفكرية والسياسية للشعوب العربية والإسلامية، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين.

لهذا لم يكن غريباً أن يبحثوا عن أي بديل لليبرالية الهزيلة، إلا الإسلام، وأن يولوا وجوههم شطر كل قبلة إلا شطر تراثنا وحضارتنا الربانية الإنسانية، وأن يفتشوا عن أي مصدر للإلهام إلا أن يكون القرآن، أو هدى محمد عليه الصلاة

(187) نفس المرجع السابق.

والسلام.

لقد سلبهم الاستعمار الثقافي الثقة بأنفسهم، بحضارتهم، بتراثهم، بنبيهم،  
بقرآنهم، ببرهم ﷺ!

وغرس في مكان ذلك كله الثقة بالغرب وحضارته وثقافته وأفكاره ونظمه  
وتقاليده ومثله وقيمه، وكل ما يجيء من عنده.

وكان هذا هو أعظم نصر حققه الغرب في ديار العرب والإسلام.

وكانت هذه هي أفدح خسارة مني بها العرب والمسلمون، إنها خسارة دونها ما  
سفكه الغزاة المستعمرون من دماء، وما استنزفوه من ثورات المنطقة وخيراتها سرًا  
وعلانية.

وأى خسارة بل أي نكبة أكبر من أن تجد مسلمًا - من أبوين مسلمين وأجداد  
عريقين في الإسلام - لا يعرف من دينه شيئًا إلا ما لقتته - أو يلقنه - على أيدي  
الخوارج المبشرين والمستشرقين؟! أن نجد محمدًا وأحمد، ومصطفى وحسنًا  
وحسينًا وعبد الله وعبد الرحمن... وغير ذلك مما حمد وعبد من الأسماء، وهم - مع  
هذا - يتنكرون للإسلام، وينظرون إليه من خلال نظرة الأوروبيين في عصر-  
التنوير إلى المسيحية والكنيسة ورجال الكهنوت!!

**عجز القوى الإسلامية عن علاج هذا الجهل:**

ولم تستطع القوى الإسلامية إلى اليوم أن تعالج الجهل المتفشي - لدى جمهور  
المثقفين - بدينهم وتراثهم وحضارتهم.

أولاً: لأنه من نوع «الجهل المركب» فهم يجهلون، ويجهلون أنهم يجهلون، بل

هم ينظرون إلى أنفسهم أنهم وحدهم الدعاة العارفون بحقائق الوجود والكون والحياة، فكيف يضعون أنفسهم موضع التلاميذ لأناس يعدونهم متخلفين رجعيين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 13].

وثانيًا: لأن بعض القوى الإسلامية - أو المحسوبة على الإسلاميين - ينقصها الفهم الصحيح لحقيقة الإسلام... وشمول رسالته، وخصائص نظامه للحياة، وتصوره للوجود، وهي إنما تهتم بجانب واحد من الإسلام على حساب جوانب أخرى، وهي لا تستقي فهمها للإسلام من ينابيعه الصافية الأولى: الكتاب والسنة كما فهمها الصحابة ومن تبعهم بإحسان من سلف هذه الأمة. بل تتلقى فهمها من الطوائف التي تنتسب إليها، دون نقد ولا تمحيص، وبخاصة أقوال المتأخرين من المؤلفين في عصور الابتداع والتقليد وانحطاط التفكير الإسلامي والسلوك الإسلامي.

وثالثًا: لأن بعض هذه القوى شغلها الدفاع عن نفسها، والرد على خصومها التاريخيين والمعاصرين، أكثر مما شغلها الدفاع عن رسالة الإسلام، وأمة الإسلام، وحكم الإسلام، ومصاير المسلمين، والرد على خصوم الإسلام الحاضرين، وأعدائه المتربصين به من كل جانب من صهيونيين وصلبيين وشيوعيين ووثنيين، ومنافقين.

ولهذا تجد في بلد إسلامي صراعًا بين المذهبيين واللامذهبيين، وفي بلد ثان حربًا بين السلفيين والمتصوفين، وفي بلد آخر جدلًا بين الحنفيين وأهل الحديث... إلى غير ذلك من الفرق والجماعات... في حين أن اللادينيين يحاربونهم جميعًا، وإن تفاوتت درجة الحرب طبعًا.

إن بعض هذه الطوائف - المنسوبة إلى الإسلام وثقافته - تؤثر تأييد الهاركسيين، ومناصرة القوميين العلمانيين، على أن تقف في صف جماعة إسلامية خالصة الإسلام، لأنها تعارضها في فهم بعض القضايا الجزئية للعقيدة أو للشريعة الإسلامية!

ورابعًا: لأن بعض القوى الإسلامية مشغول - كل الشغل - بقضايا جزئية، أو قضايا فات أو انما، أو بمعارك جانبية أو وهمية، عن المعركة الكبرى، وعن القضية المصرية الأولى.

إن بعض القوى الإسلامية استهلكها الجدل والتنازع حول مشكلة «خلق القرآن» أو «آيات الصفات وأحاديثها» أو «أفعال العباد» وما فيها من خلاف وما شابهها.

وآخرون شغلهم استنباط علوم الطب والفيزياء والفلك والذرة من القرآن الكريم.

وغيرهم يرد على شبهات المعتزلة أو الجهمية أو الخوارج أو غيرهم من الفرق التي لم يعد لها وجود إلا في الكتب ويدع شبهات الشيوعيين والمبشرين والمستشرقين، وتلاميذهم وعملائهم في بلاد المسلمين!

هذا مع أن المعركة الفكرية الأولى الآن هي معركة العقيدة الإسلامية ... معركة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وقضية العرب والمسلمين الأولى الآن هي: هل يقادون بهداية الإسلام، ومنهجه الرحب، وشريعته السمحة، أم يقادون بمبادئ وحلول مستوردة من الشرق أو الغرب؟

وكل تبديد للطاقات الإسلامية، أو تحويل للقوى الإسلامية عن هذه القضية

وتلك المعركة، هو في الواقع إضعاف للإسلام في مجابهة أعدائه، وتفريق لجنوده حيث يجب أن يجتمعوا وخيانة له وطعن في ظهره، حيث يجب أن يؤمن ويحمى.

وخامسًا: لأن القوى الإسلامية الواعية، التي فهمت الإسلام فهمًا صحيحًا، وآمنت به إيمانًا عميقًا، ووقفت حياتها وجهودها على نصرته والدعوة إليه - دينًا ودولة، عقيدة ونظامًا، عبادة وقيادة، مصحفًا وسبقًا - تكالبت عليها كل القوى المعادية لحكم الإسلام، ولعودة نظامه إلى الحياة، في الداخل والخارج، فلا تكاد هذه الطلائع الإسلامية الواعية المؤمنة تخرج من محنة إلا لتدخل في أخرى، ولا تكاد تلتقط أنفاسها حتى تدبر لها مكيدة أو مؤامرة جديدة، بحيث لا تجد وقتًا تفيق فيه من توالي الضربات الوحشية على رأسها، فضلًا عن حملات التشويش والتشويه والتفجير.

إن هذه الطلائع هي مبعث الأمل، في تغيير الأفهام السطحية والجزئية والتحريفية للإسلام، إلى فهم شامل صحيح لهذا الدين، وإلى وعي عميق لرسالته، يرد إليها نظرتها، ووضوحها وشمولها وصفاءها وتناسقها وتوازنها.

وهي أيضًا مناط الرجاء في مطادة الفكر العلماني - الليبرالي والماركسي - معًا - الذي عشعش في كثير من الرؤوس وإعطائها فكرًا إسلاميًا نقيًا من الشوائب والزوائد والانحرافات.

ومهما يكن من المحن المتتابعة على هذه الطلائع، فواجبها أن تعمل - جهد طاقتها - على مجابهة الغزو الفكري، ومطاردة الاستعمار الثقافي، وتقديم «الإسلام الكامل» صافيًا للدارسين والراغبين كما يقدم اللبن من بين فرث ودم، خالصًا سائغًا للشاربين.

\*\*\*

### خاتمة

أحسب أن هذه الدراسة قد أثبتت بوضوح أن أمتنا لم تكن في حاجة إلى حلول مستوردة مستمدة من أيديولوجيات أجنبية عنها، وأن هذه الحلول المصطنعة لم تكن حتمية تاريخية، وأكثر من ذلك أنها لم تكن ملائمة، وأكثر من هذا وذاك أنها كانت معوقة وضارة بدنيا أمتنا، فضلاً عن مناقضتها لدينها.

وقد حاولت من خلال هذا البحث أن أعطي صورة صادقة لأمتنا تحت سلطان «الأيديولوجيات» المستوردة. وما جنته عليها بتلك الحلول الدخيلة، في مادياتها ومعنوياتها... ولم أحاول - في نقل هذه الصورة - أن أتكلم أنا، بل تركت الوقائع تتكلم بصوتها العالي، كما لم أحاول أن أستشهد إلا بأصحاب الشأن أنفسهم، محاولاً أن أكون موضوعياً ما استطعت... أما التحليل والتعليل فهو لي. استمددته من منطقي كمسلم، ومن تجاربي كعربي، ومن تفكيري كإنسان.

وكل ما أرجوه من أنصار الحل الليبرالي، أو الحل الاشتراكي، أن يقرأوا كتابي بعين المنصف لا بروح المتهم، وأن يفتحوا صدورهم، لما فيه من نقد قد يشد ويقسو في بعض الأحيان، ولكن عذري أن الأمر يتعلق بدين ورسالة، وبمصير أمة. ومستقبل حضارة... كما أن تجبر الجاهلية، وضغطها الخائق على دعاة الإسلام، ورفضها لكل لغة للتفاهم إلا للسياط تلهب، وللنيران تكوي، وللمشائخ تقتل... وافتراءها على البراء العيب، كل هذا جعلنا نتحدث ونكتب بحرارة المظلوم، ومرارة المكالم... ومن حق المددوغ أن يتأوه، ومن حق الثكلي أن تبكي... وقديماً قالوا: «لبست النائحة كالثكلي»!

لقد آن لنا أن نرحب بحرية الكلمة ولو كانت معارضة لاتجاهنا أو سياستنا، فنحن لن نستفيد شيئاً - بل نتضرر كثيراً - إذا أحرسنا الألسنة، وكسرنا الأقلام، فقد خلق الله الألسنة لتتكلم، والأقلام لتكتب وتعبر.

ويزداد تضررنا إذا نحن أسكتنا الألسنة والأقلام الحرة، وأرخينا العنان لألسنة المداحين وأقلام المنافقين... وكذلك إذا تركنا لوناً فكرياً واحداً يعرض نفسه دون مزاحم أو منافس، محتكراً سوق الصحافة والإعلام. والتأليف والترجمة والنشر... فنفرض على المجتمع بضاعة كبضاعة الفكر الماركسي اللينيني الدخيل، على حين توضع كل الحواجز والمعوقات في طريق الفكر الإسلامي الأصيل!

والمعقول أن يكون الأمر بالعكس تماماً: أن ينفرد الفكر الإسلامي بالسوق في أرض الإسلام، وديار المسلمين، ككل البضائع الوطنية في بلاد تسير في ظل اقتصاد موجه!

فإذا لم يكن «الانفراد» للفكر الإسلامي، فلتكن له - على الأقل - الأولوية في العرض والترويج والحماية والرعاية.

فإن لم يكن هذا ولا ذلك، فأدنى ما يقبله منطق أن نسوي بين الأصيل والدخيل، ولا نضيق - كل التضيق - على البضاعة الوطنية... ونفسح المجال - كل المجال - للبضاعة المستوردة... أدنى ما يقبله المنطق هنا أن ندع سوق الفكر مفتوحة للجميع... خاضعة لقانون العرض والطلب، وكل يعرض ما عنده، والكلمة الأخيرة للشعب، والبقاء للأصلح.

لهذا، أرجو من أولي الأمر في بلادنا العربية، القائمين على رقابة المطبوعات فيها: ألا يحولوا بين هذا الكتاب وبين الراغبين في قراءته، فهم يخرجون كل عام مئات من



الكتب تؤيدهم وتخدم اتجاههم وسياستهم، إلى جوار المجلات، والصحافة والدوريات المختلفة، فضلاً عن الإذاعة والتلفزيون، فكيف يخاف من يملك هذه الأجهزة الجبارة كتاباً معيناً يوزع منه آلاف محدودة؟!!

وليت شعري، ماذا يضير القوم أن يظهر في سوق الفكر كتاب يعارضهم أو يخالف وجهتهم، قد يجدون هم فيه - أو يجد فيه غيرهم - كلمة تنبه غافلاً إلى الحق، أو تذكر ناسياً بالله، أو ترد متطرقاً إلى الاعتدال.

وليس في الناس أحد أصغر من أن ينصح، ولا أكبر من أن ينصح.

ورحم الله عمر الذي قال لمن نصحه حين قال له: اتق الله يا عمر: «لا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا إذا لم نسمعها».

ولم يكن عمر رضي الله عنه يرحب بالنقد فقط، بل كان يدعو إليه ويغري به، بمثل قوله: من رأي منكم في اعوجاجاً فليقومه... فلما قال له رجل: لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، لم يأمر بالقبض عليه، ولم يضع اسمه في القوائم السود، بل لم يتمعر وجهه غضباً لهذه الكلمة، وإنما قال: الحمد لله، الذي جعل في رعية عمر، من يقومه بسيفه إذا تعوج!

هذا ونحن لا نقوم بالسيف بل بالقلم.

إن سياسة استمرار «إغلاق النوافذ» على الشعب، وحبسه في «إطار» فكري معين - بدعوى حمايته من أعدائه «الرجعيين» أو من «الثورة المضادة»، أو غير ذلك - فيه اتهام للشعب بالقصور والطفولة، وحاجته إلى وصاية دائمة من فئة من الناس، تتحكم فيه تحكم «القيم» في اليتيم القاصر... وفضلاً عن ذلك فإن هذه السياسة «إغلاق النوافذ» لا تنتج إلا فساد الهواء، وسرعة قابليته للتلوث وانتشار

الأمر اض.

أما «النوافذ المفتوحة» فيها يتجدد الهواء، وتتجدد معه الحياة والنشاط.

إن أمتنا أحوج ما تكون إلى الحوار البناء، والمناقشة الحرة، وخصوصاً حول الأهداف الكبرى، وحول القضايا المصيرية، وحول الاتجاهات الفكرية (وبالأخص بعد أن جربنا سياسة الضغط والاستبداد، فلم نجن من ورائها إلا الهزيمة والعار، والفساد والانهيار)... فمن خلال هذا الحوار الشجاع، والجو الطلق، تتلاقح الآراء، وتنضج الأفكار، ويتميز الصواب من الخطأ، والصحيح من الزيف: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: 17].

إن أخطر ما نعانیه في هذه المرحلة من تاريخنا، أن الأنظمة الحاكمة تعتبر «الكلمة الحرة» مؤامرة عليها! وتعتبر «الكتاب الحر» بضاعة ممنوعة! كأنها هو قنبلة يخشى أن تنفجر... أو رصاصة يخشى أن تنطلق، مع أن التفكير في تفجير القنابل، وإطلاق الرصاص، إنما يأتي نتيجة الكبت للأفكار، أو الحبس للألسنة والأقلام! وشدة الضغط تولد الانفجار، كما هو قانون الطبيعة والحياة!

إن الخطأ - كل الخطأ - أن يرغم الناس - كل الناس - على اتجاه فكري أو سياسي واحد، فمن عارض ذلك كان عميلاً أو خائئاً أو عدواً... إن هذا ضد طبيعة البشر. الذين خلقهم الله مختلفين، ولو شاء لجعلهم أمة واحدة!

إن كتابي هذا ليس موجهاً ضد شخص معين، ولا ضد فئة معينة، ولكنه موجه ضد كل من يثني العنان هذه الأمة عن غايتها، أو يضلها عن طريقها، أو يقف حائلاً بينها وبين العودة إلى دينها... ضد الذين يملأون آذان الشعوب بكلامهم الدخيل صباح مساء، ولا يسمحون لأحد غيرهم أن يقول للشعب كلمة واحدة.

ضد الذين يتآمرون على هذه الأمة في ظلمة الليل، ويتظاهرون بالحماس لها والدفاع عنها في ضحوة النهار!

ضد المتألمين في الأرض الذين يريدون أن يجعلوا من أقوالهم «قرآناً»، ومن أفكارهم «عقيدة»، ومن تجاربهم «شريعة»، تساق الأمة إلى اتباعها، دون أن يسمحوا لها أن تعيش وفقاً لقرآن ربها، وعقيدته وشريعته المنزلة المعصومة.

أما الذين أخطأوا الطريق غافلين أو مضللين عنه، أو جاهلين بحقيقته وعواقبه، فإني أدعوهم من كل قلبي أن يراجعوا أنفسهم، ويغيروا مواقفهم، فإن الدين والعلم والتجربة، كلها تفرض علينا ضرورة التغيير، والبحث عن سبيل أخرى غير سبيل «التغريب» الذي أهدر طاقتنا، وعوق سيرنا، عددًا من العقود.

لقد دخلنا جحر الغرب مرة فلدغتنا عقرب الليبرالية.

ثم دخلنا مرة أخرى فلدغتنا أفعى الاشتراكية.

ولو كنا مؤمنين حقًا ما لدغنا من الجحر الواحد مرتين... لكن ضعف إيماننا، فتكرر لدغنا!

والمؤسف حقًا أن نلدغ مرتين ولا نعتبر... وكأننا نريد أن نبقي الدهر في جحر العقارب والأفاعي!

بيد أني أحس أن عهدًا جديدًا يوشك أن يبرز فجره على شعوبنا، بعد أن تكشف لها عوار الاتجاهات المستوردة: يمينها ويسارها، غربيها وشرقيها... وبعد أن تبينت جنابة هذه الاتجاهات على شخصيتها وعجزها عن حل مشكلاتها، وإفلاسها في تحقيق آمالها، وإثبات ذاتها.

أجل... أحس أن الفكر المستورد قد أخذ يفقد بريقه، وأن موجة الغلو «الثوري» قد بدأت تنحسر، وأن بلدًا كمصر العربية المسلمة بشعبها وبتاريخها، قد طفق يراجع نفسه، ويقترّب من الوسط، ويتخلص من كثير من «العقد» التي كبلته طيلة سنوات مضت، إذا صدقت الأنباء، وصحت الاستنتاجات.

وهذا ما جعلنا نؤكد القول: إن الدور القادم ليس لليمين ولا اليسار، ليس للحل الليبرالي ولا للحل الاشتراكي، فكلاهما قد جرب حظه، واستنفد وقته... وإنما الدور القادم للحل الطبيعي، والحل المنطقي، والحل الحتمي، لمشكلات هذه الأمة، وهو: «الحل الإسلامي»، ولا شيء غير الحل الإسلامي.

